سلسلة الترجمات - ١٦

مركز دلائل
DALAIL CENTRE

THE LAST UTOPIA

HUMAN RIGHTS IN HISTORY

SAMUEL MOYN

مكتبة العربي
PDF

اليوتوبيا الأخيرة

تاريخ حقوق الإنسان

د. صمويل موين

ترجمة : مركز دلائل تعليق : رضا زيدان

اليوتوبيا الأخيرة

تاريخ حقوق الإنسان

تأليف

صمويل مُيون

ترجمة

مركز دلائل

أشرف على الترجمة :

د. جاد الله السيد محمود

تعليق

رضا زيدان



Dalailcentre@gmail.com

الرياض – المملكة العربية السعودية

ص ب: ٩٩٧٧٤ الرمز البريدي ١١٦٢٥

Dalailcentre@

+٩٦٦٥٣٩١٥٠٣٤٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

إذن طباعة من وزارة الإعلام رقم :
0110201800122252

مضمون الكتاب يعبر عن رأي مؤلفه

لا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

The Last Utopia

Samuel Moyn

اليوتوبيا الأخيرة

صمويل ميون

ترجمة: مركز دلائل

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة أو استخدام أي وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

Arabic Language Translation Copyright © 2017 for **Dalail centre**

Originally published in English under the title: Conscience and Its Enemies

Copyright © 2013 by Robert P. George

Intercollegiate Studies Institute, 3901 Centerville Road, Wilmington, Delaware, 19807-1938 USA

No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder.

تصدير

لاشك أنَّ الترجمة هي من أوسع أبواب الاستزادة المعرفية والعلمية وتبادل الخبرات بين البلدان والأمم والثقافات والشعوب، ومن هنا كان لسلسلة (الترجمات) لدى مركز دلائل عناية خاصة في انتقاء أفضلها وأكثرها ملاءمةً، مع الوضع في الاعتبار عدم تبني المركز لكل مكتوب أو منقول بالضرورة.

وفي هذا الكتاب يرجع بنا صمويل ميون إلى أصول فكرة حقوق الإنسان الحديثة وربطها بحلم اليوتوبيا المثالية (أو العالم الكامل والمدينة الفاضلة) التي داعبت خيال أشهر المفكرين والفلاسفة في العالم، ثم يستعرض معنا في ضوء الوقائع الفعلية والأحداث السياسية وتوجهاتها مدى نجاح مثل هذه المشاريع العالمية بالفعل، وهل حققت فعلاً آمال الشعوب في نجاحها؟ أم توجد قيود ومحددات أكبر منها إلى اليوم تحول دون ذلك؟

مركز دلائل


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة

حين يسمع الناس عبارة "حقوق الإنسان" فتبادر إلى مخيلتهم أسمى التعاليم الأخلاقية والمُثُل السياسية، وحق لهم ذلك؛ فهي تتمثل في أذهانهم بمجموعة مألوفة من الحريات الضرورية غير المقيَّدة، وأحيانًا بأُسُس أوسع من الحماية الاجتماعية. لكنّ هذه العبارة تعني شيئًا أكثر من ذلك، فهي تنطوي على برنامج لإصلاح العالم واستحداث عالَم جديد ستحظى فيه كرامة كل فرد بالحماية الدولية الآمنة. من الواضح أنه برنامج يوتوبيا بسبب المعايير السياسية التي يؤيدها والعواطف الانفعالية التي يثيرها. يرسم هذا البرنامج صورة مكان لم يُكتَب له الوجود بعد، حيث يعِد باختراق حصانة الحدود الفاصلة بين الدول واستبدال سُلطة القانون الدولي بها تدريجيًّا، ويفخر بأنه يعِدُ الضحايا حول العالم بإمكانية حياة أفضل، ويعد بتنفيذ ذلك عبر التحالف مع الدول عند الإمكان، وفي الوقت نفسه يُشهّر بهذه الدول ويعيبها عندما تنتهك أكثر المعايير أساسيةً. وبهذا المعنى فإن حقوق الإنسان تمكّنت من تحديد أعلى مقاصد الحركات الاجتماعية والكيانات السياسية داخل الدولة وخارجها. إنها باعثة للأمل ومحرِّضة على العمل.

من المدهش معرفة حداثة انتشار هذا البرنامج عالميًّا. إذ حدث تحول في العالم الأخلاقي للغربيين في سبعينيات القرن العشرين، مما فتح مجالًا لتكوّن نزعة اليوتوبيا **utopianism** فتمثلت في حركة حقوق إنسان عالمية لم تكن موجودة سابقًا. تم الإعلان عن حقوق الإنسان الأبدية في عصر التنوير، لكن نتائجها العملية كانت مختلفة جدًّا – وصلت حتى درجة الثورات الدموية – فيما يتعلق بتشكيل مفهوم آخَر كليًّا. في عام ١٩٤٨ عقب الحرب العالمية الثانية، ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنه لم يكن تبشيرًا بميلاد جديد بقدر ما كان إكليلًا من الزهور يوضع على قبر الآمال التي سادت في زمن الحرب.تأمل العالم لوهلة، ثم ما لبث أن عاد إلى خطط ما بعد الحرب التي تبلورت في السنوات نفسها التي ظهرت فيها الأمم المتحدة الداعمة لإعلان حقوق الإنسان ذاك. أصبحت الأولوية هي انتصار إحدى الرؤيتين العالميتين في الحرب الباردة، بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفييتي والقارة الأوروبية التي كانا يقسّمانها

بينهما.أدى الصراع من أجل تحرير البلاد إلى جعل الحرب الباردة مضمارًا عالميًّا للتنافس، وإن سعت بعض الدول الجديدة لإيجاد ملاذ من الخوض في منافسة الحرب الباردة برسم طريقها الخاص. قادت الولايات المتحدة تضخُّم الآمال العالَمية أثناء الحرب العالمية الثانية لإحداث نظام عالمي جديد بعدها، وأَجْرَتْ كلمة "حقوق الإنسان" على الألسنة، وسرعان ما تخلت هي عن هذه العبارة. وكان كل من الاتحاد السوفييتي والقوى المقاومة للاستعمار أكثر التزامًا بمُثُلِ التحرر الاجتماعية - الشيوعية والقومية - (وليس باعتبارها حقوقًا فردية مباشرةً أو بنودًا في القانون الدولي) كسبيل للعبور إلى المستقبل.

حتى في عام ١٩٦٨، الذي أعلنته الأمم المتحدة "عام حقوق الإنسان الدولية"، لم تتعدَّ حقوق الإنسان أن تكون مفهومًا تنظيميًّا سطحيًّا، ولم تُشكّل حركة فعلية. نظمت الأمم المتحدة مؤتمر الذكرى السنوية العشرين في طهران بإيران لتذكّر بالمبادئ المدفونة ولإحيائها. كان مشهدًا استثنائيًّا، حيث افتتح الشاه الدكتاتور محمد رضا بهلوي بداية المؤتمر بتشريفه أبناء بلده القدماء لاكتشافهم حقوق الإنسان: أكد الشاه أنّ التقاليد الخاصة بالإمبراطور الفارسي العظيم كورش Cyrus قبل أكثر من ألف سنة تم تطبيقها الآن من خلال احترام سلالة الشاه الحاكمة للمبادئ الأخلاقية. قدمت اللقاءات التالية - التي ترأستها أخته الأميرة أشرف - تفسيرًا لحقوق الإنسان غير معروف حاليًّا: فاعتبر تحرر الأمم التي كانت سابقًا تحت حكم استعماري أهمَّ الإنجازات، وأنها نتاج المسيرة الطويلة لحقوق الإنسان والنموذج لما لم يتحقق بعد، خاصة إسرائيل، التي لم تلقَّ اهتمامًا يُذكر في الاجتماعات بسبب مكتسباتها بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ ضد الدول العربية المجاورة لها. لم تكن حقوق الإنسان قد أصبحت بعد مجموعة مُثُل قوية خارج الأمم المتحدة حتى ذلك الحين في عام ١٩٦٨، وهذه الحقيقة أكثر أهمية من أي حدث دار في مؤتمر الشاه(١). بينما كان المؤتمر يجري كما هو مخطط له كان العالم الحقيقي ينفجر بالتمرد. حمل مايو/ أيار عام ١٩٦٨ معه لباريس أعظم اضطراب بعد الحرب، حيث تسبب الطلاب والعمال بإيقاف البلد، وطالبوا بالتوقف عن التضحية بالطبقة المتوسطة. وفي المناطق البعيدة حول العالم من أوروبا الشرقية إلى الصين، وعبر الولايات المتحدة من بيركلي إلى نيويورك، طالب الناس - وخاصة الشباب - بالتغيير. لكن لم يُشِر أحد خارج طهران في أزمة عام ١٩٦٨ العالمية إلى أن العالم الأفضل الذي يطالبون به هو عالم تحكمه "حقوق الإنسان".

ثم كانت مفاجأة حقوق الإنسان بظهورها في السبعينيات من العدم على ما يبدو. فإن كان الاتحاد السوفييتي قد خسر المصداقية تدريجيًّا (وكانت تجربة أمريكا في فيتنام قد أثارت كثيرًا من الاستنكار العالمي أيضًا)، فإن حقوق الإنسان لم تكن هي المستفيد المباشر. خلال أزمة الستينيات في تنافس القوى العظمى، ازدهرت وجهات نظر يوتوبيات أخرى دعت إلى مجتمع داخل الوطن، وإلى التحرر في الولايات المتحدة من الاستهلاك الخادع، وإلى "اشتراكية ذات وجه إنساني" في الإمبراطورية السوفييتية، أو تقدم المزيد من التحرُّر مما يدعى الاستعمار الحديث في العالم الثالث. لم توجد في ذلك الوقت مؤسسات غير حكومية تناضل من أجل حقوق الإنسان، وبقيت منظمة العفو الدولية (وكانت مجموعة ناشئة حديثًا وقتها) غير معروفة فعليًّا. كانت المؤسسات غير الحكومية من الأربعينيات وحتى عام ١٩٦٨ ذات العدد القليل التي رأت فعليًّا أن حقوق الإنسان جزءٌ من رسالتها، تناضل من أجل هذه الحقوق ضمن إطار الأمم المتحدة. لكنّ مؤتمر طهران أكد أن النضال من أجل ذلك المشروع ذهب هباءً. علّق رئيس إحدى المنظمات غير الحكومية القديمة موسيس موسكوفيتز Moses Moskowitz بمرارة عقب المؤتمر أنّ فكرة حقوق الإنسان "لم تصل بعد إلى إثارة فضول المفكرين، ولم تتمكن بعد من إثارة مخيلة المصلحين الاجتماعيين والسياسيين، وإيقاظ الاستجابة الوجدانية للأخلاقيين"(٢). وقد كان على حق في ذلك.

ولكن خلال عقد واحد من الزمن بدأت حقوق الإنسان تُطلَب في العالم المتقدم، وكانت المطالبات من عامة الشعب أكثر من أي وقت مضى. وبدلًا من انطوائها على التحرُّر من الاستعمار وجعلها أممًا متحررة، غلب على حقوق الإنسان في ذلك الحين طابع حماية الفرد من الدولة. وكانت شهرة منظمة العفو الدولية قد ازدادت حديثًا، ومُنِحت جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٧ تكريمًا لأعمالها بوصفها منارةً للمُثُل الجديدة. وقد غيرت شعبية طريقتها الجديدة في الدفاع للأبد معنى التحرك للدوافع الإنسانية، مما مكنها من وضع بذرة للطابع الجديد ولعصر الدفاع عن المَدَنية العالمية. وتخلى الغربيون عن حلم الثورة (ثوراتهم وثورات العالم الثالث الذي حكموه ذات يوم) وتبنَّوا منهجًا جديدًا، راسمين صورة قانون دولي لحقوق الإنسان ليكون ممثلًا لمعايير اليوتوبيا وآليةً لتحقيقها. بدأ السياسيون أيضًا - وكان أبرزهم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر - بالإشارة إلى حقوق الإنسان كأساس لتوجيه السياسة الخارجية للدول. وأبرز ما حدث هو الزيادة الهائلة في اهتمام الشعوب بحقوق الإنسان، كما يتضح من مجرد مقدار ذكر

تلك العبارة في الصحف، فبدأت هيمنة حقوق الإنسان الحالية. لم تكن عبارة "حقوق الإنسان" مستخدَمة من قبل في اللغة الإنكليزية على الأرجح حتى أربعينيات القرن العشرين، لكن بعد أن ازداد استعمالها قليلًا وصل تكرار ورودها في صحيفة نيويورك تايمز عام ١٩٧٧ إلى خمسة أضعاف السنوات السابقة في تاريخ صدور تلك الصحيفة. كان العالَم الأخلاقي قد تغيَّر. يقول فيليب رُوث Philip Roth في إحدى رواياته: "ينظر الناس إلى التاريخ كشيء ممتد، إلا أنه في الواقع مفاجئ جدًّا"(٣). ما أصدق هذه المقولة بالنسبة لتاريخ حقوق الإنسان!

لا يمكن فهم بداية نشأة حقوق الإنسان ونفوذها الحديث دون التركيز على بُعد اليوتوبيا الذي يجعلها جذابة: صورة عالَم آخَر أفضل يوفر الكرامة والاحترام، وإن كانت حقوق الإنسان تبدو هادفة إلى الإصلاح البطيء والتدريجي. لكن بعيدًا عن كون حقوق الإنسان هي المذهب المثالي الوحيد الذي بثّ الثقة والإرادة في سَير الأحداث الإنسانية، فإنها مثّلت "اليوتوبيا" الأخيرة تاريخيًّا، والتي أصبحت قوية ومهيمنة بسبب الفشل التام للرؤى الأخرى. حقوق الإنسان هي مجرد نسخة حديثة ودقيقة للالتزام القديم لدى أفلاطون وسفر التثنية في العهد القديم – ولدى الملك الفارسي كورش Cyrus – من أجل تحقيق العدالة. حتى ضمن المشاريع الحديثة للحرية والمساواة، كانت حقوق الإنسان واحدًا من جملة مشاريع أخرى، فلم تكن أول من جعل الحاجات الإنسانية العالمية محط الاهتمام. ولم تكن حقوق الإنسان أيضًا الهتاف الوحيد المستقطِب الذي شكّل أساسًا لحركة شعبية.وكما أدرك موسيس موسكوفيتز جيدًا في بداية سطوة حقوق الإنسان، كانت حقوق الإنسان أولًا وبصورة رئيسة ستنتصر أو تُهزَم على أرض الخيال. ولكي تنتصر، يجب أن يخسر الآخرون. أفضل طريقة نفهم بها حقوق الإنسان على صعيد التفكير والنشاط الاجتماعي هي أنها كينونة حافظت على بقائها: إنها الإله الذي لم يفشل في حين فشلت الأيديولوجيات السياسية الأخرى. إذا كانت حقوق الإنسان قد تجنبت الفشل، فذلك بفضل اعتبارها بديلًا أخلاقيًّا لليوتوبيات السياسية المفلسة.

بدأ المؤرخون في الولايات المتحدة بكتابة تاريخ حقوق الإنسان قبل عقد من الزمن، ومنذ ذلك الحين تبلور منحى جديد وبدأ بالنمو؛ حيث تبنى المؤرخون المعاصرون بالإجماع تقريبًا سلوكًا تشجيعيًّا تجاه نشأة حقوق الإنسان وتطورها، ونشروا الحماسة بقصص مُلهِمة عن ماضيها، وانحصر اختلافهم بالدرجة الأولى حول نسبة الفضل الحقيقي في اللحظة الفارقة في تطورها إلى الإغريق أم اليهود، إلى مسيحيي القرون الوسطى أم أوائل الفلاسفة المعاصرين، الثوار الديموقراطيين

أم أبطال مناهضة العبودية، المؤمنين بالأممية من الأمريكيين أم الحالمين المناهضين للعنصرية. عند إعادة صياغة التاريخ العالمي كمادة خام للصعود التدريجي لحقوق الإنسان العالمية، نادرًا ما أقرّ المؤرخون بأن التاريخ السابق قد ترك المجال مفتوحًا أمام طرق مختلفة إلى المستقبل بدلًا من تمهيد طريق وحيد نحو الأساليب الحالية للتفكير والفعل. وعند دراسة أعمق لحقوق الإنسان مؤخرًا، أي عندما دخلَتْ إلى المشهد فعليًّا، كان المؤرخون يستنكرون اعتبارها مجرد أيديولوجيا جذابة من بين الأيديولوجيات الأخرى، وعمدوا بدلًا من ذلك إلى استخدام التاريخ لإثبات حتمية رواجها بدلًا من تسجيل الخيارات التي وُضِعت والحوادث التي وقعت. هناك حاجة لطريقة مختلفة في توضيح الأصول الحقيقية لبرنامج اليوتوبيا الأكثر حداثة.

تعامل مؤرخو حقوق الإنسان مع موضوعهم رغم حداثته مثلما تعامل مؤرخو الكنيسة مع موضوعهم يومًا ما. اعتبروا أن الهدف الأساسي – بما يشبه كثيرًا حديث مؤرخي الكنيسة عن الدين المسيحي – هو الحقيقة المنجية، وأنه اكتُشف فجأة ولم يولد مع الزمن. وإن أمكن جعل ظاهرة تاريخية تبدو إرهاصًا لحقوق الإنسان، كانوا يفسرونها على أنها مرحلة مؤدية إليها، بما يشبه كثيرًا الطريقة التي اتبعها مؤرخو الكنيسة في الحديث عن اليهودية منذ القِدم؛ فهي بزعمهم حركة استهلالية للمسيحية حائرة في تحديد مصيرها. في غضون ذلك عمل المؤرخون عمومًا على تصوير أبطال تطوير حقوق الإنسان في العالم بصورة رائعة لا غبار عليها، بما يشبه كثيرًا الحديث عن الحواريين والقديسين في التاريخ المسيحي. أصبح الأسلوب الأساسيّ هو أسلوب سِيَر القديسين، في سبيل المحاكاة الأخلاقية لأولئك الذين حملوا شعلة القضية. كما جرى الحديث عن المنظمات التي بدا أخيرًا أنها أسست حقوق الإنسان بما يشبه الحديث عن الكنيسة الأولى: مجتمع صغير من المؤمنين الذين يناضلون في سبيل الخير في وادٍ من الألم لكنه يسعى إلى العالمية، إذا فشلت القضية الأساسية فذلك نتيجة للشر، أما إذا نجحت فذلك ليس مصادفة عارضة؛ بل نتيجة مشروعية هذه المطالب. تعمل هذه الأساليب على زرع الأوهام التي تريدها الحركة الجديدة أو تحتاجها.

عمل المؤرخون على توفيق صيغة مشترَكة عامّة ومترابطة سياسيًّا حول منشأ حقوق الإنسان. تظهر حقوق الإنسان كثيرًا في التعليقات الصحفية والخطابات السياسية كمطالب تقليدية وجليّة. توجه كل من المؤرخين والمثقفين في الفترة الأخيرة إلى اعتبار الأربعينيات هي الفترة الحاسمة لتقدم حقوق الإنسان وانتصارها. حقوق الإنسان من وجهة نظر المفكرين المهمين مثل مايكل إيغناتيف – Michael Ignatieff هي عبارة عن مُثُل عليا قديمة تحققت أخيرًا استجابةً للمحرقة "الهولوكوست"،

وقد تكون هذه أكبر خرافة عالمية حول مَنشَئِها. في حقبة التطهير العِرقي في جنوب شرق أوروبا في التسعينيات وما بعدها، حينما نالت حقوق الإنسان الإعجاب تمامًا في الأحاديث العامة لدى الغرب بحلول الألفية، أصبح من الشائع اعتبار أنه منذ ولادة حقوق الإنسان بعد الهولوكوست دمجت حقوق الإنسان نفسَها ببطء وثبات في الوعي الإنساني إلى أن أصبحت ثورةً في الشأن الأخلاقي. آمن كثير من الناس في هذا الجو المليء بالنشوة أن الدليل الأخلاقي الآمن الذي تولّد عن صدمة الهولوكوست، والذي سُلّم بفرضياته بصورة تامة تقريبًا كان لمصلحة استبعاد المصالح والقوى كأساس لإيجاد مجتمع دولي. لكن كل ذلك لم ينجح في تذكُّر أن حقوق الإنسان لم تكن لتصبح اليوتوبيا المعاصرة ولم تكن لتتشكل حركة حولها دون التأثير العظيم لأحداث السبعينيات.

هناك تاريخ بديل لحقوق الإنسان له جدول زمني أكثر حداثة، ويختلف كثيرًا عن الأساليب التقليدية، فبدلًا من أن ينسب منشأ حقوق الإنسان إلى الفلسفة الإغريقية، والديانات التوحيدية، والقانون الطبيعي الأوروبي، وأوائل الثورات الحديثة، وفظائع العبودية في أمريكا، وقتل أدولف هتلر لليهود، يبين أن حقوق الإنسان مُثُل عليا وحركة عالمية قوية لها نشأة خاصة أكثر حداثة مما سبق. كانت الحقوق موجودة حقًّا منذ زمن بعيد لكنها كانت من البداية جزءًا من سُلطة الدولة، وليست أمرًا يُنادى به لتجاوز سلطة الدولة، وأكثر ظهورها كان في النزعة القومية الثورية في التاريخ الحديث، إلى أن حلت "حقوق الإنسان" محل تلك النزعة. ثم كانت الأربعينيات الفترة الحاسمة، وخاصةً بسبب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي خلفته وراءها، لكن من الضروري أن نسأل لماذا لم تستطع حقوق الإنسان إثارة اهتمام الكثير من الناس (ومن ضمنهم رجال القانون الدولي) في ذلك الوقت ومع مرور عشرات السنين. لقد كانت حقوق الإنسان في التاريخ الحقيقي هامشية في كل من خطابات زمن الحرب والإصلاح ما بعد الحرب، ولم تكن في محور نتائجها. لم يكن هناك وعي واسع الانتشار بالهولوكوست في زمن ما بعد الحرب خلافًا للادعاءات التقليدية، لذلك لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان قد جاءت استجابةً لها، والأهم من ذلك أنه لم تظهر حركة حقوق عالمية في ذلك الوقت.وعلى ذلك يلزم هذا التاريخ البديل أن يحمل على عاتقه تحدي توضيح سبب كون منتصف السبعينيات وليس الأربعينيات هو فترة تحقيق حقوق الإنسان آمال الناس المستقبلية بوصفها مؤسسة للحراك العالمي ويوتوبيا للقانون الدولي.

أوجد الصعود الفكري لحقوق الإنسان في الذاكرة القريبة خليطًا من المسارات التاريخية المنفصلة التي تداخلت بانفجار غير متوقع. لعبت المصادفة دورها كما يحصل في كل

الأحداث الإنسانية، لكن الأهم كان تدهور الخطط العالمية السابقة، ووضع حقوق الإنسان كبديل مقنع عنها. كانت الأمم المتحدة في بدايتها وأدخلت مبدأ حقوق الإنسان، لكن كان عليها أن تبتعد عن عرض نفسها كمؤسّسة رئيسة لهذا المبدأ لكي يحظى بالاهتمام. برزت الأمم المتحدة في الأربعينيات كمجموعة من القوى العظمى التي رفضت أن تنتهك مبادئ السيادة أو الإمبراطورية. كانت الأمم المتحدة من البداية مسؤولة عن عدم مقاربة حقوق الإنسان للاهتمامات الواقعية، وكانت كذلك مسؤولة عن جعلها بنودًا على شكل قائمة من المتطلبات. وأدى ظهور دول جديدة بعد التحرر من الاستعمار (وهذا الظهور كان مهمًّا جدًّا للمنظمة من ناحية أخرى) إلى تغيير معنى المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان لكنّه تركها هامشية على العتبة العالمية، ولم تظهر حركة اجتماعية حقيقية تخص حقوق الإنسان حتى السبعينيات، حيث حصلت على الصدارة بتجاوزها المؤسسات الحكومية الرسمية والدولية منها خاصة.

بلا شك كان هناك عدد من الدوافع لهذا الانفجار: البحث عن الهوية الأوروبية خارج مبادئ الحرب الباردة، واستقبال المنشقّين من السوفييت ومن بعدهم الأوروبيين الشرقيين من قِبَل السياسيين والصحفيين والمفكرين، والتغير الليبرالي الأمريكي في السياسة الخارجية بمبادئ جديدة أخلاقية بعد الكارثة الفيتنامية. هناك دوافع أخرى على القدر نفسه من الأهمية لكنها أُهمِلت أكثر – من جهة المراقبين الغربيين بالطبع – وهي نهاية الاستعمارية الرسمية وأزمة دول ما بعد الاستعمار. يبقى التفسير العامّ الأفضل لمنشأ هذه الحركة الاجتماعية والأحاديث الشائعة حول الحقوق هو انهيار غيرها من اليوتوبيات السابقة سواء أكانت تابعة لدولة ما أم عالمية، والتي كانت مجموعة مبادئ أخذت على عاتقها إيجاد حياة حرة لكنها أدت إلى مستنقع من الدم، أو وعدت بالتحرر من الإمبراطورية والرأسمالية لكنها ظهرت فجأة أنها مآسٍ مظلمة وليست آمالًا مشرقة. في هذا الوسط، ظهرت وتفوقت نزعة دولية داعية إلى الحقوق الفردية، واستطاعت النجاح لأنها مثّلت البديل النقي في عصر التضليل الأيديولوجي والانهيار السياسي. بعد ذلك دخلت عبارة "حقوق الإنسان" إلى الأحاديث الشائعة في اللغة الإنكليزية. ومن تلك اللحظة القريبة العهد، كانت حقوق الإنسان قد أوجدت لنفسها مكانًا استمر إلى يومنا هذا.

الابتعاد عن التاريخ المسيحي لا يعني الاحتفال بقداس الشيطان. كتبتُ هذا الكتاب بسبب الاهتمام الشديد – وحتى الإعجاب – بحركة حقوق الإنسان المعاصرة، التي كانت نزعة اليوتوبيا

الجماهيرية الأكثر إلهامًا لدى الغرب في العقود المعاصرة، وهي بالتأكيد منطلَق المثاليين في هذه الأيام. لكن من أجل أولئك الذين يشعرون بقوة مطالبهم خاصةً، يجب اعتبار حقوق الإنسان قضية إنسانية وليست مسألة حتمية قديمة ومسَلَّمة أخلاقية يفرضها الحس العام. إنّ الفائدة من فهم كيفية ولادة حقوق الإنسان في غمرة أزمة نزعة اليوتوبيا لا تقتصر على توضيح أصولها التاريخية فحسب؛ بل تفيد أيضًا في إظهار حالتها الحالية بصورة أكثر شمولية من الطرائق الأخرى.إن ظهورها في الفترة التي تلاشت فيها اليوتوبيات الأخرى السابقة الأكثر شهرة كان له ثمن غالٍ جدًّا.

وبذلك فإن التاريخ الحقيقي لحقوق الإنسان هو العامل الأكثر أهمية في سبيل مواجهة تقلباتها الحالية والمستقبلية. إن كانت حقوق الإنسان قد جسدت فعليًّا الكثير من القيم الأصيلة، فمن الضروري أيضًا معرفة المزيد من الحقائق حول كيفية تبلور حقوق الإنسان هذه وزمنه كمجموعة أهداف عالمية الانتشار وقوية تهدف إلى عالم أفضل وأكثر إنسانية.عملت حقوق الإنسان بالمحصلة على تغيير مفاهيم المثالية أكثر مما عملت على تغيير العالم نفسه.أثناء ظهورها كيوتوبيا أخيرة وبعد انهيار أسلافها ومنافسيها وبحلول ذلك، كان ينتظرها أكبر مآزقها؛ فعلى الرغم من أنها وُلدت كبديل عن المهمات السياسية الكبيرة - أو حتى كنقد أخلاقي للآراء السياسية - إلا أنها أُجبرت على تولي تلك المهمات السياسية الكبيرة أو توفير إطار عمل عالمي لتحقيق الحرية والتجانس والرخاء. لقد أُجبِرت - بالتدريج - على أن تتمسك بنزعة الغلو نفسها maximalism التي انتصرت عبر تحاشيها.

هذه المعضلة الحالية هي ما يجب مواجهته مباشرة، أما التأريخ لمجرد الاحتفال بالمنشأ فلن يجدي نفعًا. عند التمحيص في بعض الأشياء القوية اليوم يُستدَل على عراقتها وحتميتها، ولكن حركة حقوق الإنسان ليست كذلك بالتأكيد. وهذا يعني أيضًا أن حقوق الإنسان ليست ميراثًا يُسجَّل كاكتشاف ليذكر بقدر ما أنها ابتكار ينبغي أن يُعاد تكوينه - أو حتى إهماله - إن أريد لبرنامجها أن يكون مهمًّا يلائم عالمًا مختلفًا جدًّا عن العالم الذي جاءت إليه مؤخرًا.

لا أحد بعد يعلم بشكل مؤكد، على ضوء الإلهام الذي جاءت به حقوق الإنسان والتحديات التي واجهتها، كيف سيكون العالم الأفضل الذي قد تحققه. ولا أحد يعلم إمكانية أن تظهر يوتوبيا أخرى في المستقبل إن أصبحت حقوق الإنسان ضعيفة، تمامًا كما ظهرت يومًا على أنقاض أسلافها. وُلدت حقوق الإنسان كيوتوبيا أخيرة، لكن قد يظهر غيرها يومًا ما.

•••

الفصل الأول
الإنسانية قبل حقوق الإنسان

"كل كاتب يخلق إرهاصاته"، هذا ما كتبه خورخي لويس بورخيس Jorge Luis Borges في كتابةٍ تأمليةٍ رائعةٍ عن علاقة فرانز كافكا Franz Kafka بالتاريخ الأدبي، ويقول أيضًا: "تُغيِّر أعماله فهمنا للماضي تمامًا كما ستغيِّر المستقبل"(١)، كما يقدم بورخيس - بدءًا من الفيلسوف الإغريقي زينون Zeno ومرورًا بمصادر غير معروفة وأخرى شهيرة عبر القرون - مجموعةً من الأدوات الأسلوبية لكافكا، وحتى بعض الأمور التي كان مهووسًا بها شخصيًّا، والتي يبدو أنّها كانت فريدة من نوعها، والتي كانت كلها موجودة قبل أن يولد كافكا. ويوضح بورخيس: "إن لم أكن مخطئًا فإنّ النصوص غير المتجانسة التي جمعتُها تُشبه كافكا، وإن لم أكن مخطئًا فلا تشبه الواحدة منها بقيتها".

إذًا فكيف نفسر هذه النصوص القديمة؟ لقد حاول الكتّاب الأوائل ألا يكونوا مثل كافكا، وإنّما أن يكونوا أنفسهم، ولم تكن "المصادر" كافية بنفسها لظهور كافكا: أي لم يكن أحدٌ ليرى أن المصادر كانت تتوقع كافكا لو أنه لم يظهر قط، وبذلك تكون ملاحظة بورخيس عن "إرهاصات كافكا" أنه لا يوجد شيء كهذا أصلًا. إذا قُرئ الماضي على أنّه تمهيدٌ لحدثٍ معاصر مفاجئ فهذا تشويه لكليهما، حيث يُعامل الماضي ببساطة كما لو أنّه المستقبل الذي يُنتظر لحظة وقوعه، ويعامل الحدث المعاصر المفاجئ كحدثٍ أقل إثارة للمفاجأة ممّا هو عليه في الواقع.

يَنطبق الشيء ذاته على حقوق الإنسان المعاصرة كمجموعةٍ من الأعراف السياسية العالمية التي تُشكّل معتقد الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية. منذ أن ترسّخت هذه العبارة في اللغة الإنكليزية في أربعينيات القرن العشرين، وعلى نحوٍ متزايدٍ في العقود القليلة الأخيرة، وجدت كثيرٌ من المحاولات لإبراز المصادر العميقة لحقوق الإنسان[1]، لكنها تغض النظر عن فكرة

(١) معظم هذه المحاولات إما أن تسند مفهوم حقوق الإنسان إلى الطبيعة البشرية أو إلى طبيعة الإنسان الدينية، أما الطبيعة البشرية فيقول المناصرون لهذه الرؤية إن الإنسان يولد بهذه الحقوق متأصلة فيه، وهذه الغريزة تسمح بالاتفاقات العالمية على حقوق معينة (للاطلاع على هذه الرؤية وتاريخها، انظر: Morsink, J., 1999. Universal Declaration of Human Rights)، وأما القول بالطبيعة الدينية فقد تبناه رجال دين مسيحيون بطبيعة الحال. (رضا)

بورخيس بأن الانقطاع المفاجئ يتخلى عن الماضي تمامًا كما يتممه[1]. تبدأ القصة الكلاسيكية

---

(١) هناك انطباع عام عن حقوق الإنسان يجعلها مفاهيم عالمية نتجت بفعل التطور الحضاري الذي شهده العالم منذ القرن السادس عشر، وبالتالي لا بد من قبولها كجزء من العقلانية الغربية المسيطرة من حينها، أي باعتبارها صفوة المفاهيم التي وصل إليها البشر، سواء مفهوم "الإنسان" ومفهوم "الحقوق"، وفكرة هذا الكتاب هي بيان الفجوة التاريخية المغفول عنها بين مفهوم حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين (أي بعد الإعلان الحقوقي عام ١٩٤٨) ومفهوم حقوق الإنسان قبل ذلك، ولا ينكر المؤلف أن هناك أصلًا إنسانيًّا لفكرة الحقوق الإنسانية قد وجد خلال عصر التنوير، لكنه يبين أنه كان محليًّا، أي مرتبطًا بمجموعة سكانية معينة، تفرضه على نفسها، وقد تحارب مجموعة أخرى لفرض تصوراتها، أما المفهوم الحديث لحقوق الإنسان فهو مفهوم عالمي. ويقدم الكاتب أدلة مختلفة على هذه الفجوة خلال الكتاب.

أود أن أضيف أيضًا (وهي إضافة مساعدة لتصور خطة المؤلف ومساندة لأصل فكرة الكتاب) أن هناك فجوة تفسيرية بين حقوق الإنسان الحالية وما يمكن تسميته بـ "آداب العقلاء" وهو من مصطلحات شيخ الإسلام ابن تيمية، فالمفاهيم الأخلاقية التي هي أساس أي حق إنساني وموجودة في كل الثقافات الإنسانية القديمة (آداب العقلاء) قد تمتعت بتفسير وتبرير ديني، فمن الناحية الدينية كل خير يعود إلى الأنبياء، فقد أرسل الله الرسل للإقرار بالأخلاق الصالحة وإكمال المنظومة الأخلاقية، وهذا الإقرار هو المبرر لقيام أي حق، سواء متعلق بالله أو متعلق بالعباد، ومفهوم الإنسان نفسه في الإسلام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمل، لذلك كان أصدق الأسماء همام والحارث، فإذا كان العمل صالحًا رُفعت القيمة الإنسانية وإلا وُضِعت. فليس هناك مبرر للكرامة الإنسانية وآداب العقلاء بشكل عام سوى الرسل واتباع محتوى الرسالات، أما أي تأسيس أخلاقي وضعي للحقوق الإنسانية يعتمد على الاتفاق فغير ممكن، لأنه سيقصي بغير حق المكوّن الديني لكافة الثقافات البشرية، بعبارة أخرى إذا قال التأسيس الوضعي لحقوق الإنسان إن حقوق الإنسان مفاهيم ثقافية متفق عليها فيقال له إن هذا الاتفاق يعود إلى اتفاق أخلاقي أو قيمي أتى من رحم الدين، لأنه كما هو معلوم أنثروبولوجيًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا أن الدين حاضر في كافة المجتمعات البشرية، ولا يعلم مجتمع بلا دين (للقولات عن متخصصين في هذه المجالات انظر كتابي الإجماع الإنساني، الفصل الخامس)، فالحاصل أن أي حق أصله ديني ومبرره ديني، وعلى هذا الحقوق الإنسانية بصورتها العلمانية الحالية لا أساس أخلاقيًّا ولا فلسفيًّا لها، إنما مجرد برجماتية، واتخذ بعض الفلاسفة هذا النهج البرجماتي والتزمه، منهم الفيلسوف ريتشارد رورتي (انظر:

https://philosophynow.org/issues/١١٨/Richard_Rorty_On_Rights.

ويقول بول جوردون لورين: قد لا يوجد موضوع في السياسة العامة في العالم أكثر إثارة لأسئلة فلسفية شديدة الصعوبة من موضوع حقوق الإنسان". (نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، ترجمة أحمد أمين، ص٢٩٢)

غني عن الذكر أن قولنا إن الدين هو المشرع الوحيد لأي حق لا يعني أن كل الحقوق لا بد أن تنص عليها أو تشير إليها الشريعة، وإنما المقصود أن تكون الدولة في ظل الشريعة حتى في الحقوق السياسية التي تبدو في الظاهر لا علاقة لها بالأخلاق. (رضا)

لنشوء حقوق الإنسان بالمفكرين الرواقيين Stoics[1] في الفلسفة اليونانية والرومانية، وتستمر من خلال القانون الطبيعي في القرون الوسطى والحقوق الطبيعية في العصر الحديث الباكر، ثم تبلغ ذروتها في ثورات سواحل الأطلسي في أمريكا وفرنسا مع إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ وإعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩، ويُعتقد أنّ هذه اللحظة - إن لم تكن لحظة سابقة أخرى - كانت نقطة اللاعودة. إن هذه الأحداث الماضية مفيدةٌ في تحديد الإرهاصات بعدما جرت هذه الأحداث، إلا أن أسوأ عواقب خرافة الجذور العميقة هي أنها تَصرف النظر عن الظروف الحقيقية للتطورات التاريخية التي تدّعي تفسيرها، فإذا ما عوملت حقوق الإنسان كحقوقٍ متأصلةٍ أو متطورةٍ عبر الزمن لن يواجه الناس الأسباب الحقيقية التي جعلتها قوية جدًّا في يومنا هذا، ولن يبحثوا في مسألة إن كانت هذه الأسباب ما تزال مقنعة.

ومن بين كل الالتباسات الواضحة في البحث عن "إرهاصات" حقوق الإنسان يحظى واحدٌ منها بمكانة خاصة، فبعيدًا عن كونها مرجعيات يُحتكم إليها تتجاوز الدولة والأمة، كانت الحقوق التي أكدّت عليها الثورات السياسية الحديثة الباكرة - ودافعت عنها فيما بعد - أساسيةً في بناء الدولة والأمة، ولم تتجاوز ذلك الحد إلا مؤخرًا، وقد كانت هانا آرنت Hannah Arendt أبرز من رأى ذلك، لكنّها لم تذكر تداعياته على تاريخ الحقوق، حيث ادّعت في أحد الفصول الشهيرة من كتاب أصول الشمولية The Origins of Totalitarianism أنّ ما يسمى بـ "الحق في امتلاك الحقوق" الممنوح نتيجة لعضوية المجتمع بقي أساس القيم التي ذكرها الإعلان العالمي الجديد لحقوق الإنسان: أي إنّ التأكيد على الحقوق ليس له أي معنى بحد ذاته من دون الاحتواء المجتمعي٢. لقد وُلدت الحقوق كأول امتيازات المواطنين، أما الآن فهي عرضةٌ لأن تكون الفرصة الأخيرة لـ"البشر" الذين لا يتمتعون بالعضوية وبالتالي الحماية، وقد كانت محقة؛ إذ هناك فرقٌ واضحٌ وأساسيٌّ بين الحقوق في الماضي التي قامت على أساس الانتماء إلى مجتمع سياسي، وبين "حقوق الإنسان" اللاحقة. وإذا كان ذلك صحيحًا يجب أن يُفرّق مفهوم حقوق البشر droits de l'homme الذي قامت على أساسه ثورات العصر الحديث الباكرة وسياسات القرن التاسع عشر تفريقًا تامًّا عن مصطلح "حقوق

---

(١) معظم مؤرخي حقوق الإنسان يرون أن المدرسة الرواقية بمفهومها عن الحق الطبيعي كأمر مشترك بين الناس يعود إلى طبيعة الاجتماع نفسه هي الجذر التاريخي الأول لحقوق الإنسان المعاصرة. لكن لاحظ أن مجرد وجود جذر تاريخي لفكرة ما لا يعني وجود أساس فلسفي للفكرة. (رضا)

الإنسان Human Rights" الذي صِيغ في أربعينيات القرن العشرين والذي ازدادت جاذبيته في العقود القليلة الأخيرة، حيث تضمن الأول سياسات المواطنة داخل الوطن، وتضمن الآخر سياسات المعاناة خارج الوطن، فإن تضمّن الانتقال من أحدهما إلى الآخر ثورةً في المعاني والممارسات، فمن الخطأ بداية أن يُقدّم أحدهما على أنه مصدرٌ للآخر٣.

صحيحٌ أنه ربما كان الأساس المفاهيمي للحقوق، حتى قبل الإعلان العالمي، طبيعيًّا بل و"إنسانيًّا" بالنسبة لبعض المفكرين وخاصةً في ذروة العقلانية التنويرية، ولكن حتى في ذلك الوقت كان من المتفق عليه عالميًّا أنّ الوصول إلى هذه الحقوق يجب أن يتحقق من خلال بناء مساحات مواطنة تكون فيها الحقوق مضمونةً ومحمية. لم توفر هذه المساحات مجرد وسائل لمقاومة محاولات حرمان الناس من حقوقهم الثابتة أصلًا فحسب، وإنّما كانت أيضًا - وبدرجة الأهمية نفسها - ساحات صراع يدور حول معنى تلك المواطنة، وأماكن للدفاع عن الحقوق القديمة تمامًا مثل النضال من أجل الحقوق الجديدة. لكن في المقابل لم تَعترف حقوق الإنسان بعد عام ١٩٤٥ بأي مساحة مواطنة مشابهة، ولم تعترف بالمواطنة في وقت الإعلان عنها بكل تأكيد، وربما لم تعترف بها قط منذ ذلك الحين. وإن كان ذلك صحيحًا، فالحدث الأهم في تاريخ حقوق الإنسان هو إعادة صياغة هذه الحقوق كاستحقاقاتٍ ربما تناقض مفهوم الدولة القومية السيادية من خارجها بدلًا من أن تكون أساسًا له.

إن إقامة الرابط الأساسي بين الحقوق والدولة أمرٌ هامٌّ، لأنه يسلط الضوء أيضًا على الارتباط الشائع بين الحقوق والنزعة الأممية الإنسانية human universalism بطريقة مغايرة تمامًا، فحقوق الإنسان اليوم بنظر الكثيرين مجرد نسخةٍ حديثةٍ من العقيدة الأممية أو "الحضرية" المستمرة منذ زمن بعيد. لو أعلن الإغريق أو أعلن الإنجيل أن البشر متساوون فهذا يستوجب - كما يعتقد الكثيرون - إعطاءهما مكانًا في تاريخ حقوق الإنسان. لكن في الواقع هناك كثيرٌ من النزعات العالمية المختلفة والمتناقضة عبر التاريخ، وكل منها تعتقد بالدرجة نفسها أنّ كل البشر أفراد في المجموعة الأخلاقية نفسها، أو أفراد "العائلة" نفسها كما وصفها إعلان عام ١٩٤٨، ومن هذه النقطة افترقوا بعد ذلك حول ما يَشترك به البشر وحول الفضائل التي يجب الاعتراف بها والقواعد التي يجب اتباعها.

وبذلك تُعتبر النزعة العالمية المبنية على الحقوق الدولية إحدى نزعات كثيرة في تاريخ العالم. في الحقيقة يُساعد التداخل الطويل الأمد بين الحقوق والدول على تحديد الحديث

عن الحقوق باعتباره نوعًا حرجًا جدًّا وغير مستقر من النزعة الحضرية التي حرّضت تاريخيًّا على تكاثر وتنافس دول وأمم مختلفة أكثر ممّا ساعدت على تصور عالمٍ لا تُحَدُّ فيه الأخلاق بحدود الدول. كما أنّ البحث عن الحقوق في الدولة والأمة بعد عصر التنوير عَنَى أنّه أصبح من الصعب الحفاظ على النزعة العالمية ذاتها التي كانت تُستخدَم في إثبات الحقوق أحيانًا. وقد تساءل كثيرٌ من المفكرين في القرن التاسع عشر أنّه إذا كانت الدولة ضرورية لوضع سياسة للحقوق فهل من الممكن أن يكون للحقوق مصدرٌ حقيقيٌّ آخر بجانب سلطتها الخاصة، وأي أساس آخر سيكون إلى جانب معانيها المحلية؟

وأخيرًا، لم يَعنِ إنشاء مفهوم الحقوق، النهاية الفورية للتنافس بين النزعات العالمية، فلزم أن تُلغى حركات العولمة والنزعات الدولية المميزة التي استمرت طوال التاريخ الحديث لكي تصبح اليوتوبيا القائمة على الحقوق الفردية الملجأ الوحيد للوصول إلى عالم أفضل. ومثلما شكّلت عقيدة الحقوق نزعةً عالميةً متأخرةً في تاريخ العالم فإنّ تجديدها المعاصر على شكل "حقوق الإنسان" يُفهَم على أنّه يترتب على نجاتها من صراعٍ صعبٍ أمام منافسيها من النزعات الدولية القديمة والجديدة. يعود مصدر الاعتقادات والممارسات المعاصرة إلى هذه التطورات الحديثة إلى حد كبير، أما الباقي فهو مجرد تاريخ قديم.

منذ أن ظهرت حقوق الإنسان على الساحة السياسية، تكرّر الإعلان بانتظام ما بأنّها "حق طبيعي للإنسان يناله فور ولادته"٤، وربما كان الافتراض المُجرد هو أنّ البشر جزءٌ من المجموعة الموجودة نفسها منذ مرحلة تمييز الناس عن الآلهة والحيوانات قبل التاريخ المدوَّن بكثير، رغم أن الحدود بين هذه المجموعات لم تكن واضحةً دائمًا٥. ومع ذلك فإن النزعة العالمية الإنسانية وحدها – بما في ذلك أنواع النزعات العالمية في الفلسفة اليونانية والديانات التوحيدية – ليس لها أي علاقة حقيقية بتاريخ حقوق الإنسان لسببين أساسيين:

– أحدهما: أنّ هذه المصادر شكّلت مكونات خامًا لمجموعة هائلة من العقائد والحركات على مدى آلاف السنين.

– والآخر: أنّها أدّت ذلك الدور فقط بارتباطها مع العناصر الأخرى التي يجب استبعادها للوصول إلى "حقوق الإنسان" لاحقًا. لقد طالب كل من اليونان واليهود بـ "العدالة"، ولكن الفريقين أصّلا مفهوم العدالة في مصادر مختلفة جدًّا من الطبيعة واللاهوت.

ومنذ ذلك الحين ظهرت عدة تيارات عالمية لاحقة٦، ولكن تصوراتها الغربية - والتي لا تقل غرابة عن تنوع إرثها - تجعل من نسبة أصول الأخلاق المعاصرة إليها أمرًا صعب التصديق. لا يهمنا كل التطورات الكثيرة الموصلة إلى النزعة العالمية في تاريخ العالم، إنّما ما يهمنا هو ما الذي جعل حقوق الإنسان تبدو كأنّها النوع الوحيد الصالح من النزعات العالمية حاليًّا٧.

في السرد التقليدي تُعتبر "النزعة الحضرية" عند الرواقيين دومًا هي القفزة النوعية نحو المفاهيم الحديثة٨، حيث يَعتقد هؤلاء الفلاسفة والشعراء اليونان والرومان أنّ المنطق يحكم العالم؛ وبما أن كل الناس يشتركون بالمنطق فإنّهم يُشكلون جزءًا من الكيان السياسي نفسه. وقد كان الرومان في الحقيقة - الذين تأثر كثير من مفكريهم البارزين بشدة بالمفاهيم الرواقية - هم من صاغوا مفهوم "الإنسانية" ذاته (humanitas)٩، ومع ذلك لم تكن مفاهيم النزعة الحضرية عند الرواقيين، ولا المفهوم الأصلي للإنسانية، متشابهة أبدًا في تداعياتها على مفاهيمها الحالية. تتضح هذه النقطة بسهولة في أنواع الممارسات المجتمعية الإقصائية التي جرى تشجيعها أو التغاضي عنها في الثقافة الرومانية، بما فيها ممارسات الرواقيين مبدئيًّا، بسبب المواقف تجاه الغرباء أو النساء أو العبيد أو طريقة معاملتهم. وقد وحد "مفهوم المدينة العالمية أو الكوزموبوليس cosmopolis" الرواقي كل الناس، لكن لم يوحدهم في مشروع سياسي إصلاحي، وإنّما وضعهم في حيز معنوي من المنطق منفصل عن التطور الاجتماعي. أمّا فيما يتعلق بـ "الإنسانية" فإنها عبّرت عن المُثُل العليا للتميز التربوي الشخصي وليس عن الإصلاح الأخلاقي الشامل، ولم تظهر مصطلحات كـ "إنساني humane" و"ذي نزعة إنسانية humanitarian" إلا في العصور الحديثة. في الواقع وفقًا لأرنت إذا كانت الإنسانية البسيطة في روما لها روابط أخلاقية تتجاوز مجال التكوين التربوي، فإنها تنطوي على قيمة عديمة الأهمية، وليس قيمة مطلقة، كما لاحظتْ أيضًا أن "الإنسان أو homo بالمعنى الأصلي للكلمة تدلّ على من هو خارجٌ عن نطاق القانون والكيان السياسي للمواطنين، كالعبيد على سبيل المثال، إلا إنهم كائنٌ غير هام سياسيًّا بالتأكيد"١٠.

وكما هو حال الرواقية، فإنّ المسيحية نزعة عالمية بصورةٍ واضحة، لكن إن كانت مناصرة النزعة الحضرية - بشكلٍ أو بآخر - في كفة، وفي الكفة الأخرى مناصرة حقوق الإنسان

تحديدًا، فإنّ ذلك يعني أن مجرد وجود النزعة العالمية المسيحية ليس حجةً لنسب الفضل إلى المسيحية بأنها قدمت الإمكانية المفاهيمية أو السياسية لحقوق الإنسان[1].

وقد ألهمت المسيحية على أساس النزعات العالمية السابقة - وتحديدًا تلك الخاصة بالأنبياء العبرانيين - عددًا من النزعات العالمية الخاصة بها على مر القرون، حيث قدّم مؤسساها عيسى وبولس نبوءات عن نهاية العالم apocalyptic visions وعن الحلول القريب لمملكة الإله في الأرض، وسرعان ما قدّم الدين رسالة أمل للشعوب الخانعة حول البحر المتوسط، وساعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين للمسيحية على انتقال مفاهيم الانتماء السياسي من المدن إلى الأرياف، ثم شكّل بعد ألف عام من ذلك دعامةً للقانون الطبيعي في العصور الوسطى. ورغم شهرة المساواة في المسيحية إلا أن تداعيات المسيحية الثقافية والسياسية اختلفت جدًّا من عصرٍ إلى عصر ومن مكانٍ إلى مكان آخر، وكانت بحاجة إلى الكثير من التغييرات الجوهرية كي تقترب من المفاهيم الحديثة بمفردها.

وبذلك فإنّ الفرضية التي تحاول ادّعاء أكثر من ذلك، تزعم في الواقع أن هناك خطوةً واحدةً بين ثقافات معينة وبين الأخلاقيات العالمية، وأن هذه الخطوة هي المسيحية. لكن بمجرد الإقرار بأنّ هناك الكثير من النزعات العالمية في الماضي وفي الحاضر وقد يكون هناك المزيد في المستقبل، فإنّ معرفة أن إحدى الحركات أو الثقافات هي ذات نزعة عالمية - حتى بشكل مزدهر جدًّا كما في المسيحية - لا يُضفي عليها أي دور أساسي في ما قبل تاريخ حقوق الإنسان. وبالمثل، عندما غادر الأوروبيون أراضيهم وخاصةً في مواجهة الوضع الجديد المربك للشعوب الأمريكية الأصلية فإنّهم أُجبِروا على مواجهة محدودية افتراضاتهم، ولكن بسبب اعتمادهم على أصناف من الفلسفة الكلاسيكية ودين العصور الوسطى لتفسير الاختلاف الجوهري للثقافات الأصلية في بلاد أخرى لم يكن بإمكانهم تحقيق أي تقدم بسيط نحو "الإنسانية"، وظلّت حقوق الإنسان المعاصرة تنتظر كريستوفر كولومبوس الخاص بها11.

(1) لن يتسع المجال هنا للمقارنة بين المسيحية والإسلام وأيهما الذي يقرر حقوق الإنسان بصورة صحيحة أو واقعية عملية، حيث يطول ذكر ذلك لصالح الإسلام وتشريعاته الكثيرة في هذا الصدد وبيان أنه دين عالمي بحق، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المواضع التي سيذكر فيها المؤلف (المسيحية) في مقابل حقوق الإنسان يمكننا استبدالها بفكرة (الدين) عمومًا، سواء كان مسيحيًا أو إسلاميًا أو يهوديًا، لأن الفكرة هي في الإقرار بضابط أخلاقي وتشريعي أعلى من البشر لحقوق الإنسان. (رضا)

هناك مقاربةٌ أخرى واعدةٌ أكثر لـ "إرهاصات" حقوق الإنسان لا تُركّز على منجزاتها على النطاق العالمي، وإنّما على الوقت الذي بدأت فيه المجتمعات بحماية القيم التي ذُكرت في بنود محددة في الإعلانات الثورية واللوائح الحالية، ولكن هذا التاريخ يُركّز الاهتمام أيضًا على الأحداث المفاجئة والانقطاع، وبدلًا من تحديد تواريخ ظهور النزعات العالمية، يتتبع هذا الأسلوب الاهتمام الاجتماعي الخاص الذي يبرزه كل حق من الحقوق الحالية كل على حدة، وأحيانًا قبل أن يتم إدماج هذه الحمايات في لغة الحقوق.

هذه طريقة رائعة، وقد تم اقتراح العديد من المصادر لتطبيقها عليها. وبأخذ هذا العدد الوافر بعين الاعتبار، فإن الدرس الأساسي هو أن كل واحدة من القضايا التي تُعالَج الآن باستخدام مجموعة موحدة من "حقوق الإنسان" لها تاريخها الخاص مع تسلسل زمني وجغرافي مختلف، تطوّر في تقاليد منفصلة ولأسباب مختلفة. وفي النهاية تمثّلت هذه الحقوق في الإعلان العالمي واللوائح التشريعية الأخرى. ولكن كما قد يبدو كافكا - بالنظر إلى الماضي - كنتاجِ ماضٍ أدبيٍّ متفاوتٍ بمجرد أن قدّم أفكاره الجديدة، فإنّ ظهور حقوق محددة لا يُفسر مطلقًا كيفية إعادة تفسيرها على أنها جزء من قائمة مدمجة، وكذلك تحولها إلى "حقوق إنسان" بعد ذلك. لم يكن من المخطط له أن يصل أي شيء مما جاء في الإعلانات الحديثة إلى ما هو عليه الآن.

يمكن توضيح ذلك ببضعة أمثلة، لا غرو أنّ حق الملكية كان على الأرجح أشد الحقوق تأكيدًا ودعمًا بإصرار في تاريخ العالم، مع أنّ ذلك كان عادةً ضمن أنظمة قانونية لم تُقدّم أي مطالبة حقيقية لبناء الاستحقاق على أساس الإنسانية. وبعد القانون الروماني فإنّ الاتفاقيات الإقطاعية القديمة - التي كفلت ما كان يسمى بتسميات متنوعة كالحريات والتراخيص والحصانات والمزايا - شددت على حرمة الملكية، وقد دفعت الحماية القانونية الأحدث من الشروط المسبقة للرأسمالية الباكرة دفعًا خاصًّا باتجاه تعريف حق الملكية والدفاع عنه١٢، لكن الأصول القديمة لهذه الحماية والأساليب اللاحقة التي وضعت لتنفيذها ما هي إلا نبذات من الخلفية البعيدة لتاريخ الحقوق الحديثة.

ومن المفارقة الساخرة أنّ القيم المتضمَّنَة في الأمور التي يُستهزأ بها أحيانًا باعتبارها حمايات اجتماعية مبتدعة حديثًا ربما يعود تاريخها إلى تاريخ الدفاع عن الملكية على أقل تقدير، وكلاهما أقدم من قيمة أشياء كالحصانة من الاعتداء الجسدي أو الحقوق المألوفة حاليًّا في الإجراءات الجنائية (بما في ذلك حق عدم التعرض للتعذيب). ولأن حقوق الإنسان عندما

اشتد عودها في سبعينيات القرن العشرين تركزت تمامًا على الحقوق السياسية والمدنية؛ فقد أصبح يُنظر إلى مثيلاتها الاجتماعية والاقتصادية على أنها مبادئ من "الجيل الثاني". ولكن على عكس معظم أنوع الحماية المدنية والسياسية، يظهر حول العالم الاهتمام بالظلم والحرمان الاقتصادي والاجتماعي في الإنجيل وغيره من تعبيرات الثقافة الإنسانية القديمة.

وفي العصور الوسطى الأوروبية وجدت حتى دفاعات مثيرة للاهتمام عن "الحقوق" - والتي لم تكن قد أصبحت بعد استحقاقات شخصية ومضمونة قانونيًّا للمواطنة الحديثة بكل تأكيد - في السرقة عند الحاجة١٣. وكما تبوأ تاريخ الحقوق مكانًا مركزيًّا لحماية الملكية الشخصية فقد أفسح منذ البداية خلال الثورة الفرنسية وبعدها مجالًا للاهتمامات الاجتماعية.

فلنتناول عنصرًا آخر من القائمة: إنّ مفهوم حرية الفكر غير القابل للانتهاك من قبل الدولة هو انتقال إلى مجموعة جديدة مختلفة من المصادر التي تركت آثارها في شرعة حقوق الإنسان الحديثة مصادفة. لقد زرع ضمير البروتستانت الأصلي وتدًا يفصل بين الجسم الخارجي والميدان الداخلي "الحر" للاعتقادات. كما أدى هذا الابتداع - الذي كان مثيرًا للجدل في فترة التبعات الدموية لحركة الإصلاح الديني - إلى ظهور اقتراحات بتوحيد الدول تحت دين الأمير وليس مجرد القبول بالطوائف المتعددة. وإن مما له دلالة واضحة جدًّا أن مفكري الحقوق الطبيعية الأصليين في القرن السابع عشر - كالهولندي هوغو غروتيوس Hugo Grotius والإنكليزي توماس هوبز Thomas Hobbes - اعتبروا حفظ النفس من خلال الدولة الأمر الأهم، ونظروا إلى القبول بالتعدّدية الدينية كأمرٍ محفوفٍ بالمخاطر إلى أبعد الحدود. ولكن في المقابل ازدهرت قيمة التسامح أول ما ازدهرت في النقاشات الدينية التي كانت في البداية منفصلة تمامًا عن تفصيل "الحقوق"، وقد صيغت هذه القيمة بغرض التعايش بين المسيحيين من الطوائف المختلفة، ولم تكن اقتراحًا علمانيًّا لجعل الدين استحقاقًا ذاتيًّا. لكن في النهاية أصبحت العزلة السياسية للضمير كميدان داخلي محمي مصدر تأكيد حقوق العقيدة والرأي، وربما حتى التعبير والصحافة. وكانت البروتستانتية المتسربلة بالنزعة الإصلاحية اللوثرية والكالفينية - اللتين تؤكدان على الحرية الدينية - تهدف إلى العودة إلى أساسيات المسيحية، وليس إلى تدمير القبضة الدينية على الدولة والمجتمع. ولكن الدعوة إلى إيقاف المنافسة بين المسيحيين على سيطرة الدولة على الروح، أدّت في النهاية إلى تكوين الالتزام الحالي بمنطقة خارج نطاق تدخل الدولة المُبرر١٤.

وثمة مصدر آخر – مختلفٌ أساسًا أيضًا – للقيم المحددة التي كانت ستحميها الحقوق ألا وهو التقاليد القانونية الطويلة الأمد وغير النظرية للقانون العام والمدني، والتي قدّمت بحلول الحقبة الثورية حمايات للفرد أصبحت عادية – وليس للممتلكات فقط – لقرونٍ عدة. كما كانت تطورات القانون العام – جنبًا إلى جنب مع حركة الإصلاح التنويري – لاحقًا مسؤولة بشكل أساسي عن تعزيز ضمانات الإجراءات الجنائية: الحصانة من التفتيش التطفلي والقاعدة ضد تطبيق القوانين بأثر رجعي ex post facto ولزوم مثول المتهم أمام المحكمة habeas corpus والقدرة على مواجهة المتهَم للمدعي عليه، وهيئة محلفين مكونة من الأقران إلخ. لكنّها ارتبطت كلها في البداية بـ"الأشخاص الأحرار" وليس كل الأشخاص الإنكليزيين (فضلًا عن الإنسان في حد ذاته)، حيث كانت مستقلة تمامًا في أصولها ومعناها عن الحقوق الطبيعية والعالمية اللاحقة. وبمعنى آخر كان من الممكن أن تظل حقوقًا قانونية بسيطة في كل العصور، وجزءًا لا يتجزأ ممّا يسمى "الدستور القديم"، ومشهورة بذكرها في وثيقة الحقوق الإنكليزية عام ١٦٨٩ دون أن ترقى من كونها تقليدًا إنكليزيًّا إلى أن تكون من المبادئ الطبيعية.١٥ وقام جون ويلكز John Wilkes – المدافع عن "الحرية" في مواجهة التاج الملكي – بتحريض الناس على المطالبة بهذه الحقوق باعتبارها من المبادئ الطبيعية، وكذلك فعل إدموند بيرك Edmund Burke عندما أسّس التقليد الثقافي المحافظ المتعلق بالتمييز بين الحقوق الموروثة كهذه والحقوق الطبيعية الجديدة، حيث يقول بيرك في نقده للأفكار المجردة الفرنسية: "بمقدار ما أنكر نظريًّا، أتمسك في باطني عمليًّا"، "بالحقوق الحقيقية للبشر، وعندما أنكر بشدة ادعاءاتهم الباطلة عن الحق (الطبيعي)[1] لا أقصد بإنكاري أن أقلل من شأن الحقوق الحقيقية التي قد تدمرها تمامًا الحقوق المزعومة"١٦، فقد اعتبر بيرك أن إعادة ابتداع القائمة المتنوعة من الحقوق المتراكمة تاريخيًّا على هيئة "حقوق الإنسان" خطأ واضح، وليس مسألة سياسية فقط، ولأنّ إضفاء الطابع العالمي عليها قد أخفى أصولها الحقيقية.

يُظهر التاريخ المتشابك لكيفية نشوء القيم السياسية المحمية اليوم تحت مسمى "حقوق الإنسان" أنّها لا ترتبط بأي علاقة أساسية لا مع بعضها بعضًا ولا مع الاعتقاد العالمي بأنّ كل الرجال (ومؤخرًا كل النساء) هم جزءٌ من المجموعة نفسها، وبقي هذا صحيحًا حتى خلال

(١) في سياق حديثه عن الثورة الفرنسية – المترجم

عصر التنوير، عندما مكّنت نسخة علمانية جديدة من واجب الرحمة المسيحي القديم لتحقيق الرجوع المألوف إلى "الإنسانية"، عبر تغيير معنى المصطلح أولًا بحيث أصبح يتضمن الآن عادةً الشعور بآلام الآخرين. ورغم أن ثقافة التعاطف الجديدة هذه كانت لها حدودها الخاصة، لكن من الواضح أنّها ساعدت في بناء أعرافٍ جديدةٍ معارضة لسلب حرية الجسد كالاستعباد والعنف في العقوبات١٧. تدور القصة الحقيقية لكيفية تشكّل القيم التي تحميها "الحقوق" حول نزعات قتالية ومشاريع ميتة كانت مساهماتها في مجموعة الحقوق الحديثة عَرضية وليست مقصودة، فلم ينشأ تاريخ القيم الأساسية الخاضعة للحماية من الحقوق كليًّا كمجموعة في وقت واحد ثم انتظر الوقت الذي يتم فيه تدويله لاحقًا، وإنما كان تاريخ بناء لا اكتشاف، وتاريخ مصادفة لا ضرورة.

كان للنزعة العالمية لعصر التنوير والعصور الثورية تأثيرٌ واضحٌ على الأشكال المعاصرة للنزعة الحضرية، لكن مع ذلك كان ما طرحته في صورة "الحقوق الخالدة للإنسان" جزءًا من مشروعٍ سياسيٍّ منفصل بشكل واضح عن حقوق الإنسان المعاصرة (التي ظهرت في الحقيقة نتيجة انتقاد الثورة). وكانت حقوق الإنسان مثالية ومثيرة للمشاعر حيث تعجب يوهان فولفغانغ فون غوته Johann Wolfgang von Goethe عام ١٧٩٧ قائلًا: "من الذي يجرؤ على أن يزعم أن قلبه لم يتأثر عندما أشرقت الشمس الجديدة بروعتها، عندما سمعنا عن حقوق الإنسان وعن الحرية الملهمة والمساواة العالمية١٨"! ولكنّها عكس حقوق الإنسان اللاحقة ارتبطت بشدة ببناء الدولة والأمة، حتى لو اقتضى الأمر حدوث ذلك من خلال الثورة، أما الواقع اليوم فهو تجاوز ميدان الدولة هذا لمصلحة الحقوق، لكن الدولة كانت حتى وقت قريب هي البوتقة الأساسية.

وفرت الأنظمة القانونية منذ زمن بعيد "حقوقًا"، ويُعد النظام القانوني الروماني مثالًا بارزًا على ذلك تفرّعت منه معظم القوانين الغربية. وقد يكون تأثير المذهب الرواقي السبب وراء اعتبار الطبيعة مصدرًا هامًّا جزئيًّا للحقوق في النظام القانوني الروماني١٩. كما قدمت الإمبراطوريات قبل نشوء الدولة الحديثة بدءًا من روما وما بعدها حقوق المواطنة أو أشكالًا أقل منها للرعية، بالإضافة إلى حقوق مفترضة بناءً على هذا الإدماج للرعايا؛ بل وظل الحال هكذا لفترة طويلة في القرن العشرين٢٠. كانت حقوق هذه الأماكن الإمبراطورية تشبه إلى حدٍّ ما حقوق الإدماج بالدولة – التي افترضت الاستحقاقات تبعًا للعضوية – أكثر من شبهها بحقوق الإنسان المعاصرة.

ولكن إن نحينا الأسلوب الروماني جانبًا، نجد أن طرائق الحقوق الطبيعية الشاملة لم تكن أقدم من القرن السابع عشر، بل كانت نتاجًا ثانويًا لنشوء الدولة الحديثة. وكانت عقائد الحقوق الطبيعية الأولى ناجمةً عن الدولة المطلقة والتوسعية في بداية التاريخ الأوروبي الحديث، وليست محاولات للخروج عن الدولة وتجاوزها. كما شكّل ظهورها لحظة مفصلية مذهلة باعتبار أن الحقوق كانت ستبقى لفترةٍ طويلةٍ مرتبطة بالدولة ومحدّدة بها بصورة وثيقة، إلى أن اعتُبِر هذا التحالف غير كافٍ مؤخرًا.

لم يظهر مفهوم "الحقوق الطبيعية" من فراغ، فعندما أشار هوبز في البداية إلى حق الطبيعة، استخدم الكلمة نفسها ius (القانون) التي سبق أن أشارت إلى قانون الطبيعة، وكانت ذروة هذا المذهب السابق – الذي نشأ من مزيج من النزعة العالمية الرواقية والقيم المسيحية – في العصور الوسطى، ربما نجد أشهر أشكاله في فكر توما الأكويني St. Thomas Aquinas. ولكن إن كانت فكرة الحقوق الطبيعية قد ظهرت أولًا في اللغة القديمة للقانون الطبيعي، فقد اختلفت جدًّا في نواياها وتداعياتها بحيث شكّلت مفهومًا مختلفًا. كما اعتبرها معظم الإحيائيين للقانون الطبيعي revivalists في العصر الحديث – وكان معظمهم من الكاثوليك – أنها كارثة لعقيدتهم لأنها أفسحت المجال لظهور خَلَفٍ مرتد مبني على الحقوق، وقد كانوا محقين على الأقل لأنّ القانون الطبيعي، المستمد في معظم الأحيان من إرادة الله، والذي يُعتقد أنّه جزء لا يتجزأ من نسيج الكون، هو النسخة المسيحية الكلاسيكية من النزعة العالمية، ولكي تحل محلها الحقوق الطبيعية يجب أن تكون مُتعددة وذاتية وتملكية. كان القانون الطبيعي في الأصل قاعدة واحدة ممنوحة من الإله، بينما ظهرت الحقوق الطبيعية لتكوّن قائمة من بنود منفصلة، كان القانون الطبيعي قانونًا موضوعيًا يجب على الأفراد إطاعته لأنّ الله جعلهم جزءًا من النظام الطبيعي الذي رسمه: فقد اعتُبِرت الممارسات غير المشروعة مُخالفة للطبيعة أو contra naturam، ولكن الحقوق الطبيعية هي كيانات ذاتية "تملكها" الإنسانية كامتيازات. حظي توقيت الانتقال بين القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية وأسبابه باهتمامٍ كبير في العقود الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى المبالغة في تقدير مدى أهمية هذه القضايا في نشأة حقوق الإنسان اليوم. فقد كان الأشخاص المؤسسون للحقوق الطبيعية أبعد ما يكونون عن أن نَصِفهم بذوي النزعة الإنسانية humanitarians، فقد أيدوا استنادًا إلى المبدأ النظري مذهبًا مجردًا يرفض قائمةً واسعةً من الاستحقاقات الأساسية. وإذا كان ابتداعهم للحقوق الطبيعية يماثل

بالأهمية أي نوع من الإرهاصات، فذلك لأنّ الحقوق الطبيعية كانت مرتبطة بنوعٍ جديدٍ من الدولة القوية التي برزت في ذلك العصر. كما أنّ تاريخ الحقوق الطبيعية في كثير من النواحي، مثله مثل تاريخ حقوق الإنسان بعد ذلك، هو تاريخ الدولة ذاتها التي ستحاول "حقوق الإنسان" في وقت لاحق تجاوزه.

يرتكز هذا الارتباط على حقيقة أنّ الفرد المستقل (المكتفي ذاتيًّا autarkic) أو الحر في قانون الحقوق الطبيعية - وهو الشخص الذي رآه غروتيوس Grotiusوهوبز Hobbes حاملًا للمفهوم الجديد - قد صُمِّم على أساس الدولة الجديدة الحازمة في الشؤون الدولية الحديثة المبكرة٢١، وهذا الفرد مثله مثل الدولة لا يتقبل أي سلطة عليا، ولهذا السبب، كما هو الحال عند تنافس الدول، صُوِّر الأفراد الطبيعيون كأنهم في حربٍ حتى الموت أو قريبون منها، ولا يحدُّهم إلا المناوشات الهادئة فقط، وليس المعايير العالمية على الإطلاق[1].

كما تحدّث غروتيوس وهوبز أنّ المبادئ الأخلاقية التي يعترف بها كل إنسان تضمّ في الواقع واحدًا فقط ألا وهو: شرعية حفظ الذات، فقد كان الحفاظ على الذات هو ما أعلن هوبز أنّه أول "حق في الطبيعة" والحق الوحيد الأهم الذي رآه، حيث كتب: "إن الحق الطبيعي هو حرية كل فرد أن يعمل بكامل قوته، كما يحلو له، من أجل الحفاظ على طبيعته الخاصة، وبعبارة أخرى، على حياته الخاصة، وبالتالي القيام بكل ما يبدو له، حسب تقديره الخاص، أنّه أنسب وسيلة لتحقيق هذا الغرض"٢٢. وكما لم توجد سلطة فوق الدولة الحديثة الباكرة غير حاجتها الأساسية للحفاظ على نفسها، فلم يكن للأفراد الطبيعيين إلا حق واحد ألا وهو حق القتال، مع السماح بالقتل إذا لزم الأمر. ورغم أن أكثر ما يمكن للدول المتنافسة في الشؤون الدولية فعله هو تأجيل المواجهة، فقد قال هوبز - كما اشتهر عنه - إن السياسة المحلية لا يمكن أن تُحقّق السلام إلا إذا مكّن مواطنوها المتخاصمون الدولةَ من الحكم. وكان الهدف الجدلي للحق الأول - أي الدافع لإدخاله في الفكر السياسي - هو تمكين الدولة وليس وضع حدود لها، وأحد الدوافع الواضحة لهذا العمل

---

(١) هنا التحول الجوهري في الفكر الغربي الحديث، التحول إلى مركزية الإنسان وتمجيد قيمته في ذاتها وقطع صلتها بالوحي، وتقوم هذه النزعة الإنسانية على "أن الإنسان أحق بالوجود وأعلى قيمة من بقية الكائنات، الأمر الذي يجعله يتعامل مع نفسه بوصفه مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء، هذه الفكرة هي أساس الدمار الذي تشهده الطبيعة" (علي حرب، حديث النهايات، ص٨٩(وهذا الأصل نرفضه تمامًا كأساس فلسفي لحقوق الإنسان (رضا).

التمكيني هو كون دول ذلك العصر، إلى جانب توفير التهدئة الصارمة في وقت الحرب الأهلية في الداخل، تسعى إلى استعمارٍ غير مسبوق لبلاد أخرى٢٣.

شهد القرن الذي أعقب ذلك مجموعةً كبيرةً من الرؤى الأكثر انفتاحًا نحو الواجبات والحقوق الطبيعية التي لا تُركّز فقط على حفظ الذات، وشهد بناء الدولة التي يمكن أن توفر ما يفوق نعمة الانضباط والأمن. ولكن بقدر ما أصبح الاحتكام إلى الطبيعة أوسع، فإنّها كثيرًا ما رفضت أن تختزل في الحقوق الفردية وحدها٢٤. وفقًا للمدافعين عن القانون الطبيعي من القرن الثامن عشر مثل المفكر السويسري ج. ج. بورلاماكوي J. – J. Burlamaqui وأتباعه الأمريكيين، تعتمد إمكانية ابتداع حقوق تتجاوز حفظ الذات على الأساس الأعمق لجميع الاستحقاقات والمتجذر في عقيدة قوية من الواجبات التي منحها الله٢٥، وكانت هذه العملية مسؤولة جزئيًا عن تحويل القيم التي ترعرعت في تقاليد متنوعة إلى حقوق طبيعية – مثل حق الملكية الخاصة في نظرية جون لوك الشهيرة، والعديد من البنود الأخرى لاحقًا. ورغم صياغة هذه القوائم الأكثر اكتمالًا للحقوق الطبيعية فقد عزّز عصر الثورة الديمقراطية فقط التحالف القائم بين الحقوق والدولة التي نشأت عن طريقها الحقوق، وبذلك أصبح حتى الحق الأول في حفظ الذات يعني أن الأمر يحتاج إلى موافقة مستمرة – على الأقل حسب لوك – ثم تبعه مجموعة من الاستحقاقات الطبيعية الأخرى. ولكن حتى هذه التحولات البالغة الأهمية لم تغيّر حقيقة أن الرد على الحقوق المسلوبة كان انتقالًا نحو الدولة الجديدة أو السيادة الجديدة، وليس انتقالًا يتجاوز السيادة والدولة تمامًا، بالإضافة إلى أنّه خلال الحقبة الثورية لم تصبح الدول وحدها فحسب ميدان الحقوق وحليفتها التي لا غنى لها عنها والبوتقةَ التي تتشكل فيها، وإنّمَا أصبحت الأمم تؤدي ذلك الدور أيضًا، أي بعبارةٍ أخرى، أصبحت نفس ما سيتعين على حقوق الإنسان أن تكون ضدها لاحقًا كفكرة وممارسة.

بعبارة أخرى، الأهمية الفعلية لحقبة الثورة الديمقراطية في أمريكا وفرنسا، هي أنها أثبتت عدم إمكانية وجود مذاهب لحقوق الإنسان في القرن العشرين، وكذلك أنها جعلتها متاحة. إن تاريخ النزعة الجمهورية republicanism الديمقراطية أو التاريخ المحدود لليبرالية – لو قصصناه بصورة صحيحة – يقصُّ علينا كيف لم تظهر حقوق الإنسان، وليس كيف ظهرت، وأحد الأدلة غير المقصودة على ذلك هو مدى عمق تعريف القومية ليس فقط لحقوق الإنسان، إنّمَا التغيرات الحزبية لمسارها في عصر الثورة. تسبب الباحث الألماني جيورك

يلينيك Georg Jellinek قبل قرن من الزمان في إثارة مشكلة فكرية غير متوقعة بدفاعه عن أولوية الحديث عن الحقوق الأمريكية (الذي نَسَبَه بدوره إلى إنجازات حقبة الإصلاح الألماني الباكرة) كمصدرٍ لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي عام ١٧٨٩، وكما هو متوقع لم يكن الفرنسيون راضين عن هذه المحاولة لسرقة حقوقهم الطبيعية. وقد نشبت مثل هذه النزاعات التافهة المصطنعة بين الحين والآخر منذ ذلك، فعندما كان الفرنسيون يحتفلون بإنجازاتهم في الذكرى المئوية الثانية للثورة عام ١٩٨٩، أثارت المزعجة مارغريت تاتشر Margaret Thatcher ضجةً دبلوماسيةً عندما قالت بأسلوبٍ قاسٍ على التلفزيون الفرنسي إنّ الفرنسيين لم يبتدعوا حقوق الإنسان إنّما أخذوها من أماكن أخرى (وبعد ذلك بالغوا في استرداد دَيْنهم وانحدروا باتجاه الإرهاب الثوري)٢٦.

في الواقع فإن الأمريكيين – في إعلان الاستقلال الصادر في يوليو ١٧٧٦، بل وفي إعلان فرجينيا الأقدم والأشمل عن الحقوق قبل شهر من ذلك، والإعلانات اللاحقة في ولايات أخرى – قد سبقوا فعلًا الفرنسيين بتأسيس حكوماتهم على حقوقٍ معدودةٍ حتى لو رفضوا ذلك داخل اتحادهم الكونفدرالي الوطني٢٧، وقد ساعد توماس جفرسون Thomas Jefferson في باريس عام ١٧٨٩ ماركيز دي لافييت Marquis de Lafayette في كتابة أول مسودة للإعلان الفرنسي، ومع ذلك ظلّت مصادر وثائق الثورة الفرنسية والأمريكية صعبة العزل، ويمكن القول مهما كان الجواب إنّ الإعلان الفرنسي حرّك سياسة الحقوق في اتجاهٍ جديدٍ في صيف عام ١٧٨٩ الحافل بالأحداث. وقد ادّعى الخوري الفرنسي إيمانويال جوزيف سياس Emmanuel – Joseph Sieyès – الذي حلّ مشروعه المُقترح محل مقترح لافييت في مناقشات الباريسيين – أنّه بينما كان يتجه مع أشخاص ثوريين آخرين نحو الملكية الدستورية عام ١٧٨٩ ظلّ الالتزام الأمريكي بالحقوق معتمدًا إلى حدٍّ كبيرٍ على تقليدٍ قديمٍ من حوار الحقوق الأرستقراطية يعود إلى الوثيقة العظمى أو الماجنا كارتا Magna Carta التي تحجز الامتيازات "سلبًا" من الملك فقط، عوضًا عن تأسيس دستور "إيجابي" على مبادئ الحقوق.

وفي أوراق الفيدرالي من تلك الفترة – التي كُتبت قبل أن تُفرض عليه وثيقة حقوق الحكومة الوطنية الجديدة – اعتبر ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton هذا الجانب الأثري للوثائق أو إعلانات الحقوق سببًا لعدم تضمينه في الدستور الأمريكي الجديد، حيث قال: "لقد ذُكِر عدة مرات أنّ وثائق الحقوق هي في الأصل التزاماتٌ بين الملوك ورعاياهم،

وتضييق الامتيازات لمنح صلاحية وحفظ الحقوق التي لم تخضع للأمير"٢٨، أي بمعنى آخر لن يكون هناك حاجة إلى تعداد الحقوق إذا لم يكن هناك أمير.

ثم قرّر الفرنسيون في هذه الحالة ضرورة أن تصبح قائمة الحقوق المبادئ الأولى للدستور، واضطر نظراؤهم الأمريكيون إلى إدراج قائمة الحقوق في مشروعهم لكسب التأييد العام له. ومن المؤكد أن هذه الأحداث أدّت إلى الصعود المذهل لمفهوم "حقوق الإنسان" خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بغض النظر عن كيف يمكن تفسير ذلك، وهل كان بدهيًا للكثيرين في ذلك الوقت أم لا٢٩. كان الأمريكيون قد طالبوا بالحقوق الطبيعية في ثورتهم السابقة، وحتى حلول عام ١٧٨٩ كان التأطير ذو النزعة الطبيعية لمطالباتهم قد تلاشى، وبعد دفاع توماس بين Thomas Paine عن الثورة الفرنسية من أجل حقوق الإنسان في الأنظمة الجمهورية في النطاق الأنجلو أمريكي عام ١٧٩١ في كتاب حقوق الإنسان The Rights of Man، ترسّخ نجاح هذه العبارة الجديدة عبر العالم الأطلسي وخارجه، ولكن لم يترسخ في الأذهان ذلك الاختلاف غير المقصود في ترجمة عبارة حقوق البشر "droits de l'homme" لمرةٍ في كتابه على أنّها "حقوق الإنسان" بطبيعة الحال، إلا أنه قد حدث ذلك بعد قرن ونصف القرن.

وممّا لا شك فيه أنّ التاريخ المفصّل للحقوق في هذه الفترة المضطربة كان مذهلًا، خصوصًا عندما حلَّ إعلانٌ جديدٌ محلَّ الشريعة الفرنسية الأصلية خلال عهد الإرهاب في عام ١٧٩٣ يُقدّم الاهتمام الاجتماعي بين الحقوق للمرة الأولى. مع ذلك فإنّ النقطة البالغة الأهمية هنا هي أن حقوق الحقبة الثورية تجسدت إلى حدٍّ كبيرٍ في سياسات الدولة وتبلورت في مخططات بعيدة كل البعد عن المعنى السياسي الذي ستتخذه حقوق الإنسان لاحقًا. فمن ناحية قد كان كل إعلان للحقوق في ذلك الوقت (وحتى فترةٍ قريبةٍ) يشي ضمنيًا بما وصفه الفرنسيون في إعلان حقوقهم:

إعلان حقوق يشمل الإنسان والمواطن. حيث لم تكن الحقوق حُجَجًا مستقلة ولا قوّى مضادة بل أعلنت دائمًا في لحظة تأسيس النظام السياسي، وتبرّر تشييده وعنفه غالبًا٣٠.

كما كانت "حقوق الإنسان" تتعلق بشعبٍ كامل يدمج نفسه في دولة، ولا تتعلق ببضعة أشخاص أجانب يتقدون مخالفات دولة أخرى، وبعد ذلك بقيت تتمحور حول معنى

المواطنة[1]. عندما نكتب تاريخ الحقوق لا يمكننا تجاهل هذه العلاقة العميقة بين إعلان الحقوق و"عدوى السيادة" السريعة الانتشار في القرن الذي أعقب ذلك: بل كانت هذه العلاقة في الواقع السمة الرئيسة لذلك التاريخ حتى وقت قريب جدًا، وإذا كان الأمر كذلك فالأجدى دراسة كيف نشأت حقوق الإنسان أساسًا بسبب انهيار نموذج الحقوق الثورية بدلًا من أن تنشأ من خلال استمراره أو إحيائه. ومما لا يقل أهمية عن ذلك هو أن الثورة - بما فيها من الراديكالية غير الإصلاحية وأساليب العنف المحتملة - صاغت حقوق الإنسان مع بداية حقبة الديمقراطية. وباختصار كانت حقوق الحقبة الثورية ثورية: أيْ مُبرّرة لإنشاء حيز المواطنة أو تجديده، وليس لحماية "الإنسانية".

كانت الحقوق التي دعا إليها العديد من المفكرين في عصر التنوير ثم عند حدوث اللحظة الثورية، تتجاوز الدولة إلى حدٍّ ما، بوصفها مبادئ يفترض أن يَمتثل لها القانون الوضعي - pos tive law، لكنّها لم تظهر إلا من خلال الدولة، ولم يكن هناك أي ميدان فوقها - أو حتى فيها في بعض الأحيان - لاتهام انتهاكات الدولة. والواقع أنه بمجرد إعلان الحقوق لم يكن من الواضح أنه ستكون لها أهداف عديدة مستقلة عن ظهور الدولة، فعلى سبيل المثال لم تؤدِّ مباشرةً إلى نشوء آليات الحماية القضائية من السلطة السيادية، رغم أنّ هذا قد يبدو من وظيفتها الواضحة اليوم، ولم تكن ممارسة المراجعة القضائية المألوفة الآن للتشريع في الولايات المتحدة باسم الحقوق الأساسية أمرًا مفروغًا منه عام ١٧٨٩ عندما صيغت التعديلات العشرة الأولى، ولم يؤدِّ ظهور المراجعة القضائية إلى تزايد في تقليد الدعاوى القضائية نظرًا للأهداف الأولية المقيدة للحكومة الوطنية. أما في إنكلترا فكان من المفترض أن التقليد والرأي الحكيم من شأنه حماية الحقوق غير المكتوبة وبالتالي لا حاجة للإعلان عنها، ناهيك عن توفير محكمة

(١) بمعنى آخر لم تكن حقوق الإنسان في أواخر القرن الثامن عشر عالمية بل خاصة بالرجل الغربي في هذا الوقت، ولا أدل على ذلك من أنهم "استثنوا أولئك الذين لا يحوزون الممتلكات والرقيق والأحرار السود والأقليات الدينية في بعض الأحيان والنساء دائمًا وفي كل مكان". ولذلك "تشكك بعض الباحثين هل حملت الإعلانات [إعلانات القرن الثامن عشر] في طياتها أي معنى ينطوي على تحرير حقيقي؟! بل اعتُبر مؤســو تلك الإعلانات وواضعوها ومعلنوها من الصفوة والعنصريين وكارهي النساء؛ نتيجة عدم قدرتهم على رؤية الجميع متساوين في الحقوق بالفعل". انظر نشأة حقوق الإنسان، لمحة تاريخية، لـ لين هانت، ترجمة: فايقة حنا. مؤسسة هنداوي. ص١٧ - ١٨. (رضا)

عليا لحمايتها، وفي غضون ذلك استغرق الأمر في فرنسا أكثر من ١٥٠ عامًا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح الحقوق الدستورية التي كانت تستند عليها في البداية الجمهوريات المتعاقبة أسسا لتوجيه اتهام قضائي للدولة.٣١ فما يبدو الآن أنّه افتراض طبيعي، أي افتراض أن هدف تأكيد الحقوق هو تقييد أنشطة الدولة، وتوفير ميدان لمحاكمتها، لم يكن هو مقصد الحقوق الثورية حينها، بل بدلًا من ذلك بقي العلاج الرئيس لحالة إلغاء الحقوق الثورية هو العمل الديمقراطي الذي قد يصل إلى ثورة أخرى. وفي حين لا تفكر أي منظمة غير حكومية الآن في اللجوء إلى هذا الأمر المتطرف إلّا أنّها كانت الاستجابة الوحيدة التي يمكن تخيلها ذلك الوقت باسم حقوق الإنسان.

إذا كانت المبادئ المجردة قد استُعمِلتْ أساسًا في تلك الحقبة كأسس لإنشاء دول جديدة، فإنّها كانت بالقدر نفسه من الأهمية في تبرير إقامة حدودها الخارجية المنيعة. وفي حين دخلت الولايات الأمريكية المعتمدة على الحقوق الطبيعية اتحادًا كونفدراليًا ضعيفًا مع احتفاظها بالحكم الذاتي المحلي، وضعت فرنسا نموذجًا للدولة القومية الحديثة في إنجازها لاستقلال سياديٍّ مركزيٍ من أجل شعب ديمقراطي. وبعيدًا عن تقديم مبررات للادعاءات الأجنبية أو "الإنسانية" ضد الدول، كان التأكيد على الحقوق في جوهره مبررًا لإنشاء الدول، على الأقل لمدة قرن من الزمان. وخلافًا للوثائق التأسيسية للولايات المتحدة لم يكن لإعلان الاستقلال أي قائمة حقيقية بالاستحقاقات ضمنه، نظرًا لأنّه كان يهدف أساسًا إلى تحقيق السيادة خارجيًا ضد الانتهاك الأوروبي٣٢. كانت الحقوق في الحقيقة خصائص ثانوية تابعة لإنشاء كل من الدولة والأمة على حدٍّ سواء - الذي بدأ في هذه الحقبة - ، وقليلٌ مَنْ تكبد عناء التمييز بينهما٣٣، وبعد حوالي عقد من الزمان من إعلان الأمريكيين للعالم استقلال دولتهم الجديدة، أصرّ الفرنسيون في إعلانهم الثوري للحقوق على "مبدأ أن كل السيادة تكمن أساسًا في الأمة" مضيفين بدقة أكثر أنّه "لا يحق لأي أحد أو أي فرد أن يمارس سلطته التي لا تنبثق عنها صراحة" (المادة ٣). وفي عصرٍ التحمت فيه الوحدة الشعبية الأمريكية نتيجة الحروب الدموية الكثيرة مع الهنود الحمر إلى جانب المبادئ السامية، ربما كان الأصح بكل بساطة أن يُنسب إلى الفرنسيين تحديد هويتهم القومية الخاصة بارتباطها بالأخلاق العالمية، حيث لم يجدوا أي تعارضٍ بين الإعلان عن ظهور الأمة السيادية للفرنسيين وبين حقوق الإنسان باعتباره الإنسان نفسه في الوقت ذاته، ونتيجةً لذلك كانت الحقوقُ المعلنةُ في دستور الدولة

القومية السيادية – والتي لا تُعتبر "حقوق الإنسان" بالمعنى المعاصر – هي الوصيةَ العظيمةَ والمصيريةَ للثورة الفرنسية التي قدمتها للسياسات العالمية.

لا شك أنّ الانتقال إلى عالم الدول الجمهورية المحتَملة لم يُسبب ببساطة إعادة إنتاج الشؤون الدولية لعالمٍ كانت الإمبراطورية والملكية فيه المعيار الشائع، فقد تركت الثورة الفرنسية آثارًا عميقة على النظام العالمي، ممّا جعل البعض يعتقد أن العديد من الرؤى التنويرية حول "السلام الدائم" تبدو قابلة للتحقيق فورًا. ومع ذلك بصرف النظر عن البارون الألماني الغريب الأطوار الشهير أناشارزيس كلوتس Anacharsis Cloots – الذي انضم إلى الجمعية الوطنية الثورية ممثلًا عن الإنسانية غير الفرنسية ودعم الحرب العدوانية كخطوة نحو حكومة عالمية حقيقية – فقد اتخذت رؤى اليوتوبيا شكلًا متوافقًا تمامًا مع انتشار السيادة الوطنية، عوضًا عن تخيل قواعد أو حقوق أعلى منها٣٤. من الناحية العملية، عندما أُجبِرت الدولة الثورية بعد أن طوقتها جيوش أعدائها الأوروبيين على نشر رسالتها في الخارج في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، لم تتحرك الجمهورية نحو القانون العالمي ولكنها أسّست "جمهوريات شقيقة" (كما كانت تُسمى) وتلاعبت بما يشبه المجموعة المتناغمة من الجمهوريات الجديدة.٣٥ من الناحية النظرية، رفض إيمانويل كانط Immanuel Kant راديكالية كلوتس، وتمسّك بدلًا عن ذلك بنظرة مُقِلّة "للقانون الدولي للمواطنة" أو Weltbürgerrecht الذي لا يريد أكثر من حق اللجوء للأفراد خارج أوطانهم في عالمٍ من الدول الوطنية، وصحيح أنّ كانط كان في الحقيقة مفكرًا عالميًّا مثل الرواقيين، لكنّه لم يكن مع مطالب حقوق الإنسان اليوم، أي الحماية الكاملة التي تقدمها حتى عندما تستقر في نظام دولي مكون من الأمم٣٦.

نتيجةً لذلك واكبت المناشدة المخلصة غالبًا لحقوق الإنسان في القرن التاسع عشر دائمًا نشر السيادة الوطنية كوسيلة ضرورية وشرط مُسبق مطلوب ومرافق مستمر لتحقيق ذلك. وإذا كان هناك حركة لحقوق الإنسان في القرن التاسع عشر فهي القومية الليبرالية التي سَعَتْ بحزم لتأمين حقوق المواطنين ضمن الإطار الوطني. وجد لافاييت نفسه في نهاية حياته المهنية يأتي بحقوق الإنسان إلى بولندا حيث افترض كغيره من أتباع الثورة الحديثة "أنّ أفضل حماية للحقوق الخاصة والعامة لأي شعب ... هي من خلال الدول القومية السيادية"٣٧. أما بالنسبة للشخصية الرمزية الأبرز الإيطالي جوسيبي ماتزيني Giuseppe Mazzini، فقد كانت حقوق الإنسان الثورية مُثلًا عُليا، وقد دافع عن مبدأ "قدسية الفرد"، كما طلب أن يُكتب: "الحرية،

المساواة، الإنسانية" على أحد جوانب لافتة حملته السياسية المعروفة باسم إيطاليا الفتاة، بينما زيّن الطرف الآخر بكلمات "الوحدة، الاستقلال" بما يتوافق تمامًا مع الإيمان الراسخ المنتشر في جميع أنحاء القارة بأنّ كلتا الحرية والوطنية؛ أمران متداخلان يتضمن أحدهما الآخر. إنّ اعتماد الحقوق التام على الحكم الذاتي الوطني، كان يعني أنّ "عهد الفردية قد انتهى" كما أعلن ماتزيني بحزم، أما الآن فإنّ "الإنسان الجماعي هو كلّي القدرة على الأرض التي يخطو عليها"، وكما قالها لزملائه الإيطاليين: "لن يكون للفرد اسم ولا صوت مسموع ولا حقوق" دون وضع الدولة القومية أولًا بين الأهداف بأي طريقة ممكنة، "ولا عضوية بين الشعوب"٣٨.

التقط ماتزيني إلى حد بعيد روح الحقوق التي خلفتها الثورة، ونتيجةً لذلك كان من المستحيل أن تتحرّر الحقوق من تمجيد الدولة، حتى بالنسبة لمن شعر بالقلق حول تجاوزات الثورة، فالمفكرون الليبراليون أمثال بنجامين كونستان Benjamin Constant وفرانسوا جيزو François Guizot وألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville الذين كانوا قلقين من الطغيان الشعبي، عاملوا الحقوق كعنصرٍ واحدٍ فقط من قائمة من الأدوات الطويلة التي أتاحتها الحضارة الليبرالية لضمان الحرية في الدولة. وقد جرى التخلي عن اللغة السياسية بصورةٍ مذهلة في القرن التاسع عشر في مكان آخر من الطيف السياسي، في فرنسا التي تُعد المركز القديم لحقوق الإنسان، ثم حدث ذلك في كل مكان٣٩. أما بالنسبة للفيلسوف الألماني الأسبق جورج فيلهلم فريدريش هيغل G. W. F. Hegel، فقد كانت الحقوق ذات شأن فقط "في سياق مناسب" أي في دولةٍ توفق بين الحرية والمجتمع[1]. ٤٠

كان أتباع الليبرالية في الأراضي الألمانية قبل توحيدها وبعد ذلك يتّسمون بالدولانية (أي مناصرين لسيطرة الدولة (statist وبالقومية في تفكيرهم واستراتيجيتهم في المناشدة الجماعية،

(١) عند هيجل يكتسب الفرد داخل الدولة وعن طريقها حقيقته الواقعية، ولا تستطيع الأخلاق التي تسمى إلى الكلية أن تصبح فعلية إلا عن طريق تجسدها في مؤسسات وعادات، وهذه العادات أو الأخلاق الاجتماعية هي "حياة الدولة في الأفراد". إن الفرد يجاوز أنانيته البدائية التلقائية في إخلاصه للدولة، لأن نشاط الدولة الخاص بالتعليم هو الذي يقدم له التدريب والتعليم. وهيجل تجسيد واضح لرد فيلسوف قديم حينما سأله أحدهم عن طريقة تربية ابنه تربية أخلاقية فقال: اجعله مواطنًا في دولة ذات قوانين صالحة. راجع تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هايدجر، مجموعة مؤلفين، ترجمة محمود سيد أحمد، ص٣٧٤ (رضا).

فحتى عندما كانوا مدفوعين بمبادئ عالمية تحالفوا في البداية مع دولة القانون Rechtsstaat التي تؤمن بمُثُل بيروقراطية النبلاء، ثم تشاركوا القناعة بأنّ عصر النزعة الحضرية "الميتروبولوتية" المعتدلة في عهد كانط قد انقضى لمصلحة التفوق المطلق للمشروع الوطني. ولهذا السبب كانت الحقوق التي تجادل حولها الألمان عام الثورة ١٨٤٨ حقوقًا مدنيةً مرتبطةً بحدود المواطنة، وقد ارتبط ترحيبهم بمجيء الحرية بثورة الشوفينية الوطنية (الوطنية المفرطة الغيور والعدائية)٤١، وقد تفردوا في تفاصيل هذا الأمر فقط، أما "الليبرالية الوطنية" لديهم فقد كانت متناسبةً مع نظيراتها لدى كل المطالبين بالحقوق في أي مكان آخر.

لم يكن التحالف بين الدولة والأمة مجرد حادثٍ مأسويٍّ حلّ بحقوق الإنسان، بل كان جوهرها طوال الجزء الأكبر من تاريخها. وكان الحق في تقرير المصير الجماعي بعد حقبة الثورة – كما سيطلق عليه في القرن العشرين – من شأنه أن يُوفر الإطار الواضح لاستحقاقات المواطنين، وقد استمر صدى هذا الإطار بالتردد إلى فترة ما زالت حية في الأذهان إلى اليوم، خصوصًا فترة دحر الاستعمار في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الوعد بالحصول على الحكم الذاتي للثورات الأطلسية قد ألهم الكثيرين خلال القرن التاسع عشر وما بعده، فلم يكن ذلك لأنّ تجربتهم قد ضَمنت "حقوق الإنسان الشاملة" مباشرةً، بل لأنّ مطالبهم تكمن في التحرر من الاستبداد الملكي والتقاليد المتخلفة في الحالة الفرنسية، والتحرر بعد الاستعمار من السلطة الإمبراطورية وخلق استقلال الدولة في الحالة الأمريكية. كما استنتجت آرنت، فإنّ مركزية الدولة القومية باعتبارها بوتقة للحقوق هو من المطالب المفهومة، إذا كان الهدف الأول هو خلق مساحاتٍ للمواطنة الهادفة حتى على حساب الحدود السياسية.

في الواقع، قد تكون تبعية الحقوق للدولة القومية هي السبب التاريخي الرئيس الذي جعلها أقل وضوحًا مع مرور السنوات في القرن التاسع عشر، أي بمعنىً آخر، حَدث التحوّل في اتجاه الدولانية والنزعة القومية في القرن التاسع عشر على أساس سماتٍ طبيعيةٍ للحديث عن الحقوق، ومع مرور الوقت كان لا بد أن يَتضح أكثر وأكثر أنّ ما يهم حقًا هو تحقيق مواطنة محددة وليس التأكيد على المبادئ المجردة. وبمجرد تبرير الحقوق بأنّها حقوق ممنوحة من الله أو الطبيعة، يكتسب الحديث عن الحقوق مبدأ الدولانية أو "الفلسفة الوضعية" في كل مكان ينتشر إليه. كانت حقوق الإنسان كما قالت آرنت "يتعامل معها الفكر السياسي في القرن التاسع عشر وكأنها ربيب و ... لم يرَها أي حزب راديكالي أو ليبرالي في القرن العشرين ...

مناسبةً لإدراجها في برنامجه ... وإذا لم تكن قوانين بلادهم تفي بمتطلبات حقوق الإنسان، فمن المتوقع تغييرها عبر التشريع ... أو من خلال العمل الثوري"٤٢. ومهما كان الإنسان هو الأساس، فقد كانت الحقوق إنجازات سياسية وطنية أولًا وقبل كل شيء.

من الواضح أنّ هناك العديد من المصادر والأسباب الأخرى "لانحدار الحقوق الطبيعية" البطيء ولكن الأكيد في القرن التاسع عشر، حيث تراجع تصوّر الحقوق كسلطةٍ طبيعيةٍ للدولة، وازداد الاعتراف بأنّها ناتجة عنها. واليوم من الأسهل دومًا أن نتذكر نقد جيرمي بنثام Jeremy Bentham النفعي المُبكر جدًّا للحقوق بوصفها "هراء يقف على ركائز متينة" إلى جانب الرفض الحاد لبيرك لأفكارها التجريدية في الأوساط الأنجلو أمريكية٤٣. من المؤكد أنّه - كما لاحظ إيلي هاليفي Elie Halévy بوضوح - أن قوة النقد النفعي تعني أنّه إذا بقيت حقوق الإنسان في التداول العام، فهذا "يشابه الطريقة التي ما زلنا نتاجر فيها في ظل نظام جمهوري باستخدام عملات تحمل صور الملوك المخلوعين، دون ملاحظة ذلك ودون التفكير بأهمية الأمر"٤٤. ولكن حتى في بريطانيا، كانت مركزية الدولة باعتبارها ميدانًا للحقوق أكثر أهمية، كما أصرّ على ذلك جون أوستن John Austin أحد أنصار الوضعية، ومن بعده ت. هـ. غرين T. H. Green المؤمن بهيغل وأحد أنصار المجتمعية. وبالتالي فإنّ النموذج الحديث واضح كما يلي: رغم تراجع المذهب الطبيعي، فقد وسّع السياق الجماعي - وحتى القومي - للحقوق ببساطةٍ وبطرقٍ عدةٍ نطاق التحالف مع سياسات الدولة حتى أصبح الدفاع عن أكثر الحقوق طبيعية يتعلق بها بصورةٍ وثيقة بداية.

ورغم الانخفاض الملحوظ في الاحتكام إلى سلطة الطبيعة، فقد كانت الحقوق بما فيها حقوق الإنسان هي شعار التحركات الشعبية الاستثنائية في التاريخ الحديث، حيث نادت بها النساء على الفور ثم العمال بعد فترةٍ وجيزة، وقد مُنحت هذه الحقوق لليهود في الثورة الفرنسية، وطالبوا بها ببطء أكثر في القارة الأوروبية، كما طالب بها السود المستعبدون، وأوضح صورة لذلك كانت في الثورة الهايتية(١) التي كادت تنسى. ومع وجود الحدود الضرورية للدول فإنّ موضوع المهاجرين دائمًا ما أثار أسئلة شائكة، وقد نشبت صراعات بين المنادين بتضمينهم ضمن المواطنة والمنادين باستبعادهم منها، وحتى بعضهم اعتبر أنّ الحيوانات تستحق الحقوق أيضًا.

---

(١) ثورة قام بها العبيد في المستعمرة الفرنسية في سانتودومينغو عاصمة الدومينيكان، وقد وقعت هذه الثورة ما بين عام ١٧٩١ وعام ١٨٠٤م، وكانت لها نتائج بالغة الأهمية على التاريخ السياسي الحديث. (رضا)

وبقدر ما يبدو استذكار هذه الحملات جذابًا لكونها حقّقت انتصارات وشحذت الطرائق ووفرت الاستعدادات لصراعات لاحقة تتجاوز الأمة، فإن فعل ذلك يُهمل الكثير ويُعيد تشكيل الباقي ليصبح أكثر غموضًا ولا يزيده وضوحًا. إذ إن النتيجة الأساسية لوجود الحقوق في السياسات المحلية لم تكن موجهة إلى خارج الدولة، إنمّا لتمكين جماهير الناخبين المتنوعة ضمنها من المطالبة بسلطتهم. وقد كان للخلاف حول مفهوم المواطنة دائمًا أطراف مختلفة، لكل منها تفسيره الخاص عن حدود المواطنة ومعناها. وقد كان هذا الدور الهيكلي للحقوق – الذي يَنص على تنظيم المواطنين وليس على العمل القضائي – هو الدور الأساسي تاريخيًّا لفترة طويلة.٤٥ ولكن مهما اختلفوا في الأهداف المُخططة، فإن الجهات الراديكالية والليبرالية والمحافظة اشتركت عند مطالباتها بالحقوق في أنّها كانت جميعًا صراعات حول شكل الدولة القومية ومعنى المواطنة فيها. وبالعودة إلى مثال الثورة الهايتية فقد سَعت إلى تضمين السود في المواطنة عبر تحرير العبيد، بقدر ما سعت لتحقيق الحقوق بحد ذاتها، ولهذا ظلّت حتى فترة قريبة تُعتبر أنها نذير للنزعة القومية الثورية لإنهاء الاستعمار، وليست إرهاصًا للحركة العالمية لحقوق الإنسان في الوقت الحاضر.

لا يزال بالإمكان طبعًا إعادة النظر في التاريخ الحديث بصورةٍ انتقائيةٍ لتحديد القضايا التي تبدو أشبه بحقوق الإنسان المعاصرة، كالحملة على تجارة العبيد، والعبودية في الداخل والخارج، أو دعوات التدخل التي ظهرت كثيرًا مع تراجع الإمبراطورية العثمانية في الشرق، والإمبراطورية الإسبانية في الغرب، والتي شجّعت الزحف على حدودها باسم المضطهدين أحيانًا٤٦.

ولكن من المذهل أنّ هذه القضايا لم تُصنف أبدًا كقضايا حقوقية تقريبًا. من المؤكد أنّ موضوع التضامن العالمي للمسيحيين بعضهم مع بعض والتضامن اليهودي المُنظم بعضهم مع بعض، كانا مثالًا للخطاب المتشبع بالنزعة العالمية٤٧. وقد ساعدت اللغة الهرمية (والدينية في بعض الأحيان) للنزعة الإنسانية أكثر على تبرير نشر المساعدات الرحيمة، دون تقويض المشاريع والمواقف الإمبريالية المتشابكة معها عادةً. أما فيما يتعلق بالحماية البدائية والمثيرة للاهتمام للأقليات عبر الحدود، والمعتمدة على المعاهدات التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، فقد ظهرت بهدف توفير الحماية لليهود في أوروبا الشرقية، مع اشتراط الدول العظمى أن تقوم سيادة الدول الأضعف على أساس حكم مستنير بما فيه الكفاية. ومن الجدير بالملاحظة أنّ هذه الحماية صُوّرت على أنّها معتمدة على الجماعة حتى عندما أُنشِئت بإشرافٍ دوليٍّ

متداعٍ، وكان ذلك للبحث عن ضمانات للمواطنة الفرعية داخل الأمة subnational، وليس عن ضمانٍ دولي مباشر للحقوق الفردية، واقتصرت على الدول التي يُفترض أنّها غير موثوق في أنها ستمنح الاستحقاقات المدنية. كان نموذج مماثل سيصبح الشكل الرئيس لحماية الحقوق في إطار عصبة الأمم التي ظهرت بين الحربين أيضًا، وإذا كانت تلك محاولة لحماية حقوق الآخرين فهي تفترض مُسبقًا دولهم أيضًا، ليس فقط المجموعات المستهدفة للمراقبة إنّما المجموعات المحمية أيضًا٤٨.

وعلى النقيض من كل هذه الأمثلة كان من المحتمل أكثر أن تتضمن الصراعات في الداخل خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية دعواتٍ للحقوق الفردية، تحديدًا لأنه كان من المسلمات أن تجد مساحة جاهزة للمواطنة الشاملة التي قد يكون فيها لهذه المطالبات معنى، على عكس الدعوات إلى "الإنسانية" في الخارج، وحماية الأقليات في الدول المتخلفة. وقد علّق عضو مجلس الشيوخ في ماساتشوستس وزعيم الجمهوريين الراديكاليين تشارلز سمنر Charles Sumner بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بوقتٍ قصير - في واحدٍ من الاستخدامات النادرة جدًا لهذه العبارة باللغة الإنكليزية قبل أربعينيات القرن الماضي - قائلًا: "إنّ حربنا [تعني أنّ [مؤسسات دولتنا مُكرّسة إلى الأبد من أجل حقوق الإنسان، وقد أصبح إعلان الاستقلال إعلانًا حيًّا بدل أن يكون مجرد وعد".٤٩ وقد عزّزت النزاعات الداخلية الصلة بين مبادئ الحقوق والأسس السيادية عوضًا عن تمزيقها، كما كان من الممكن لها أن تتخذ شكلًا عنيفًا مثل الثورة.

توضّح جميع الصراعات من أجل حقوق المجموعات الجديدة أو الصراعات من أجل الحقوق الجديدة هذه النقطة تمامًا بالدرجة نفسها، ونذكر من الأمثلة التقليدية على ذلك المطالبات في الحقبة الثورية المتعلقة بإدراج المرأة في الإنسانية - وفي الحكومة - مثل إعلان أوليمب دو غوج Olympe de Gouges لحقوق المرأة والمواطن وكتاب دفاعًا عن حقوق المرأة Vindication of the Rights of Woman للكاتبة ماري وولستونكرافت Mary Wollstonecraft. فقد جعلت الحركة النسائية - التي احتاجت إلى نصف قرن كي تتماسك وتتحد - الحقوق أساس حركتها ونشاطها، وكان حق الاقتراع للمواطنة أول حق في جدول أعمالها، وأصبح للدعوة النسوية ابتداءً من وولستونكرافت أهدافٌ أكبر بلا شك. وعند الحصول على حق التصويت في المجال الأنجلو أمريكي بعد الحرب العالمية الأولى، حدّدت

الحقوق الاجتماعية والشروط الأعمق لمواطنة المرأة ملامح هذه الحركة. ولكن نظرًا للدور الفريد الذي تضطلع به المرأة من إنجاب وتربية الأطفال، فقد أصرّ النقاد الرائدون على ضرورة ألّا تكتفي الدولة بإعطاء حق المشاركة بالانتخابات إنّما أن تعالج أيضًا هياكل التبعية المتفشية. غير أنّ هذا التعمّق في فرضيات المواطنة لا يعني توسيع حدودها تلقائيًا.

تنطبق العلاقة نفسها في استخدام الحقوق لتعريف المواطنة بالدرجة نفسها على جميع الدعوات من أجل كل أنواع "الحقوق الاجتماعية" منذ أن اعتبرت حقوقًا للمرة الأولى خلال الثورة الفرنسية وبعدها. وقد فُهمت هذه الحمايات لفترةٍ طويلةٍ على أنها تعني حقوق العمال على وجه التحديد وسُعِي إليها من خلال النضال الداخلي. لقد نُظِر في إدراج الحقوق الاجتماعية في الثورة الفرنسية – بعد مختلف مشاريع النظام السابق **Old Regime** من أجل توفير العمل للمحتاجين – في الإعلان الأول لحقوق الإنسان والمواطن، واحتلت مكانًا بارزًا في الإعلان الثاني عام ١٧٩٣ (العام الأول للثورة)٥٠. غيّرت هذه الراديكالية السياسية النقاش بحيث تضمّن "بدايات لغة الضمان الاجتماعي القائم على المواطنة"، وبالتالي افترضت مُسبقًا وجود التضمين المجتمعي بقدر وجود الحقوق الشاملة منذ البداية٥١.

حاول شارل فورييه **Charles Fourier** في فرنسا وجون ثيلوال **John Thelwall** في بريطانيا العظمى بعد الثورة توسيع نطاق الحقوق الطبيعية لتشمل العمل والدخل، حيث كتب فورييه حوالي عام ١٨٠٦: "لا يمكن أن تُوفر المواثيق الاجتماعية لدينا أول الحقوق الطبيعية ألا وهو الحق في العمل، وبالحديث عن 'الحقوق الطبيعية' لا أعني الأوهام المعروفة باسم 'الحرية' و'المساواة' ... فلماذا تعبث الفلسفة بهذه المخلوقات المسكينة بمنحهم حقوق السيادة في حين أنّهم لا يطالبون سوى بحقوق العبودية وحقهم في العمل لخدمة العاطلين؟"٥٢. وعندما عادت فكرة الحق في العمل بعد جيلٍ من ذلك، فقد فعلت ذلك بطريقة مشابهة. فكتب فيكتور كونسيديرانت **Victor Considérant** – من أتباع مدرسة الاشتراكية المثالية – : "سنعمل في سبيل سعادة فئات المجتمع الدنيا، من أجل تحريرهم الحقيقي وتقدمهم الصحيح، بضمان عمل هذه الفئات بأجرٍ جيد، وليس العمل لمجرد إعطائهم حقوقًا سياسية وسيادة لا معنى لها، وأهم حق من حقوق الشعب هو الحق في العمل". في ثورة ١٨٤٨ في فرنسا كان تنظيم الحكومة لتحقيق نشاط مفيد هدفًا رئيسًا كما هو الحال في ورش العمل الوطنية٥٣، أمّا أهم إنجازات الحقوق الاجتماعية – كما أكد ت. هـ مارشال **T. H. Marshall** – فكان

مراجعات للمواطنة في الدولة أولًا وقبل كل شيء، وليس تجاوز الدولة٥٤. وبعبارة أخرى كان الاختيار بين المفهوم المثالي الأول لدولة القانون **Rechtsstaat** والمفهوم اللاحق عمومًا للدولة المجتمعية **Sozialstaat**، كما وصفها الألمان: الانتقال من الدولة المعتمدة على سيادة القانون إلى الدولة القائمة على مصلحة المواطنين، وتتشارك كل منهما في أنهما تقومان على مبدأ الإدماج.

رغم جميع هذه المبادرات بقيت المطالبة بحقوق حماية الملكية أكثر المطالبات استمرارًا وأهميةً من الناحية النظرية والقانونية (بما في ذلك القانون الدستوري) طول القرن التاسع عشر والتاريخ الحديث. وكثيرًا ما اضطرت الحركات الاجتماعية ردًّا على ذلك في بحثها عن شروط جديدة للإدماج إلى أن تضع نفسها في مواجهة الحقوق عوضًا عن مجرد اقتراحها لحقوقٍ جديدةٍ. وبعد كل شيء كان بإمكان سياسة السوق الحر المحافظة **Free – market conservatism** أن تجعل حقوق الإنسان شعار معركتها القوية وقد فعلت ذلك. ونظرًا لأن المفاهيم مثل "الحقوق الطبيعية" وبالطبع "حقوق الإنسان" أصبحت أفضل الحجج التي يمكن أن يجدها المحافظون أثناء الأزمة الاقتصادية بين الحربين لدعم حرية التعاقد وحصانة الممتلكات من التنظيم الاجتماعي – إضافة إلى أنها كانت مقيدة لأكثر من نصف قرن قبل ابتداع حقوق الإنسان – فقد شكّل ذلك فصلًا أساسيًّا من التاريخ الأيديولوجي الحديث٥٥. يمكن لحقوقي مُحافظ في أمريكا مثل ستيفن فيلد **Stephen Field** أن يتذرّع باستمرار بحقوق الطبيعة وإله الطبيعة كنوع من السحر ذي الطلاسم، حتى يزداد تدخل الدولة لربط الترويج لهذه الحقوق مع الدفاع عن الرأسمالية.٥٦ دائمًا ما يُحذف هذا الانقطاع الطويل في المسار التاريخي لحقوق الإنسان بين عصر الثورة وزمن تأسيس الأمم المتحدة، من محاولات إعادة بناء تاريخ حقوق الإنسان كتاريخ نهضوي، لأنّها ببساطة فترة لا تتناسب معه، ولكن نظرًا لأنّ الدور الرئيس للحقوق كان يتمثل في إيجاد حيز المواطنة للمطالبين بها المتنافسين حول معناها، فقد كانت الحقوق أداةً متكافئة الفرص.

إنّ النجاح التنافسي لأنصار سياسة عدم التدخل **laissez – faire** في المطالبة بـ "حقوق الإنسان" يعني أنّ منتقديهم كثيرًا ما اختاروا طريق استهداف الحقوق على أنّها أفكار مجردة باسم الخدمات الاجتماعية الملموسة. وقد كان الهجوم التصاعدي على سياسة عدم التدخل بعيدًا جدًّا عن كونه دائمًا أو ببساطة دفاعًا عن الحقوق الجديدة، ممّا لم يؤثر على مفهوم

الحقوق ذاته. بالتالي سيكون من الصعب الجزم إن كان الكفاح الحديث الطويل الأجل من أجل الحمايات الاجتماعية يُعتبر تقدمًا أو تراجعًا في لغة الحقوق. في الحقيقة كان في فوريه وكونسيديرانت إشارة بالفعل في البداية إلى أنّ التأكيد على الحق في العمل يُشكّل تحديًا كبيرًا لإضفاء الطابع الرسمي على الحقوق وليس مجرد إضافة بند جديد في القائمة. كما ألحق بعض الفلاسفة مثل غرين Green الحرية الفردية السلبية ضد الدولة مع الحرية الإيجابية للإدماج في الدولة، بينما كان أنصار المؤسسات institutionalists مثل روبرت هيل Robert Hale الرائدين في توضيح مفهوم الحقوق الطبيعية بأنّها منتجات اجتماعية، في حين أنّ الواقعيين realists مثل ويسلي هوفيلد Wesley Hohfeld أظهروها بأنّها مجموعة من الالتزامات والمطالبات المُجمّعة والممنوحة بطريقة ممنهجة عوضًا عن كيانات ميتافيزيقية تجريدية. ولكن كل هذه الآراء، وإن اختلفت في تفاصيلها، بدأت بالتخلي الواعي عن الاكتفاء الذاتي أو حتى معقولية "الحقوق الفردية".

نن هذه الانتقادات المختلفة المرتبطة بالليبرالية البريطانية الجديدة – British New Liberalism وتليها الواقعية والبراغماتية الأمريكية، تُضعف جميعها مفهوم الحقوق الفردية التي يُجلها المدافعون عن حرية التعاقد في خطوةٍ تقدميةٍ أكبر بكثير من الأفكار التجريدية الفردية البالية للخدمات الاجتماعية الملموسة، وقد كانوا من الأنجلوأمريكيين على نحو واضح فقط من ناحية أنهم تسربلوا بعباءة الليبرالية. وقد ذهبت الهجمات الشقيقة على ميتافيزيقيا الفردية خارج المجال الأنجلوأمريكي إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، فمع انتهاء القرن التاسع عشر وتعرّض السيادة المجردة للدولة لانتقادات جديدة، استهدفت ثورةٌ جديدةٌ قويةٌ ضد الطابع الشكلي formalistic لـ "ميتافيزيقيا الحقوق" الفردَ المُجردَ أيضًا باسم التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وجاءت أكثر الحجج إثارة للاهتمام في هذا الصدد من المُنظّر التضامني solidarist الفرنسي ليون دوغوي Léon Duguit الذي ادعّى أنّ الأفكار المتعلقة بالهوية الذاتية للدولة وللفرد مرتبطة بعضها ببعض وتسقط معًا٥٧. ونظرًا للصلة الطويلة الأجل بين الحقوق الفردية والدولة السيادية، لا يمكن اعتباره استنتاجًا غير معقول؛ حيث لم يخطر ببال أحدٍ حتى الآن أن يؤكد على أحدهما دون الآخر أو أكثر منه. كما أنّ الدعوات إلى حقوق جديدة من أجل شعب جديد قبل انتشارها قد أدّت إلى ظهور انتقادات غالبًا للنزعة الفردانية الأشبه بنزعة الذرية atomistic باسم الوحدة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، أعربت

الحركات النسائية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر عن مطالب بتحقيق المساواة للمرأة باسم التحسين الاجتماعي الجمعي وليس بناء على الاستحقاقات القائمة على الحقوق٥٨. وبالمثل يُظهر تاريخ الحركات العُمالية أنّه من الصعب أن ننسب الفضل إلى العاملين من أجل تعزيز الحقوق دون عدم ذكر أنّ مطالبهم - وكذلك مطالبات الكثيرين غيرهم - تطلبت غالبًا انتقاد مفهوم الحقوق بحد ذاته.

وهناك تقليدٌ آخرُ للحقوق بين الحقوق الثورية وحقوق الإنسان، كان مختلفًا عن كليهما بقدر اختلافهما بعضهما عن بعض، ألا وهو الحريات المدنية. وتُؤثر حقيقة أنّ المواطنة المحدودة هي ما أعطى معنىً للحقوق السياسية أيضًا على نشأة هذا المفهوم الجديد. في حين أنّ الأيقونات مثل جون ويلكس John Wilkes الذي احتج على انتهاكات الدولة القاسية للصلاحيات الهامة للتعبير والصحافة كان نشاطه في القرن الثامن عشر - حتى إنّ بعض أصدقائه أسّسوا جمعية أنصار إعلان الحقوق لدفع ديونه - إلا أنّ إضفاء الصفة المؤسساتية على النشاط المتعلق بالحريات المدنية حَدث فقط في أواخر القرن التاسع عشر في فرنسا ثم في فترة الحرب العالمية الأولى في بريطانيا وأمريكا وألمانيا. ومن المؤكد أنّ المنظمات الدائمة التي تأسّست آنذاك مثل الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان Ligue des Droits de l'Homme أو الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية - American Civil Liberties Union قد طالبت بالتأكيد بحرية التعبير والصحافة والانتماء إلى الجمعيات بالدرجة الأولى ضد الدولة التي خانتها، وساعدوا على استحداث آليات جديدة لتقييد الدولة - على سبيل المثال من خلال السلطة القضائية الدستورية في الولايات المتحدة - كبدائل لإسقاطها بالثورة أو التجديد الجذري. ولكن الحريات المدنية استمدّت - كغيرها من حقوق الحقبة الثورية - سلطتها الأيديولوجية ومقوماتها الثقافية من الدولة القومية. لا تستند جميع هذه الجماعات في مطالبها إلى القانون العالمي إنّما إلى التقاليد الوطنية العميقة المزعومة للحرية. وقد كان أصحاب الحريات المدنية جزءًا من ظاهرة شائعة نشأت في أماكن مختلفة في الوقت ذاته، آمنوا في كثير من الأحيان بالنزعة الدولية في آرائهم، ولكنّهم ورثوا الحقوق من الحقبة الثورية بدرجة سمحت لهم بتقييد مطالباتهم الخطابية بالقيم الوطنية بقوة، وتقييد أنشطتهم بالميادين المحلية أيضًا (بما في ذلك أحيانًا المساحات الإمبراطورية لدولهم كما في الحالات الأوروبية)٥٩. ركّز أصحاب الحريات المدنية نظرهم على المعاناة داخليًا غالبًا ولسنواتٍ عديدة عوضًا عن

التركيز على المعاناة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي لم يُشعلوا شرارة إنشاء حقوق الإنسان الدولية كفكرة أو كحركة.

إذا كان الارتباط الصميم بين الحقوق والمواطنة هو السمة الرئيسة لتاريخ الحقوق، فالسؤال الطبيعي متى ولماذا تضمنت الحقوق أي دافع يتجاوز الدولة القومية بوصفها الميدان الذي منحها معنى ذلك بصورة حصرية. ولعلّ أكثر ما يثير الدهشة هو أنّ صعود المحافل الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن له أي تأثير على الإطار الوطني الذي قُوّمت به الحقوق إن ذُكرت أساسًا. ورغم أنّ بنتام **Bentham** قد صاغ مصطلح "الدولي" منذ عام ١٧٨٠، إلا أنّ صعود التدويل على شكل التكامل الاقتصادي والتنظيمي، إلى جانب مجموعة متنوعة من المشاريع الدولية الأخرى بقي إلى حدٍّ كبيرٍ بانتظار ثورة الاتصالات والمواصلات بعد عام ١٨٥٠، وقد شملت هذه العملية الأمور العادية والسامية، من النقابات البريدية إلى تطبيق نظام الشرطة ومن المعارض الدولية الشهيرة (التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٥٥) إلى الألعاب الأولمبية (التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٩٦). وهذا لم يعنِ تقريبًا إلغاء الدولة بصورة كاملة قط، فغالبًا ما كان التدويل يوفر مساحة أكبر للدولة للتعبير عن ذاتها. والواقع أنّه في أواخر القرن التاسع عشر حدثت زيادة في المساحة الدولية الجديدة بالتوازي مع تنامي نسخة من القومية أكثر شوفينية من التي هيمنت في كل مكان بعد حقبة ماتزيني، (بل وجد في وقت لاحق شيء يسمى الفاشية الدولية)٦٠.

جعل المجال الدولي الجديد في أواخر القرن التاسع عشر بالفعل النشاط الدولي ممكنًا، وهذا أمر لم يكن بالإمكان تصوره سابقًا، ومنذ تلك الحقبة أصبحت هذه "النزعة الدولية" هي النزعة العالمية الحديثة المهيمنة التي تفترض مُسبقًا وجود الأمم ولكنّها تسعى إلى تحقيق التكافل فيما بينها، ثم بدأت الاتحادات والمنظمات الدولية بعد عام ١٨٧٠ تقريبًا بالازدهار، وقد أعطى بعضها الأولوية لتعزيز الوعي العالمي الجديد، وقد كان بداية يؤسَّس في كل عام من سبعينيات القرن التاسع عشر اتحاد أو اتحادان، ثم حوالي خمسة اتحادات في كل عام من العقود السابقة لعام ١٩١٤ ونحو عشرة كل عام في فترة ما بين الحربين العالميتين٦١. وقد بدا أحيانًا أنّ النزعة الدولية مفيدةٌ للجميع - من الأرستقراطيين إلى البيروقراطيين، ومن العمال إلى المحامين - إلا أنّ أيًا منهم لم ينقل فكرة الحقوق إلى المستوى الدولي، ناهيك عن السعي لجعل شرعيتهم فوق الدولة٦٢. وبقدر ما اتخذت الحركة القائمة على الحقوق

عمومًا شكلًا دوليًا مثل الحركة النسائية، كان طابعها الدولي يتعلق بمشاركة الأساليب وبناء الثقة في التحريض الوطني وليس لجعل الميدان العالمي نفسه مسرحًا للابتداع أو الإصلاح، بغض النظر عن المشاركة في السعي إلى السلام الدولي.

وربما لا تزال الاشتراكية الدولية أكثر الحالات أهميةً لفهم السبب الذي يجعل توسع النزعة الدولية وانتشار الحقوق غير مرتبطين بعضهما ببعض، ولا يحتاجان لذلك. ورغم أنه كان من الممكن لفترة طويلة التعبير عن المخاوف الاجتماعية بوصفها مطالبات تتعلق بالحقوق، إلا أنّه لم يكن من الضروري ولا حتى من المعتاد القيام بذلك. وبدايةً من نشأة الاشتراكية المنظمة كمشروعٍ سياسيٍّ في أوائل القرن التاسع عشر، غالبًا ما كانت الحركات المختلفة تميل أكثر بكثير في اتجاه التحوّل المثالي. ومهما كانت المطالبات بالحقوق من الحركات الماركسية التي أعقبت ذلك، فإنّ كارل ماركس Karl Marx نفسه كان رائدًا في ما أصبح أسلوبًا سائدًا وطويل الأمد في النقاش من أجل عالم أفضل ظلّت فيه حقوق الإنسان هي المشكلة وليست الحل، وبدأ بالتشكك العام في الحقوق المتعلقة بالنهوض بشؤون العمال إلى درجةٍ أدّت إلى التنصل التام منها، كما عرض في كتابه الأول بعنوان "حول المسألة اليهودية On the Jewish Question" نقدًا للدولة الرأسمالية الحديثة بوصفها محفلًا للحرية، حيث يزعم أن الأفكار التجريدية للحقوق فيها تتجنب الحرية "الحقيقية"[1]. وعلى غرار من تلاه من النقاد الآخرين الذين انتقدوا الشكلية فقد هاجم ماركس الدول والحقوق على حدٍّ سواء لإدراكه ارتباطهما في الصميم، وإذا كانت مطالباته تتجاوز ذلك إلى نظام عالمي، فقد كان ذلك باسم الشيوعية التي تتطلّب تجاوز الحقوق الفردية.

في حين أنّ المرء قد يرغب بتصوير ظهور الاشتراكية "العلمية" لماركس بأنّها كارثة من جهة إمكانية قيام الاشتراكية الليبرالية القائمة على الحقوق، فإن هذه الحركة الأخيرة قد أثبتت

(١) كان ماركس ضد فكرة حقوق الإنسان أو حقوق الفرد في نفسها، ومما يوضح ذلك تعليقه على (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) في مقال نشره عام ١٨٤٣: "لا يتعدى أي حق من الحقوق المفترضة للإنسان حدود الإنسان الأناني، فتلك الحرية المزعومة تنظر إلى الإنسان وكأنما هو مخلوق منعزل، وليس جزءًا من طبقة أو مجتمع، وحق الملكية لا يضمن سوى الحق في السعي وراء المصلحة الذاتية دون اعتبار للآخرين.. وهي تؤكد على الحق في اقتناء الممتلكات في حين أن ما يحتاجه الإنسان هو التحرر من الممتلكات". (رضا).

أنها منافسٌ ضعيف.٦٣ وحتى الحركات الاشتراكية الإصلاحية في أواخر القرن التاسع عشر، التي عقدت العزم على التنافس من خلال قواعد الديمقراطية البرلمانية، بدلًا من السعي إلى ثورة عنيفة، حَلمت بيوتوبيات أخرى بعيدة المدى لا تحتكم إلى حقوق الإنسان. توضّح ذلك الحياة المهنية لكل من التحريفي **revisionist** إدوارد برنشتاين **Eduard Bernstein** في ألمانيا والفابيون **Fabians** في بريطانيا وحتى جان جوريس **Jean Jaurès** في فرنسا، وهو الاشتراكي المذهل الذي قدّس الثورة الفرنسية، ودافع كغيره عن مناداتها باليوتوبيا الاشتراكية وليس النزعة الدولية القانونية.٦٤ يقول نشيد العمال ولاحقًا النشيد الشيوعي بعنوانه الهام "نشيد الأممية": "حق الفقراء جملة فارغة**Le droit du pauvre est un mot creux**"٦٥.

عملت الاشتراكية أكثر من أي حركة أخرى لتعزيز النزعة الدولية كقضيةٍ سياسيةٍ حتى في الوقت الذي أهملت فيه وضع الحقوق في محور اهتمامها، ابتداءً من جمعية العمال العالمية **International Workingmen's Association** (١٨٦٤ - ١٨٧٦) ثم المضي قدمًا من خلال الدولية الثانية **Second International** (١٨٨٩ - ١٩١٤)٦٦. ولا يزال التاريخ الحالي للنزعة الدولية في أواخر القرن التاسع عشر غير مكتمل أصلًا، لكن يبدو بوضوح أنّه حتى كلمة الدولية (ولا سيما عندما تُكتب بصيغة التعريف الدالة على الاصطلاح) أصبحت مرتبطة في أغلب الأحيان مع الاشتراكية الدولية، وأنّه حتى الأشكال الليبرالية للنزعة الدولية - مثل القانون الدولي الجديد مع مواقفه المحترِمة لسيادة الدولة نسبيًا - تطوّرت إلى حد كبير في المنافسة الأيديولوجية المفتوحة مع منافساتها الاشتراكية المرعبة٦٧.

في النهاية لم يتمكّن حتى أكثر الاشتراكيين إيمانًا بالدولية في أواخر القرن التاسع عشر - رغم محاولتهم أكثر من غيرهم - من الهروب من جاذبية الدولة والأمة، فمن شأن الأعوام السابقة لعام ١٩١٤ أن توضح ذلك، وهي الأعوام التي احتشدت فيها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية من أجل الحرب. ولكن مثالهم يبين أنّه لكي تُعرّف النزعة الحضرية بأنّها تفوّق الحقوق وتدويلها، يجب أن يتم التخلي عن يوتوبيات أخرى. على غرار التنوع قبل الحداثي للحركات العالمية، يُظهر التاريخ اللاحق أنّ هناك مجموعةً واسعةً من النزعات الدولية المتاحة، وكانت أزمتها متمثلة بتهيئة الظروف اللازمة لحقوق الإنسان الدولية. ولكن إذا كانت حقوق الإنسان اليوم تُعرّف النزعة الحضرية بحيث تبدو وكأنها شكلها الوحيد الممكن، فهذا ليس ناجمًا بالضبط من ثمارها القديمة. وحتى أثناء ولادة الدولية في القرن التاسع عشر لم

تكن حقوق الإنسان تلوح في الأفق بعد، ولم يكن ذلك ناجمًا عن فشلٍ فكري ما أو معارضة لا يمكن تفسيرها، فما كان ذلك ليكونَ في الحقبة الطويلة من حقوق الإنسان التي كانت فيها صنيعة الدولة، ولقد بقيت غير متأثرة حتى بالأنماط الجديدة من العلاقات مع الدول الأخرى التي بدأ التدويل في إحداثها. لم يكن الأشخاص الذين عاشوا في الماضي فاقدين بصيرتهم أو مشوشين لمجرد عدم تمسكهم بالمعتقدات اللاحقة أو الشروع في المشاريع الحالية٦٨، بل كانت حقوق الإنسان ناتجة من الأحداث اللاحقة وغير المتوقعة التي قلبت الافتراضات السابقة، وقد وقعت تلك الأحداث قبل جيلٍ واحدٍ فقط.

صاغ المؤرخ الشهير مارك بلوك Marc Bloch في انتقاد ما سمّاه "صنم النشأة idol of origins" الفكرة الأساسية هنا بصورةٍ أفضل٦٩، فمن المغري أن نفترض أن تسرّب الثلوج المذابة في الجبال يُشكّل مصدر كل المياه في تدفق الفيضانات الكبيرة، بينما في الواقع تعتمد الفيضانات على مصادر جديدة في مواضع تضخم النهر، قد تكون غير مرئية وتحت الأرض وقد تأتي من مكان آخر، واستنتج بلوك أن التاريخ لا يكون بتتبع الحوادث السابقة، وحتى في الاستمرارية هناك اعتماد على الحداثة، وإن ثبات الأشياء القديمة ينجم عن أسباب جديدة مع مرور الوقت. عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان فلا يمكن تشبيهها بتيارٍ مستمر وإنّما بموجةٍ صادمةٍ لا بد من تفسيرها. ولو غضضنا النظر عن الأساطير الجذابة، فحقوق الإنسان أشياء جديدة في العالم غيرت من شكل التيارات القديمة – ليس أقلها فكرة الحقوق السابقة – تغيرًا جذريًا في ظروف غير مسبوقة، ونتيجةً لأسباب غير متوقعة.

في الواقع، بعد مرور قسط كبير من القرن العشرين بقيت نسبيًّا الصلة العامة بين الحقوق والدولة القومية غير مضطربة، رغم بعض الأصوات المُبكرة التي خالفت ذلك. ومن المفهوم الآن أنّ الدولة ومشاريعها قد باتت موضع شك. ولكن بنظرة مطوّلة قد يكلف البحث عن الحقوق التي تتجاوزها ثمنًا باهظًا، ألا وهو فقدان حيز العضوية الإدماجي الذي قدمته الدولة المستقرة – بل وحتى الإمبراطورية – لفترة طويلة بشكلٍ أو بآخر. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت آرنت أول من أعرب عن قلقه من أنّ المفهوم الجديد لـ "حقوق الإنسان" لم يفترض مُسبقًا أمرًا يمكن مقارنته، وبالتالي لن يقدم أي شيء قابل للمقارنة، ذلك أنه في التاريخ السابق يظل "لا شيء مقدس في الكينونة الإنسانية المجردة"٧٠. ولو لم تفكر حقوق الإنسان في الافتراق عن الحقوق من قبل، فستبقى عديمة المعنى بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وإن مجرد كلام آرنت في حد ذاته يكفي ليبين وجود بعض الذين كانوا يأملون في وضع الحقوق فوق الدولة القومية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن المشكلة أنّ الوقت لم يكن ملائمًا للقيام بذلك لأنّ معظم العالم - وخاصةً العالم الاستعماري - كان لا يزال يريد الدول القومية ذاتها التي أدّت منافساتها الطائشة إلى تدمير الأوروبيين مبتكري شكلها السياسي. رغم أنّ هذه العبارة قد ارتفعت بعد ذلك إلى أهمية محتملة جديدة في اللغة الإنكليزية حينها، إلا أن أربعينيات القرن العشرين لم تكن هي الوقت الملائم لـ "حقوق الإنسان". ولكن دخول هذه العبارة إلى الوعي الشعبي بعد عقود من الزمن لم يكن عبر نوع من اليوتوبيا السياسية التي أطلقتْ منذ فترة طويلة البحثَ الحديث عن الدولة القومية، ولكن من خلال النزوح الأخلاقي للسياسة. فالمفتاح الحقيقي إذًا لتاريخ الحقوق المتقطع، هو الانتقال من سياسة الدولة إلى أخلاقيات العالم التي تبين الآن التطلعات المعاصرة.

•••

الفصل الثاني
الموت منذ الولادة

دخل مصطلح "حقوق الإنسان" إلى اللغة الإنكليزية في أربعينيات القرن العشرين بالمصادفة ولم يدخل رسميًا. فقد بدأ هذا المصطلح كجزء مساعد لرؤية واعدة بديلة لنظام أدولف هتلر الاستبدادي الشرير. فخلال سخونة المعارك الدائرة وخلال فترة قصيرة بعد الحرب كان الدافع الأهم للقتال هو رؤية مجتمع تسود فيه الحريات الشخصية في مرحلة ما بعد الحرب، مع وعود أوسع بتطبيق شكل من أشكال الديمقراطية الاجتماعية.

وبكل الأحوال فنادرًا ما فُهِم مصطلح حقوق الإنسان كانحراف عن الإطار الباقي للأنظمة والحكومات التي تريد تحقيق الحياة الأفضل. وسواء أكانت حقوق الإنسان طريقة للتعبير عن المبادئ في جميع المجتمعات بعد الحرب أم كانت حتى طموحًا يتجاوز الدول القومية، فإن هذا المفهوم لم يعمم في العالم حتى عندما كان التفاوض جاريًا حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.

لكن لماذا لم يعمم المفهوم عالميًا؟ لقد أزاح صعود مصطلح حقوق الإنسان الوعد السابق الذي ورد في ميثاق الأطلسي عام ١٩٤١م في فترة الحرب، والذي كان ينص على حق تقرير المصير للشعوب. ولكن اتضح بعد ذلك أن ما قصده الحلفاء هو أن تتوافق المبادئ الأساسية للمنظمات العالمية التي ستنشأ في فترة ما بعد الحرب مع مصالحهم الإمبراطورية. إلا أن اعتماد حقوق الإنسان قد فشل في عدة مناطق: حتى في مكان نشوئها في شمال الأطلسي وفي جواره في أمريكا اللاتينية وأستراليا، لقد فشل مصطلح حقوق الإنسان بداية في الإجابة عن السؤال الملح عن شكل الديمقراطية الاجتماعية التي ستُطبّق: هل هي إحدى نسخ الرأسمالية المرفّهة أم أنها اشتراكية منفتحة؟ أما لاحقًا ومع تبلور الحرب الباردة بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨م فقد أفلح الغرب في التحكم بلغة حقوق الإنسان في حملته ضد الاتحاد السوفييتي؛ وانتهى الأمر بأبرز مروجي حقوق الإنسان أن يكونوا من المحافظين في القارة الأوروبية. ومع الفشل في ابتكار خيار جديد في أربعينيات القرن العشرين ثبت أن حقوق الإنسان لم تكن في النهاية

سوى وسيلة جدل أخرى استخدمها أحد الطرفين في صراع الحرب الباردة. ولم تُفهم حقوق الإنسان في المقام الأول مطلقًا في أي مرحلة كانفصال أساسي عن عالم الدول التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة.

كيف ستبدو أربعينيات القرن العشرين لو حُرِّرت من الخرافة الواسعة الانتشار (التي صورت تلك الحقبة كما لو أنها كانت تحضيرًا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة) والتي تمكّنت فيها حقوق الإنسان بالفعل من أن تبدأ بإلقاء لمحةٍ سريعةٍ على سلطة القانون في الدول القومية؟ ماذا لو كُتب تاريخ الأربعينيات مع نسبة الفضل لأحداث لاحقة توضع في موضعها المناسب مع مجموعة مختلفة جذريًا من الأسباب تعيد تركيب الفهم الحالي لحقوق الإنسان ومركزيتها. إن النتيجة النهائية لإعادة قراءة أحداث الحرب العالمية الثانية وآثارها على أنها مصدر للفهم الحالي لحقوق الإنسان ستكون مضللةً ولكنه أمر مغرٍ على أي حال. لقد تحولت حقوق الإنسان لبديل يطالب به الكثيرون حول العالم واستحقاق جماعي لتقرير المصير. ولم يكن من الخطأ أن يعتبر الخاضعون للإمبراطورية حقوق الإنسان كنوع من الترضية. لكن حتى بالنسبة للأمريكيين من أصل بريطاني (أنجلو - أمريكي) والأوروبيين والدول في النصف الآخر من الأرض حيث كان لأصول حقوق الإنسان بعض الشعبية بالحد الأدنى يجب أن ينظر لحقوق الإنسان ضمن إطار لا يفسر منشأها الأساسي فقط بل ويصف هوامشها العامة خلال الحقبة الزمنية.

يجب أن يحتل تأسيس الأمم المتحدة مركز الاهتمام لأن حقوق الإنسان خلال فترة السبعينيات كانت مشروعًا في أدواتها فقط مع إعادة توجيه مبادراتها المناطقية دون أن يكون لها معنى مستقل. ومع هذا فإن إيجاد الأمم المتحدة والمواقف المستجدة المسؤولة عن الوجود الفرعي المبتكر لحقوق الإنسان أظهرت في الواقع وجهًا شديد الاختلاف لحقوق الإنسان عن ما يظهره المؤرخون لها لاحقًا. ففي عام ١٩٤٤م وضع الحلفاء الخطوط العريضة للمنظمة الدولية المتوقّع إنشاؤها في مرحلة ما بعد الحرب وهي ما عُرفت لاحقًا بوثائق دومبارتون أوكسDumbarton Oaks وكان واضحًا في السابق أن الخطابات الحاوية على مبادئ حقوق الإنسان كانت تغطي على غيرها من الأجندات. وكانت الحملات التي قام بها مختلف الأفراد والجماعات والتي بلغت الذروة لصياغة عهد جديد في مؤتمر سان فرانسيسكو في منتصف عام ١٩٤٥م قد فشلت تمامًا بشكل مدهش في قلب هذه النتيجة، رغم الامتياز الرمزي لإعادة تعريف مصطلح حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة الذي كُتب آنذاك. ونظرًا

لواقعية القوى العظمى في قرارات مرحلة الحرب، فإن تاريخ حقوق الإنسان بعد الحرب ومن أيامه الأولى كان ينبغي أن يُنعش كأحد تعريفات العبارة، والفشل الكارثي في الماضي لا يمكن إهماله ثم تعظيم أهميته لاحقًا. ١

إذا كانت الرؤية المختلفة مألوفة فإن ذلك يعود إلى استراتيجيتين مفهومتين ولكن غير فاعلتين؛ الأولى: المبالغة الشديدة في آثار الحملة ضد اجتماع دومبارتون. والثانية في عزل المسار إلى الإعلان العالمي الذي مازالت الشعوب تسعى إليه على الرغم من العائق المؤقت المتمثّل بنشوب الحرب الباردة. لكن هذا التاريخ الانتقائي العميق يجب أن يحل مكان أحد هذه الأحداث، لأنها دون أن تحل في هذا الموضع ستتسبب بجعل القصة أكثر تعقيدًا وإحباطًا من عدة أوجه. إن الفهم الجيد حاليًا لمسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتركيز المألوف عليه لا يمكن أن ينفصل عن القوى التاريخية الكبيرة التي أفشلته وجعلته لا عقلانيًا في زمنه.

في الحقيقة إن التركيز السابق على حقوق الإنسان في هذه الفترة يؤدي للمخاطرة بفقدان فهم النقطة الأساسية؛ألا وهي تهميش وإفشال مفهوم حقوق الإنسان في حقبة يختمر فيها الحوار عن الأنظمة العالمية المستقبلية. إن ما رشح عن مصطلح حقوق الإنسان في فترة الحرب مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتطورات المرتبطة به مثل الاجتماع الأوربي لحقوق الإنسان المنعقد عام ١٩٥٠ كانت من النواتج الثانوية القاصرة في هذه الحقبة وليست من ملامحها الرئيسة. وقد كانت حقوق الإنسان في الأصل على حافة الهاوية في لحظة ما بعد الحرب قبل أن يتم قذفها بالكامل ودفعها بفعل سياسات الحرب الباردة. موسيس موسكوفيتش Moses Moskowitz وهو من القادة المبكرين للمنظمات غير الحكومية ومن المدافعين بجدارة عن حقوق الإنسان قد عبر بقوله: "إن حقوق الإنسان قد ماتت في مرحلة الولادة"٢.

إذا كان ثمة سبب ملح للتركيز على حقوق الإنسان في أربعينيات القرن الماضي فإن ذلك ليس لأهميتها في ذلك الوقت، ولكن لأن التركيز عليها يبصرنا تبصرًا قيّمًا بقيمتها وأنها لم تنحسر وتُقتلع رغم مرور عدة عقود من السنين. لكن ما يهم في ذلك الوقت هو ما لم تكن عليه حقوق الإنسان. فهي لم تكن ردة فعل على الهولوكوست، وبالتأكيد لم ترتكز على منع المذابح المفجعة. ونادرًا فقط ما تضمنت انشقاقًا مبدئيًا عن سيادة الدولة، بل لم تكن حقوق الإنسان فكرة بارزة بشكل خاص. إن وضع حقوق الإنسان في هذه الحقبة يساعدنا في تحديد ماهية التغيرات اللاحقة التي سمحت بالنهاية باستئناف شعبيتها الواسعة. وعلى عكس ما حدث

لاحقًا بقيت حقوق الإنسان محصورة ضمن المنظمة الدولية ولم تكن لغة شائعة الانتشار. كما أنها لم تلهم قيام أي حركات. إن الطريقة الأنسب لاستيعاب فكرة حقوق الإنسان في أربعينيات القرن العشرين تكمن في فهم سبب عدم لعبها أي دور مقارنة بالملابسات الأيديولوجية التي وجدت قبل مضي ثلاثة عقود عندما أحدثت تلك المذاهب الأيديولوجية اختراقها الحقيقي.

ولو كانت للحقوق في نهاية الحرب وفترة وجيزة بعدها طريقة أخرى للتعبير عن إجماع ديمقراطي اجتماعي موجز فقد منحت مع مرور الوقت وسيلة جديدة للأوربيين الغربيين المحافظين لإبراز هويتهم المميزة. إن أمريكا التي ساعدت في قيادة تضخيم الآمال عالميًا في مرحلة الحرب تعافت من اللغة التي ساعدت في تقديمها تاركة الأوربيين الغربيين وحيدين في صقلها وتهذيبها. حتى عندما كان هناك - على وجه الخصوص - جدل حقيقي في السياسة الداخلية بخصوص كيفية تأسيس حرية مجتمعية في الدولة. فبينما بقي المحافظون الأوربيون قابضين على زمام حقوق الإنسان استمرت قلة من الآخرين في مرحلة التعلم. وبعد مرور بضع سنوات قليلة نمت معاني فكرة حقوق الإنسان والتحمت مع أنصار لهم هوية جغرافية وأيديولوجية نوعية وارتبطت غالبًا بشكل متلازم مع هوية المسيحية للحرب الباردة - مما يجعل من إمكانية عودتها لاحقًا في هيئة مختلفة أحجية عميقة، ومع التحول نحو مرحلة ما بعد الحرب الطويلة فإن حقوق الإنسان لم تكن وعدًا يُنتظر إدراكه، وإنما يوتوبيا بالغة الغموض والمحافظة.

ولإعادة بعثها في مخيلة العالم يلزم إعادة تعريف عميق لها ضمن مناخ أيديولوجي جديد.

فالحرب هي دومًا سباق في الكلمات كما هي سباق في الجروح. إلا أن حقوق الإنسان ليست أولى تلك الكلمات، وإنما ارتفع شأنها لأن ما سبقها من حقوق لم يكن كافيًا ولا نوعيًّا بما يكفي في بعض القضايا كما كان بالغ النوعية في قضايا أخرى. إن "الحريات الأربع" التي كانت الإطار الأصلي الذي انبثقت عنه المداخلة الأمريكية الباردة والتي يعود تاريخها إلى كانون الأول ١٩٤١، وعبر الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت FDR في خطاب حالة الاتحاد عن رؤية لنظام بديل جديد، متوافقًا في ذلك مع عدة تصريحات بريطانية خلال فترة الحرب٣. إن الحريات التي طرحها روزفلت كانت حرية التعبير، وحرية المعتقد، والتحرر من الفقر، والتحرر من الخوف. والذي تم التعبير عنه وقتها بالسلم غير المسلح Disarmed Peace. إن "شكل العالم" الذي ستُضمن فيه تلك الحريات كما شرح روزفلت في خطابه

"مناقض تمامًا لما يُدعى 'النظام الجديد' للاستبدادية التي يسعى الدكتاتوريون لإنشائها بقوة السلاح، ولذلك تقاوم هذا النظام الجديد بالتصور الأعظم لنظام أخلاقي ..... فالحرية تعني سيادة حقوق الإنسان في كل مكان". وعندما تقابل مع ونستون تشرشل في شهر آب من ذلك العام في نيوفاوندلاند قبل أشهر من هجوم اليابانيين على ميناء بيرل هاربر في الوقت الذي كانت فيه مشاركة أمريكا في الحرب ما زالت غير ممكنة سياسيًا، رفض روزفلت الضغوط عبر رفضه عرض تشرشل لإحياء عصبة الأمم. لكنه ضمّن مبادئ التحرر من الفقر والخوف في ميثاق الأطلسي وهي المبادئ التي يشاركه بها كل المقاومين لهتلر. وكانت الحاجة الماسة في مجالات الأسلحة والاقتصاد هي ما تستدعي أبرز الاهتمامات. إن الناحية الأكثر ذيوعًا في ذلك الاجتماع على ظهر السفينة كانت الخدمة الدينية في الختام، فيعتقد مراقبون أن الترانيم الدينية للجنود المسيحيين وليس التلميح لحقوق الإنسان كانت هي الرمز الأكثر تحفيزًا للمقاومين الأنجلوأمريكيين ضد استبداد هتلر. وعلى أي حال فعلى مستوى اختبار العلاقات العامة فقد فشل ميثاق الأطلسي في تحقيق هدفه الأساسي لدفع الأمريكيين نحو الانضمام للحلف ضد هتلر. وقد كانت آلام جراح القنابل اليابانية هي من أيقظ أمريكا وحفزها على دخول الحرب، وليست الكلمات التي أمل روزفلت أن تُحدث ذلك الأثر. ٤

وعندما أبحر تشرشل مجددًا نحو الغرب ليمضي العطلة الشتوية في البيت الأبيض فيما عُرف لاحقًا باسم مؤتمر أركاديا **Arcadia conference**، حققت حقوق الإنسان دخولها القدري في تاريخ العالم كعبارة سياسية مثيرة للإلهام. فقد كان دخولها قبل ذلك عابرًا في خطاب روزفلت عن الحريات الأربع ولم يكن دخولًا قويًا. إنه من المفاجئ عدم اكتشاف أي دليل يشرح أين ومتى ظهر هذا التعبير، ولكن البحث تركّز لاحقًا على الافتراض الخاطئ بأن مصطلح حقوق الإنسان بما يحمله اليوم من التعبيرات والمعاني الكثيرة لم يظهر هكذا مصادفة. فعند الانتقال من مسودة لأخرى في الإعلان العالمي للأمم المتحدة الصادرة عن البيت الأبيض في الأول من كانون الثاني عام ١٩٤٢ نجد أن مصطلح حقوق الإنسان المستخدم قد تضمّن تمثيلًا أكثر تفصيلًا للوعود التي قُطعت في ميثاق الأطلسي. واستمر ظهور فكرة حقوق الإنسان خاضعًا لمضمون نصوص الحريات الأربع لروزفلت أكثر من أن يكون قائدًا وغطاءً لها، إذ يصرّح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الحلفاء: "مقتنعون بأن الانتصار التام على أعدائهم أساسي في الدفاع عن الحياة، الحرية، الاستقلال، حرية الاعتقاد وحماية

حقوق الإنسان والعدالة في بلادهم والبلاد الأخرى" فقد بدأت حقوق الإنسان بالظهور كشعار للحرب لإضافة الشرعية بأنه يجب على الحلفاء أن "ينخرطوا في صراع مشترك ضد القوى الهمجية المتوحشة التي تهدف لإخضاع العالم" ٥، لكن أحدًا لا يستطيع أن يقول ما يتضمنه هذا الشعار.

ومن غير المحتمل أن فرانكلين روزفلت، الذي أدخل هذه العبارة بوضوح في المراجعة الأخيرة للإعلان، قصد إدخال شيء ذي مفهوم جديد. كيف إذًا سيتم شرح هذا الدخول غير المثير وغير العادل لمصطلح حقوق الإنسان إلى ترسانة المفردات الأيديولوجية والبلاغية للسياسة الدولية؟ قبل كل شيء من المفيد أن نذكر أن هذا المصطلح لم يكن جديدًا تمامًا. فالمعلومات المتوفرة تشير بوضوح إلى أن الاستخدامات العشوائية المبكرة للمصطلح كانت أساسًا قد بدأت بالانتشار بجدّيّة لأول مرة في اللغة الإنكليزية عام ١٩٣٣م وليس في سياق معارضة استلام هتلر للسلطة وإنما في سياق دعم برنامج إصلاح الصفقة الجديدة (New Deal Reform)[1]، فقد نشأ في تلك الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية "اتحادان لحقوق الإنسان" اثنان وليس واحدًا يعمل كل منهما لهدف محدد. لكن هذه المعاني الأولية ومع تحفيزها لاستدعاءات مجملة للفكرة، كان لها منافسون على طرفي الطيف السياسي. ومع التحديث تحوّل مصطلح "حقوق الإنسان "rights of man ليعني الدفاع عن السوق غير المنظمة، فقد شرح هربرت هوفرHerbert Hoover عن برنامج الصفقة الجديدة New Deal وتضاربه مع حقوق الإنسان في عام ١٩٣٤م بينما سخر المعارضون الاشتراكيون لروزفلت من وقوفه مع حماية الرأسمالية على حساب الدوس على حقوق الإنسان عند العاملين. وكانت الخلاصة الصريحة أن مصطلح حقوق الإنسان يعني أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص منذ البداية، فمصطلح حقوق الإنسان لم يعنِ شيئًا مما حاولت الأحزاب المختلفة إلصاقه به٦.

ومع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين تبلور فهمٌ عام لهذا المصطلح تتعلق مضامينه بصراع ما قبل الحرب: وكان هذا الفهم معاديًا للشمولية (الاستبداد) وهو المعنى الذي تم التصريح به

(١) برنامج أمريكي فيدرالي وضع في مرحلة الكساد العظيم عام ١٩٣٣ لدعم الفلاحين والعمال والصناعيين والبنوك – المترجم

بكل وضوح من قبل أبرز شخصية عالمية استخدمت هذا المصطلح قبل فرانكلين روزفلت، أي البابا بيوس الحادي عشر Pius XI وهي إشارات يعود تاريخها إلى عام ١٩٣٧ وقد أُهملت عمومًا، وقد قام البابا في منشوره الشهير (المخاوف المحرقة)[1] بشجب ما حلّ بالدين في ظل النازيين إذ يقول: "إن الإنسان كشخص يمتلك حقوقًا اكتسبها من الرب، وهي التي يجب أن تُحفظ وتُحترم جميعها في وجه أي شيء يمكن أن يميل لإنكارها أو إلغائها أو إهمالها" وقد اكتشف البابا كما ذكر في رسالته خلال تلك السنوات فقط أن الأنظمة الشمولية هي عدو للمسيحية وذلك بعد فترة من انتظار حكيم وبحث عن الاتحاد. ولاحقًا في عام ١٩٣٧م وفي السياق ذاته انتقد البابا بيوس الحادي عشر بقسوة في منشور موجّه ضد "الحمر والوثنيين": "أولئك الذين ينصبون الفخاخ للعقيدة الكاثوليكية، ويدعون للتحرر عن الكنيسة ويثورون بجهود مجنونة على الله وحقوق الإنسان ليرسلوا البشر إلى الخراب والهلاك". بعدها بعام وقبل وفاته بفترة قصيرة، كتب البابا بيوس الحادي عشر في احتفالية أمريكية بالذكرى المئوية لإنشاء الجامعة الكاثوليكية في أمريكا Catholic University Of America "إن التعاليم المسيحية وحدها هي من يعطي المعنى الكامل للمطالبة بحقوق الإنسان والحرية، لأنها وحدها من يعطي الذاتية البشرية قيمتها ومنزلتها". لذلك وفي عام ١٩٣٩ أوجد كل من الناشط الليبرالي الكاثوليكي البارز جون أ. رايان John A. Ryan مع تشارلز ميلترر Charles Miltrer من جامعة نوتردام Notre Dame University لجنة قصيرة الأمد لحقوق الإنسان لمقاومة راديو القسيس تشارلز كوجلن وحركة التميز العرقية الأمريكية الهائجة، وهي رسالة عملوا على نشرها دون كلل ولا ملل على منشور لهم في صفحة من القطع الكبير سموها: صوت حقوق الإنسان The Voice For Human Rights، أطلق أسقف مدينة أماريللو روبرت لوسي في عام ١٩٤٠ في هذا المنشور صيحة قال فيها: "إن ملايين المواطنين حول العالم لا يوجد أي اعتبار لحرمتهم، فهم مجرد أشياء تحت رحمة وإرادة عصابات حاكمة ... إن القانون الطبيعي يقتضي منح كل حقوق الإنسان لكل البشر" ٨. وفي عام ١٩٤١م كانت مراسلة نيويورك تايمز New York Times للشؤون الأوربية الكاثوليكية البارزة آني أوهير ماكورميك Anne O'hare McCormick في كثير من الأحيان تصف هتلر والنازيين كتهديد لحقوق الإنسان فقد كتبت في عام ١٩٤١ في تقرير عن افتتاح هتلر للحملة السنوية لمساعدة الشتاء للشعب

(١) المعنون باللغة الألمانية Mit Brennen der sorge– المترجم

الألماني [بالألمانية Winterhilfe] عنونته بـ: "تطور مفاهيم سياسية جديدة" قالت فيه: "إن القهر لم يجعل ضحاياه أكثر ميلًا للتحرر عن ما كانوا عليه في الأيام السابقة للحرب فحسب، بل جعلهم أكثر انتقادًا للقيادة التي تقدم الحقوق القومية على حقوق الإنسان، وتحمي حدودها الاصطناعية قبل حماية أمنها الحقيقي"٩.

في نهاية المطاف وبعد كل ما قيل، فحتى تاريخ كانون الأول من عام ١٩٤٢م بقي مفهوم حقوق الإنسان محتاجًا للتعريف بشكل واضح بحيث يدل على أكثر من مجرد خلفيات أساسية لا يمكن للحكومات تجاهلها. وعندما استخدمه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت فإنه استدل بوضوح على أنه من المبادئ التي يمكن للولايات المتحدة أن تدخل الحرب لحمايتها، لكن الرئيس لم يتحرك بشكل مفاهيمي أو سياسي لمعالجة مشكلة دور حقوق الإنسان في إعادة صياغة النظام العالمي. لم يقدم تأكيد في كانون الثاني عام ١٩٤٢على أن تطبيق هذه الأفكار سيكون على مستوى حكومات العالم، بمقابل التعطيل المؤقت للعلاقات ما بين الدول في سبيل سحق النزعة الشمولية المتطرفة. والمهم على المدى الطويل أنه لا توجد أي إشارة إلى كيفية دخول حقوق الإنسان في التنافس القديم لإدماج الحرية اجتماعيًا في الظروف الاقتصادية الحديثة، لقد دخلت حقوق الإنسان إلى التاريخ كفلتة عابرة وليست فكرة قد تدبرت بعناية. وعلى العكس ربما كانت أهمية قيام روزفلت بذلك الرفع الجسور لقيمة حقوق الإنسان لتؤدي دورها في فترة الحرب، متوسعًا من اتجاهات سابقة، ليصبح هذا المصطلح وعاءً واسعًا يمكنه أن يستوعب مجالًا عريضًا من المفاهيم.

إن التنافس حول معنى حقوق الإنسان قاد مسارها خلال فترة الحرب أكثر من أي شيء آخر وكذلك كان النشوء لتعريفات حفزها استدعاء غامض استرعى انتباه علماء التاريخ الساعين لمعرفة ما سبق لحظة انتهاء الحرب. ودون تجاهل قيمة تقصي استخدامات مصطلح حقوق الإنسان في فترة الحرب التي أطلق فرانكلين روزفلت شرارتها غالبًا بأسلوب تعبيره المتهور – علينا أن نتذكر أنه ثبت إمكانية الكتابة لعقود عن الدبلوماسية الأمريكية في فترة الحرب دون ذكر حقوق الإنسان. ومع تتبع ما رشح عن حقوق الإنسان خلال فترة الحرب العالمية الثانية، بدأت الشعوب بتذكّر ما قيل لكن التركيز المبالغ فيه سرعان ما شوش الصورة. في النصف الأول من عام ١٩٤٢م قام كبار السياسيين كنائب الرئيس هنري والاس Henry Wallace بالضغط لإعادة بناء الاقتصاد كخلاصة لوعود الحرب، بل جعل منه المعنى الأساسي لخطاب

للحريات الأربع.١٠ من وجهة نظر عالمية وخاصة بعد تقرير وليم بيفيريدج - William Beeridge والذي ناقش فيه حالة عالم ما بعد الحرب حيث تُضمن فيه فرص العمل ومعايير حياة عالية، كان مصطلح حقوق الإنسان غالبًا ما يُرادف ببساطة الوعد المركزي الذي قطعه قادة الحلفاء في زمن الحرب: ألا وهو إقامة شكل من أشكال الديمقراطية الاجتماعية. حتى بعد ذلك فإن التعريفات البلاغية لحقوق الإنسان عند الحكومات وعند الأفراد بصفة شخصية والمجموعات لم تتجاوز كونها مجموعة أنغام فوضوية متنافرة تعيد صياغة مجموعة من المثل المتنافسة السابقة وفق لغة جديدة١١.

عملت مجموعتان رئيستان - بكل الأحوال متداخلتان أساسًا - لتقدما دورًا لحقوق الإنسان بين عامي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ تكونتا من محامين بمن فيهم حقوقيون دوليون وأعضاء من حركة السلام ممن ركزوا غالبًا على إعادة التفكير في النظام العالمي لتجنب الحرب في المستقبل. وُجدت تعريفات لحقوق الإنسان في هاتين المجموعتين، لكنها احتوت بالدرجة الأولى على قوائم من الحقوق الممكنة أكثر من تعطيلها للارتباط الطويل الأمد بين الحقوق وسيادة الدولة. أعدّ المعهد الأمريكي للحقوق خلال عامين مسودة وثيقة بين ربيع ١٩٤٢ حين بدأ التخطيط لها وبين تاريخ نشرها عام ١٢١٩٤٤. ولم يوجد نشاط مشابه خارج تلك المحادثات الأمريكية الداخلية. باستثناء الحقوقي البريطاني هيرتش لوترباخت Hersch Lauterpacht الذي عمل وحده دون كلل ولا ملل على فكرة تطوير ميثاق دولي للحقوق عام ١٩٤٢ ودوّنه في كتاب نشر عام ١٩٤٥. ولكن يصعب القول بأن هذه الجهود العنيدة كانت بهذه الشهرة، سواء على صعيد للحقوقيين أو على مستوى المبادرات الشخصية مثل لجنة لدراسة منظمة السلام - Commission To Study The Organization Of Peace١٣. فاللجنة التي قادها كل من كلارك آيشلبرجر Clarck Eichelberger وجيمس ت. شوتويل James T. shotwell قامت بتطوير مجموعة عصبة الأمم القديمة، وكرست نفسها خلال الحرب العالمية الثانية للمطالبة بمنظمة دولية ومن ثم لدعم محلي لا محدود لخطط الحكومة التي تم التفاوض عليها. إن الصراع لأجل أمريكا أممية Internationalist America خلال الحرب العالمية الثانية في أي مناسبة كان بعيدًا جدًا عن كونه مكافئًا للبحث عن تعريف لمصطلح حقوق الإنسان والذي كان منتجًا ثانويًا لذلك الصراع وليس قوة دافعة له. وبالفعل فبعد ظهور كتاب one world "عالم واحد" والذي حقق مبيعات هائلة للكاتب ويندل ويلكي Wendell Willkie

والذي ظهر عام ١٩٤٣ والاحتشاد البارز للجمهوريين مثل السناتور آرثر فاندنبيرج Arthur Vandenberg نحو السبب وهو روح الإيمان بالعالمية والتي شكلت تقاطعًا بين الحزبين السياسيين الكبيرين. لكن بينما تمتعت أمريكا المؤمنة بالعالمية في مهمتها الطويلة الأمد لحفظ السلام والاستقرار دون مساءلة بهذا النصر القلق، بقيت حقوق الإنسان هامشية كمبدأ حاكم.

ربما كانت الجماعات الدينية في الولايات المتحدة هي الأكثر نشاطًا في مجالات الحملات التي تبرز ملف فكرة حقوق الإنسان وسط فوضى الخطابات الأخرى. المجلس الفيدرالي لكنائس المسيح في أمريكا the federal council of churches of Christ in America (FCC) - وهو تجمع قديم للبروتستانت يهيمن بأغلبية ساحقة على الإيمان بالأممية الأمريكية بشكلها العام - أسس لجنة دراسة أسس السلام العادل والدائم في محاولة لإعادة رسم بروتستانتية فوق مذهبية بعيدًا عن النزعة الانعزالية واللاعنفية على حد سواء١٤. وبعد صحوة إيمانية من جون فوستر دالاس John Foster Dulles الحقوقي البارز والمفكر الجمهوري في السياسات الخارجية - عمل في الاتحاد المسكوني المسيحي باسم نظام عدالة جديد وقاد هذه "الحملة العنيفة" في فترة الحرب. وكانت الأولوية في المبادئ الإرشادية للجنته في آذار عام ١٩٤٢ هي "نظام أخلاقي" يترتب على الولايات المتحدة "مسؤولية عظمى" لحمايته. كان للحقوق وخاصة حق مراعاة الاعتقاد مكان بالفعل؛ لكن عندما قامت المجموعة لاحقًا بإصدار كتابه الواسع الانتشار: الدعائم الست للسلام six pillers of peace وهو آخر مرجع عُمل للمطالبة بوثيقة حقوق عالمية أصرت هذه المجموعة على إيلاء الأولوية لحق الاعتقاد١٥. ورغم تأخر التحاقه بحقوق الإنسان فإن جاك ماريتان Jacques Maritain الكاثوليكي الشعبوي الذي أقام لفترة قصيرة في زمن الحرب في أمريكا قد أخذ وثيقة الحقوق العالمية وأدرجها في التنظير الكاثوليكي لمخاطبة جمهور عالمي واسع. وأعدّ نفسه أثناء ذلك ليكون رائدًا في الدفاع الفلسفي عن حقوق الإنسان في العقد الذي تلا فترة الحرب. لكنه انفصل بسذاجة عن الفكر السياسي الكاثوليكي في العصر الحديث بل حتى عن مدرسة التوماسيين الجدد neo - Thomist traditions التي ينتسب لها(١)، وقد بدأ ماريتان بالمطالبة بقانون طبيعي كاثوليكي بحيث يكون الإطار المناسب لحقوق الإنسان وذلك بعد أسبوعين فقط من

(١) مدرسة كاثوليكية كانت تستشهد كثيرًا بآراء وفكر القديس توما الإكويني - المترجم

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكان قد قاد خلال فترة الحرب حملة لا تعرف الكلل للدعاية لذلك القانون الكاثوليكي الطبيعي وخاصة في خلية المقاومة الفرنسية السرية. ولغاية حسم قدر الأوربيين بعد الحرب حشد مارتيان الجهود لإرساء الحقوق وفق شروط مجتمعية communitarian، رافعًا أخلاقيات "الفرد البشري" في مقابل فرديتهم المفرطة "الذرية atomistic" كحامل لها. وقد كتب مارتيان في نيسان ١٩٤٢ في مجلة فورتشن Fortune ممتدحًا "مفهوم حقوق الفرد البشري وتكريس النفس لها" واعتبره "أفضل التطورات السياسية في العصر الحديث" حتى عندما حذر بحزن من خطورة فتنة "المطالبة بحقوق الإنسان بعيدًا عن الرب". (وهي "أيديولوجية" علمانية وضعية "تقول بالاستقلال الأزلي للإرادة البشرية لتماثل إرادة الله" وحذّر بأن هذا السعي سيقودنا إلى الكارثة)١٦. ومع انتهاء الحرب تضامنت اللجنة اليهودية الأمريكية American Jewish Committee (AJC) مع الفكرة وكان مفهومًا أن ينصبَّ اهتمامهم أكثر على مصائب آنية مهملة، ومشكلات مستقبلية تخص الشعب اليهودي١٧.

أين كانت حقوق الإنسان خارج هذه المداولات الأمريكية؟ الجواب هو: لا يوجد أي مكان آخر لها بعد. إن هذه النتيجة لافتة للنظر لاسيما أن توطين حقوق الإنسان ينبغي أن يكون في السياسة الأوربية بعد فترة الحرب وليس في أمريكا فقط. لقد استمر تعلق الأعين في أنحاء العالم بميثاق الأطلسي، وما وعد به من حق تقرير المصير، رغم أن تشرشل الذي عمل وراء الكواليس نجح في إقناع روزفلت بأن ترجمة هذا الوعد ستطبق فقط على الأراضي والبلدان التي يسيطر عليها هتلر وليس في كل العالم١٨. أما خارج أوروبا فإن استقبال ميثاق الأطلسي والكلام عن حقوق الإنسان كانا متفاوتيْنِ وليسا على نسق واحد، خاصة لأنه قد أصبح واضحًا أكثر الآن أن حقوق الإنسان لن تعني حق تقرير المصير للكل. أما في أوروبا فالحكاية في زمن الحرب كانت مختلفة قليلًا.

قد يبدو مفاجئًا على ضوء نشوة الإعلان للمنظِّر النازي جوزيف غوبلز Josef Goebbels عام ١٩٣٣م أن "العام ١٧٨٩ قد تلاشى من التاريخ"، أن يكون خطاب حقوق الإنسان هامشيًّا جدًّا في وقت الحرب، أما في بريطانيا فلم يوجد ما يوازي الأنشطة الأمريكية، فقد قدم هـ. ج. ويلز H. G. Wells طروحات عن قوائم جديدة للحقوق كبديل أساسي للنظام النازي. أما عن خطاب البابا والذي تابعه عليه خلفه (بيوس الثاني عشر Pius XII) فيظهر أن الكاثوليك

قد هيمنوا على خطاب الحقوق سواء في حلقات المقاومة أو على لسان القساوسة في بعض المناسبات. وفي ربيع عام ١٩٤٢م كان بعض الكاثوليكيين في القارة الأوروبية يقاربون بين حقوق الإنسان وبين لغة مسيحية مبدئية مقاومة: (القساوسة الألمان في رسالة رعوية شائعة بمناسبة عيد الفصح لعام ١٩٤٢ رفعوا صوتهم للاحتجاج على دوس نظامهم ليس على حقوق الكنيسة فحسب (خلافًا لما اتفق عليه سابقًا) بل وعلى حقوق الإنسان - "إن الحقوق الإلهية العامة مضمونة للإنسان". وقد قامت رسالة مجموعة المقاومة الفرنسية الكاثوليكية المتطرفة Témoignage chrétien بإعادة نشر تلك الرسالة وتضخيم مضمونها في كتيبها الصيفي بعنوان "البشر والحقوق المسيحية". وبالطبع فإن خطابات كهذه تحمل معانيَ مختلفة من مكان لآخر؛ ففي هنغاريا على سبيل المثال ما كان مطروحًا من قبل بعض رجال الكنيسة والسياسيين المسيحيين هو "حقوق الإنسان (المسيحي)" فقط وبصورة رئيسة فإن الدفاع عن حق التحول إلى المسيحية مقابل الأصولية العرقية racist essentialism، لكنها بقيت باسم رؤية إقصائية لمصلحة أمة مسيحية١٩. لكن في الخطة العامة للأمور في زمن الحرب استخرجت شتى محاولات توضيح الخطاب العذب للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت من وقع الأحداث الصاعقة.

إن ما رشح عن مصطلح حقوق الإنسان لم يصل إلى أي مكان قبل أن يتّضح بجلاء أن سقفه منخفض وليس مرتفعًا. إن أول التوضيحات لحقوق الإنسان في زمن الحرب تزامن مع حقيقة عجزها: ولادتها وموتها في آن معًا. إن أفكار فرانكلين روزفلت نفسه في زمن الحرب رغم مسارها الثابت نحو الموضوعات التفصيلية كانت تدور عادة حول فكرة تقسيم العالم بعد الحرب إلى مناطق نفوذ يتداولها الحلفاء كما لو كانوا "أربعة رجال من الشرطة". إن الحفاظ على سياسة النأي بأمريكا عن شؤون الغرب والدفاع عنها بقي محط الاهتمام الجوهري لفرانكلين روزفلت كما هو كذلك لقائد السياسة الخارجية المثابر سومنر فيليس Sumner Welles ولم يستبدل فرانكلين بهذا الملف إلا بعد أن أقنعه وزير الخارجية كورديل هال Cordell Hull بذلك، ولاحقًا حين احتاج لأصوات المناصرين من الحزب الجمهوري لتدخل أمريكا بالشؤون العالمية في السباق الرئاسي عام ١٩٤٤، بدأ بتحريك التخطيط الملائم لإنشاء منظمة دولية على أعلى المستويات الدبلوماسية. لكنه بالتوافق مع بقية قادة الحلفاء أبقى هدفه في الإطار الأمني الذي يوازن فيه بين اللاعبين الثلاثة الكبار (لاحقًا أصبحوا أربعة) في مواجهة

بعضهم بعضًا في ظروف ما بعد الحرب. فقد انتقلت الخطط رسميًا بعيدًا عن مسار الإقليمية والوصاية؛ أما بشكل غير رسمي فقد بقيت خططهم قائمة في جعل القوة الأعظم "الدكتاتورية" (كما يحب بعض المنتقدين تسميتها) نواة الحكم العالمي. ٢٠حتى قبل حادثة بيرل هاربر Pearl Harbor كانت الفكرة الأصلية لوصاية القوة الأعظم على العالم قد جذبت اهتمام فرانكلين روزفلت، فكرة ستتبين لاحقًا عبر تركّز السلطة الحقيقية بيد أميركا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.٢١ وهكذا فبعد موافقة جوزيف ستالين Josef Stalin على هذا العرض عام ١٩٤٣ في طهران، فإن الأفعال الحقيقية التي حدثت مع تطور الأحداث في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٤٤ لم تتم مراجعتها وتنقيحها منذئذ. ومع إعداد وتطوير الثلاثة الكبار لطروحاتهم لم يذكر شيء دبلوماسي بقدر حقوق الإنسان في السعي الحثيث إلى اجتماع التخطيط الحساس الذي بدأ أواخر آب في منطقة دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks في العاصمة واشنطن. لذا فعندما سُرّبت الوثائق التحضيرية الأساسية إلى جيمس ريستون James Reston العامل في نيويورك تايمز New York Times من قبل الصينيين (الذين كانوا غاضبين أن دعوتهم للمفاوضات ترافقت مع ابتعادهم من اتخاذ القرارات الأساسية)، أدرك ذوو البصيرة فورًا أن الهدف الحقيقي المستقبلي من منظمة الأمم المتحدة كان الموازنة بين القوى العظمى وليس النهوض بأخلاقيات العالم ناهيك عن جعله شرعيًّا.

وفي النهاية دخلت حقوق الإنسان الخطط النهائية كعبارة صغيرة مهملة مدفونة في اقتراح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council بلا أي معنى جاد. في الحقيقة لقد دعت المسودة الأمريكية الأولية "لاحترام كل دولة ... لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل أفراد شعوبها" أما النص النهائي فقد كلف الأمم المتحدة نفسها بالاهتمام بتعزيز احترام حقوق الإنسان في فقرة متأخرة من الوثائق، لقد تمت الموافقة عليه في ضوء احتمالية ردود فعل شعبية عنيفة: "سيكون من الهزلي إعطاء العامة الانطباع بأن المندوبين لم يستطيعوا الاتفاق على الحاجة لحماية حقوق الإنسان "كما علّق رئيس مندوبي الجانب البريطاني غلادوين جيب Gladwyn Jebb. إلا أن الموافقة عليه أجهضت تلقائيًّا هذا المصطلح في المنظمة الدولية إلى الأبد على ما يبدو ٢٢ وفي الواقع بينما كان من الضروري إقناع الشعوب على أي حال بجدوى المنظمة الدولية وليس تفاوض النخبة عليها؛ فقد كانت حقوق الإنسان مجرد عنصر رمزي واحد في الطرح العام: بينما كانت حقوق الإنسان قد تصاعدت

شهرتها بكل تأكيد في زمن الحرب ولم تكن مجرد لغة تبريرية عامة للمنظمة الدولية. وحتى في الإعلام المحلي كان من الواضح أن الخلاف الأساسي في المؤتمر، وبالتأكيد لاحقًا، دار حول مجلس الأمن وصيغة التصويت فيه، والفيتو وهي المسائل التي تقررت أولًا في مؤتمر يالطا ثم ثُبِّتت لاحقًا في سان فرانسيسكو مع متطلب الإجماع الشهير ففي تلك اللحظات المبكرة وضع حجر الأساس لمنظمة الأمم المتحدة، وقد سجل الدبلوماسي البريطاني الرفيع تشارلز ويبستر Charles Webster "إن التزيين والتزويق اللاحق لم يمس النقاط الأساسية"٢٣.

في الذكرى الحيّة للفشل المخزي لودرو ويلسون Woodrow Wilson في إقناع بلده بتقبّل إنجازه الكبير، فإن الناشطين الأمريكيين حولوا كل القضية لمسألة إن كانت الحكومة الأمريكية والشعب يمكن إقناعهم لدخول المجال العالمي كمشارك ملتزم. لقد كان هذا السؤال الذي شجع هذه المجموعات لتدافع بملء حناجرها عن الأمم المتحدة بكل الطرق. تقول دوروثي روبنز Dorothy Robins المشاركة التي أرّخت لاحقًا دفاعها الشخصي عن الأمم المتحدة في هذه السنوات: "إن عضوية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أصبحت رمزًا لمشاركة الولايات المتحدة في المجتمع الدولي". أما بالنسبة للمجموعة الأكبر - الانعزاليين الأوائل الذين تحولوا إلى مؤمنين بأممية أمريكا لأنه قدم لهم نموذج أقطابها بعيدًا عن النزعة المثالية التحولية - فإن الصفقة الجديدة New Deal كانت أقل من الشكل الجديد للتعاون العالمي الممثل في الأمم المتحدة والتي وضعت النهاية لسياسة الانعزال الأمريكية. وقد شرحت الناشطة البارزة فيرا مايكلزدين Vera Micheles Dean في ذلك الوقت غياب "المبادئ الأساسية" مما جعل الخطوط الأولى للمنظمة الجديدة أرقى من نموذج عصبة الأمم الأخلاقي والمتصلب فقد كتبت تقول: "إن ما عُرض في دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks لم يحمل الأمل للألفية". "إنها ليست ذلك النوع من الوثائق التي تثير الخطباء بعد الغداء ليدبّجوا الخطابات عن السلام الأبدي وهذا كان جيدًا"٢٤. أما الأكثر أهمية فكانت الذكريات الأخيرة للغزو الياباني المباغت وهو أمر لم يسبق له مثيل في التاريخ الأمريكي المبكر والذي قوّض شعور البلد بمناعة الانعزالية وجعل تكرار محاولة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى للتهرب من النزاع في العالم غير معقول.

ولم يفلح أوزوالد غاريسون Oswald Garrison Villard وهو المنشق عن دعاة السلمية واللاعنف والمثاليات، في فرضها على الحوار الأمريكي على النقيض تمامًا مما حدث

بعد عام ١٩١٩م عندما واجه ويلسون دعاة الانعزالية ودعاة الأممية أيضًا بشكل أعمق. إن التفكر بمقبولية النزعة الواقعية لوثائق دومبارتون ويبقى الاعتبار الرئيس هو النقص الواضح للبدائل. فإما أن يكون هذا هو النظام العالمي أو لا يكون. كما وضح بروفيسور الفلسفة في هارفارد رالف بارتون بيري Ralph Barton Perry في رسالة طويلة وجهها عام ١٩٤٥ إلى محرر نيويورك تايمز New York Times: "إنه من الصحيح تمامًا في العالم المثالي أن جميع الأمم ينبغي أن تكون متساوية أمام القانون".

إن وثائق دومبارتون أوكس لم تؤسس ولم تكن مصممة لتؤسس نظام قانون وسياسة مثاليًا، ومن الصحيح والمناسب الحكم عليها وفقًا لهذه القواعد واعتبارها غير مكتملة عندما يُحكم عليها. لقد أجّلت كل المظاهر البغيضة في النظام القديم وتتضمن كافة الأحداث التاريخية الغربية التي تمثل الكوارث الحالية في الشؤون الإنسانية. وعلى أي حال هذا لا يقتضي أن حقوق الإنسان يجب أن تُرفض أو تُزدرى بل أن يُهلّل لها بحماس للخير الذي تعد به "بدلًا من إدانتها باسم الكمال الذي لا تصل إليه" ... إن أولئك الذين يرفضون الخطو باتجاه هدفهم لأنه لا يمكن الوصول إليه فورًا سيبقون واقفين في أماكنهم ما لم يتقهقروا إلى الخلف.

إن الخشية من أن ترفع النزعة الانعزالية رأسها مجددًا دفعت القليل من جماعات الضغط الأمريكية لتعالج التفاصيل التنظيمية للأمم المتحدة كوسطاء صفقة؛ إن إلغاء وعد ميثاق الأطلسي بإعطاء حق تقرير المصير في مسودات دومبارتون لم يسبب جدلًا بين دعاة الأممية الأمريكيين، إلا أن الفشل بالمضي قدمًا في وعود حقوق الإنسان مع مخاوف بعض مراكز القوى (اللوبيات) لم تؤثر بشكل جدي على النقاش العام. كتب عالم اللاهوت البروتستانتي راينولد نيبور Reinhold Niebuhr في مجلة الأمة The Nation ممتدحًا قبول وثائق دومبارتون من جانب دعاة الأممية الأمريكيين، وقد ذهب في ذلك بعيدًا لدرجة انتقاد أي إقحام لحقوق الإنسان بناء على أنه سيؤدي فقط لتوكيد خلوها من المعنى وليس لإبطاله إذ يقول: "إن إقحام بعض لوائح الحقوق العالمية على اتفاقيات دومبارتون أوكس لن يفيد جوهريًا في دعمها لأنها ليست ذات علاقة ولن يكون لها كفاءة في التحالف العالمي للدول"٢٥.

ومن المفهوم أن سيطرة الخوف من أن يكون منهج الانعزالية هو الذي سيسيطر أخيرًا قد فرض أولوية الدخول الفعال للأمريكيين ومشاركة السوفييت بشكل ما. وبالطبع لقد ساعد ذلك دعاة الأممية في أمريكا أن تكون بلادهم قادرة على التحرك نحو منظمة تعطيها دورًا وقوة غير

متناسبة ضمن هيكلها. خلال الحرب أعادت جمعية عصبة الأمم القديمةLeague of Nations تسمية نفسها لتصبح جمعية الأمم المتحدة United Nations Association لكن جدول أعمالها بقي ذاته؛ وبقي الدفاع عن تحسين صياغة الميثاق عبر مؤتمر سان فرانسيسكو ليبقى هامشًا للدعم العميق للميثاق من قبل دعاة الأممية في شكل شديد القرب من ذاك الذي صمم سرًّا في دومبارتون. لقد كان وما زال مبنيًّا على السيادة الوطنية وتوازن القوى العظمى. وبهذه الطريقة لعب دعاة العالمية الأمريكيون دورًا تبريريًّا لنصرة أجندة شتت وأحبطت المفهوم الجديد لمصطلح حقوق الإنسان ولم تجعله مركزيًّا. لدرجة أبقتهم في المفاوضات بينما عكست حقوق الإنسان وغيرها من الصيغ المثالية الحاجة لقبول شعبي وشرعي، كجزء من الدافعية البلاغية التي ستميز منظمة الأمم المتحدة عن الحالة التي سبقتها من توازن القوى العظمى. لقد كانت بوابة ضيقة لدخول المثل الأخلاقية وبعيدة جدًّا عن يوتوبيا تعدد الأطراف المؤسسة على حقوق الإنسان.

ولذلك فإن انتصار دعوة أممية أمريكا قد تزامن مع التهميش العملي لأي لغة مثالية يمكن للجماعات الناشطة تحريكها أو حركتها بالفعل، وبالتأكيد وبعد مرور جيل واحد فإن قصة دعوة أممية أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية مثل قصة دبلوماسية صنع السلام تمامًا يمكن أن تُروى دون أي إشارة إلى حقوق الإنسان، حتى مع الإعجاب بنجاحها "في الفرصة الثانية" لدفع البلد نحو الانضمام. لا توجد منظمات غير حقوقية بالمعنى المعاصر أو حتى بالوصف العام، ما عدا العصبة الدولية غير المجدية لحقوق الإنسان التي ظهرت في هذه الحقبة. إن مشروع دعم عمليات الأمم المتحدة في اتجاهات جديدة قبل وبعد إعلان سان فرانسيسكو قد ساد في المجموعات المسيحية واليهودية والحركات النسوية المألوفة أكثر من أي نموذج لأنشطة جماعية. بدأت كل هذه المجموعات الاستناد إلى حقوق الإنسان إلا أن الأولوية المطلقة لأصحاب النزعة الأممية الأمريكية كانت المصادقة على الميثاق بصيغة يرحب بها الجميع على العموم. لقد عبر عنها روبنز Robens بشكل لا يمكن تقليده بقوله في مجلة التايم Time: "إن التأييد للمنظمة العالمية قهر تنانين اللامبالاة الشعبية ومعارضة مجلس النواب وما كان ذلك إلا ببذل جهد مكثف وحموا يد الأميرة التي كانوا يقاتلون لأجلها ... إنها رومانسية العصر الحديث". ولكن الانتقاد لما أسفر عنه اجتماع سان فرانسيسكو بقي معتدلًا. "لقد كُتب الميثاق لعالم القوة المرشدة بقليل من العقل. لقد كانت وثيقة أُعِدّت وصُمِّمت لتحقق تركيزًا أعظميًّا للقوة، أعاقها بعض الشيء فقدان ثقة كبير بالقوة "٢٦.

وعلى الرغم من صحة ذلك فقد عارضت بعض جماعات الدفاع نصيحة نيبور Neibuhr وأبقت حقوق الإنسان على الأجندة في شتاء عامي ١٩٤٤ - ١٩٤٥، وهو المشروع الذي تبنّته دول صغيرة لا قوة لها في التأثير على الأساسيات المحددة مسبقًا للمنظمة. سيكون من الخطأ التقليل من تقدير كلا النوعين من التحريض لكنه سيكون خطأً مساويًا لو وحّدنا معارضتها وبالغنا بإنجازاتها حتى الوصول إلى مؤتمر سان فرانسيسكو وما تلاه. دبليو أي. بي. دو بويس W. E. B. Du Bois أعظم مفكر ومحرِّض أمريكي من أصل أفريقي أمضى هذه الفترة في توجيه الحملة الفاشلة للاتحاد القومي لتعزيز دور الملونينNational Association for the Advancement of Colored People(NAACP) لإجبار الأمم المتحدة للبناء على وعد الحق بتقرير المصير الوارد في ميثاق الأطلسي (خاصة في المناطق الاستعمارية)، حتى إن جماعته عملت بالتعاون مع منظمات مسيحية ويهودية مثل اللجنة اليهودية الأمريكية AJC والمجلس الفدرالي لكنائس المسيح FCC لإعادة إبراز فكرة حقوق الإنسان في الميثاق المستقبلي. كان الكثير من الجهد الدبلوماسي قد بُذل من قبل دول أمريكا اللاتينية إلا أن المخاوف التاريخية من الاحتلال والتدخل كان لها التأثير الأول في قانون شابولتبيك عام ١٩٤٥ Chapultepec الذي وضع أسس حصانة السيادة كأساس إقليمي وعالمي٢٧. أما ما يتعلق بالدول الصغيرة فقد كان ما عكسه هربرت إيفات Herbert Evatt أكثر عمومية ومعاصرة، كان هربرت المشارك الأسترالي والزعيم الثوري له دور مهم في مراجعة وثائق دومبارتون وقال في مؤتمر سان فرانسيسكو إن أهم الإضافات لما بقي يُعرف بشكل واسع بـ "قوة السلام الكبرى" يمكن أن تضم عددًا من العناصر إلا أنه كان من الصعب جدًا إيجاد الدور المتعاظم لحقوق الإنسان في القائمة٢٨.

ورغم كل شيء فإن الأحداث الرئيسة لمؤتمر سان فرانسيسكو كانت في مكان آخر، ففي آخر حياته وقبل أسبوعين من بدء اللقاءات تصور فرانكلين روزفلت نشوء الأمم المتحدة كأولوية قصوى. وأعظم المخاوف كان هو احتمال انسحاب السوفييت خاصة بعد الفترة الطويلة التي تلت "مؤتمر يالطا" وما حصل فيها من نزاعات مما قد ينشأ عنه نقض لمجلس الأمن. وعندما وافق السوفييت في المؤتمر ممثلين بشخص وزير الخارجية فاسيلاف مولوتوف Vyacheslav Molotov على التفسير الأمريكي للصيغة، تنفس العالم الصعداء وبقيت جملة من القضايا ثانوية.

ويُقر الدبلوماسي البريطاني الأكثر واقعية ويبستر Webster: "بأن تأجج الخطابات التي تدور حول العدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ... مثّلت قوى لا يمكن لأحد من رجال الدولة تجاهلها، لأن "السلطة" في نهاية المطاف كيان أخلاقي كما هي كيان مادي" إلا أن مجموع ما حدث في الأربعينيات من القرن الماضي استمر على المدى القصير. والإنجاز الأبرز في مؤتمر سان فرانسيسكو كان عبر الدلالة الرمزية لحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية كانت قد ذُكرت كمبادئ أولية. ولقد كان من المثير للسخرية قيام رئيس وزراء جنوب أفريقيا بالإصرار على إنجاز المزيد من الترقية للغة الميثاق (متعاميًا عن رؤية استمرارية الإمبراطورية حول العالم، وعن نظام الفصل العنصري القائم في بلده بالذات)، وحقق انتصارًا في تحسين نص الميثاق، وإلا فإن كل الدفاع الذي بذلته الدول والجماعات لم ينتج عنه إبقاء حقوق الإنسان ضمن نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو الموقع المتدني الذي كانت وثيقة دومبارتون قد وضعتها فيه منذ البداية. ولولا حرص جوزيف بروسكاور Joseph Proskauer من اللجنة اليهودية الأمريكية AJC ووفريدريك نولد O. Frederick Nolde من المجلس الفيدرالي لتجمع كنائس المسيح FCC لم يكن الميثاق ليدعو لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وهي لجنة غير محددة المسؤوليات وتدافع عن مبادئ غير محددة. وبالنظر إلى الديباجة فقد اعتبر آرثر فاندنبرج Arthur Vandenberg المندوب الأمريكي في سان فرانسيسكو أن الميثاق كان انحرافًا رئيسًا إذ يقول: "لقد أعطيت وثائق دومبارتون أوكس روحًا جديدة فقد اعتبر الميثاق العدالة من المحددات الأولية للسلام ولكن طبقًا لفرجينيا غيلدرسليف Virginia Gildersleeve عميدة كلية برنارد والممثل الأميركي المعينة للقيام بمفاوضات "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" والذي كتب عنه فاندنبرج "الأهداف الرائعة التي كُتبت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وككل الأمم تركت الولايات المتحدة هذا الجزء من المنظمة للممثلين مثل فرجينيا؛ كحقل عمل مناسب للإناث"٢٩.

إن إدراج المراجع على حقوق الإنسان في الميثاق كان قيدًا على إحداث أي تغيير، فكل منهما كان يدفع بمشكلة التعريف إلى الأمام ويفتح الطريق أمام بناء أجندات مستقبلية وغير متوقعة من قبل كل من الأفراد والدول. في الحقيقة إن مؤتمر سان فرانسيسكو ما كان سوى تكرارٍ لدومبارتون دون أي زعزعة له. وقد احتج العضو البلجيكي تشارلز دي فيشر Charles de Visscher بسخط بعدها بستين في سياق تحفيز مجموعة الحقوقيين الأوربيين الدوليين

للعمل لأجل حقوق الإنسان بقوله: "لا الوثيقة ولا الشجار الدبلوماسي يبعث على الاطمئنان". أما زميله الأنجلو – أمريكي فكان قد كفّ عن هذه المهمة سابقًا إذ يقول: "إن المنظمة الدولية تبدو بيروقراطية مجردة بلا توجّه أو روح، وغير قادرة على فتح آفاق الإنسانية على المجتمع الدولي الحقيقي"٣٠. إن السير في الطريق عبر اللقاءات الأولى لما بات يُعرف بـ "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٦م ومنها إلى الإعلان العالمي في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٤٨م والتي تكررت خلال السنوات الأخيرة، المدهش فيه قلة الأدلة على كون تلك المفاوضات الدبلوماسية أو حتى المسار النهائي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد سيطرت على المخيلة المعاصرة. فعلى الرغم من أن أصول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تستحق بعض الاهتمام، من المهم معرفة لماذا لا يتحمس لها إلا القليل من الناس. لقد بقيت المساحة التي فتحها الميثاق لتكتل حركة ضخمة حول المفهوم الجديد الذي بقي افتراضيًّا فقط٣١.

وبعد تأجيلها في فترة الحرب وعند مؤتمر سان فرانسيسكو ثم حصل أخيرًا تفصيل حقوق الإنسان، كما لو كان مقررًا أن يتم الإعلان عنها أولًا مع مشكلاتها المعقدة في التنفيذ القانوني الذي دُعي بـ "الميثاق" وحُفظ لاحقًا. وقد قادت الممثلة الأمريكية في لجنة حقوق الإنسان إليانور روزفلت **Eleanor Roosevelt** الحملة الرمزية. فمن خلال وظيفتها المميزة والمحترمة في مجال حركة السلام افترضت روزفلت أن دورها في اللجنة سيكون "كناظرة المدرسة" في متابعة الإجراءات وإبقاء أعضاء اللجنة المشاكسين ملتزمين حدودهم، وفي الوقت نفسه مارست عملها كممثلة للولايات المتحدة في اللجنة، وغالبًا ما كانت ترجع إلى توجيهات وزارة الخارجية.٣٢ إن الإجماع العام على تفصيل الحقوق أشار إلى قلة في الأحداث، رغم وجود بعض النقاشات المهمة حول التفاصيل. الحقوق التي تم قنونتها في الإعلان العالمي كانت عن الكرامة الإنسانية، وتراوحت بين الحريات السياسية الكلاسيكية إلى وعود بتأمين العمل والضمان الاجتماعي، والراحة والإجازات والتعليم ومستويات الحياة الملائمة. (المفاوضات حول "ميثاق **covenant**" قانوني تم إنهاؤها بعد عقدين من الزمن، باتفاقية انقسمت إلى فرعين: الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية **International Covenant on Civil and Political Rights**، والميثاق الدولي للحقوق الثقافية والمجتمعية والاقتصادية **International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights** واللذين أصبحا نافذين عام ١٩٧٦).

هذه الحقوق المجتمعية التي أُدرجت في النهاية بقيت تُعامل على أنها مفاجئة وبقيت مدهشة من وجهة النظر الحالية. لكن الإجماع العريض حول وجودها يكشف المزيد لنفهم سبب كون الفكرة العامة لحقوق الإنسان ذات قليل من الاستيعاب في ذلك الوقت. لقد وُجدت الحقوق المجتمعية في أفكار الثورة الفرنسية، وفي فترة ما بين الحربين في تاريخ أوروبا، والعرض الشهير لفرانكلين روزفلت "للوثيقة الثانية للحقوق" في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني ١٩٤٤. لقد كان هناك القليل من النواحي النظرية الجديدة المتعلقة بها، خاصة مع بروزها في الدساتير الأوروبية في مرحلة ما بين الحربين(أولاً في دستور فايمر Weimar عام ١٩١٩، وبصورة أكثر توسعًا في الدستور السوفييتي الجديد عام ١٩٣٦، في العام ذاته الذي استؤنف فيه وسط فرنسا [حقوق الإنسان بالفرنسية droits de l'homme] تتم إعادة إدماج الحقوق الاجتماعية)٣٣. وبعد صدور تقرير بيفيريدج - Beveridge r port كانت الحمايات المجتمعية قريبة من جوهر الوعود الدولية لعالم أفضل. لقد كانت بالتأكيد اختراقًا في أمريكا بالنسبة لروزفلت في شرح هذه الحمايات "كحقوق" مجتمعية لها حالة دستورية ضمنية في تقريره لحالة الاتحاد المدرج عام ١٩٤٤. لكنها أيضًا كانت لحظة للتحول ونزع راديكالية الصفقة الجديدة New Deal التي عززت التأكيد على حقوق الفرد أكثر من المصلحة العامة، والذي كان الإطار العام لدور الحكومة في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في ذروة الصفقة الجديدة New Deal ٣٤. إن الإجماع العام على التعلق بالرفاهية في أمريكا وحول العالم خلال فترة الحرب قبل كل شيء عكس لحظة وجيزة ولا مثيل لها من الموافقة على أن الرأسمالية غير المنظمة لا يمكنها أن تجلب النظام للعالم مجددًا. لدرجة أن أي نزاع يمكن أن يلتف حول الفكرة ذاتها لحقوق الإنسان، سواء على مستوى دساتير جديدة أو في عمليات الأمم المتحدة المبكرة، فهي تتعلق بمشكلة مقدار استمرارية لزوم تهذيب حق الملكية الخاصة. وعلى أي حال فبعد الحرب لم يساعد الإجماع العام مطلقًا في الاختبار الحاسم بين النماذج سواء على مستوى النظم الحكومية أو الحماية المجتمعية. وقد كانت حقوق الإنسان ضحية لضبابيتهم.

مع أخذ الإجماع العام على محتوى الحقوق متضمنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لن يكون هناك سبب للإصرار على أولوية وصدارة أي أيديولوجية في المسودة الأصلية للإعلان العالمي، ولم يكن للبروز المفاجئ للأفكار الاجتماعية المسيحية على مستوى واضعي

القوانين وحتى على مستوى الكثير من نقاشات الأمم المتحدة. وقد كان مارتيان الخبير القانوني الأساسي في الشخصانية المسيحية رائدًا في تقديم نوع من النزعة الليبرالية الاشتراكية في التقاليد الكاثوليكية المبكرة، لقد تعهّد بدراسة الفلسفة التأسيسية للحقوق والعمل مع منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتعليم UNESCO للترويج العام لفهمها. وبطرق أخرى فقد عرفت المسيحية بالمقام الأول وجهات النظر العالمية للواضعين الأساسيين الثلاثة للإعلان العالمي وهم:

جون همفري John Humphrey (الحقوقي الذي وجه قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لعقدين من الزمن وأعد المسودة الأولى من وثيقة الحقوق)، تشارلز مالك Charles Malik [دعا لحقوق اللوطيين لاحقًا في السبعينيات]، ورورفلت ذاته٣٥.

ورغم فوزه بجائزة نوبل للسلام بعد ذلك بعشرين عامًا، فقد بات يُعرف الآن بأن المشاركة الأوربية الأساسية التي دخلت فعليًا في المسودة من قبل الفقيه القانوني الفرنسي اليهودي رينيه كازين CassinRené قد أهملت قبل إهمال مقترحات الآخرين.٣٦إن البروز الظاهر لا يحتاج لتفكير عميق فقد أسس كازين دفاعه لنظام إنساني بعد الحرب على حقوق معلنة بداية من الاجتماع المشترك بين الحلفاء والذي عقد في قصر القديس جيمس بلندن في خريف عام ١٩٤١، حيث مثّل بلاده فرنسا المحتلة كوطني وإنساني؛ وبناء على هذه النقطة عمل على معارضة الاستبداد معممًا بلغة بابوية مضخمة، بحيث إن حقوق الفرد البشري كانت هي البديل. في السنوات التي تلت زمن الحرب مباشرة شارك مع التحالف العالمي الإسرائيلي [Alliance Israelite Universelle بالفرنسية] والذي أعيدت تسميته ليصبح منظمة الدفاع الفرنسية اليهودية، وقد قبل كازين بسرعة تأسيس خطاب عالمي لضحايا النازية. وعلى أي حال، ففي مدرسة النزعة الجمهورية الفرنسية، كان بوسعه عمومًا الاصطفاف مع زملائه الاشتراكيين في لجنة الصياغة٣٧.

أما مالك Malik فقد كان المفتاح الرئيس في المفاوضات وهو لبناني مسيحي درس مع مارتن هايدغر Martin Heidegger في الحقبة النازية، وكتب أطروحته في جامعة هارفارد قبل أن يصبح دبلوماسيًا بارزًا. وقد انقطع مالك بعد الحرب لدراسة أيديولوجية النزعة الشخصانية المسيحية التي حكمت ميله القوي في الدراسات ضد الشيوعية وقادت آماله لمستقبل مسيحي في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ويعود الفضل إليه في جعل "الشخصية

الإنسانية" لمارتيان؛ المحرك الرئيس المركزي في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فطبقًا لصهره إدوارد سعيد Edward Said والذي سار على خطاه في تلك السنوات (قبل أن ينزعج مما قاده إليه معلمه من النزعة المسيحية المعادية للشيوعية)، فقد اعتقد مالك أن الإخلاص للكرامة والشخصانية لا يدفع نحو إدماج كل الرؤى الكونية وإنما يدفع إلى "صدام الحضارات، الحرب بين الشرق والغرب، بين الشيوعية والحرية، بين المسيحية وكل الأديان الأخرى"٣٨.

من السهل المغالاة في الأصول العالمية المتعددة الثقافات للإعلان العالمي على ضوء الكثير من الضغوط المعاصرة والرغبات. إنه من الصحيح بالطبع أن يكون فهرس العناصر في الإعلان قد أخذ من دساتير محلية حول العالم ومن بلاد أمريكا اللاتينية على نحو ملحوظ؛ لكن هذه الدساتير عكست ممارسات أوربية معولمة من أمد بعيد في المقام الأول. إن الحديث عن الحقوق في ضوء مبادئ الحكم الدستوري المحلي والصراعات حول مفهوم المواطنة التي تسمح بها، مألوفة في مختلف أجزاء العالم، وليس آخرها في بلاد أمريكا اللاتينية؛ ولكن أحدًا آخر لم يكتشف أي إضافات للغة حقوق الإنسان العالمية على أرضية تلك السنوات في أي مكان من العالم. وبشكل مشابه فإنه لم تكن هناك أي مشاركة غير مسيحية في المجموعة الصغيرة التي أنتجت النص الجامد لمسودة الإعلان العالمي (ويجدر بالذكر إلى جانب كازين ب. س. تشانغ P. C. Chang من مقاطعة كيومتانغ في الصين والذي حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة تحت إشراف جون ديوي John Dewey في جامعة كولومبيا). وحدث لاحقًا وبعد نقاش طويل في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي قدمت مراجعة خفيفة للمسودة، أن كانت الأجندة الدبلوماسية لدول أمريكا اللاتينية في هذه النقاشات وخاصة كوبا باتجاه جعل الإعلان الجديد موافقًا للإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، والذي تم تمريره في بوغوتا في كولومبيا ربيع عام ١٩٤٨ – وهي الحملة التي جعلت همفري يحتج بأن "الخطابات ارتبطت بالفلسفة الاجتماعية للكاثوليكية الرومية، وقد بدا وقتها أن المناصرين الرئيسين في غرفة المؤتمر من الروم الكاثوليك والشيوعيين حيث كان الأخيران نموذجًا ضعيفًا من الأولين"٣٩.

وبعيدًا عن إظهار الأصول المتعددة الثقافة للوثيقة، فإن هذه الحقائق أظهرت بشكل رئيس وجود نخبة دبلوماسية عالمية تعلمت في بيئات غربية، مما ساعد على عمل الإعلان بسهولة

في لحظة من الوحدة الرمزية. لدرجة أن معظم الفاعلين قدموا من الخارج "الغرب"، مثل مالك Malik أو ممثل الفيليبين في الأمم المتحدة كارلوس روميلو Carlos Romulo ومهما يكن الأمر فإن الأيديولوجيا الأقرب إلى قلوبهم كانت أيديولوجيا مسيحية. هل عكست العناصر التي تم قنونتها قيم الغرب؟ ليس تمامًا، لأنها في هذه الحقبة فقط كانت تدعى "حقوق الإنسان" وتُعامل كتراث أو كجوهر لأي حضارة خاصة في أوروبا المسيحية حيث لعب هذا المفهوم دورًا مهمًّا في تنحية الإغراءات غير الليبرالية في الماضي القريب. من الممكن التأكيد على الحقوق الاجتماعية من قبل ثقافات غير غربية مثل الإسلام، أو من قبل دول متأثرة جدًّا بكل من الأفكار الاجتماعية المسيحية وأفكار الرفاهية الاجتماعية في مرحلة ما بين الحربين كدول أمريكا اللاتينية. إن الاشتراك العالمي للدول في المفاوضات الدبلوماسية على أي حال لم يكن تفويضًا مناسبًا للثقافات البشرية المتنوعة في ذلك الوقت أو في أي وقت آخر. فكل من الفكرة الليبرالية للحقوق، والقانون المسيحي البسيط بأقدم نسخه (حيث تركز النسخ الحديثة منه على الكرامة البشرية) كانت بعيدة في توجهها، وإعادة التأكيد على السيادة القومية في الإعلان العالمي تعني أنه لم يكن واضحًا فيما إن كان الإجماع في الوثيقة يعني أن تحمل المبادئ أكثر من ارتباطاتها في حالة التطبيق٤٠.

عندما انضم جوليان هوكسلي Julian Huxley كأول مقرر لأعمال اليونسكو وهو منظر تطوري شهير وناشط، إلى مارتيان في دراسة مسحية للمثقفين بخصوص مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان كانت النتائج محبطة. فعلى مستوى الفلاسفة، كان الاستثناء أكثر المدارس الفكرية المرموقة في وقتها - وأبرزها المدرسة الوجودية - يعني أن ما استنتجه مارتيان عن اتفاق الجميع على أهمية وجوهر حقوق الإنسان يشترط فيه عدم التساؤل عن السبب أمر لا يحمد. يقول مارتيان بخبث: "نحن نوافق على الحقوق بشطر ألا يسألنا أحد لماذا نوافق؟" لكن في الواقع إن الموافقة لافتة للنظر أكثر بسبب غياب الفرقاء وليس لغياب التعليل[1]. وفي الوقت نفسه تقريبًا كان الرفض الشهير لجمعية الأنثروبولوجيا الأميركية لمفهوم حقوق الإنسان باعتباره مصطلحًا سياسيًّا وغربيًّا أكثر منه صيغة متعددة اللغات تتقاطع حولها كل الثقافات أو لغة معرفية توحّد التقاليد البشرية الجمعية. لقد أصر علماء الأنثروبولوجيا على

---

(١) أي تعليل سبب الموافقة على الحقوق (رضا).

أنه يستحيل توكيد "حقوق الإنسان في القرن العشرين" وفعل ذلك في مواجهة التنوع الثقافي سيقودنا ببساطة "للإحباط"[1]. ويكل تأكيد لو قام هؤلاء الطلاب الغربيون من أصول غير غربية بتوكيد بقايا نزعة أممية، فإنهم يفعلون ذلك - غالباً بتعقّل - من خلال تسجيل واضح لسياسات التراجع عن حق تقرير المصير الجماعي الذي ولد منه حقوق الإنسان. "لقد هلل العالم بأجمعه للتوافق على ميثاق الأطلسي قبل الإعلان عن تقييد تطبيقه وهذا دليل على أن حقيقة الحرية مفهومة ومطلوبة من قبل الشعوب ذات الثقافات الأكثر تنوعًا"٤١. إن القول بأن الإجماع الواسع الانتشار حول الإيمان بحقوق الإنسان حصل عبر مختلف الثقافات خلال فترة الحرب الباردة أمر لا يمكن تأكيده، فما هي المبادئ الأممية التي وجد علماء الأنثروبولوجيا أنفسهم قادرين على توكيدها ليجدّوا في التحرك نحو حقوق الإنسان والإعلان عنها بدلًا من أن يتيهوا في مناصرة أيديولوجيات متروكة.

إنَّ تمرير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول ١٩٤٨، كان إنجازًا بطوليًا للإجماع الدبلوماسي بلا شك، بحيث أمكن استثناء التوترات العالمية في ذلك الوقت - ونذكر بداهة بالإضافة لنشوء الحرب الباردة، وإنشاء إسرائيل، وتقسيم جنوب آسيا - لكن مع أهمية كون الإعلان العالمي قد تحقق على المدى البعيد، فإن قصة أصوله الدبلوماسية والأيديولوجية لا يمكن إلا أن تتضمن ما ينبغي أن يكون الاستفهام الأكثر أهمية وهو: لماذا بقيت لغة البيان في وقتها محيطية وهامشية سواء في موطن ولادة البيان بالولايات المتحدة

---

(١) مما جاء في هذا الرفض: "ما يعتبر حقًّا إنسانيًا في مجتمع يعتبره أناس آخرون مضادًا للمجتمع". والحق أن للأنثروبولوجيين واللسانيين في هذه الفترة جهودًا عظيمة في بيان أوجه الاختلاف بين المجتمعات ثقافيًا بالمعنى العام للثقافة، وتعلمنا من كتب الأنثروبولوجيا أن هناك ثقافات مختلفة تمامًا عن الثقافة الغربية لا يحق للفلسفة الغربية فرض نفسها عليها، بل إن الثقافة الغربية نفسها تتشكل وتتغير بفعل عوامل تاريخية واقتصادية وسياسية طارئة شأنها كشأن أي ثقافة أخرى، وليست قائمة على العقل المحض كما تزعم. يتجلى ذلك في موضوع حقوق الإنسان، فقد أعلن مؤسسو الإعلان قديمًا وحديثًا أن حقوق الإنسان "بدهية"، ففي بيان القرن الثامن عشر نص توماس جفرسون: "نحن نؤمن بأن هذه الحقائق بدهية"، وفي إعلان عام ١٩٤٨م جاء: "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية...." والجملة هنا جملة شرطية الجزء الأول مسلّم به بدهيًّا. والزعم بأن هذه الحقوق بتفصيلاتها المرتبطة ارتباطًا شديدًا بالثقافة الغربية بدهية زعم لا دليل عليه، وعليه إشكالات فلسفية كبيرة. (رضا).

أو في مواطنه الأوربية اللاحقة دونَ العالم أجمع. فباعتبارها نقطة نرسم منها تاريخ حقوق الإنسان، فإن لغز أربعينيات القرن العشرين ليس سبب ظهور حقوق الإنسان - بل مع اعتبار التطورات المستقبلية - سبب فشلها بالظهور.

أولًا وكسبب أقل أهمية هو قدر حقوق الإنسان المباشر ضمن إجراءات الأمم المتحدة، فقد تم تقييدها جدًّا لعدة عقود سواء كمادة لدبلوماسية الدول أو اهتمام جمعيات خاصة. حتى عندما تحركت اللجنة الأممية لحقوق الإنسان في النهاية نحو وضع تفصيل حقوق الإنسان بينت بوضوح أن القائمة تفسيرية فقط، ففي أول مناسبة وعلى النقيض من مهام اللجنة، أعلن المجلس الاجتماعي والاقتصادي في صيف عام ١٩٤٧م قرارًا غير ملزم Non Possumus بأن اللجنة ليست مؤهلة للتحقيق وأقل تأهيلًا للتصرف بمقتضى العرائض. وهو ما دفع همفري ليعلق مرارًا وبمرارة: "لقد جعل هذا القرار من اللجنة أكثر سلة قمامة متقنة للعالم".

إن تقييد حقوق إنسان الأمم المتحدة لتصبح نزعة رمزية symbolism غالبًا ما اعتبر أمرًا حاسمًا مقارنة بسبيل غير مطروق، ولكنها من عدة وجوه كانت بدهية طبيعية للميثاق ذاته، والذي قوض كذلك حقوق الإنسان عندما اشترط تقديسها بحيث يتطلب تفعيلها إعادة النظر في أسس المنظمة. أحد الأعضاء الممثلين في اللجنة ممن فهم هذه القضية جيدًا كان الهندي هانسا مهتا Hansa Mehta وهو من العناصر المهمين وممن كان مسؤولًا عن إعادة النظر في لغة الإعلان العالمي بخصوص الحياد الجنسي gender neutrality، والذي دافع عن عرض لمصلحة حقوق الإنسان لكنه فشل وكان "جزءًا أساسيًّا من الميثاق ... والقانون الأساسي" والذي سيتطلب عقودًا كثيرة لإعادة إحيائه حتى من الناحية المفاهيمية٤٢.

وصحيح أن الأولوية كانت لمصلحة الناحية الإعلانية للميثاق أكثر منها للحقوق القانونية، فإن التصميم الأمريكي والسوفيتي المسبّق وعد نظريًّا بتحرك لاحق نحو التشريع، ومع ذلك فإن أول مسودة لميثاق تلا مرحلة الإعلان - والذي استغرق عشرين عامًا لإنهائه - وأمكن ذلك عندما توقف الوفد السوفيتي عن حضور لجنة حقوق الإنسان في أوائل عام ١٩٥٠م لأن الغالبية في الأمم المتحدة رفضوا عزل ممثل كومنتانغ لمصلحة الثوار الصينيين الناجحين. وفي الواقع هذه النكاية هي ما سمح بإنهاء المسودة سريعًا، كما أنها حددت حقوق الإنسان بمزيد من الأفكار الغربية. لقد كانت مقتصرة على الحقوق المدنية والسياسية (تشبه تمامًا الاتفاقية الأوربية المعاصرة حول حقوق الإنسان). لكن هذه اللحظة من الإنجاز على أحد

المستويات أضرت بمستوى آخر، وظهرت حقوق الإنسان كما لو أنها غير مفيدة في جسر المسافة بين الأيديولوجيات المبعثرة في العالم في ذلك الوقت. وقد ذكر تشارلز مالك أن "النعمة" الواضحة من وراء غياب السوفييت كانت في الواقع تقويضًا لمعقولية حقوق الإنسان في رهانها لتصبح "أعلى دعوى قضائية في عالم اليوم". وعلى النقيض فإن تصلُّب وتغريب حقوق الإنسان لم يكن يعني تقدُّمًا حتميًّا بل "تقاعدًا خجولا" من علاقتها٤٣. وبتأخيرها بسبب التركيز على إعلان الحقوق، فإن فرصة الانتقال نحو الفرض القانوني لحقوق الإنسان عبر الحدود والتي بقي بعض المراقبين يرونها احتمالًا قائمًا حتى نهاية عام ١٩٤٩م قد ماتت بحلول عام ١٩٥٠ ٤٤. فقط في أوروبا الغربية نجا هذا المشروع في بدايات الحرب الباردة لأن القيود الجغرافية سمحت للتشريع أن يصبح مشروعًا للحرب الباردة.

لم يكن استنتاجًا مبالغًا به في عام ١٩٤٥م عن سيادة المفهوم الغربي في حقوق الإنسان. وما يبعث على السعادة أنه على الرغم من سعي الأيديولوجية الماركسية لتحديد حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة، فإن السوفييت لم يجدوا خداعًا أو تهديدًا في اللغة الأيديولوجية الجديدة؛ وفي الواقع كان بوسعهم الادعاء على الورق ما بقي كأشد إعلان للحقوق قوة تم اقتراحه على مستوى تاريخ العالم، وذلك في دستور ستالين عام ١٩٣٦ في لحظة فهمت أنها ارتباط للنزعة الشيوعية مع تقدير الشخصية الفردية، على كل من وعي المواطن الذاتي والمحاولة الإقناعية للغرب. في عام ١٩٤٧ البروفيسور في جامعة كولومبيا جون ن.هازرد John N. Hazard الخبير الغربي الرائد في القانون السوفييتي كتب أنه ما من سبب يدفع الاتحاد السوفييتي لتجنّب حقوق الإنسان. فقد لاحظ المراقبون مبكرًا أن السوفييت على الرغم من النفاق الواضح قد عرفوا عن أنفسهم بثبات كقوة مقاومة للاستعمار. وكانت تأكيدات الإعلان العالمي عن المساواة وعدم التميز من إسهامات السوفييت الواسعة في البيان. كما ضغط الاتحاد السوفييتي لإعادة الدمج ظاهريًّا للوعد المهجور بحق تقرير المصير الوارد في ميثاق الأطلسي في سياسات البلد الداخلية الخاصة بتقرير المصير. إلا أن الأمم الأوربية بما فيها القوى على جانبي الأطلسي والتي كانت منحت ذلك الوعد ذات مرة فازت هذه المرة.

في النهاية امتنع الاتحاد السوفييتي عن التصويت على الإعلان العالمي ذاته، لكنه عرض نفسه في بلاده لأكثر من عقد من الزمن مخلصًا لوصايا وقواعد هذه الوثائق. لقد كان التعليل العلني للاتحاد السوفييتي لامتناعه عن التصويت هو التغريب الواضح في عناصر الإعلان

الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما دفع أيضًا العديد من الدول المسلمة للاعتراض على مسودة الإعلان والامتناع عن التصويت وخاصة فيما يتعلق بحق صيانة حرية الاعتقاد والذي عُمل بشكل مركزي متزايد من قبل الدول الغربية.٤٦ من ناحية أخرى كثيرًا ما كان السوفييت يحتجون في الحوارات العلنية على الاعتراف بالحركة التي خرجت من الفردية المتضمنة في فكرة "الفرد البشري" والتي لم يتحرك العالم ببساطة نحوها بشكل كاف بحسب أقوال المندوب اليوغسلافي والذي تحدث قبل التصويت في العاشر من كانون الثاني من عام ١٩٤٨ بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد صيغ لصيانة وحفظ الحقوق المدنية والسياسية، ولكنه لم يدمج بشكل فعال الاعتمادية الاجتماعية للإنسانية والتي اعتبرها الاقتصاد المعاصر ضرورية بشكل واضح جدًا.٤٧ في النهاية وعلى مستوى المبادئ النظرية شددت الدبلوماسية السوفييتية ومفاهيم قانونها الدولي على تساوي السيادة في الشؤون الدولية أكثر من التشديد على حقوق الإنسان (بالتناغم مع توجهها المعادي للاستعمار)، وبالتوازن مع إصرار ستالين الواضح على أن إجماع القوى العظمى يبقى حجر الأساس في بنية منظمة الأمم المتحدة٤٨.

لكن قضية حقوق الإنسان ارتبطت أيضًا بمعاداة الشيوعية، إلى جانب الخلاف الدولي حول التمييز ضد الآسيويين الجنوبيين في جنوب أفريقيا، كل من هاتين المسألتين الشهيرتين جعلت من حقوق الإنسان عمومًا ذريعة كلما أثيرت في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية فتستخدم لمعاداة الشيوعية. فذات مرة انتقد الاتحاد السوفييتي على أرضية حقوق الإنسان لمنعه المواطنات السوفييتيات من الهجرة للحاق بأزواجهن الأجانب، والمرة الثانية والتي كانت معلمة للجميع حين وُضع كبير أساقفة هنغاريا الكاردينال جوزيف ميندزنتي – Josef Minszenty قيد الإقامة الجبرية بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وكذلك إساءة معاملة المسيحيين في أوروبا الشرقية كاعتقال الكاردينال جوزيف بيران Jósef Beran ووضعه قيد الإقامة الجبرية بمنزله في تشيكوسلوفاكيا، كلتا الحملتين حدثت سريعًا بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما لو أن الحدث جاء مساعدًا لتوضيح أهداف الإعلان٤٩. هذه القضايا دفعت قرارات الأمم المتحدة للشجب الدوري لمواقف جنوب أفريقيا[1]، كانت القضايا العامة خلال عقود أزمة الحرب الباردة عن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها "تنفيذ" حقوق الإنسان في الأمم

(١) بسبب سياسة الفصل العنصري "الأبارتايد" –المترجم.

المتحدة٥٠. لقد نُسيت قضية الأسقف ميندزنتي ولم تُعاود دراستها رغم كونها القضية الأبرز بكل المقاييس، ومن ثم قضية خصائص ومحددات حقوق الإنسان في تلك الحقبة من السياسة الدولية. في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨م أُقصيت كل من هنغاريا، بلغاريا، ورومانيا من منظمة الأمم المتحدة على أرضية سيطرة الشيوعية على هذه البلدان مخالفة لنصوص معاهدة السلام في باريس، التي دعت لاحترام "حقوق الإنسان والحريات الأساسية" كشرط لعضويتها في منظمة الأمم المتحدة. هذه الأحداث مع الجدل حول ميندزنتي وغيره من رجال الدين عزز الميل نحو حقوق الإنسان مع تركيز خاص على الحق المميز وهو حق حرية الاعتقاد، ليتم توضيحه أكثر فأكثر في العقيدة المسيحية في عالم تُتهم الشيوعية بنشر العلمانية فيه٥١. وكرد فعل وبعد التأييد الأولي لتنبيهات الأمم المتحدة حول جنوب أفريقيا، تحوّل السوفييت إلى موقع الدفاع عن سيادة الدولة وأجل الاندفاع إلى المستقبل.

في حقبتها الافتتاحية قامت الأمم المتحدة بالفعل بمتابعة القضايا الإنسانية المبكرة مكمّلة الحملات الدولية التي أطلقتها عصبة الأمم ضد العبودية والعمل بالسخرة والاتجار بالنساء والأطفال، وقد سعت أيضًا كما فعلت هيئة الأمم من قبل لإدارة إعادة توطين اللاجئين وهي المشكلة التي انفجرت إثر الحرب. في عهد عصبة الأمم كانت هذه الحملات المنتقاة سياسيًّا، والنوعية ثقافيًّا، مؤثرة إلا أنها لم تكن مصوّرة مفاهيميًّا حول أفكار الحقوق العالمية وغالبًا ما كانت قضايا ذات نمط خير إنساني انتشرت في عالم تسوده الطبقية وذلك لمعاقبة الممارسات المحظورة للأفراد الأجانب والأديان والإمبراطوريات التي اعتبرت بربرية وغير متحضرة٥٢. وقد بقيت الأنشطة الإنسانية الخيرية بعد الحرب عند كل من الأمم المتحدة وفي الوعي الشعبي منفصلة بشكل أساسي عن حقوق الإنسان لفترة طويلة في مرحلة ما بعد الحرب. وعادة ما كان يُستشهد بفكرة حقوق الإنسان كجزء من هذه المغامرات الإنسانية لكنها لم تنجح في توسيع حيّزها وإعادة تعريف معنى الأنشطة الإنسانية للمنظمات غير الحكومية مثل أوكسفام Oxfam أو لأنشطة الحكومات، سواء أكانت منظمات وطنية أم دولية. وكان الاستثناء الأبرز هو حملة منظمة العمل الدولية ضد العمل بالسخرة والتي بدأت منذ سنوات فترة ما بين الحربين لكنها امتصت حقوق الإنسان في حقبة ما بعد الحرب، إلا أنها لم تحدد المعنى العريض العام لذلك الخطاب٥٣.

وعلى أي حال فإن السبب الثاني والأكثر أهمية لعدم ارتباط فكرة حقوق الإنسان بلحظة ما بعد الحرب، كان في عدم حلها لأي مشكلة، فلو وجدت أسباب مختلفة في دول غربية مختلفة

سيكون من الصعب تحديد قضية تستند إلى مثل هذه الحقوق ويمكن أن تهم أو تهم فعلًا، وكان هذا بسبب عدم وجود حوار حول إمكانية قطعها للطريق بنفسها. ومن سخرية الأقدار أن دمج الأفكار المتعلقة بالرفاهية في مرحلة الحرب وما بين الحربين كان يعني إجماعًا لم يسبق له مثيل حول المقتضيات الاجتماعية، ومع ذلك فقد قامت السياسات الداخلية بالطبع بتحويل هذا الحس الشائع إلى مجال التطبيق وعلى المجال الأوسع للمسألة فإن النموذج الاجتماعي الواعد لا تستطيع لغة حقوق الإنسان تحديد اختيارها له بين نموذجي الرفاه الاجتماعي والبرنامج الشيوعي وهي الحقيقة التي تُبيّن أكثر من غيرها مدى هامشية حقوق الإنسان كنموذج أيديولوجي جديد في ذلك الوقت. وقد ناقش الفيلسوف الفرنسي ريموند آرون Raymond Aron سابقًا في عام ١٩٤٥ أن الإعلان عن الحقوق مُدان بسبب "عدم الإخلاص، لأن أولئك الذين اشتركوا في هذا الإعلان لن يترددوا بالرغم من كل شيء في التضحية إما بمبادئ الحريات الشخصية أو مبادئ التوزيع العادل للثروة" وذلك عند الاختيار بين النموذجين الاجتماعيين المتنافسين. ويقول إ. هـ كار E. H. Carr بعد ذلك بفترة متشككًا إنه لا شيء يعتمد على الحقوق الاجتماعية؛ فكل شيء "يعتمد على طبيعة النظام الاجتماعي الموصوف تحت تصنيف الحقوق الاجتماعية"٥٤. إن الإعلان عن مبدأ ترومان Truman Doctrine في آذار من عام ١٩٤٧م والذي نادى فيه للاختيار الحاسم بين "طريقتين للحياة" كان يعني أن تمرير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول ١٩٤٨ لم يكن سوى مبالغة في التظاهر بالانفراد عند مفترق طرق مهم جدًا بالنسبة للإنسانية.

وهذا يعني أنه حتى الآن بقدر ما كان الشعار الجديد لحقوق الإنسان ليس له أي بيان محلي وإقليمي سواء لدى الليبراليين في أمريكا أو عند المحافظين في أوروبا. وعند النظر إلى الوراء مع رغبة بالفهم لتحديد انتفاضة دعاة الأممية الأمريكيين تجاه حقوق الإنسان، فمن السهل التأكيد على إدانة دعاة الانعزالية المحافظين للفكرة في تلك الحقبة. ومع مرور الوقت باتت دون شك دعوى الانعزالية المحافظة تيارًا سياسيًا واحدًا هاجم دعوة الأممية الأمريكية بكافة أشكالها واصفًا إياها بأنها دعوة شيوعية متنكرة - تمت قيادة هذا التيار من قبل فرانك هولمان Frank Holman من نقابة المحامين الأمريكيين، والسناتور جون دبليو بريكر John W. Bricker اللذين حملا على دعوى أممية أمريكا ولكن باعتدال على أي حال لأن المناشدات البسيطة التي قدمها الليبراليون لتأكيد أعراف تتجاوز الدولة مثلت تهديدًا حقيقيًا. وقد قاموا

بذلك غالبًا لأن التحريض – تحديد دعوى أممية أمريكا كدعوى اشتراكية لإعادة توزيع الثروة – قد أثبت أنه خطاب فعال لجلب الأنصار في المناشدات الشعبية إلى الطريقة الأمريكية٥٥. وعلى الرغم من ذلك فإن التركيز على المحافظين الأمريكيين قد شوّه الصورة ككل في نهاية المطاف، فقد نُسي قبل كل شيء أن قضية حقوق الإنسان التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت في الحقيقة أحد إسهاماتهم البطيئة في المحافظة على الحرب الباردة في أوروبا، حتى وصلوا لنقطة فقدوا فيها صلتهم بمنظومة المثل الكامنة والشائعة. وفي الواقع فإن الناجي الوحيد من سباق المعاني هذا ضد إسدال الستار على حقوق الإنسان التي ولدت ميتة كفكرة باعثة على الإلهام كانت التأويلات والتفسيرات المسيحية والتي ساعدت منذ البداية على وضع حدود حقوق الإنسان ثم تحنيطها لاحقًا مع بدء الحرب الباردة. وبكلمات أخرى في الصورة الأوسع فإن المنهج المحافظ قد حدد حقوق الإنسان ولم يدمرها.

وبينما كان التفسير المسيحي لحقوق الإنسان هو الأبرز والمؤثر خلال الدورة الثانوية لفترة الحرب، فإن تزايد الصبغة المسيحية لحقوق الإنسان بعد فترة الحرب العالمية الثانية ربما كان أكثر أهمية. فقد ساعد بفهم سبب حصولهم على موطئ القدم الوحيد بعد الحرب في إعادة الاستقرار لأوروبا الغربية من بين كل الأماكن الأخرى في العالم، وهذا ليس كثيرًا على أي حال لأن التخصيص المسيحي للحقوق وإعادة تعريفها واجه أقوى صراع ضد تعريفها وتخصيصها العلماني اللاديني، والذي هوجم لفترة طويلة من قبل الطموح السياسي المسيحي البديل. وسرعان ما هيأ، اختفاء التفاعل المسيحي والفاشية، الساحةَ للدور المسيحي البارز الذي يمكن أن تلعبه بعد الحرب لتأطير حقوق الإنسان، لكن هذا الدور كان قد أثّر بعمق على معنى هذه الحقوق كطريق ثالث، شخصاني واجتماعي مقابلا لنزعة الليبرالية الفردية "الذرية" والمادية الشيوعية على حد سواء. إن تحول المثقفين المتدينين خلال مسار الحرب وما بعدها نحو قضية حقوق الإنسان ومضيهم في تفسيرها لتصبح هي المبادئ الجوهرية في جدول أعمال مستمر لمحاربة العلمانية اللادينية يستحقان بعض الانتباه.

إن أغلب الرموز الدينية والكاثوليكية منها على وجه الخصوص كانت الأبرز في رفضها طويلًا لكل فكرة الحقوق بدعوى أنها (أنانية) ولا دينية في مرحلة بعد الحرب، والتشويه الطويل الأمد الذي مارسته الكنيسة الكاثوليكية ضد هذا الخطاب السياسي هو حقيقة كلاسيكية.

ففي عام ١٩٤٠م علّق جورج بيل George Bell أسقف شيشستر Chichester الأنجليكاني المؤثر على ما عرضه اتش. جي. ويلس Wellsبقوله: "يمكنك بالطبع أن تلبس أفكار عام ١٧٨٩م لتبنيها على ظروف عام ١٩٤٠م إلا أن الظرف الحالي ليس إلا نتيجة للعلمانية. وإضافة جرعة زائدة من العلمانية إلى ما امتصه المريض منها سابقًا ما هي إلا إضافة سم إلى سم .... لذا فإن أي قدر من الإعلانات العلمانية وأي قدر من المطالبات بحقوق الإنسان دون مصادقة روحية لن ينجينا من الدمار". إلا أنه في فترة بعد الحرب كان العديد من المفكرين المسيحيين أبطال إصدار جديد من خطاب حقوق الإنسان على قاعدة أنها تمثل الأخلاقيات المجتمعية المسيحية سواء على المستوى القومي أو الدولي. في تلك السنوات شوهد بيل وهو يؤكد على أن "حقوق البشر مستمدة مباشرة من كونهم أبناء للرب وليسوا أبناء للدولة، وأن لهم حرمة الهوية البشرية". أما عالم الدين السويسري إيميل برونر – Emil Bru ner قائد البروتستانت فقد أدرج في عام ١٩٤٧م هذا العنوان حيث أكد أن "حقوق البشر تحيا كليًا على أرضية إيمانهم، فإما أن تكون حقًا منحه الرب [باللاتينية jusdivinum] أو تكون سرابًا". وعلى النقيض فإن قلة من المفكرين الجادين غير المسيحيين كانوا منظرين أو مناصرين لفكرة حقوق الإنسان الجديدة – أو للحقوق عمومًا – ولعدة عقود لاحقًا.٥٦ وربما لا يوجد تأكيد أفضل لواقع موت حقوق الإنسان عند ولادتها أكثر من عدم القدرة على تحفيز حملات عامة من مفكرين يتطوعون للدفاع عنها أو حتى لتعريفها.

إن الأصالة المطلقة والعاطفة في مناصرة المسيحيين والمحافظين "لحقوق الإنسان" أخذت مكانها بحيث لا يستطيع الآخرون المساعدة فيها وإنما اعتبارها فكرة عميقة التحزب. العالم الألماني الرائد غيرهارد ريتر Gerhard Ritter كان المفكر المسيحي الذاتي الذي جعل من نفسه عام ١٩٤٨ أول مؤرخ لحقوق الإنسان والذي وفّر أدلة قيّمة أن المحتوى المسيحي لحقوق الإنسان في أوروبا بعد الحرب يمكن أن يعتنقه أيضًا المزيد في الغرب ويشمل – بل ويتلقى الإلهام من – المسيحية الأمريكية. تم اعتقال ريتر Ritter القومي المحافظ بين عامي ١٩٤٤ – ١٩٤٥م لاشتراكه في الحلقات الفكرية والعسكرية التي خططت مؤامرة لقتل هتلر، وكان قد نبه في فترة ما بعد الحرب لحقيقة أن توحد المسيحية يجب أن يتحقق في سبيل إزالة خطر الشيوعية. وفي هذه القضية كانت حقوق الإنسان حاسمة "باعتبارها العلامة الأساسية للحضارة للغربية في مقابل عبودية نظام (استبدادي)"٥٧.

وقد ساعد مارتيان في تذكير المسيحية الغربية بأن حقوق الإنسان بعيدة عن كونها مخرجًا خطيرًا من مخرجات الليبرالية التحررية اللادينية المعاصرة من خلال تذكيرها بالأخلاق المجتمعية المسيحية وتركيزها على "الفرد البشري"[1]. والأهم من ذلك أن رجال الدولة المسيحيين وعلى رأسهم جون فوستر دالاس ساعدوا في تعريف حقوق الإنسان كمفهوم مسيحي. وفي الواقع لقد أكّد ريتر على أن حملة دالاس الناجحة خلال الحرب لتفسير أخلاقي للبروتستانتية غير المناهضة للحرب أظهرت أن حقوق الإنسان كانت آخر أفضل دفاع ضد تهديد الشيوعية. وفي الواقع فإن حقوق الإنسان كانت خطرة أيضًا خصوصًا لأن التاريخ الأمريكي لم يكن ميدانًا لدين الرب فحسب بل أيضًا للمادية الشهوانية الساعية إلى السعادة، فحقوق الإنسان كانت الوعد الذي سلك طريقه في التاريخ من الثورة الفرنسية وعبر الاستبداد السوفيتي، وهو الآن ضار لهوية تقاليد الغرب المسيحية. لكن هذا يعني أن حقوق الإنسان يجب أن تحفظ فقط لروحانيتها في الأزمة الحالية.

تقابل ريتر Ritter مع دالاس Dulles في مؤتمر صنع العهد الجديد في أمستردام عام ١٩٤٨م حيث تحققت الوحدة التي طال انتظارها للمجمعات المسكونية في المجمع العالمي للكنائس والذي أبرز حقوق الإنسان في سياق ترويجه للسلام. إلا أن ريتر لاحقًا لم يجد في أمريكا دالاس والوحدة الغربية تشكيلًا مسكونيًا جديرًا بالثقة يمثل الأمل الصادق للمسيحية. وبرأي مارتيان فإن حقوق الإنسان بالنسبة لريتر وكثيرين غيره كانت بعيدة عن منشئها عام ١٧٨٩م وإنما كانت وصية مسيحية يجب أن تُحمى من ميراث الثورة الفرنسية – أو حتى من أي ثورة – يمكن أن تستمر بتهديدها. وخلص ريتر إلى أنه "من الناحية الجيوبوليتيكية (الجغرافية السياسية) فما من شك أن مستقبل كل شيء مما نعتبره عادة من الميراث الثقافي للمسيحية الغربية يعتمد بالغالب على الحماسة الدينية والتي تدافع بها أمريكا اليوم عن مبادئ حقوق الإنسان العامة ضد نظام دولة الاستبداد"٥٨ ولهذا السبب فإن دالاس نفسه بعد بضع سنوات أعلن بصفته وزير خارجية لدوايت آيزنهاور أن أمريكا لن تكون مشاركة في الإلزام القانوني لمواثيق حقوق الإنسان وهذا يجب ألا يشتت الانتباه عن دوره في تعزيز الدور المسيحي

---

(١) الترجمة الصحيحة: وقدساعدمارتيانعليتذكيرالمسيحيةالغربيةبأنحقوقالإنسانبعيدًا عنأن تكونم خرجًاخطيرًامنمخرجاتالليبراليةالتحرريةاللادينيةالمعاصرةواستدعت الاتفاق الأخلاقي للمسيحية منخلالتركيزهاعلى "الفردالبشري". (رضا)

بتفسير خطاب حقوق الإنسان قبل ذلك وخاصة في الخارج. وقد كانت المفارقة الأمريكية السريعة لهذا المفهوم قد تركت المحتوى الأوربي المسيحي والمضاد للشيوعية عن حقوق الإنسان أكثر وضوحًا. وبعد خفوت وهج الحرب فقد أثر على الأوربة المبكرة بعد الحرب، وبشكل ملحوظ تركز التأثير على الأصول الثقافية والسياسية للميثاق الأوربي عام ١٩٥٠م.

إن ما يُدعى بالأجندة الفيدرالية كان له جذور عميقة في فترة ما بين الحربين من تاريخ أوروبا، وقد نوقشت بكثافة أثناء الحرب (رغم التحالف مع السوفييت)، حين تنبأ تشرشل بالحاجة إلى "إحياء مجد أوروبا القارة الأم للأمم والحضارات المعاصرة" ولحماية "أوروبا التاريخية" من "البربرية الروسية"٥٩. وفي مفاوضات الحرب وبعد زوال شبح الإقصاء المتبادل ظهرت الترتيبات الإقليمية مع ظهور الأمم المتحدة. إن فكرة تأسيس منطقة غرب أوربية ذات حقوق نمت منذ الأيام الأولى لخطط التأسيس في السنوات التي تلت الحرب مباشرة. حدث هذا رغم عدم وجود لغة سياسية أساسية لديهم في أي تراث سابق لتخيل وبناء وحدة أوربية قارية. وبالطبع فإن المنظمات والاتحادات المدنية كانت نشطة في أغلب دول غرب أوروبا في فترة ما بين الحربين، إلا أنه لا يمكن القول بأن هذه الجهات ساعدت في تحديد اللغة السياسية السائدة حتى في صيغتها الحالية. حقوق الإنسان الفرنسية [بالفرنسية droits de l'homme] ارتبطت تاريخيًّا بقوة بالحزب المتشدد Radical (اليسار الليبرالي) وقد دخل في أزمة شديدة في تلك الحقبة ليس أقلها حين تم استمالة أعضاء بارزين بمناصب ترضية بتواطؤ من باول فاور Paul Faure من الحزب الاشتراكي Socialist الأكبر ثم التآمر لإحباط الجمهورية في ١٩٤٠ ٦٠. وكان تحكم الدول القمعية بالحوار العام في أماكن أخرى في ذلك الوقت، وفي فرنسا بعد عام ١٩٤٠م، عنى ذلك أنه فقط في وقت الحرب، عندما ظهرت مقاومة فرنسية جادة، ظهر الحديث عن الحقوق كأول منظومة للمبادئ لها رواج وتداول. وحتى في وقتها لم تكن لغة الحقوق مسيطرة في أي بلد كإطار للمقاومة، حتى في فرنسا الحرة حيث كان الحكم وطنيًّا وتحت الاحتلال النازي أو في الأراضي الخاضعة لسلطة فيشي حيث كان أعضاء أقصى اليسار محدودين بأعدادهم وسلطاتهم.

على العكس من ذلك فإن قوى أخرى أعادت تشكيل أوروبا بشكل أكثر رمزية في الميثاق الأوربي كموطن للحقوق بعد الحرب. ولا يوجد أدلة كافية على أن تشكل أحزاب قوية أو حركات اشتراكية غير شيوعية بعد الحرب في بريطانيا العظمى أو فرنسا أو ألمانيا المحتلة

لاحقًا ألمانيا الغربية قد أعاد إحياء وتجديد خطاب حقوق الإنسان بطريقة جدية جديدة. ولعل ذلك يعود جزئيًا إلى أن محتوى تلك الحقوق لا خلاف عليه محليًا وكان محميًا سواء في الذاكرة الحديثة، أو الخلفية الفكرية؛ أو في النقاشات الجديدة الدستورية والبرلمانية، فأثناء صياغة وثائق الحقوق على سبيل المثال كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل مع الاتجاه المسيحي المحافظ (فيما يتعلق بمعنى حق الملكية وشؤون التعليم باعتبارها نقاط الخلاف الأساسية). لذلك فالمفاجئ أن الواقع المغاير لذلك كان عدم انبعاث حوار اشتراكي حول الحقوق - خاصة الحقوق الدولية الجديدة - في لحظة ما بعد الحرب٦١.

وبالأحرى كانت القصة الرئيسة لحديث الحقوق بعد الحرب في منطقة غرب أوروبا وعلى الأخص بخصوص الميثاق نوعًا من الهامش لإعادة إحياء سلطة الاتجاه المحافظ وظهر ذلك بشكل ملحوظ بعد شباط من عام ١٩٤٧ حين تمكنت الشيوعية من السيطرة على تشيكوسلوفاكيا مما جعل التهديد في أماكن أخرى واضحًا للعيان. فمنذ ذلك الحين كانت "إعادة هيكلة أوروبا البرجوازية" تعتمد لعدة عقود على السيطرة السياسية للديمقراطية المسيحية، وكان سيبدو غريبًا لو لم تحدث هذا التأثير الأوربي على حقوق الإنسان في تلك الحقبة، إلى الحد الذي أبقى الفكرة حية. وقد كان العديد من المؤسسين الأساسيين للمشروع الأوربي سواء على الصعيد السياسي عمومًا أو على مستوى التراث الأوربي لحقوق الإنسان خصوصًا كانوا مسيحيين مؤيدين لاتجاه الشخصانية (أمثال روبرت شومان - Robert Schman، باول هنري سباك Paul Henry Spaak، بيير هنري تايتغن- Pierre Henri Teigen)٦٢. ومنذ البداية فإن طاقة الحركة لتعريف حقوق الإنسان والدفاع عنها كجوهر للحضارة الأوربية في الميثاق الأوربي أتت من قبل المحافظين - كتشرشل وحلفائه من خلال السلطة، فقد كانوا قلقين من شبح الشيوعية في بلادهم، والأرقام المقابلة في القارة جعلتهم قلقين من الانتصار الوشيك "للمادية" على القيم الروحية٦٣. وفي نهاية المطاف كان للحقوق المدنية والسياسية الأولوية كأساس الهوية الأوربية الغربية في الحماية مع سقوط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. إن طول أمد المفاوضات على الميثاق الأوربي بعد الإعلان العالمي كان يعني عدم القدرة على المحافظة على وهم الإجماع الأيديولوجي المتخيّل على القيم الأساسية، ومع حلول عام ١٩٥٠م كرست حقوق الإنسان الأوربية القيم الأساسية للجانب الغربي في سياسات الحرب الباردة. ففي بريطانيا تم دفع حزب العمال إلى المفاوضات بشكل متزايد

بسبب إملاءات الحرب الباردة، وبناء على انتكاسة إصرار تشرشل الشديد على إدراج الفيدرالية من خلال السلطة وقبولها ضمن حقوق الإنسان رغم الشكوك القوية بأنها ليست سوى هجوم من المحافظين على برامج حزب العمال الداخلية. وبنظرة إقليمية عامة كانت قواعد المسيحية الشائعة عن الوحدة تواجه خطرًا كبيرًا ليس ببساطة لأجل "المسيحيين من أنصار الشخصانية" بل حتى لأجل الملحد إرنست بيفن Ernist Bevin وهو وزير الخارجية عن حزب العمال والذي ذكر "الوحدة الروحية" كسبب للإعلان عن حقوق غربي أوروبا. وبات ذلك الآن يعني المعارضة المستلهمة من استبدادية الدولة المركزية بالنيابة عن حضارة (ودين) منطقة غرب أوروبا. وبسبب التعريف الغامض لفكرة حقوق الإنسان كأحد أشكال الديمقراطية الاجتماعية فإن تجديدها كان بمثابة ملاذ لتثبيت الموقف في الحرب الباردة.

وبينما كانت هذه العوامل السياسية المحلية تتفاعل لإيجاد الميثاق الأوربي والذي انبثق عنه محكمة حقوق الإنسان الأوربية، فإنه من الخطأ إجمالًا الافتراض بأن خطاب حقوق الإنسان - باستثناء قانون حقوق الإنسان - كان له أي أهمية في البداية. لقد احتوى الميثاق الأوربي الكثير من الإشارات الأيديولوجية عن القيم التي تعتمد عليها هوية غرب أوروبا أكثر من ضمانات التنفيذ القانوني. رغم أن صياغة المعاهدة كانت جزءًا من ضرورة إعطاء حقوق الإنسان القدرة على التطبيق والتنفيذ في مكان ما، بعد أن فقدت جاذبيتها في كل مكان، أي إن أساسيات مرحلة ما بعد الحرب لم تجعل من أراضي غرب أوربة مباشرة جنة للمبادئ أكثر من جنة للسلطة. وكان من الواضح تمامًا أن هناك إمبراطوريات يجب الاحتفاظ بها حتى لبعض الشعوب الصغيرة - مثل بلجيكا وهولندا - والتي ستصبح لاحقًا مشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم. وعلى سبيل الاعتراف بالالتزام الأوربي بالاشتراك بحقوق الإنسان فإن شاعر جزر المارتينيك آيم سيزر Aimé Césaire روّج عام ١٩٥٠م بأنه قد تم الترويج لمعاداة الاستعمار "ليس من قبل كاتب واحد ولا أكاديمي واحد ولا حملة واحدة للقانون والدين، وليس من مدافع واحد عن الفرد الإنساني" - وهو التلميح الأخير لهيمنة الإطار الأوربي على الحقوق. وبالفعل لم تكن بسبب الأصول المحافظة للميثاق فقط بل أيضًا لإمكانية تداخله مع الإمبراطورية التي تركها الفرنسيون - بما فيها قائد التحالف لحقوق الإنسان [بالفرنسية des Droits de L'Homme] والذي لم يوقع على الوثيقة لثلاثين عامًا. وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا من الفقهاء عملوا بعناد لحقوق الإنسان لعدة عقود لتعني المزيد

داخل أوروبا، إلا أن انتصاراتهم انتظرت طويلًا التحول الدولي للاقتراب من الهوية الأوروبية والأخذ بحقوق الإنسان٦٤.

وقد كان بداخل "نظام" حقوق الإنسان الأوربي المجهض أساسًا علامات حياة انتظرت لأواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين وحتى بعدها لتظهر نتائج وقتية قليلة الأهمية. لقد دفعت الأزمة البريطانية في قبرص في أواخر الخمسينيات لاستخدام النظام لأول مرة على الدول، ومع الصورة الأصلية للنظام الذي يوفر نوعًا من المعايير داخل العلاقات الدبلوماسية الأوربية فقد أخذ وقتًا طويلًا أكثر من اللازم ليجد له استخدامًا؛ ولم يصبح مطلقًا أحد العوامل الأساسية في العلاقات الأوربية البينية. إن طريق العريضة الفردية والذي فُتح في المعاهدة كان قد تويج إلى النهاية حتى عام ١٩٦١ في أول قرارات لمحكمة ستراسبورغ في أحداث الفوضى بأيرلندا[1] لكن حتى هذا الحق في رفع العرائض لم يثبت في الغالب نظريًّا حتى أواسط الثمانينيات حين بدأ استقبال عدد من العرائض - ولأجل المفاجأة - فإن عدد العرائض الذي قُبل لينظر فيها من قبل المحكمة كان قد ارتفع بشكل مفاجئ. (بينما كان عدد القضايا في أواسط السبعينيات والتي قبلت محكمة حقوق الإنسان الأوربية النظر فيها لا يتجاوز ١٧)٦٥. إن "المنشأ" للميثاق الأوربي يوضح القليل عن استخداماته النهائية. لقد كان الممكن أن يكون الانتصار الثقافي والأيديولوجي لحقوق الإنسان أكثر بكثير في حقبة متأخرة والتي تحدد قابليتها ومعقوليتها القانونية حتى في المنطقة الأوربية لقد نُسبت أصول الحرب الباردة المحافظة للميثاق. لقد باتت حقوق الإنسان تعني شيئًا مختلفًا في ظروف جديدة جذريًّا - حتى مع المركزية الجديدة للوعي بالهولوكوست (المحرقة) من قبل المجتمعات الأوربية والتي أصبحت قوية الإيمان بأن القارة قد طهرت يديها من العنف وتبنت عقيدة جديدة بعد نهوضها من الحضيض في وقت لاحق ونتيجة أحداث مختلفة تمامًا.

ولا شك بأن الأفكار المحافظة يمكن أن تكون ملهمة أيضًا، ففي هذه الحالة كتوضيح وكشرح مثالي لدفاع الغرب في لحظة خطر غير مسبوق. ففي السراء والضراء كانت هذه النسخة الوحيدة من حقوق الإنسان التي نجت فيها سواء للأفضل أو للأسوأ في الخطاب البلاغي أثناء الحرب. هذه الحقيقة الأخيرة تبيّن المفارقة التاريخية والتوق لرؤية إعادة تفعيل

(١) وهي أول مرة تستخدم فيها حقوق الإنسان بشكل قضائي ضد دولة - المترجم

ولو لمعنى واحد من المعاني المفضلة لحقوق الإنسان والتي عاشت زمنًا طويلًا حتى سنوات ما بعد الحرب. إن القصة الحقيقية للفكرة ينبغي أن تُعتمد لاحقًا وتتخلص من ضبابية وغموض تعريفها ومن الأصول المحافظة وفي كثير من الأحيان المعاني الدينية التي تراكمت عليها. إن "التجميد العميق" للحرب الباردة والمؤثر على حقوق الإنسان غير أنه قد أماتها راكعة فإنه أطال فقط من ميعاد الموت الأصلي منذ ميلادها.

وعلى الرغم من البروز العالمي الجديد لها، فإن المعنى الجوهري "لحقوق الإنسان" في الأربعينيات بقي متكاملًا مع الوضع المعاصر - خلفية المبادئ التي وحدت الأمم - كما هي النسخة القديمة التي كانت عليها الحقوق الوطنية للإنسان. وفي الواقع إن تصنيف حقوق الإنسان في هذه السنوات ذهب بعيدًا عما كان عليه تأسيس الفهم السياسي الأساسي الجديد لدورها العالمي المحتمل. لذا فإن التصريح الواثق للمنظمة الدولية بأن الإعلان العالمي يستبقي احترام السيادة الوطنية ولا يهيمن عليها كما هو واضح في نصه تمامًا، وبهذا المعنى فإن المصطلح يحافظ على ذاكرة حقوق الإنسان والمواطن أكثر من الإشارة مباشرة إلى المدنية الفاضلة لما فوق السلطة الوطنية القومية عبر القانون. إن الاشتمال على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في أواسط الأربعينيات هو أمر مهم جدًّا لأنها كانت نواتج مبكرة لمعركة المواطنة، وبالكاد تؤثر على النظام الدولي. ومن وجهة نظر أخرى على أي حال فإن لحظة ما بعد الحرب أعطت الفكرة العتيقة لإعلان الحقوق قالبًا جديدًا تمامًا: فلا القيود الأصيلة للامتياز، كما في التقاليد الأنجلوأمريكية، ولا المبادئ الأولى كما في الحالة الفرنسية فإن الإعلان العالمي الذي ظهر كملحق لأسس الحكومة العالمية لم يؤثر شيئًا. (والوحيد الذي كان أفضل من سجل هذه الحقيقة بوضوح هو الحقوقي الدولي الأنجلو - أميركي لوترباخت الذي استمر بقيادة حملة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨م والذي شجب الإعلان العالمي باعتباره هزيمة مذلة للنماذج التي أعلن عنها بشكل كبير).

ثم أتت لاحقًا لحظة ما بعد الحرب فعملت على التركيز لمراجعة ما سبق بحيث كشفت زيفه بشكل كبير وسمحت بإحياء بعض مكوناته. وبدل قصة الموت أثناء الولادة، أعلنت ولادة حقوق الإنسان بعد موتها، خاصة الموت اليهودي. أما حاليًّا فبعد أسابيع من النقاش حول الإعلان العالمي في الجمعية العامة للأمة المتحدة، لم تذكر إبادة اليهود على الرغم من التوسل المتكرر لإظهار أبعاد الوحشية النازية لتبرير وجود عناصر خاصة لحماية أو لوصف عقابيل

ترك كرامة الإنسان دون دفاع. الأمر كان أكثر من ذلك بكثير فذاكرة الهولوكوست التي حفزت الفهم الغامض وكذلك محاكمات نورمبرغ أيضًا التي أسهمت في الحقيقة في تجاهل المصية النوعية لليهود أكثر من التأسيس الأخلاقي للتقاليد المألوفة للتجاوب مع الجرائم الجماعية. الأكثر أهمية من ذلك، لا يتضح تمامًا أنه في الوقت الذي كانت فيه محاكم نورمبرغ وغيرها من الابتكارات القانونية مثل اتفاقية منع الإبادةgenocide convention اعتقد أنها جزء من المشروع نفسه كتفصيل لحقوق الإنسان، ناهيك عن الدخول تحت تصنيفها – على الرغم من أنها الآن غالبًا ما تُعامل وكأنها أحد أوجه إنجاز متعدد الوجوه. الدافع الرئيس خلف اتفاقية منع الإبادة كان رافائيل ليمكن Raphael Lemkin، وقد فهم حملته على أنها على خلاف مع مشروع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ كما أنها كانت أكثر هامشية وتطرفًا في المخيلة الشعبية مقارنة مع الإعلان العالمي الذي تم تمريره في اليوم التالي٦٦.

لكن بعد سبعينيات القرن العشرين وخصوصًا بعد الحرب الباردة، أصبح من المعتاد اعتبار الحرب العالمية الثانية كحملة للعدالة العالمية، مع صدمة اكتشاف معسكرات حثت على التزام لم يسبق له مثيل بالنظام الإنساني العالمي. إن هذه النظرة غير الدقيقة وغير السياسية لنتائج ما بعد الحرب سمحت لأسطورة أن حقوق الإنسان لم تكن سوى ردة فعل مباشرة لأبشع جرائم القرن أن تتجذر وتنمو، وزادت على أهمية التركيز على الابتكارات الأحدث لمخيلة اليوتوبيا المعاصرة. صحيح أن الالتزام بحقوق الإنسان قد تبلور نتيجة ذكرى الهولوكوست، ولكن بعد عقود فقط تم استخدام حقوق الإنسان لخدمة أغراض أخرى جديدة. في الحقيقة إن أهم شيء بخصوص لحظة حقوق الإنسان في أربعينيات القرن العشرين ليس حدوثها، لكن – وبالأخص للماضي الأعمق من ذلك – ينبغي في الحقيقة إعادة اختراعها وفق الوقائع، وليس مجرد استعادتها فقط.

***

الفصل الثالث
لمَ لمْ تكن مناهضة الاستعمار حركةً لحقوق الإنسان

في أيار من عام ١٩٤٥ رأى الفيتنامي المناهض للاستعمار "هو تشي منه" Ho Chi Minh بعضَ المبادئ الأولى في قضيته ظاهرةً في تاريخ أمريكا. وفي اتصالٍ له مع أحد عماله السريين من مكتب الخدمات الاستراتيجية الأمريكي، قبل الاستغراق في المصلحة المشتركة لهزيمة الإمبريالية اليابانية، بقي هو تشي منه "يسأله ... لو كنت أستطيع تذكر لغة إعلاننا [للاستقلال]. لكني كنت أمريكيًّا عاديًّا، لم أستطع التذكر ... وكلما ناقشنا الإعلان أكثر، بدا لي أنَّه يعلم عنه أكثر مما أعلمه."١ وفي ٢ أيلول من عام ١٩٤٥ بعد أسابيع ضئيلة من هزيمة اليابانيين، وقبل الإعادة المرة لفرض حكم المستعمر الفرنسي بمساعدة بريطانية وتغاضٍ أمريكي، روَّج هو تشي منه لما يعرف الآن بالمسلمة الأشهر لعام ١٧٧٦ من موضعه الثانوي أصولًا ليكون فاتحة إعلان الاستقلال الفيتنامي، حيث قال: "كل الرجال خلقوا سواسية، لقد منحهم خالقهم حقوقًا ثابتة؛ ومن بينها الحياة والحرية والسعي للسعادة"٢.

يحيط هذا الالتقاء بطريقة مصغرة بالصلة التاريخية الأساسية بين مناهضة الاستعمار والحقوق؛ لكن فقط إذا فهم بطريقة صحيحة. وبإعادة تفسير الإعلان الأمريكي مع مرور الوقت تبين أنَّه لم يكن بالفعل عن الحقوق؛ إنما قصد به قبل كل شيء إعلان سيادة ما بعد الاستعمار لباقي أمم العالم. إذا طبق على القانون الدولي، كان يعد اعترافًا بالولايات المتحدة فقط، ولم يكن حمايةً للأفراد. ومثل جميع مناهضي الاستعمار، وضع هو تشي منه التحرر الشعبي أولًا، وليس حقوق الإنسان الفردية مباشرةً. وبعد الاستشهاد بـ"الجملة الخالدة" للإعلان تابع مباشرةً قائلًا: "بمعنًى أوسع، فهذا يعني الآن: كل الناس لديهم الحق في العيش، في أن يكونوا سعداء وأحرارًا". لم يكن ليكون أوضح من ذلك: اليوتوبيا التي ما تزال الأكثر أهمية، تحررًا جماعيًّا من الإمبريالية في فترة ما بعد الاستعمار، ولم تكن حقوقًا فردية تحكمها قوانين القانون الدولي٣.

الحقيقة المفاجئة للمسألة هي أنَّ مناهضي الاستعمار بعد الحرب نادرًا ما استحضروا عبارة "حقوق الإنسان"، أو احتكموا إلى الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨ على وجه الخصوص،

رغم أنَّ تصفية الاستعمار كانت مسألة طاغية جدًّا في وقت ذلك الإعلان، وبعده أيضًا. الإدراك الواضح على ما يبدو لمناهضي الاستعمار بأنَّ حقوق الإنسان والدول القومية كانتا متلازمتين لفترة طويلة، لذلك فإنَّ مناهضي الاستعمار في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية أثبتوا أنَّهم أكثر اهتمامًا بكثير بإعادة صياغة القرن العشرين لذلك الارتباط من قبل فلاديمير لينين وودرو ويلسون V. I. Lenin and Woodrow Wilson كـ"حرية لتقرير مصير الناس". وكشاب في باريس بحث "هو تشي منه" بجدية عن ويلسون أثناء مؤتمر فرساي Versailles ليسأله لمَاذا لم يطبق مبدأ ويلسون الكبير على شعبه الفيتنامي. على أية حال فإنَّ عصر تطبيقه بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن المغري اليوم أن نجادل بأن "ثورة حقوق الإنسان." قد أعيد إحياؤها بقوة وأعلنت على وجه الخصوص في الميثاق الأطلسي الذي طرح وقت الحرب، وكان وعد حق تقرير المصير له صداه في أنحاء العالم في ذلك الوقت، وليس أي مفهوم آخر عن الحقوق الدولية. ألهم الميثاق مناهضي الاستعمار، لكن لم يكن الأمر ذاته صحيحًا بالنسبة للوعود التالية في الميثاق عن "حقوق الإنسان": وقد بدأ هذا المصطلح مسيرته بالضبط عندما تراجع الحلفاء عن وعدهم الظاهر في حق تقرير المصير.

لم يتغير شيء بعد الحرب في قيادة مناهضة الاستعمار لإظهار حقوق الإنسان بوضوح أكثر، سواءً على العموم، أو كما شرحتها الأمم المتحدة. وعندما أدت تصفية الاستعمار إلى دولٍ جديدة بما يكفي ليكون لها قوتها في الأمم المتحدة، أصبح مصطلح "حقوق الإنسان" مندمجًا في المبدأ الرئيس للحق الجماعي في تقرير المصير.إذا رفضت حركة مناهضة الاستعمار حقوق الإنسان human عمومًا، فقد يقول قائل، إنَّ ذلك كان لأنَّها حركة حقوق الرجل man، مع كل الولاء المسبق للدولة الذي يتضمنه ذلك المفهوم في التاريخ الحديث. وكان تطلع حركة مناهضة الاستعمار إلى ما بعد الدولة، باسم نزعات دولية بديلة، وبروح مختلفةٍ جدًّا عن روح حقوق الإنسان المعاصرة. شملت تلك البدائل الدولية تحررًا وطنيًّا إضافيًّا، ولم تركز على الحريات التقليدية، أو حتى "الحقوق الاجتماعية"، إنما على النمو الاقتصادي الجماعي. لكنها لم تكن أيضًا الحالة التي تخون فيها حركة مناهضة الاستعمار أو "تستولي على" حقوق الإنسان، فتدمر وعدها الأصلي. ونظرًا للمعنى غير البين، والسلطة الهامشية لفكرة حقوق الإنسان في الأربعينيات، فمن الأفضل اعتبار محصلة قوة حركة مناهضة الاستعمار في الأمم المتحدة على أنَّها تقليد متميز خاص؛ تقليد يجب أن يزيحه ظهور حقوق الإنسان في معناها الأكثر معاصرة.

كان السبب الأعم للاهتمام بفترة خمود حركة مناهضة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية هو للتفكير بالخطوط العامة لتاريخ حقوق الإنسان، فقد فرضَت منظورًا جديدًا على العلاقة بين النزعة العالمية الغربية والكفاح العالمي. ويغرينا التركيز على كيف تستطيع مجموعات فرعية في الخارج أن تعلق نفسها بتحول خطاب منافق إلى حقيقة عالمية. هذه الحجة حول "الإنجاز من الأدنى" تقدم وجهة نظر أساسية حول كيفية نقل الوعود من الورق إلى السياسة. على الرغم من هذا، فلا يوجد "منطق حقوق" ضروري، تتعاقب فيه الحقوق متجاوزة نوايا مؤسسيها الغربيين، كمجموعات مختلفة في أنحاء العالم تحاول جعلَ عالميتها أكثر من مجرد كلمات.٤ في الواقع إن أروع ما في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية هو أنَّ الامتيازات الفردية التي حمتها قوة القانون والمنظمة الدولية لم تكن هي الوعود المنكوثة التي قررت المجموعات الفرعية عولمتها. بل هنالك مبدأ مقطوع بأنَّ تصفية الاستعمار قد أصبحت عالمية. لكن كان ذلك نتيجة حرية التحرر الجماعي، وليس نتيجة لحقوق الإنسان.

إن عصر مناهضة الاستعمار من الأمثلة القليلة الواضحة، على أن ظهور حقوق الإنسان كبرنامج أخلاقي، ومبدأ رئيس لمثال جديد للإلهام العالمي يجب كتابته ضمن تاريخ أكبر من الأيديولوجيات المتنافسة للتحسين الإنساني. مناهضة الاستعمار كعامل لأعظم انتشار للسيادة في التاريخ العالمي – وليس كتوصيف له – يعد درسًا عن تاريخ حقوق الإنسان وليس حول العلاقة النامية للمفهوم خلال عصر ما بعد الحرب، بل هو درس عن الشروط الأيديولوجية التي أصبحت حقوق الإنسان فيها وفق تضمينها المعاصر مذهبًا معقولًا بعد منتصف السبعينيات: وهو عصر دخل فيه حق تقرير المصير الجماعي في أزمة بعد أن كان مقنعًا جدًّا من قبل.

ورغم أنَّ مناهضة الاستعمار وصلت تقريبًا إلى نجاح مذهل غير قابل للتصديق حينها، إلا أنَّها لم تخرج فجأة بعد الحرب العالمية الثانية. بل وبخلاف بعض حركات العالم الأول التي احتكمت للغة الحقوق (مثل حركة النساء وبتواتر أقل حركة العمال) نادرًا ما كان مناهضو الاستعمار يؤطرون قضيتهم بلغة الحقوق قبل عام ١٩٤٥. كانت الموضوعات الاستعمارية مدركة بشكل مؤلم أنَّ "الإنسانية" الغربية لم تكن رحيمة بهم.٥ نظمت الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان **French Ligue des Droits de l'Homme** (وهي اتحاد الحريات المدنية الفرنسية) نقاشًا حول موضوع علاقة الاستعمار بحقوق الإنسان عام ١٩٣١. قادت صدمة العنف على الأرض أعضاءه لتنديدات صادقة بالاستعمار الحالي، لكن ألقيت على

عاتقهم بطريقة مباشرة جدًّا مهمة إصلاح الاستعمار باسم الحقوق، كما أعلن أحد المتحدثين "إنَّ جلب العلم للناس الذين لا يمتلكونه، وإعطاءهم طرقًا وقنوات وسككًا حديدية وسيارات وتلغراف telegraph وهواتف وتنظيم خدمات الصحة العامة لهم، وأخيرًا وليس آخرًا إبلاغهم حقوق الإنسان هي مهمة الإخوة"٦.

ومن الصحيح أنَّ الناشطين في بعض الأحيان يحتكمون إلى العلاجات القانونية (بما فيها القضائية) التي منحتهم إياها الأنظمة القانونية المحلية التي يعملون فيها؛ حيث يزود القانون البريطاني والفرنسي (مع الاختلاف التراتبي بين القانون الذي يحكم الحاضرة والقانون الذي يحكم المستعمرة) بحقوق شرعية (ورقية على الأقل) لكافة موضوعات إمبراطورياتهم الخاصة. أمكن زراعة تقاليد الحريات المدنية المحلية (ثقافة الحريات الفردية تأصلت بطرق مختلفة في التقاليد الوطنية للقوى الاستعمارية الرئيسة) في الحصص الخارجية، وكانت في أغلب الأحيان مناسبة لاستخدامٍ غير متوقع. لكن لا توجد حقوق إنسان عالمية قبل الحرب العالمية الثانية، بل مجرد حقوقَ الإنسان للأعضاء، ولاحقًا أصبح هنالك الحريات المدنية للنقد الوطني. ربما ساعدت الحملات الباكرة للحريات المدنية والمواطنة في الواقع على عبور الطريق الواصل لبحث لاحق عن الدولة المستقلة بطريقة أفضل من تمهيدها الطريق للاحتكام إلى الحقوق الدولية.٧

لكن الحقيقة الفاصلة هي أنَّ تشكيلها في فترة ما بين الحربين جعل لمعارضي الإمبراطورية عددًا متنوعًا من العقائد، بعضها كان منفتحًا طبيعيًّا على حقوق الإنسان في منتصف الأربعينيات. وبعد عام ١٩١٨ كان هنالك حقٌّ واحد فقط – أو أساسًا – حق ذو أهمية. حيث هيأ ويلسون مع لينين ظروفًا لمناهضة الاستعمار لم تكن فيها حقوق الإنسان الدولية هي الهدف (ولم تكن عندها قد صيغت كفكرة بعد)، مع حقٍّ جامع ذي مكانة خاصة عند الآخرين. وقد كان لـ "اللحظة الويلسونية" التي أُحبطت في الأثر الفوري للحرب العالمية الأولى، فرصة ثانية أكثر نجاحًا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عنت أنَّه لم يكن هنالك "لحظة لحقوق الإنسان" مشابهة لها في ذلك الوقت ولو من بعيد.٨ عرضت حالة تصفية الاستعمار في العالم بوضوح أنَّه لا تثير جميع الوعود العالمية هجمات من إمكانياتها غير المدركة. يعتمد التاريخ العالمي في المفاهيم على كيف يختار الممثلون الإنسانيون المنافسون نشرها، أللخير أم للشر؛ ربما أكثر من أي منطق متأصل على ما يبدو.

التاريخ المفصل لوعود فترة حرب العالم الاستعماري يعرض - في الحقيقة - أنَّ حقوق الإنسان دخلت الخطاب العالمي في نوعٍ من علاقة توازن هيدروليكي مع حق تقرير المصير: مقدار المدى الذي يتقدم ويصل إليه أحدهما هو نفسه المقدار الذي كان يتحدر فيه الآخر، أو حتى يختفي. فمثلًا أعلن ميثاق الأطلسي لعام ١٩٤١ حق تقرير المصير لكن لم يعلن حقوق الإنسان كجزء من أهداف حرب الحلفاء، حتى ولو اختلف وينستون تشرشل وفرانكلين ديلانو روزفلت على معنى هذا. فبالنسبة لتشرشل ينطبق الأمر على التحرر من إمبراطورية هتلر، وليس من الإمبراطورية عمومًا، وبالتأكيد ليس على التحرر من إمبراطوريته الخاصة. أما بالنسبة لروزفلت فيعتقد أنَّه أكثر كرمًا في نزعته، فقد أخبر فرانكلين ديلانو روزفلت تشرشل على العشاء عام ١٩٤٢: "بالطبع يوجد أنواعٌ كثيرة من الأمريكيين، لكننا كأشخاص وكبلد، معارضون للإمبريالية، لا يمكننا تقبلها". لكنه وافق على ما قاله حليفه عند موته٩. أسقطت الصياغات الأولى لحقوق الإنسان (وصولًا للإعلان العالمي بما فيه) حق تقرير المصير.

من الواضح أن ميثاق الأطلسي على وجه الخصوص كان له صدًى كبير في أنحاء العالم. واستمر تطبيق حق تقرير المصير في أوروبا كما أظهر الإعلان بشأن أوروبا المحررة في مؤتمر يالطا، وأظهر ذلك نقدًا لاحقًا للسيطرة الشيوعية على أوروبا الشرقية. وفي مكان آخر، وإلى المدى الذي شد انتباه الجميع في عصرٍ من النضال، كانت قد بدت حقوق الإنسان أشبه ببديل عن حق تقرير المصير، ناهيك أنَّها سببت غيابًا واضحًا له في نص الإعلان العالمي. "هو تشي منه" الذي توسل بدايةً عام ١٩٤٥ لمتحدثه الأمريكي بالالتزام بوعد ميثاق الأطلسي لحق تقرير المصير (والتقاليد الأمريكية التي مجدها) بدلًا من السماح بعودة الفرنسي، توقف عن الطلب، ولم يجعل الحقوق المعلنة مرة أخرى مركزيةً أبدًا١٠.

ما فاق الولادة الميتة لحقوق الإنسان في الغرب المتقدم، أنَّ مثل هذه الحقائق الأساسية والمهملة من المستحيل أن تتطابق مع رؤية الفترة التالية لعام ١٩٤١ باعتبارها اللحظة التي كانت فيها التقاليد الدولية الجديدة مؤسسة في روحٍ عالمية على نحوٍ أصيل؛ وهو ما يدعوه أي مراقب بـ"صفقة جديدة للعالم." وبالمضي بعيدًا لدرجة عنونة ميثاق الأطلسي بـ"وثيقة لحقوق الإنسان،" فإنَّ وضع الشروط تجاهل أنه لا يتضمن عبارة "حقوق الإنسان" مع كل الكرم الذي تلاه، ومما أسقط تكريسها في الأربعينيات مفهوم حق تقرير المصير الذي أبرزه الميثاق في الحقيقة. وبما بدا واضحًا من منظور معظم العالم أكثر من ولادة حقوق الإنسان أن الحلفاء لم

يشعروا بأنّهم "ملتزمون" بحق تقرير المصير١١. إن كانت حقوق الإنسان بالفعل وريثة وبديلة لحق تقرير المصير، فسيكون من المفاجئ أن يهتم المستعمَرون بحقوق الإنسان الجديدة. وحقائق الاستقبال العالمي تتوافق مع هذه الفرضية جيدًا. من الواضح أنّ ميثاق الأطلسي قد صعق الكثيرين في أنحاء العالم، لكنه تجاهل بالكامل حقوق الإنسان. ومن المغري أن نفترض أن الإعلان العالمي "حظي بانتباه عالميّ هائل"١٢. لكن إن لم نجد إلا القليل من الأدلة على حصول ذلك بالفعل، فهو أمر مفهوم السبب.

فالقول بأنّ حق تقرير المصير أهم بكثير من حقوق الإنسان في فترة ما تلا الحرب العالمية وبعد ذلك، لا يعدل القول بأنّ البحث عن الدولة القومية كان المستقبل الوحيد الفعلي أو الممكن في التصور المناهض للاستعمار. وبعيدًا عن ذلك، لاحت في الأفق أمورٌ دولية ثانوية إضافة للشيوعية مثل الوحدة العربية والوحدة الأفريقية. من السهل القول إنّ التلقي المعين للقيم السامية المغلفة بحقوق الإنسان الجديدة فشلت في التأثير عليها. حتى بالنسبة للتطورات الحاسمة القصيرة المدى بعد أن ضبط ميثاق أطلسي على خلفية نضجت لفترة طويلة من معارضة الاستعمار: فإنه بكلمة أخرى في الوقت الذي ظهرت فيه حقوق الإنسان على الساحة العالمية كان القطار قد فاتها.

على سبيل المثال، مما يثير الاهتمام أنّ موهانداس كرمشاند غاندي - MohandasGa dhi لم يجد شيئًا جديدًا لأخذه من الخطابات الجديدة. وبدئه قبل فترة طويلة استطاع في بعض الأحيان ترجمة نظرية وممارسة المقاومة السلمية (ساتياغراها satyagraha)[1] ليحصل على حقوقه من الإنكليز لجميع الخاضعين لبريطانيا (كما أصر على تحميلهم مسؤوليات). لكن لم يذكر فعلًا لغاندي أنه ذكر - بطريقة أقل من التمجيد بكثير - الفكرة الجديدة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد ميثاق الأطلسي؛ لقد رد بالحيرة على طلب منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) بخصوص رؤيته للفكرة (باعتبار أنّ لديه رؤية عن ذلك). وكانت حادثة اغتياله في بداية السنة التي أمكن لنهايتها أن ترى الإعلان العالمي مما أبقى التساؤل مفتوحًا عن رؤيته في حقوق الإنسان وما يفعل بها. وبالمثل، وباستثناء حماس جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru (والذي أنضج رؤيةً دولية سليمة عبر براغماتية واقعية) لعريضة الأمم

(١) فلسفة تركز على المقاومة السلمية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي والسياسي - المترجم

المتحدة لحماية الهنود الذين يعيشون في أفريقيا الجنوبية، فإنّه لم يستند إلى الحقوق الدولية، حتى عندما خاطب الجمعية العامة في باريس قبل شهرٍ من إصدار الإعلان العالمي١٣.

كانت مناهضة الاستعمار عند الكثيرين بالطريقة نفسها مشكلة بالكامل قبل أن يتسنى لخطابات حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية الفرصة للتأثير عليها بجدية. وكان لدى مناهضي الاستعمار البارزين مثل أحمد سوكارنو **Ahmed Sukarno** من أندونيسيا وجمال عبد الناصر من مصر مخططات لم تعبر أراضي حقوق الإنسان بعد الحرب أبدًا، فمع أحمد سوكارنو خريج الاتحاد ضد الإمبريالية في فترة ما بين الحربين، أما جمال عبد الناصر فانشغل بأمور أخرى في طريق انقلابه عام ١٩٥٢، ناهيك عن القتال في فلسطين في جل السنة التي أُكمل فيها الإعلان العالمي١٤. وفي أغلب الأحيان نشأت الأيديولوجية المناهضة للاستعمار في مجموعات صغيرة، على نحو مميز من أقصى اليسار، وفي الشبكات الطلابية وشبكات الهجرة في الحواضر، ملفقةً تسويات متنوعة بين القومية والدولية. كانت النتيجة المتكررة علاقة مصيرية لمناهضة الاستعمار والشيوعية صبغت تاريخ القرن العشرين. وبينما الشيوعية كان لها ثقافتها الخاصة في الاستناد إلى الحقوق، وخصوصًا في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٦، ومجددًا في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرةً، فأولئك الذين رأوا في الشيوعية الخيار الأفضل للتحرر من الإمبراطورية لم يكونوا محددين جديًّا بتلك الثقافة في أي عصر. شاركت الحكومة القومية في الصين إلى حدٍّ ما في الصياغة الباكرة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لكن الإطاحة بها ترجمت بنهاية أي ارتباط أيديولوجي للصين مع حقوق الإنسان. وكما في جنوب شرق آسيا، قدم الميثاق الأطلسي أسسًا مجددة للآمال الويلسونية، لكن تحطمت بسرعة لأنَّ البريطانيين أسرعوا في إعادة تأسيس إمبراطورية عبر المنطقة في الأشهر الفوضوية التي تلت هزيمة اليابان. كان البريطانيون في النهاية فاشلين في كثيرٍ من النواحي، لكنهم أعادوا الإمبراطورية الهندية الصينية الفرنسية بحركة الأخذ بالتجاوز[1] **en passant** وأكدوا سيطرتهم على ماليزيا بإجراء مكافحة وحشية للتمرد في اللحظة التي كان يحصل فيها انتقال تجاه الإعلان العالمي على الطرف الآخر من العالم١٥.

أكد السياق المستمر للكفاحات المناهضة للاستعمار هذه الاتجاهات، على نتيجة لتنامي القوى الماركسية في الفكر المناهض للاستعمار. وفي مؤتمر باندونج الشهير لعام ١٩٥٥ وفي

---

(١) حركة جانبية للبيدق في الشطرنج يتقدم بها ويقضي على بيدق آخر - المترجم

غيره صرح مناهضو الاستعمار بدوليتهم الخاصة، لكن بمفتاح ثانوي شمل القومية، وصاغ روابط المثالية الخارجية استنادًا إلى الهوية العرقية والتبعية الأفريقية أو "الإفريقية الشرقية"١٦. ونادى كوامي نكروما **Kwame Nkrumah** فقط "بحقوق جميع الناس في حكم أنفسهم". ولم يذكر حقوق الإنسان في خطابه الاحتفالي، بعنوان "إعلان لاستعماريي العالم" الذي ألقاه في مؤتمر الوحدة الإفريقية الخامس **Fifth Pan - African Congress** المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة عام ١٧١٩٤٥. كان تأثير استقلال غانا المبكر على التطلعات السياسية لباقي أفارقة الصحراء الجنوبية الكبرى مدهشًا، ومقدمًا في الأولوية على كل شيء، ورحبت بحق تقرير المصير من بين كل الأهداف الممكنة؛ وفي شعار كوامي نكروما الشهير: "اطلب أولًا المملكة السياسية، وستحصل على كل شيء بعدها". عندما تأسس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ أشار إلى حقوق الإنسان، لكن ألحقها بالحاجة "إلى الحماية ودعم الاستقلال المتحقق بشق الأنفس بالإضافة لسيادة وسلامة الأراضي الإقليمية لدولنا، والمحاربة ضد الاستعمار الجديد في كافة أشكاله"١٨. وقد كان يلوح في الجو أنَّ إحياء سي إل آر جيمس **C. L. R. James** لكتاب "اليعاقبة السود **Black Jacobins**" من الثورة الفرنسية لديه قوة كبيرة. لم يفكر بتقديم توسان لوفرتور **Toussaint L'Ouverture** وحلفائه كناشطين لحقوق الإنسان قبل وقتهم. بدت التروتسكية[1] **Trotskyist** رؤية جيمس لحقوق الإنسان **droits de l'homme** بل كانت أشبه بالوعود "المسهبة" لـ"صناع البلاغة" الذين - يقودهم محرك التاريخ الاقتصادي الحقيقي "لإلقاء الخطب" - ويرغبون في النهاية فقط بالتخلي عن الأرستقراطية الظاهرية عندما يكونون أمام فوهة بندقية المتمردين. كان هنالك استثناءات، لكن مناهضي الاستعمار اتبعوا بشكل نموذجي جدًّا هذه الرؤى، سواءً أكانوا ماركسيين أم لا، ولا يوجد تقريبًا أي سجل لأيقونات بارزة تناولت حقوق الإنسان من الأمم المتحدة الجديدة بجدية كلغة رئيسة١٩.

ربما كانت حالة الزنجية الفرنسية **French negritude** مختلفة قليلًا، كما كان يرغب بعض مناصريها بإمتاع آمالهم في الفترة التالية للحرب مباشرةً (بعد مؤتمر برازافيل) بأنَّ الفرنسيين جميعًا قد يصبحون في النهاية سواسية فيما بينهم. وهكذا يثبت أحيانًا أن التقليد الفرنسي العظيم لحقوق الإنسان كان محرفًا - حتى في النصوص الأشد غضبًا - وليس خاطئًا.

---

(١) تيار شيوعي نسبة للشيوعي اليهودي الأصل تروتسكي - المترجم

كتب الشاعر المارتينيكي إيمي سيزير Aimé Césaire في كتابه جدال عن الاستعمار – Discourse on Colonialism عام ١٩٥٠: "ذلك هو الأمر العظيم الذي تمسكت به ضد الإنسانية الكاذبة؛ ذلك الذي لطالما قلص من حقوق الإنسان، بأنَّ مفهومه عن تلك الحقوق كان – وما يزال – ضيقًا ومتحيزًا وناقصًا ومتجزئًا، وفوق كل هذا كان عنصريًّا لدرجة قذرة". كانت الخلفية هامة. هذا الاقتراح لبديلٍ ولإنسانية مدركة نشأ في الحوار مع مشروع ما بين الحربين للإصلاح الاستعماري، وبالنسبة لإيمي سيزير كما لليوبولد سيدار سنغور Léopold Sédar Senghor فهو لا يعني بالضرورة الحكم الذاتي ذا السيادة في البداية. ناصر مؤسس الزنجية الفرنسية رؤية ملهمة يمكن من خلالها لعودة وإحياء الخاصية الثقافية أن تساهم في الحضارة العالمية التي استحقت الاسم، لا أن تتصادم معها. وفي الخمسينيات، أمل ليوبولد سيدار سنغور أن تستطيع فرنسا أن تزود بها؛ لكن لم يشر إيمي سيزر ولا حتى ليوبولد سنغور أبدًا لحقوق الإنسان من منظور عالمي٢٠. ولاحقًا بعد استقلال السنغال كان تركيز فكر سنغور – ككثيرين غيره – ينصب على تنمية الاشتراكية الإفريقية غير الشيوعية٢١. لم يغير التسرب العام للماركسية ضمن حركة مناهضة الاستعمار – والذي زاد بعد منتصف الستينيات – المعادلة الاستثنائية، وسادت نزعة "إنسانية" ذات صياغة ذاتية تتسامح مع العنف. بالنسبة لفرانز فانون Frantz Fanon فقد كان الأمر "مسألة بداية تاريخ جديد للإنسان، تاريخ سيكون لديه اعتبار للأطروحة المرموقة أحيانًا التي قدمتها أوروبا". لكن لم تُستحضر حقوق الإنسان كأي جزء من ذلك التاريخ (وبنسبة أقل بكثير باعتبارها مبدأ رئيسًا)٢٢.

ويقدر الأهمية وجد سبب لفشل ظهور حقوق الإنسان في لغة فترة الحرب وبعد الحرب في إعادة هيكلة المخيلة المضادة للاستعمار: بدت الأمم المتحدة (بعيدًا عن كونها ميدانًا لمجموعة جديدة وتحررية من المبادئ) متجهزةً في البداية على تآمر لإعادة فرض تجريبي لحكم الاستعمار بعد الحرب. وعلّق مناهض الاستعمار الأمريكي الأفريقي وليام إدوارد بورغاردت دو بويز W. E. B. Du Bois بمرارة في ربيع ١٩٤٥: "تذكر أنَّ دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks" (ملفات الخطط الأولى للمنظمة) "خلفت ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ إنسانٍ خارج منظمة الإنسانية"٢٣. وكما لو أنَّ ميثاق الأطلسي لم يوجد أبدًا، فتلك الوثائق في الحقيقة لم تذكر حتى حق تقرير المصير. ورغم المحاولة إلا أنَّ مناهضي الاستعمار لم يكونوا لينجحوا في زعزعة تواطؤ المنظمة في استمرار محاولة الاستعمار وذلك بحصول صياغته الأولية.

كان هنالك هيجان بسبب القيام بذلك. خصوصًا بعد التقاء الولايات المتحدة بوقت مؤتمر يالطا مع التفسير البريطاني المقيد لميثاق الأطلسي، لكن السياسة العُليا لم تركز على مسألة إنهاء الاستعمار تمامًا أو لا، بل تضمنت نقاشات حول الشروط المضبوطة لإعادة اختراع نظام عصبة الأمم الخاص بالانتداب، كان السؤال الأساسي إن كان الإشراف الدُّوَلِيّ يمكن أن يغطي كل المناطق المستقلة، أو إن كان الإشراف عليها قد يكون له سلطة٢٤. فشلت هذه المحاولات فشلًا ذريعًا، مقيدةً بشدة تغطية نظام الوصاية، و - ضمنه - رغم أنَّه لا يعيد كليًّا تنصيب السلطة الإشرافية الضعيفة للمجتمع الدولي لعصبة الأمم المتحدة لأن عُشر رعايا الاستعمار فقط في ذروة إمبراطورية ما بعد الحرب كانوا تحت سلطة الوصاية؛ ورغم ذلك، وكما أوجز في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإنَّ الهدف الأساسي للمنظمة من إبقاء السلام حاز "الثقة المقدسة" التي كان يفترض أن تحصل عليها الدول المتقدمة لمصلحة السكان تحت الوصاية، وهو أمر لم يشمل أي إجبار محدد على نقلهم نحو الاستقلال٢٥. بالمقارنة مع اقتراحات مؤتمر دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks، فإنَّ مفهوم حق تقرير المصير لم يدخل ميثاق الأمم المتحدة مرتين، إنما دخل فقط بطريقة خطابية وثانوية. (دخلت أيضًا في هذه المرحلة حقوق الإنسان، ولو بشكل تزييني). أفريقيا الجديدة New Africa، هي نشرة شهرية لمجلس الشؤون الأفريقية، تحت قيادة بول روبرتسون Paul Robeson، أشارت لنهاية لقاء سان فرانسيسكو الذي وقع فيه ميثاق الأمم المتحدة مع الاستقالة: "إنَّ الأمل والإيمان اللذين كانا لدى سكان أفريقيا بأمريكا عندما كان روزفلت على قيد الحياة هما الآن في أدنى مستوىً لهما"٢٦.

نتيجة لذلك إن كان لدى الأمم المتحدة تأثير قوي على تصفية الاستعمار، فلن يكون ذلك عمدًا. لقد أثرت تصفية الاستعمار عليها بقوة، وذلك بفسح "سنوات الهيمنة الغربية" للمنظمة المجالَ لـ "عصر تصفية الاستعمار"٢٧. ودون شك فإنَّ العلامة الأساسية الأولى لحصول الأمور كانت العريضة الهندية عام ١٩٤٦ إلى الجمعية العامة تشتكي التمييز العنصري في جنوب أفريقيا ضد المواطنين الأصليين من الأصل الهندي٢٨. فأطرت بوضوح الاحتكام إلى مبادئ الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان (قبل أن تصاغ بدقة)، حرفت روح النقاش في الجمعية العامة في النهاية المبدأ الأكثر تحديدًا المتعلق بمناهضة التميز العنصري ومناهضة التميز؛ وذلك لتضييق مبدأ التدخل في السيادة على الجرائم التي يمكن أن ترتكبها الأمم الاستعمارية فقط٢٩. وبقدر ما

حصل في مؤتمر باندونج اللاحق، فإن النسخة المهيمنة من حركة مناهضة الاستعمار أملت تدخلًا بالسيادة فقط ضد إمبريالية الرجل الأبيض[30]. وقد قدمت كل من فرنسا والمكسيك حلًا لتحسين الحالة، لكنه بالكاد أنجز. وذلك بعد اعتراضات رئيس وزراء جنوب أفريقيا جان سموتس Jan Smuts، والذي صدم برؤية الدولية التحررية التي لطالما دافع عنها (آخر مرة كانت في مقدمة كتبها إلى ميثاق الأمم المتحدة) قد انقلبت ضد بلده. لقد كانت الخطوة الأولى في العملية الطويلة التي نتجت عن تهميش وعزل جنوب أفريقيا بناء على تفرقتها العنصرية ما بعد الحرب[31]. وقد كانت هذه التوقعات كلها توقعات ثانوية قبل الطوفان.

فإن سادت مناهضة الاستعمار بسرعة كبيرة وأتت كصدمة، فلن يكون ذلك نتيجة لعمليات الأمم المتحدة. سيكون من المستحيل التنبؤ بما قد يحصل عام ١٩٤٥؛ أو حتى في السنوات الوحشية بعد الحرب عندما كان تأطير الإعلان العالمي عرضًا جانبيًّا مقارنة بإعادة فرض الإمبراطورية عالميًّا. ربما أثبت الإخماد البريطاني للتمرد في ماليزيا نموذجًا لباقي البلدان، في الواقع، نزولًا حتى أمريكا في فيتنام، لكن لم يصبح نجاحه هو القاعدة. إنما ما أصبح القاعدة هو النصر المناهض للاستعمار، بقوة الجيوش أو الانفصالات الأكثر تفاوضًا، وهكذا بدأ عصر "البلاد الجديدة". لقد حصل في الأمم المتحدة (وبدرجة هائلة هناك) تقاطع بين مناهضة الاستعمار وحقوق الإنسان. لكن الأمر كان ذا ولاء أساسي للأولويات الغربية الحديثة للدول القومية كميدان للحقوق.

وبحلول تصويت عام ١٩٤٨ حول الإعلان العالمي، كان هنالك ٥٨ بلدًا أعضاءً في الأمم المتحدة، بمجموع يمكن أن يزيد ضمن سنوات قليلة لدرجة أنَّ الكتلة الإفريقية الآسيوية في الجمعية العامة استطاعت أن تتجاوز بعدد الأصوات قوى العالم الأول بمساعدة السوفييت. وبعد بضع سنوات أخرى (على وجه الخصوص بعد عام ١٩٦٠، عندما دخلت ١٦ دولة أفريقية) أمكنهم القيام بذلك دون أي مساعدة على الإطلاق. وخلال عشرين سنة، هبط عدد البشر الواقعين تحت أي نوع من الحكم الاستعماري من ٧٥٠ مليونًا إلى أقل من ٤٠ مليونًا. رغم أنَّ هذا الانتقال لم يكن منظورًا عام ١٩٤٥، إلا أن مراقبي الدول العظمى فهموا بعد ١٠ سنوات أنَّ مناهضة الاستعمار كان لها تأثيرات غير مشكوك بها. وبعد مؤتمر باندونج الذي حضره ممثلون لكثير من الناس المستبعدين، كانت النتيجة المرجحة واضحة. تنبأ أحد المحللين البريطانيين المكتئبين أنَّ الأمم المستقلة الجديدة قد "تستخدم نجاح المؤتمر كوسيلة للتصريح عن وجهة

النظر العربية الآسيوية، وللادعاء بأنَّ بلدان باندونج لها الحق بمشاركة أوسع بالسلطة العالمية (متمثلة بالأمم المتحدة) مقارنة بما فعلوه عندما تأسست الأمم المتحدة"٣٢.

إذا كان ذلك الاستحقاق يعني تطور شيء يدعى حقوق الإنسان، فقد كان ملحقًا (إن لم يكن مكافئًا) لحق تقرير المصير. قد يبدو من الرائع أنَّه في بادئ الأمر لا توجد تقريبًا صلة مذهبية ولا منظماتية في الأمم المتحدة بين حقوق الإنسان كمشروع والمناطق المستقلة كقضية. لكن ضغط الأمم الجديدة (ومعه شيئًا فشيئًا الموافقة المستمرة) قد غيّر هذا كليًّا، وفي وقتٍ قصير بشكل مذهل، استطاعت الأمم المتحدة الانتقال من أن تأخذ بجدية اقتراحًا لتسريح الأراضي الاستعمارية (الوصاية والحكم غير الذاتي) من التغطية بمسودة "مواثيق حول حقوق الإنسان" لتسمية الحق في تقرير مصير الناس كأول حق من حقوق الإنسان على الإطلاق في تلك المسودات. هذه النقاشات، والتي حولت أساسًا المعنى الكامل لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تستحق المتابعة بمزيد من التفصيل.

اجتمعت في تشرين الأول من عام ١٩٥٠، لجنة العلاقات الثقافية والإنسانية والاجتماعية للجمعية العامة (اللجنة الثالثة) للنظر إن كانت القوى الاستعمارية يمكنها الالتزام بحقوق الإنسان بميثاق قانوني مرتقب، دون الخوف من أنَّ هذا قد يزيد الأساس الذي يمكن أن تتدخل عبره الأمم المتحدة في علاقاتها. بالنسبة للممثل البلجيكي، فإنَّ قواعد حقوق الإنسان "افترضت درجةً عالية من الحضارة، [و] كانت في أغلب الأحيان غير متوافقة مع أفكار الناس الذين لم يصلوا بعد لدرجة عالية من التقدم. ويفرض تلك القواعد عليهم مباشرةً، فسيشكل ذلك خطرًا في تدمير أساس مجتمعهم. ستكون محاولة لقيادتهم فجأةً للنقطة التي وصلت إليها الأمم المتحضرة اليوم بعد فترة طويلة من التقدم"٣٣.

رينيه كاسان René Cassin وإليانور روزفلت Eleanor Roosevelt (أيقونتا لحظة حقوق الإنسان في بداية الأمم المتحدة) وافقا، بالتحدث عن أنَّهما طبيعيًّا، ووافقا أيضًا فيما يخص الحكومتين الأمريكية والفرنسية. لكن هذا الاقتراح لاستمرار إبعاد تطبيق قانون حقوق الإنسان عن الإمبراطوريات لم يلقَ قبولًا.

وفي هذه الأثناء من السنة ذاتها، صادقت الجمعية العامة على حل قدمته أفغانستان والمملكة العربية السعودية يبحث لجنة حقوق الإنسان عن كيفية أخذ حق تقرير المصير بجدية

أكثر بعد إهماله في فترة ما بعد الحرب٣٤. فكرة أنَّ حق تقرير المصير يجب إدخاله في جوهر الميثاق، رغم عدم ظهوره في الإعلان العالمي، سبب نقاشًا حماسًا، بدايةً في اللجنة الثالثة في أواخر ١٩٥١، ومن ثم في الجلسة العامة للجمعية العامة في أوائل عام ١٩٥٢. طرح المندوب البلجيكي فرناند لويس دهوس Fernand Dehousse اعتراضه كقلق حيال "تضاعف الحدود والحواجز بين الأمم، " فإن حق تقرير المصير الذي هو صناعة التحررية الاقتصادية في القرن التاسع عشر قد هيمنت عليه الآن "فكرة التضامن الدولي"٣٥. وناقش أنَّ إدراج حق تقرير المصير لا يمكن استغلاله ضد القوى الاستعمارية. رد عبد الرحمن بازواك Abdul Rahman Pazhwak من أفغانستان بغضب على هذه النقطة أنَّه وباقي الداعمين لمبدأ حق تقرير المصير كحق "لم يرغب بتعليم أي أحد دروسًا؛ لقد كان التاريخ هو ما علمهم"، ناهيك عن "أنَّه تحت حكم القوى التي اعتبرت نفسها مؤهلة لتعليم الآخرين دروسًا، عرف التاريخ الاضطهاد والعدوان وإراقة الدماء"٣٦.

أصر كولي تامبا Kolli Tamba من ليبيريا Liberia على أنَّ حق تقرير المصير "كان حقًّا أساسيًّا، ويقبع فوق كل الحقوق الأخرى"٣٧. وفي الجلسة العامة قبيل التصويت، طرح ممثل المملكة العربية السعودية جميل بارودي حجةً طويلة وحماسية لجعله الحق الأول:

لقد تدفق على سبيل المثال من الماء الكثير تحت الجسور منذ تقديم طلبٍ لإدخال فقرة عن حق تقرير المصير في الميثاق. وصل النحيب المنادي بالحرية والتحرر من العبودية الأجنبية في أجزاءٍ كثيرة من العالم إلى درجة عالية جدًّا، ولذلك فحتى أولئك الذين وضعوا أصابعهم والقطن في آذانهم بذريعة سياسية لم يعد بوسعهم إنكار أنَّهم يسمعون ذلك النحيب. ولا يستطيع أولئك، الذين أغلقوا عيونهم عن فجر يوم جديد لأولئك الذين يطالبون بالحرية، الادعاء بأنَّ الليل لم ينته بعد، وأنَّ الظلام ما زال حالكًا ... الضغط على بوابات الحرية تزايد وهنالك الملايين والملايين من الناس يحاولون أن يخترقوها، لكنهم يُصَدون بالرشاشات والدبابات والحراب. لقد تعاظم الضغط لدرجة أنَّ أولئك في الصفوف الأولى سقطوا كشهداء للحرية، في حين هنالك الآلاف تضعف أجسادهم في أعماق السجون، وآلاف أكثر يعيشون في الخفاء ... ما نسأله هنا هو أنَّ الناس الذين يعيشون في الأراضي غير ذاتية الحكم يجب أن يصبحوا أحرارًا. لا يمكنهم الاستمتاع بأي حقوق للإنسان ما لم يصبحوا أحرارًا، وذلك مكتوب في مستند كالوثيقة بأنَّ حق تقرير المصير يجب أن ينادى به٣٨.

صادقت الجمعية العامة على التوجيه لتضمين فقرة "جميع الناس سيكون لهم حق تقرير المصير" في صيغة مواثيق حقوق الإنسان. وبقيت نسخة منها موجودة حتى اليوم؛ وهو الحق الأول مطلقًا في كل من المستند القانوني الدولي الأساسي الذي يحمي الحريات السياسية والمدنية، والمستند الذي يقدم الحماية الاجتماعية والاقتصادية٣٩.

سواءً احتفل المرء أو حزن بهذا اليوم البالغ الأهمية، فإن رد حقوق الإنسان إلى مبدأ حق تقرير المصير ركز أساسه الضروري في الجماعية والسيادية على أنّها حقوق الحد الأدنى الأولى والأكثر أهمية. رغم أنه لم يتبع نظريًا بالضرورة معاملة حق تقرير المصير كمقدمة تستثني من الاعتبار باقي الحقوق في ميدان الأمم المتحدة، لكن ذلك قد حصل عمليًا. كما دمجتها بالالتزام بالسيادة الجماعية التي يمكن أن تبدو لاحقًا الحاجز الذي كان يقصد بحقوق الإنسان تجاوزه. وهكذا، نجد في الستينيات أن لويس هنكين Louis Henkin أستاذ الحقوق في جامعة كولومبيا، والذي يعد من البارزين في الدفاع عن حقوق الإنسان، يندد ببساطة إعادة تفسيرها في فترة ما بعد الحرب "كسلاح إضافي ضد الاستعمار"٤٠. لكن في الوقت الحاضر، وكما ذكر ناقد آخر، فإنّ حق تقرير المصير أصبح "شعارًا يجب أن يعلنه الجميع لينعتوا أنفسهم بالاستقامة"٤١. وبانضمام دول جديدة، اشتكى مراقب أخير أنّ اهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان لم يصبح "إلا مركبة جديدة للهجمات المتقدمة على الاستعمار وما يرتبط به من أشكال التميز العنصري"٤٢.

وبوضوح كبير، أثبت الإعلان التاريخي حول منح الاستقلال للناس والبلدان المستعمرة لعام ١٩٦٠ التكافؤ القريب بين حقوق الإنسان وحق تقرير المصير. ووفقًا لنصه فإنّ "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية" يعني "الحق الثابت لإكمال حرية" "كل الناس". كانت أهميته الأساسية في جعل الأمم المتحدة ميدانًا مثيرًا متجددًا لمحاربة الإمبراطورية. هلل أميلكار كابرال Amilcar Cabral في رده على محنة غينيا من الهيمنة البرتغالية: "النظام الاستعماري ... يعد الآن جريمة دولية، فقد كفاحنا سمته الوطني كليًا، وانتقل لمستوًى دولي". وبطريقة مثيرة فهذا التصاعد لمناهضة الاستعمار لمستوى المؤسسات الدولية تزامن مع مذبحة شاربفيل Sharpeville massacre في جنوب أفريقيا، والتي ضاعفت تشويه سمعة البلاد وأدت لعددٍ من قرارات الأمم المتحدة بناء على حقوق الإنسان٤٣.

هذه القرارات والأحداث المشابهة عرضت اتصاف حقوق الإنسان بمناهضة التميز العنصري ومناهضة الاستعمار عمومًا، عاكسة كليًا التشابكات الإمبريالية لمفهوم حقوق

الإنسان بعيد الحرب. في الواقع حتى أنغولا البرتغالية لفتت النظر مباشرة فقد استشهدت الهند بإعلان ١٩٦٠ صراحة عند احتلالها لغوا البرتغالية Portuguese Goa في كانون الأول من عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٢ وكان أفضل ما يوضح تكريم الذكرى السنوية الخامسة عشرة للإعلان العالمي، صادقت الجمعية العامة على قرارٍ ربطَ بفاعلية احتفال تقدم حقوق الإنسان مع تقدم نيل الاستقلال من الحكم الاستعماري: لقد حددت أمل التحقيق المستقبلي لحقوق الإنسان "كخطوة أخرى حاسمة تجاه تحرير جميع الناس". صُرح بـ الإعلان حول إزالة جميع أشكال التمييز العرقي بالروح نفسها في السنة التالية، مع اتفاقية حصلت بعد سنتين؛ أثبتت الاتفاقية بنفس يوم الإعلان حول رفض التدخل في الشؤون المحلية للبلدان وحماية استقلالها وسيادتها ببيانها الرائع لحق تقرير المصير٤٤.

أصبحت مثل هذه الإعلانات نقاطًا مركزية (وتوجيهات تخيلية مهيمنة) لأنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كتعديلٍ واسع لترتيبات التأسيس. نتج عن ذلك نقاشٌ غير منتهٍ على النمط ذاته؛ مع إعادة جنوب أفريقيا و - لاحقًا - إسرائيل لتكون محط الانتباه. نموذجيًّا ودون نتيجة تتجاوز المنظمة بوضوح، كسر هذا التحول جمود الحرب الباردة، مما سمح لحقوق الإنسان بالمضي كمشروع قانوني تحت رعاية الأمم المتحدة. وبين عامي ١٩٦١ و١٩٦٦ صمم المجلس الاقتصادي الاجتماعي على أن يضاعف تقريبًا حجم لجنة حقوق الإنسان. وحصل أخيرًا أن أكملت مواثيق حقوق الإنسان عام ١٩٦٦، وذلك بفضل الدور التحولي للبلدان الجديدة٤٥. ومن الأمور المهمة جدًّا طرح آلية جديدة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان "الشديدة" في الحقبة نفسها، بالإضافة لإبطال حكم ١٩٤٧ المانع للجنة حقوق الإنسان من سماع العرائض. لكن كما يبدو مباشرةً من العمل الانتقائي لهذه الآلية الجديدة فإنَّ حركة مناهضة الاستعمار في ميدان الأمم المتحدة لاتزال تفضل الانتصار للسيادة (مرتبطة مع النزعة الدولية التابعة، وبالتالي يمكن إلغاؤها في قضية مناهضة التمييز العنصري فقط) في نقطة تحديد ما الذي تعنيه حقوق الإنسان٤٦. ورغم أنَّ حقوق الإنسان تتجاوز حاليًا الأمم المتحدة، إلا أنَّها كانت من ناحية أخرى ضمن هذا المعنى المعاد إيضاحه فقط: ومن الأمثلة الممتازة على ذلك مِثالٌ قدمه الناشط الأمريكي الأفريقي مالكوم إكس.

في حال وضع الكفاح الأمريكي الإفريقي ضد التبعية بأفضل ما يمكن ضمن إطار عملٍ دولي مناهضٍ للاستعمار، عندها يجب الإقرار بندرة وتعقيد انتسابه لحقوق الإنسان. يعرف

الآن أنه أثناء فترة ما بين الحربين ربط الأمريكيون الأفارقة من الجناح اليساري (غالبًا في شبكات مع آخرين من الخارج) كفاحهم بجدول الأعمال العام المناهض للاستعمار، مستوعبين أنَّ القتال ضد قوانين جيم كرو Jim Crow متعلق بطريقة معقدة بتحرير الناس الملونين في أنحاء العالم. المخيلة الواسعة لـ"وليام إدوارد بورغاردت دو بويز" في الانعتاق العالمي عادت بالزمن إلى فترة طويلة، على الأقل إلى بواكير القرن العشرين لتعريفه المشهور لحاجز اللون كمشكلة رئيسة في ذلك العصر. وبعد ٣ سنوات من نشر كتابه أرواح الشعب الأسود Souls of Black Folk (١٩٠٣) استطاع أن يصرح: "حزَّم الحاجز اللوني العالم The Color Line Belts the World"٤٧. رغم أنَّ التضامن التوسعي نما ببطء في سنوات ما بين الحربين إلا أنَّ الحرب العالمية الثانية أعطته صلة رئيسة جديدة وشعبية. وشارك الأمريكيون الأفارقة على وجه الخصوص بحماسٍ مدهش أشعله ميثاق الأطلسي عبر العالم؛ رأى بعضهم كيف سمحت الحملة المقدسة ضد استبداد هتلر ببقاء التمييز العنصري المؤسساتي في مكان آخر٤٨. وبالعودة للجمعية الوطنية للنهوض بالملونين NAACP عام ١٩٤٤ بعد ١٠ سنوات من الغياب، ألزم "وليام إدوارد بورغاردت دو بويز" نفسه بإنعاش نزعة الوحدة الأفريقية pan – Africanism وجعل أهم أمرٍ في جدول أعماله إقناع الأمريكيين المسؤولين عن تحديد شكل الأمم المتحدة بسحب النزعة التشاؤمية cynicism للقوى العظمى (والاستعمار الجديد الواضح) من وثائق دومبارتون على ضوء وعود ميثاق الأطلسي الأصلية. والجمعية الوطنية للنهوض بالملونين ككل أعطت هذا الأمر الأولوية القصوى أيضًا.

وقد كان "وليام إدوارد بورغاردت دو بويز" كسياسي متفرد ضمن الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، يتشابك دائمًا مع قيادته الأكثر اعتدالًا (على وجه الخصوص عدوه المألوف والتر فرانسيس وايت Walter White)، كما كان محظوظًا في تلك السنوات بأنَّ أهداف المنظمة التي ساعد على تأسيسها قبل عقود تقاطعت مع تجواله سريعًا قبل ظهور الحرب الباردة التي فرقتهما ثانيةً. تابع وليام بويز أنشطته المميزة غاضبًا من وثائق دومبارتون في تخطيط كتاب عن المشكلات الاستعمارية، وصاغ كتابه الاستثنائي اللون والديمقراطية Color and Democracy خلال بضعة أشهر في أواخر ١٩٤٤، وبواكير ١٩٤٥؛ كما نظم أيضًا مؤتمر هارلم الاستعماري Harlem Colonial Conference في ربيع تلك السنة، وحضر مؤتمر الوحدة الأفريقية المشهور Pan – African Congress في مانشستر كمؤرخ وأكبر رجل دولة مقيم للحركة في الخريف التالي٤٩.

بالطبع فإنَّ إلحاق وليام بويز قضية الأمريكان الأفارقة بالتحرر المناهض للاستعمار (بالإضافة لعلاقته العاصفة برؤساء الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين) لم يكن مسألة واضحة أبدًا ولا سهلة. في الواقع عندما أثبتت المعادلة فقط أنَّها متعذرة الحل، ظهرت حقوق الإنسان في فكره. وقد فكر في بادئ الأمر بأهدافٍ مناهضةٍ للاستعمار أوسع بكثير، في إثارة تهدف لتصحيح مستندات دومبارتون خلال التحضير للقاء سان فرانسيسكو وفي اللقاء نفسه. وفي مقال في ربيع عام ١٩٤٥ في الـ نيويورك بوست قدَّم وليام بويز عبارةً بسيطة عن مساواة الأعراق ونهاية الاستعمار. لكن في كتابه اللون والديمقراطية أطَّر بطريقة استراتيجية حججه ليس من ناحية حقوق الإنسان (وهي عبارة لم يستخدمها أبدًا في مهنته السابقة الطويلة) إنما كأولوية ملحقة في منظمة السلام، ولطَّف نداءه للتحرر من الاستعمار إلى نصيحة بإنشاء لجنة منتدبين للإشراف على كامل الأملاك الاستعمارية، مع هدف واضح هو تحضير "الأعراق المتخلفة backwards races من البشر" لاستقلال لاحق٥٠. وبينما انضمت الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين مع بعض المجموعات الأخرى لتشجيع إدخال حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة (بعد غيابها في مسودات دومبارتون) فقد بدا واضحًا أنَّ وليام بويز نفسه كان في هذه المرحلة مهتمًا جدًا بتضمين مبدأ السيادة النهائية للرعايا المستعمرين في العالم في المستند التأسيسي لمنظمة العالم الجديد **new world organization**، الذي لم يصدر٥١.

وفي المرحلة الثانية، بعد ثمانية عشر شهرًا، بدأ وليام بويز بتنظيم وصياغة "نداء إلى العالم" مقدمًا التبعية الأمريكية الأفريقية كانتهاك لحقوق الإنسان. نشأت فكرة القيام بذلك عند لماكس يركان **Max Yergan**، الرئيس الشيوعي للمؤتمر الزنجي الوطني - **National N gro Congress**، وما لفت نظره جدًا هو الإمكانيات التي فتحها نموذج قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦ مركزًا على الهنود في جنوب أفريقيا. وبانهيار المؤتمر الزنجي الوطني شعر والتر وايت (بالرغم من اعتراض روي ويلكينز **Roy Wilkins**) أنَّ صياغة عريضة مشابهة للجمعية الوطنية للنهوض بالملونين قد تكون أكثر من مجرد "حيلة دعائية"٥٢. وبعد ذلك قام وليام بويز الذي كان قد بدأ بالشعور بالاستخدامات الممكنة لخطابات حقوق الإنسان للأقليات السود ضمن الولايات (بعد خسارة المعركة السابقة للمنحة المالية من الأمم المتحدة لتحرر الناس الذين هم تحت الحاكم الإمبريالي) بإقحام نفسه في صياغة هذا النداء المكتوب من عدة أفراد.

لكنه لم ينشر أبدًا، وقدم في النهاية لجون همفري John Humphrey المسؤول في الأمم المتحدة ضمن لقاء خاص في تشرين الأول من عام ١٩٤٧.

وفي ذلك الوقت أصبح من الواضح أن لجنة حقوق الإنسان (والتي كانت مهمتها الأولى وغير المنجزة حتى ذلك الوقت إعطاء البيانات المبهمة حول حقوق الإنسان في معنى الميثاق، وفي النهاية صياغة الإعلان العالمي) لم تتمكن من التصرف بناءً على الشكاوى. وبعد تجاهل النداء تمامًا في الأمم المتحدة، بما خيب آمال وايت بدرجة مريرة (والذي وثق في عضوة لجنة الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين إليانور روزفلت في دعم النداء) أرسل وليام بويز النداء لبعض الصحف، التي كان لها جمهور ثانوي جدًّا في ذلك الوقت. واستغله الوفد السوفييتي للجنة حقوق الإنسان في اجتماع اللجنة في جنيف (وقد كان أيضًا اجتماعًا خاصًّا). وفي الصيف التالي حاول وليام بويز للمرة الثانية جذب الانتباه للنداء في لقاءات الأمم المتحدة في الخريف، لكن إليانور روزفلت ردت بأنَّ الأمريكان السود "سيُخدمون بشكل أفضل على المدى البعيد" من خلال سحب حملة فاشلة، بدلًا من إعطاء السوفييت مزيدًا من المواد لدعاية الحرب الباردة. وفي تلك الأثناء فإن دعم الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين للجنة الرئاسية للحقوق المدنية الأكثر أهمية والمحصورة محليًّا، قد أخفى "نداء إلى العالم" حتى ضمن المنظمة؛ وبسبب الكتيب الأكثر شهرة "ضمان هذه الحقوق" الذي أنتجته اللجنة، بدت حملة وليام بويز بسرعة "ملغاة تمامًا" وخارجية أيضًا. استنتج وايت وآخرون أنَّ الطريقة الأفضل لتقدم مصالح الأمريكان الإفريقيين كانت بإلحاقها بالمصالح الأمريكية في الحرب الباردة، وأدى غضب وليام بويز على تسويات الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين إلى طرده. ولم يقم بأي تعليق مسجل حول الإعلان العالمي، وصرح بعد سنة أنَّه تبرأ من الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، ومضى في طريقه الخاص[٥٣].

عوملت الحادثة في بعض الأحيان كفرصة فائتة لكل من الأمريكان الأفارقة والولايات المتحدة، لكن من الصعب دعم هذه النظرة. تحول وليام بويز إلى لغة حقوق الإنسان عندما كانت ما تزال غير محددة المعالم، ولفترة قصيرة فقط: على خلاف ما اعتاده تمامًا من قبل، ولم يستخدمها مجددًا. والأهم أنها لم تمثل إلا أداة له، وليس جوهر فكره ونشاطه، حتى عندما احتكم إليها. من الواضح أنَّه بعد دحض الجهود لإفساح مزيد من المجال لسياسة حق تقرير المصير الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة، تحول وليام بويز لحقوق الإنسان كثاني أفضل استراتيجية

لضمان "حقوق الأقليات الإنسانية" ضمن بنى سياسية أكبر. وكان عنوان المقال الأساسي الذي كتبه يستحضر مفهوم "حقوق الإنسان لجميع الأقليات" الممثل لهذه الاستراتيجية، كما يفعل في الحقيقة العنوان الفرعي للنداء "بيان بخصوص إنكار حقوق الإنسان للأقليات في حالة مواطنين زنوج في الولايات المتحدة الأمريكية ونداء للأمم المتحدة للإنصاف." وبدخوله الميدان عاد إلى أكثر التزاماته ديمومة: حق تقرير المصير الوطني، والوحدة الإفريقية والديمقراطية الاقتصادية في التقليد الشيوعي. لم تحصل العريضة إلا على اهتمام عابر من الرأي العام، ولم يؤثر مفهوم حقوق الإنسان الجديد حينها (أو حتى لاحقًا) بقوة على المواقف المهيمنة على تبعية الأمريكان الأفارقة٥٤.

وبقبول "الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين" وآخرين لاستراتيجية الحرب الباردة، اختفت الروح المناهضة للاستعمار في فترة الحرب وبعدها عن النشاط الأمريكي الإفريقي، مما مكن من انتصار حركة الحقوق المدنية، ومن تعريف مصطلحاتها المحدودة٥٥. ومن بين الاستراتيجيات الدولية التي بقيت، أدار المعتدل رالف بنش Ralph Bunche ذراع وصاية الأمم المتحدة لفترة من الزمن، آملًا بربط (مع قليل من الحظ كما كان يظهر) الإرشاد الدولي للأفارقة على وجه الخصوص مع النقل البطيء والمنظم لحق تقرير المصير الذي رأى أنه الطريق المعقول٥٦. قد يكون من الخاطئ ومن المفارقة التاريخية أن نعتقد أن "حقوق الإنسان" كما دافع عنها لفترة وجيزة وليام بويز كانت بديلًا تاريخيًّا حقيقيًّا لهذه النتائج، أو حتى تعدل حقوق الإنسان كما نعرفها بمعناها الحالي المختلف جدًّا. ولاحقًا في المناسبات النادرة التي استخدم فيها هذا المصطلح أثناء الفترة التقليدية لحركة الحقوق المدنية الأمريكية، كما في الحركة المسيحية بألاباما لحقوق الإنسان التي شكلها القس فريد شاتلزورث، قيدت تلك الحقوق بالمعاني المحلية. وفي النهاية كانت هذه السنوات ذاتها التي قامت فيها حقوق الإنسان بدور ثمين صغير في إعلام المخيلة المناهضة للاستعمار، رغم الدعم الذي تلقته سرًّا حملة وليام بويز في ذلك الوقت من كوامي نكروما وجومو كينياتا Jomo Kenyatta ٥٧، وفي النهاية – وحتى لاحقًا – بعدما عاد التقليد الهامشي المهان بإدخال الأمريكان الأفارقة في الكفاح العالمي ضد الاستعمار في جميع أشكاله عودة مدهشة في منتصف الستينيات، عادت حقوق الإنسان سريعًا، وبطريقة كان لا بد فيها من تعريفها في سنوات مجدها في السبعينيات.

يمكن إيضاح هذه الحقائق إيضاحًا جيدًا بالنظر لتجليها في مهنة مالكوم إكس، حيث إنَّه

بعد انفصاله عن حركة أمة الإسلام Nation of Islam، وخصوصًا أثناء رحلته الطويلة في الخارج عام [1] ١٩٦٤، كان له تعامل مع حقوق الإنسان، ولعدة أشهر (لكن بطريق التحرير الجماعي من التبعية الإمبريالية). ومسبقًا في خطابه البارز "الاقتراع أو الرصاصة The Ballot or the Bullet" في كليفلند في نيسان من عام ١٩٦٤، عارض بوضوح صفة المدنية لحقوق الإنسان civil to human rights لأنَّ الأولى كانت منحصرة في الكفاح المحلي وتتبع لكرم الدولة التي أثبتت عدم رغبة في التزحزح. وقال: "طالما أنَّها حقوق مدنية، فهي تنطوي تحت السلطة القضائية للعم سام. لكن الأمم المتحدة لديها ما يعرف بميثاق حقوق الإنسان ... فالحقوق المدنية تعني أنك تطلب من العم سام معاملتك بطريقة صحيحة. أما حقوق الإنسان فهي شيء ولد معك"٥٨. وبعد حجه الرمزي emblematic إلى مكة، شهد في أيار رسالة أنَّ "العالم الإسلامي مجبر على الاهتمام بأفراده، وذلك انطلاقًا من وجهة نظر أخلاقية في مفاهيمه الدينية، مع حقيقة أنَّ محنتنا تتضمن بوضوح انتهاكًا لحقوقنا الإنسانية. حيث يرغم القرآن العالم الإسلامي على الوقوف بجانب أولئك الذين تُنتهك حقوقهم الإنسانية"٥٩. لكن فوق كل شيء كان الفضل يعود للقاء كوامي نكروما وباقي القادة الأفارقة، ولتحدثه في اللقاء الثاني لمنظمة الوحدة الإفريقية بالنيابة عن مجموعته الجديدة (منظمة الوحدة الأمريكية الإفريقية) بأنَّ الاستخدامات الاستراتيجية لحقوق الإنسان لفتت نظره بشدة٦٠. وبالترافق مع إعلان الأمم المتحدة الجديد ضد الاستعمارية، كان مالكوم إكس معجبًا بوضوح بموجة النشاط التي حصلت بعد مذبحة شاربفيل. حتى إنَّه مضى ليبدأ التحضير (كما فعل وليام بويز من قبل) لعريضة يقدمها للأمم المتحدة نيابة عن الأمريكان الأفارقة قبل أن يُغتال في شباط من عام ١٩٦٥. لقد كانت تقوم عريضته على الارتباط البلاغي والتخيلي بين تبعية الأمريكان الأفارقة من جهة، والإمبريالية من جهة أخرى، وكجزء من الوحدة الأفريقية والفلسفة الثورية. وبالمثل، عندما تحول مارتن لوثر كينغ جونيور Martin Luther King, Jr. لوضع الحقوق

(١) حركة أمة الإسلام ليست إسلامية كما يوحي الاسم، وإنما هي حركة تمثل القوة الفاعلة للسود الأمريكيين، وقد تأسست عام ١٩٣٠ وحمل لواءها إليجا محمد. تعتقد هذه الحركة أن الجنس الأسود أفضل من الجنس الأبيض، وأن الإله لا بد أن يتجسد في شخص ما وعينوه، وتعتمد على تأويلات لا ضابط لها لنصوص القرآن والتوراة والإنجيل، ومعتقدات أخرى تأليفية. وقد تركها مالكوم إكس في الستينيات بعد أن زار البلاد الإسلامية وجلس مع العلماء وانطلق انطلاقة جديدة في عمله الدعوي. (رضا).

المدنية في إطار عالمي في السنة الأخيرة من حياته (بثمن وصمة عار شديدة) استحضر عرضيًّا حقوق الإنسـان أيضًا٦١.

كان لهذه الحركات صداها. ففي عام ١٩٦٧ وبعد أن أصبحت لجنة التنسيق الطلابية السلمية Student Non - Violent Coordinating Committee أكثر كفاحًا، وارتبطت بقوة السود، أعلنت نفسها كمنظمةٍ للدفاع عن حقوق الإنسان. وفي السنة التالية شكَّل بعض العدائين الأمريكيين الأفارقة مشروعًا أولمبيًّا لحقوق الإنسان، والذي قاد إلى أكثر الصور ديمومة في ألعاب المكسيك، وهي تحية سلطة السود لتومي سميث على منصة تقليد الأوسمة. حصل هذا التعبير غير العادي والجدلي لـ "حقوق الإنسان" في السنة ذاتها لمؤتمر طهران، موجهًا channeled روحًا مختلفةً كليًّا عن تلك التي ستسود بعد عقدٍ واحدٍ من الزمن فقط، وبسياق سياسي مختلفٍ جدًّا. رغم خسارة حقوق الإنسان بقيادة وليام بويز في الأربعينيات راديكاليتها (ليس فقط في مجالها الدولي، إنما في محتواها) ذلك أن استبدلت بها الحقوق المدنية التي برزت championed في الخمسينيات والستينيات، إلا أنَّه حصل نوع آخر من الاستبدال في عودة حقوق الإنسان إلى الوعي الأخلاقي في أواخر السبعينيات. وصلت الحقوق حينها لصلة دولية غير مسبوقة. لكن انفجارها حينها لم يدل - كما أمل مالكوم إكس ولوثر كينغ في نهاية حياتهما - على إحياء دولية حالمة للسود كانت قد قمعت من قبل. إنما كان الظهور المفاجئ والشديد لأهمية الحقوق الدولية فقط بعد مسيرٍ trajectory # ممكن أكثر تحولية، حيث توقفت حركة الحقوق المدنية الأمريكية في أوائل السبعينيات (خصوصًا نتيجة انتخاب ريتشارد نيكسون وتعييناته اللاحقة في المحكمة العليا)، ومن ثم بعد فجوة كبيرة من السنوات.

عندما انفجرت حقوق الإنسان على المسرح العالمي في حقبة هيمنتها الحقيقية، وذلك في منتصف السبعينيات حتى نهايتها، انفجرت متخذةً شكلًا مقطوعًا مناهضًا للاستبداد، بالكاد أدركه وليام بويز وورثته. ولم يقصد بحقوق الإنسان عند بروزها في السبعينيات أنَّها حملةٌ للتحرر الجماعي ضد عدم المساواة العرقية أو الإرث الاستعماري، في الوطن أو الخارج (باستثناء الارتباط المتزايد مع جنوب أفريقيا، خصوصًا بعد انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦). السخرية العظيمة من الارتباط الأمريكي الأفريقي بعد الحرب بحقوق الإنسان هو أنَّه كان سمةً ثانوية لشكل أكبر من مناهضة الاستعمار والتي كان يجب التغلب عليها ليحدث الصعود الأعم

لحقوق الإنسان. ربط وليام بويز حقوق الإنسان سريعًا على أنّها جزء من مناهضة استعمار أكبر، ورغم أنّها كانت ثاني أفضل استراتيجية، إلا أنّها ما كانت لتتبلور كمثالية تنظيمية إلا في ظروف هبوط مناهضة الاستعمار والانعدام العام بالاهتمام به. كان حق تقرير المصير ليمهد الطريق لحقوق الإنسان.

لذلك فأي محاولة لإدخال مناهضة الاستعمار في تاريخ حقوق الإنسان يجب أن تتصادم مع عصرٍ لم يكن فيه لفكرة حقوق الإنسان أي حركة، ووضعت مناهضة الاستعمار (والتي كانت حركةً قوية) نموذجيًّا "حقوق الإنسان" الجديدة وفق الاتجاه الجماعي الأصلي للحديث السابق عن الحقوق. صحيح أنّه في ظاهرة بحجم وتعقيد مناهضة الاستعمار لم تكن فكرة حقوق الإنسان غائبة تمامًا. حتى إذا عنى تأسيس الأمم المتحدة الانكماش الواضح للتوقعات التي أثارها رفع شعارات sloganeering فترة الحرب، إلا أنَّ البقايا التزيينية للرؤى الأصلية لفترة الحرب بقيت هنالك ليقرأها الجميع، وليستحضروها. وبالنظر للأهمية التي افترضتها المرحلة الدولية (بما فيها الأمم المتحدة) كمنصة للنصر المناهض للاستعمار أكثر عمومًا، كان يجب أخذ مثل هذه الدعوات invocations بجدية.

وعلى أية حال وفي فترة مبكرة، لفتت علاقة relevance # الفكرة الجديدة لحقوق الإنسان على وجه الخصوص نظر أولئك القلة المناهضين للاستعمار الذين اختاروا الجانب الأمريكي في الحرب الباردة الظاهرة، وكانوا يأملون صياغة رؤية أكثر تحررية لمناهضة الاستعمار ترفض بوضوح - بخلاف الكثير غيرها - كل تعامل مع الشيوعية، وتنبذ الحياد على أنّه غير فعال في النزاع ذي القطبين.٦٢ وبأي إجراء، كان المثالان الأساسيان هنا شارل مالك Charles Malik من لبنان وكارلوس بينا رومولو Carlos Romulo من الفليبين، انخرط كلاهما بعمق في حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكانا نصيرين مألوفين لحقوق الإنسان كلهجة عامية vernacular سياسية ممكنة للعالم الثالث. تشير حالتاهما إلى أهمية طفيفة بتلاشي المفهوم في ذلك الوقت، كاستثناءات تثبت القاعدة.

حضر كلٌّ من شارل مالك و كارلوس بينا رومولو مؤتمر باندونج، رغم أنّهما كانا شخصيات ثانوية مقارنة بجمال عبد الناصر و جواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو وتشو إن لاي Zhou En - lai، متبعين معًا (سواءً إلهاميًّا أو بشهامة quixotically) الشروط الأيديولوجية للوحدة المناهضة للاستعمار والآسيوية الإفريقية. وفي الخطابات الأساسية لهذه الأيقونات

في باندونج لم تظهر حقوق الإنسان على نحوٍ هام. ومع ذلك، وبسبب اقتراح مالك، فإنَّ الأمم الإفريقية الآسيوية رسميًا "أخذت مذكرةً" للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحتى هذه الأهمية على الورق في باندونج لا يجب المبالغة بها، والقضايا التي أدت بشارل مالك وكارلوس بينا رومولو لمواقفهما عزلتهما بوضوح عن الانجراف السائد للمؤتمر، بالإضافة لعزلها لهما عن مناهضة الاستعمار عمومًا. ومسبقًا وبحلول عام ١٩٥٥ أصبح الاحتكام إلى مبادئ الأمم المتحدة يعني الاحتكام إلى مبدأ حقوق الإنسان الذي مر بثورة في المبادئ، مع محول حق تقرير المصير ليصبح الحق الأبسط والأساسي؛ وهو "شرط أساسي – prerequsite" وضعه بيان باندونج النهائي "للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأساسية."٦٣ وبهذا كان من غير المتناسق بالنسبة لأولئك في باندونج أن ينادوا بحقوق الإنسان حتى إذا كان لديهم أولوية السيادة المناهضة للاستعمار، وكان أعضاء المؤتمر متأملين التدخل مع الأمم فقط في قضية مناهضة العنصرية العرقية (كما في الانتباه الذي أولته الأمم المتحدة لجنوب إفريقيا في العصر ذاته).

كان شارل مالك وكارلوس بينا رومولو بذلك غير عاديين أبدًا. لطالما كان مالك قلقًا بشأن الانفصالية والشيوعية في المستعمرات السابقة عند بدء الحرب الباردة. لقد ألح عليه جون فوستر دالاس John Foster Dulles بحضور مؤتمر باندونج وعزل الصين أو على الأقل تأكيد تمثيل الرؤى الغربية في عصرٍ أصبح في الشرق الأوسط وآسيا ميادين حاسمة للكفاح الثنائي القطب. وعلى العموم، كان مالك ينظر لنفسه حينها كمدافع عن المبادئ الروحية للغرب، والتي جسدتها حقوق الإنسان، كما وضح بأشكال تخطيطية في وثيقة testament معاصرة. وكتب أنَّ مثل هذه اللقاءات الدولية ترغم "العالم الغربي (بمواجهة مستمرة كما لو أنَّه في تحدٍّ مع الشيوعية وتحدٍّ مع الشرق) على السقوط عائدًا إلى مصادره الروحية"٦٤. أما بالنسبة لكارلوس بينا رومولو فإنَّ الفيليبينيين كانوا قد انضموا رسميًّا للرؤية الآسيوية للكتلة الغربية في حلف جنوب وشرق آسيا (سياتو) – Southeast Asian Treaty Organization، ولذلك حاول السير على خطٍّ دقيق بين تحريض أمريكا على تغيير سياساتها لتنادي بطريقة أفضل المستعمرين وأشخاص ما بعد الاستعمار من جهة، ومن الجهة الأخرى تأكيد خطر المنافسة الشيوعية على عقولهم وقلوبهم. (تضمن هذا نقدًا عنيفًا لحياد جواهر لال نهرو). وبهذا فإنَّ الموقع الأساسي لكارلوس بينا رومولو كان في وطنية تحررية مؤيدة للغرب،

بالترافق مع أمل بأنّه يمكن أن ترقى أمريكا لمستوىً أفضل من التعاليم المناهضة للتفرقة العنصرية في الممارسة المحلية والدبلوماسية٦٥. ومثل مالك كانت الخلفية الأخلاقية الأهم لكارلوس بينا رومولو هي المسيحية، والتي جددت تجديدًا ملائمًا بعد الحرب العالمية الثانية على ضوء التأكيد الجديد لمركزية "الفرد البشري"٦٦.

على أية حالة، لم يوجد شخص في باندونج (بما يتضمن هذه الشخصيات) فهم أنَّ حقوق الإنسان تعني اندفاعًا يحفز الأمم الإفريقية الآسيوية على تأسيس حماية قانونية دولية للأفراد. وبعد باندونج، أهانت حركة عدم الانحياز المفهوم بدرجة أكبر، خصوصًا بعد عام ١٩٦٠، وذلك عندما وضحت جمعية الأمم المتحدة الدور الذي يمكن أن تقوم به حقوق الإنسان في الكفاح ضد الاستعمارية والتميز العنصري. وإلى الحد الذي ذكرت فيه، فقد كانت تعامل كأداة واحدة من بين الأدوات الأخرى في الترسانة الخطابية لحملات حق تقرير المصير؛ وببساطة كبيرة بطريقة أخرى للتعبير عن الدافع نحو السيادة. وقد قال كينيث كاوندا **Kenneth Kaunda** بعد أن أصبح الرئيس الأول لزامبيا، عندما تأمل عام ١٩٦٣ كيف يمكن لتسوية الأمم المتحدة أن تعلو على غيرها: "لم تكن قصة كفاحنا عن حقوق الإنسان الأساسية (الحكم الذاتي المؤدي للاستقلال الوطني وحق تقرير المصير) مختلفةً كثيرًا عن باقي قصص الكفاحات الكثيرة الأخرى"٦٧. كانت حقوق الإنسان ببساطة هي الكفاح من أجل الحكم الذاتي الجماعي.

طالما أنَّ الحديث كان دائرًا حول حقوق الإنسان، فذلك افترض تسويةً، وعلى وجه الخصوص على قارة كاوندا الإفريقية. ذكر ميثاق حرية جنوب إفريقيا لعام ١٩٥٥ عبارة "حقوق الإنسان" بشكل عابر كمبدأ أخلاقي يستحقه الأفارقة، لذا ليس هنالك من شك أنَّ المصطلح استُؤنف تلقائيًّا. قد يبدو الأمر أنّه بسبب حقيقة تركيز نظام وصاية الأمم المتحدة على إفريقيا حققت حقوق الإنسان نجاحات **inroads** كلفة استراتيجية هنالك أكثر من أي مكان آخر (٧ من البلاد الأحد عشر ١١ الأصلية المشرف عليها كانت تقع هناك). وفي أثناء الفصل المؤسساتي في الأمم المتحدة كُلِّفَ مجلس الوصاية بجعله مسؤولًا بوضوح على الميثاق مع "تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تميز بالعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" (**Art**. ٧٦).

ما كان يقصد بهذا أنّه ضمن الأنشطة الوصائية للأمم المتحدة في الخمسينيات والستينيات، كان كل من الشكوى والتحقيق حول أسس حقوق الإنسان ممكنًا، وكانت من الطرق الممتازة للسعي نحو مناهضة الاستعمار بثبات أكبر بكثير، ومكانة سياسية رسمية - **formalized p**

litical venue مقارنة بما قدمه النظام الدولي. لا يُعرف الكثير عن أعمال الوصاية، لكن من الواضح أنَّ حق تقديم العرائض أدى إلى عشرات الآلاف من المستندات المقدمة. ويشير دليل تنجانيقا Tanganyika الذي تشرف عليه بريطانيا أنَّ كثيرًا من هذه العرائض كانت عبارة عن مطالب للاستقلال الفوري، وبعضها الآخر كان متأطرًا بوضوح بإطار حقوق الإنسان. لكن من الهام أنَّ الوصاية (على نحوٍ ساخر أنَّ المكان الأكثر مؤسساتية ورسمية الذي وجدت فيه حقوق الإنسان لعقود هو في هندسة الأمم المتحدة) سمحت بانتشار الفكرة للخارج٦٨.

وبعد هذه الخلفية عن الموضوع قد يبدو من المقصود أنْ يكون جوليوس نيريري Julius Nyerere (والذي أصبح لاحقًا رئيسًا لتنجانيقا وتنزانيا) هو - من بين جميع مناهضي الاستعمار الأساسيين - من لمح كثيرًا لمفهوم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ودمجه مباشرةً في بعض خطاباته وكتاباته في ذلك الوقت.٦٩، وبالتناغم مع كوامي نكروما ورغم أنَّ جوليوس نيريري قد محق تقرير المصير ليكون الحق الأول، إلا أنَّه قام بتحذير الصحفيين عام ١٩٥٩ أنَّه لا يتوجب عليهم التسخيف من قدرة الأفارقة على ضمان السيادة وحقوق الإنسان في آنٍ واحد:

ها نحن أولاء، نعزز تعاطف العالم الخارجي حول موضوع حقوق الإنسان. نحن نخبر العالم أنَّنا نحارب من أجل حقوقنا ككائنات بشرية. وقد حصلنا على تعاطف الأصدقاء في أنحاء العالم، في آسيا وأوروبا وأمريكا، أشخاصٌ أدركوا عدالة مطلبنا لحقوق الإنسان. هل يصدق أي شخصٍ بالفعل أنَّنا أنفسنا يمكن أن نحتقر حقوق الإنسان مستقبلًا؟ لمَ نتزعج كثيرًا عندما نسمع بمدينة مثل ليتل روك a Little Rock في أمريكا؟ لأنَّنا ندرك أنَّ الزنجي الأمريكي إنسان. لا يهم إذا ما كان أسود؛ نغضب عندما نرى أنَّه لا يُعامل كمواطن أمريكي حقيقي ومساوٍ لغيره. هل سنستدير بعد ذلك، بعد أن نصل للاستقلال، ثم نقول "فليذهبوا للجحيم مع كل هذا الهراء حول حقوق الإنسان؛ وأننا كنا فقط نستخدم ذلك كوسيلة لتسخير عاطفة البسطاء؟" أعلم أنَّ الطبيعة البشرية تكون في بعض الأحيان فاسدة، لكن لا أعتقد أنَّها فاسدة لحد أنَّ قادة شعبٍ ما سيتصرفون كمنافقين حتى يبلغوا غاياتهم، ثم يستديروا ويقوموا بالأشياء نفسها التي كانوا يحاربونها٧٠.

ولاحقًا ومجددًا على ما يبدو للجماهير الخارجية، وكما في عنوانه للأمم المتحدة لتشير لدخول بلده في المنظمة، استطاع لاحقًا أن يدلي بتصريحات مماثلة٧١. وفي الحقيقة فحتى عندما صرح بحاجة بلده للتحرك السريع نحو الاشتراكية في إعلان أروشا Arusha Declaration التاريخي لعام ١٩٦٧، فقد برره كمشروع لإنجاز وعود الإعلان العالمي؛ رغم أنَّه كمبدأ ثانوي

أساسي محصور بين دفتي حق تقرير المصير والهدف البرنامجي الحقيقي للعصرنة الاشتراكية٧٢. إذا وثقت هذه الأمثلة صدىً ضعيفًا للمصطلح، فمن الواضح أنَّ جوليوس نيريري استحضرها للإشارة إلى المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تجسدها الدول، وليس القواعد التابعة التي يجب أن يطيعوها.

قد يعتبر الفرد فيما إذا كانت موجة الحقوق في دساتير الولايات الجديدة (والتي كانت متأثرة مباشرةً في بعض الأحيان بدليل الإعلان العالمي) تقدم سببًا أقوى لتأهيل هذه النتائج. هي بالتأكيد مثال عن ميل الطراز المؤسساتي الذي ترغب الولايات الجديدة غالبًا بتأمينه، وذلك على الأقل في وثائقها التأسيسية، وسلطتها الخطابية والحمايات الفعلية للحقوق. لكن لم تحدث أي ثورة للحقوق بعد الحرب مباشرةً، ثورة يتشابك فيها تاريخ الدساتير وتاريخ حقوق الإنسان الدولية بعمق، وتسحب السلطة بعضها من بعض.

كانت وثائق الحقوق (غير المضمنة نادرًا في الحمايات الاجتماعية) متوافقة مسبقًا من ناحية الطراز مع الدستورية الجديدة الأصلية للمشهد الأوروبي بين الحربين؛ وإنَّ استمرارها كذلك في عقود بعد الحرب في أنحاء العالم لهو بالفعل استمرار لذلك الميل السابق المتحيز٧٣. في حالة الهند، أوضح حزب الكونغرس الحقوق الأساسية بالعودة حتى عام ١٩٣٣، رغم أنّه لم يكن هنالك تجهيز accommodation لهذا المطلب في قانون حكومة الهند - Gover ment of India Act عام ١٩٣٥. وقد كانت الحجة بعد الهيجان والقمع الذي حصل إثر الظهور المفاجئ للحرب العالمية الثانية مجددًا أنَّ الظروف اختلفت كفايةً في الهند لدرجة أنَّ الحقوق المذكورة enumerated كانت ضرورية هناك رغم أنَّ عبقرية التقليد الدستوري البريطاني لم تطلبها. كانت النتيجة إحدى وثائق الحقوق الكاملة الأهلية fullest – fledged في تاريخ الإنسان. لقد كان من الممكن عرضها كتراكب أكثر من أن يكون تزامنًا مع الإعلان العالمي، لكن لقد كان من الأمثل (كما في الشخصية المحورية بيمراو رامجي أمبيدكار B. R. Ambedkar، والذي دافع عن قضية المنبوذين Dalit أو المساواة "المحصنة") التركيز على الحماية المحلية للحقوق، طبقًا لتقاليد المواطنة الرسمية٧٤.

حيث كان لدى الحكومة البريطانية الفرصة للتحكم أو التأثير على عملية كتابة الدستور، فقد ناقشت أنَّ وثائق الحقوق كانت زائدة على الحاجة أو عديمة الفائدة أو خطرة، حتى قادها تغير السياسة عام ١٩٦٢ لتصديق الممارسة. في الحقيقة ولعقود افترض كليًّا تقريبًا الخبراء

القانونيون البريطانيون بعد ألبرت فين ديسي A. V. Dicey أنّ الحكومة المتحضرة ليس لها حاجة بإيضاح الحقوق. إيفور جينينغز Ivor Jennings مفكر قانوني بارز ساعد أيضًا في صياغة دساتير المستعمرات السابقة، ذكر هذا المفكر أنّه لا يمكن أبدًا الاعتماد على وثائق الحقوق إلا من ناحية توخي نتائجها contemplated ذلك "أنّنا لا نستطيع ضمان أنّ المستعمرات ... ستكتسب بالضرورة نوع الحدس الذي يخولنا الرد تقريبًا بالغريزة على التداخل مع الحريات الأساسية". ومع ذلك، فقد كان من الممكن تجنبها ما لم تستوجب بالتأكيد المشاعر الشعبية sentiment خيارًا آخرَ. وبدلًا من ذلك، فالتحول لوثائق الحقوق في المجال البريطاني حصل في البداية نتيجة العوامل السياسية المحلية: فعلى سبيل المثال، في غانا في عهد كوامي نكروما ظهر اقتراح فاشل بصياغة ميثاق حقوق لإرضاء أقلية أشانتي Ashanti التي خافت أنّه يمكن ألا تُمثل ضمن الترتيبات الجديدة٧٥.

وفي الحقيقة فكقاعدة فإنّ القوى الأساسية التي تعمل على التغيير البطيء نحو الإعلانات الواضحة في الدساتير الجديدة كانت تهتم بحقوق الملكية الاستيطانية والاشتراك العرقي بالسلطة. لكن لم يكن هنالك طريقٌ مباشر. ورفض جوليوس نيريري على نحو مفاجئ الاقتراح البريطاني لوثيقة الحقوق عام ١٩٦١ (ثم تكون المكتب الاستعماري في طريقه لتوضيح التغير السياسي) وسمح بإدراجها في الدستور الجديد لتنجانيقا فقط كمبادئ تمهيدية. وبانتشار وثائق الحقوق، بقيت غالبًا النماذج هي الدساتير الأمريكية الفرنسية، وأحيانًا السوفييتية، رغم أنّ عددًا من باقي الدول الإفريقية أشارت إلى الإعلان العالمي (جوهريًا كحالة من الفن) إما كإلهام جزئي أو عام (قامت بذلك التشاد، وداهومي، وغابون، وساحل العاج، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وفولتا العليا بالترافق مع الإعلان الفرنسي، في حين أنّ الجزائر والكاميرون والكونغو برازافيل ومدغشقر ومالي والصومال والتوجو قامت بذلك على نحوٍ خاص). أما قاضي المحكمة العليا الأمريكية ثورغود مارشال Thurgood Marshall عندما وافق على طلب صديقه توم مبويا Tom Mboya لتقديم مسودة وثيقة للحقوق لكينيا في شباط من عام ١٩٦٠، فاستخدم بوضوح الإعلان العالمي جوهريًا، بالترافق مع باقي المصادر، رغم عدم تبني اقتراحه٧٦.

لاحقًا قد يبدو بروز حقوق الإنسان الدولية أنه يخط انتشار الحقوق الدستورية الرسمية، لكنه لا يعني أنّ الحقوق الدستورية الرسمية تمهد الطريق لحقوق الإنسان، حتى عندما اتخذ الإعلان العالمي كدليل مفيد للقوائم المحلية. في النهاية فقد كان الهدف الأساسي لهذه

الدساتير هو دستور constitution السيادة. قد يكون من الخاطئ على نحو خاص في هذا العصر النظر لـ "حركة دولية لحقوق الإنسان لها كثير من الأتباع المحليين في أمكنة معينة يعملون على توسيع النظام الدولي، إضافةً لجلب تلك المعايير الدولية في قانون دستوري محلي" ولا حتى بين الخبراء القانونيين. إنَّ التلاقي بين التقليد السابق في إيضاح الحقوق وبين طريقة كتابة الدستور ما بعد الاستعمار بطريقة أكثر إقناعًا، يشرح هذا التلاقي إطار العمل الوطني المستمر للحقوق الذي حدد التاريخ الحديث لمفهوم الحقوق، والذي عمل بالقدر ذاته للدفاع عن to ward off as to prepare إعداد تشريع الحقوق في المشهد الدولي. وعلى وجه الخصوص، من غير المنطقي تداخل هذه الحقوق الدستورية لما بعد الاستعمار مع السيادة الصعبة المنال بدونه. وبأفضل الأحوال، ففي تقليد ارتباط الحقوق والسيادة في التاريخ الحديث، فتحت المجال للتنافس الديمقراطي ضمن الدولة القومية؛ وبأسوأ الأحوال كانت قد احتُقِرت باسم بناء الدولة القومية ذاك٧٧.

وبأخذ جغرافية العالم الأول لولادة حقوق الإنسان في السبعينيات بالاعتبار، فإنَّ تغيير أنماط الانتساب من خارج إطارات الصراع المباشر (حيث تقع الأولوية على بناء الدولة والوطن) ربما يكون المفتاح الحقيقي لتاريخ حقوق الإنسان. في السنين الأولى، وإن كانت النداءات في المنابر الدولية والمعايير العالمية ذات أهمية، إلا أنّها بالتأكيد قد فشلت في تعريف مناهضة الاستعمار عند المتعاطفين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في وقتٍ لاحق يعرِّفون مثاليتهم ضمن مصطلحات حقوق الإنسان. ومع كل ما سبق فإنَّ الطبيعة الكلية والمنظمة للهياج النموذجي ضد الإمبراطورية في حقبة ما بعد الحرب كانت تعني (حتى عندما كانت حقوق الإنسان واعدة كجزء من دولة جديدة [حالة جديدة]) أنَّ الممارسات التنظيمية مثل "التسمية والوصم" أخذت مكانها في الاستراتيجيات المتعددة الوجوه لتهييج أكثر تطرفًا. ساند مثال غاندي المقاومة الكلية العفوية، في حين لفتت مثل هذه الثورات والتمردات الكلية المستخدمة للعنف انتباه العالم؛ هنالك فرق شاسع في الممارسات المرتبطة الآن بحقوق الإنسان. قد يكون من الصعب استنتاج أنَّ الدعوة العرضية والثانوية لحقوق الإنسان من قبل الرموز المناهضة للاستعمار تحققت بمعايير تحيز وتعاطف العالم الأول؛ سواءً باستقلال عنها أو من خلال التأثير بها. الحقيقة الصادمة في الواقع هي مقدار صغر حصول هذا؛ ظاهريًا كانت حقوق الإنسان مهمة حتى بدرجة أقل مقارنةً بمناهضي الاستعمار أنفسهم.

إذا زرع رجال الدولة الأمريكان شخصيات مثل مالك وكارلوس بينا رومولو لحماية مصالحهم في السياسات المناهضة للاستعمار على سبيل المثال، فإنّ الجمهور الأمريكي قد أخفق في ملاحظة أنّهم قاموا بذلك ضِمن معايير "حقوق الإنسان". وبقدر ما يسعنا القول، فإنّه في بريطانيا تجميعة الحركات على الانتقاد الحديث اليساري للإمبراطورية - سواءً كانت مرتبطة مع الشيوعية (بما فيها التروتسكية) أو حزب العمال المستقل - لم تستحضر حقوق الإنسان الجديدة في أنشطتها، وحالما تبلورت حركة الحرية الاستعمارية Movement for Colonial Freedom (عام ١٩٥٤) لم تقم بذلك أيضًا. كان هنالك نقدٌ للمكافحة الفرنسية للمتمرد خصوصًا في الجزائر التي احتكمت للغة الحقوق: بيير فيدال ناكت - Pierre VialNaquet الناقد المثابر لممارسة الدولة للتعذيب، والذي عرض هياجه الشجاع نيابة عن عالم الرياضيات موريس أودان Maurice Audin في منظمة العفو الدولية باكرًا، يزود هذا الرجل بمثال ممتاز هنا. لكن حتى في هذه الحالة فقد كانت الإشارة محصورة بالتقاليد الفرنسية الأصيلة، وروح النظام الجمهوري؛ ولم تكن النوع المهيمن لتعريف مناهضة الاستعمار٧٨.

في هذه الأثناء، كانت رومانسية الثورة في العالم الثالث وحرب العصابات - عند الضرورة - تقدم أفضل نقطة معاكسة لأنشطة حقوق الإنسان الأخيرة؛ وخصوصًا لأنّ ثورة حقوق الإنسان في أواخر السبعينيات لم تستبدل بها فقط، بل واستهدفتها بأشد النقد. في عصر الاستعمار الأخير، لم يفتقر العالم الثالث لنظرياته الخاصة عن كون الصراع المسلح الطريقة الوحيدة لمحاربة الإمبريالية، بل إنّ بعض الشخصيات الأكثر اعتدالًا مارست التهديد بالعنف مقابل التنازل (على سبيل المثال انفجر ليوبولد سنغور Senghor غاضبًا عندما أُلغيت وعود المساواة الصريحة في المجتمع الإمبريالي من الدستور الفرنسي الأول المقترح). وبالاستهلال بقول فرانز فانون Fanon الذي كان يرى العنف "قوة مطهرة"، شرح جان بول سارتر أنّ "هذا العنف غير المسؤول ليس نتيجة المنطق والغضب، ولا هو إحياءٌ للغرائز الوحشية، ولا حتى هو نتيجة الاستياء: إنما هو الإنسان يعيد صنع نفسه." لقد ذكر الحقوق، لكن فقط ليجادل أنّ تأجيلها الدائم لم يترك للمواطنين خيارًا إلا الدم؛ فكتب سارتر: "'التحرريون' مندهشون، أنّهم اعترفوا أنّنا لم نكن مهذبين كفاية مع المواطنين المحليين، وأنّه سيكون أكثر حكمة وإنصافًا السماح لهم بحقوق معينة بقدر الإمكان؛ إذ لا يطالبون بشيء أفضل من إدخال أنفسهم على دفعات دون كفلاء إلى النادي الحصري جدًّا، أي إلى نوعنا؛ وقد وصل الآن لهم هذا الانفجار

المجنون البربري بقدر ما وصل للمستوطنين السيئين"٧٩. وللمقارنة فحتى الآن لم تنظم أي منظمة غير حكومية تمردًا ثوريًّا.

من بين كل الأرجاء، فقد كانت كتيبات العالم الثالث التي تحرض على الكفاح الثوري إما مستوردة من الخارج (كما في حالة "هو تشي منه" أو "ماو تسي تونج") أو أنَّها وضعت من قبل مثقفين من أمثال إقبال أحمد، عاشوا في البلدان التي تبرر التحرر العنيف وتنظِّر لمقاومة عمليات مكافحة التمرد غير المتناظرة. كان يُنظر لهذه الشخصيات على أنَّها تقدم بديلًا شابًّا للشيوعية السوفييتية التي ترفض التنازل وتتخلص من أخطاء المحاولة الأولى في الثورة العالمية. المجال الأساسي للكفاح المسلح كان في أمريكا اللاتينية (بعد النجاح الرائع لفيديل كاسترو، وصعود تشي غيفارا رمزًا ساميًا ناشرًا النار الكوبية في أنحاء المنطقة)، وكان المتعاطف من العالم الأول الأكثر شهرة هو ريجيس ديبريه Régis Debray، والذي اشتهر أنه سافر للتدريب كجندي، وليحارب في الغابة بجانب تشي غيفارا. بالنسبة للمنظرين لكلٍّ من التمرد ومكافحة التمرد، فأهم الأمور على الإطلاق كانت السمة الشعبية والملهمة للكفاح المسلح، والتي كان فيها الفدائيون نسبة إلى الجمهور الداعم (كما في قول ماو المأثور المشهور) كالسمكة في ماء.

في عصر لم توجد فيه أي حركة تستحق الذكر لحقوق الإنسان، اتبع مراهقو وشباب العالم الأول بتلهف أنشطة ريجيس ديبريه، وهضموا كتيباته الإرشادية النظرية، وقلقوا بشأن مصيره عندما اعتقل وكاد يلقى حتفه على يد الأعداء من "الثورة المضادة – counterrevolutionary". وعمومًا ما كان يأسر مخيلة كثير من الشباب الغربيين في ذلك العصر لم يكن حقوق الإنسان، بل "الأناقة الراديكالية". ولم تخضع رومانسية الكفاح المسلح اليساري للتمحيص الواسع إلا في منتصف السبعينيات (متأثرة جدًّا بالنقد الماركسي للحقوق باعتبارها من النفاق البرجوازي)، بدايةً من النقاد العاطفيين مثل جيرارد شالياند Gérard Chaliand، ولاحقًا من الذين نصبوا أنفسهم مجددين للثقة الغربية بالنفس مثل باسكال بروكنر – Pascal Bruckner (بل حتى ريجيس ديبريه نفسه)٨٠. وبذلك ظهرت حقوق الإنسان فوق أنقاض نوعٍ من الأمل للمناطق الاستعمارية السابقة، والبحث عن بديلٍ ما.

من المهم الوضوح في الاختلافات بين أشكال المثالية للحركة المناهضة للاستعمار وأنشطتها من جهة، وبين المثالية والأنشطة اللاحقة المختلفة كليًّا، والتي هي حقوق الإنسان في الأزمنة الحديثة من جهة أخرى. لأن علاقتها هي علاقة إزاحة وليست علاقة تعاقب وإنجاز

السابق. بقيت رؤية الحركة المناهضة للاستعمار للحقوق - من ناحية المبدأ والممارسة في المجال العالمي - تركز بانتقائية شديدة على الحق الأدنى لحق تقرير المصير، الموصوف فقط بمناهضة التميز العنصري التابعة، وذلك باعتبارها مفهومًا مختلفًا كليًّا. وفي الوفاء بالمفاهيم الأمريكية الأوروبية السابقة عن الحقوق، فقد أضافت حركة مناهضة الاستعمار أولوية للاستقلال والحكم الذاتي للدول الجديدة كميدان كان على الحقوق الفوز به. وقد كان الاندفاع المهيمن دوليًّا يؤكد على السيادة الجماعية، وليس على الامتياز الفردي، وعلى سيادة الدولية القومية، وليس تبعيتها للقانون العالمي.

وهكذا إذا جعلت حركة مناهضة الاستعمار حقوقَ الإنسان تتقدم، فقد قامت بذلك عبر مفهوم متميز وارتدادي نوعًا ما لبناء السيادة حول العالم، في فترة من النصر المتميز تاريخيًّا للمفهوم وممارساته. وبدا إلى حدٍّ كبير عصر ما بعد الحرب مشهدًا للانتقال من "الإمبراطورية إلى الدولة". حتى في الأمم المتحدة (الميدان الأساسي الذي تقاطعت فيه حركة مناهضة الاستعمار وحقوق الإنسان) فإنَّ "الحق" الأدنى بحق تقرير المصير أخذ أكثر المواقع أهميةً، وأخضع لرؤى التنمية العادلة و (وفي النقطة العليا لقوى العالم الثالث في المنظمة) نادى بـ "نظام اقتصادي دولي جديد". أثر جدول الأعمال هذا بعمق على أنشطة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سواءً من وجهة نظر الحقوق التي أعطيت الأولوية، أو من وجهة نظر القضايا المتابعة٨١. لكن حتى ألمد العالي لنزعة مناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة خلال السبعينيات، بيّن أنَّ صعود حقوق الإنسان في الغرب في معناها الحالي - وخارج هيكلية الأمم المتحدة - يجب أن ينسب إلى استخلاصها من مفهوم مناهضة الاستعمار. وكما سيظهر، فقد برزت حقوق الإنسان في وعي العالم الأول فقط - وربما بطريقة ملائمة - بوقوع حدثين متداخلين.

أولًا: كان يجب أن تتكشف الطبيعة القذرة للحكم الاستعماري للجميع ليروها، وأن تنتهي في النهاية نهائيًّا. والحقيقة المرة التي تستحق التأمل هي أنَّ حقوق الإنسان لم تحصد نصرها كمغزى أخلاقي واسع الانتشار إلا بعد تصفية الاستعمار، وليس أثناءه؛ ولأنَّ ذلك ربما فقط بسبب كون فقدان الإمبراطورية سمح باستعادة الليبرالية (بما فيها الحديث عن الحقوق) عن طريق تقليل تشابكها السابق الكئيب مع القمع والعنف في الخارج. وكانت الحالات الرئيسة الأخيرة للاستعمار الرسمي (في ممتلكات البرتغال) في النهاية مهملة في منتصف السبعينيات.

والفشل في الوقت ذاته للمحاولة الأمريكية الأخيرة الدامية لإبعاد الشيوعية عن جنوب فيتنام (وهي ليست ببساطة الدناءة أو الانحراف الأخلاقي عن التقاليد الوطنية في ذلك الفشل كما يؤكد جيمي كارتر) قد ضبط مرحلة التحول الواعد للبلد نحو حقوق الإنسان كإحدى قيم السياسة الخارجية. ولم تتقدم النزعة الدولية القائمة على الحقوق إلا بعدما ساءت سمعة الإمبراطورية الرسمية والتدخل المباشر في الحرب الباردة.

ثانيًا: الأهمية الكبيرة لظهور واسع الانتشار بأن معتقد مناهضة الاستعمار في شكلها التقليدي قد زالت كمشروع سياسي وأخلاقي؛ ولم يكن ذلك فقط بسبب أنواع القلق التي اعتقد أنه يمكن تأجيلها خلال تعزيز قادة العالم الثالث لسلطتهم، و(إن لم يكونوا نخبة جديدة من الحكام الأغنياء "بلوتوقراطية" لا يهمها تحقيق وعودها) ليحاولوا تطبيق نوعٍ من إعادة البناء الاقتصادية والاجتماعية الجذرية ذات القيمة. وحتى إنَّ أحد مناصري الانتشار المحلي للحريات عبر العالم اعترف في منتصف الستينيات بأنَّ "الحكم الفردي "الأوتقراطية" المطبق بانتقائية قد يكون ضروريًّا لإنشاء المتطلبات الاجتماعية لصيانة حقوق الإنسان." ولكن بعد عقدٍ من الزمن، لم يبدُأن ذلك كان رهانًا جيدًا. فتساءل أحد المحامين الدوليين عام ١٩٧٣: "هل حق تقرير المصير قد أصبح من الماضي"٨٢؟

بدأت الإجابة تنحو نحو الإيجاب، على الأقل في الغرب المتقدم. وانتقص عالم السياسة في هارفرد روبرت إيمرسون Rupert Emerson (والذي كان لمدة طويلة النصير الأكاديمي لحق تقرير المصير) عام ١٩٧٥ ظهور "سياسة ثنائية كانت تعمل لتخفيض العملة الأخلاقية لبلدان العالم الثالث والإقلال من استحضار القضايا التي يدافعون عنها ... كان الانقياد الشرعي بالكامل ضد الاستعمارية والتفرقة العنصرية إلى حدٍّ ما موضع تساؤل عندما تجاهلت الدول الحديثة اعتياديًّا أي اهتمام بالانتهاكات الهائلة لكرامة وحقوق الإنسان ضمن حدودها". وكما قال آرثر ماير شليزنجر Arthur Schlesinger, Jr. عام ١٩٧٧ (وهي السنة التي علت فيها حقوق الإنسان) "قد تحقق الدول كل معايير حق تقرير المصير الوطني، ومع ذلك يبقى الكوكب ملطخًا ببعض القذارة. إنَّ حقوق الإنسان هي الطريق للوصول لمبدأ أعمق، يتحقق فيه حق تقرير المصير الفردي". واعتقد لويس هينكين Louis Henkin المحامي الدولي في كتابه التقليدي حقوق الإنسان اليوم Rights of Man Today أنَّ توماس بين Thomas Paine ربما يرحب بالدول الجديدة الكثيرة (منتجات الثورة وحق تقرير المصير) [لكن] قد يغضب من اقتراح أنَّ

الرفاهية الاجتماعية والمساواة لا يمكن الوصول لهما إلا تحت الحكم الأوتوقراطي، عبر دفع الحرية ثمنًا لها، وبالتضحية بالحاضر من أجل مستقبل غير مؤكد". في عصر ما بعد الحرب شرح عضو مجلس شيوخ نيويورك دانيال باتريك موينيهان **Daniel Patrick Moynihan** أنَّ السياسة الغربية أخفقت في الدفاع عن حقوق الإنسان بالتضحية بها على المذبح المتجهم لحق تقرير المصير. "الاستثمار الهائل للأمل الذي كنا نراه شتلاتٍ صغيرة لشجرات بلوط عظيمة متنوعة" قد عزز "على أقل تقدير إحجامًا مقابلًا للتفكير إن لم يكن الحديث عنها بطريقة سيئة". وتابع قائلًا: "ثم كانت صدمة فيتنام، والتي جعلت من الضروري جدًّا أن تقبلنا دولٌ شبيهة جدًّا بالتي كنا ننهبها". لكن مر الآن ببساطة وقت أكثر من اللازم للامتناع عن انتقاد انتهاكات العالم الثالث، وانتهت حرب فيتنام٨٣.

وبعد دخول حق تقرير المصير بأزمة فقط، أصبح للمراقبين الغربيين على الأقل نافذة للتحرك من الحلم الدائم بالتحرر بعد الاستعمار إلى يوتوبيا أكثر حداثة بكثير، إلى الأمل بعالم من الحقوق الإنسانية الفردية.

***

الفصل الرابع
نقاء هذا الكفاح

قال المنشق البولندي السابق برونيسلو باكزكو Bronislaw Baczko في نهاية السبعينيات "قد يشعر البعض أنَّ ما يفصلنا عن نهاية الستينيات هو قرن، وليس عشر سنين". لقد هاجر برونيسلو باكزكو من وارسو إلى الغرب عام ١٩٦٨، وذلك عندما كان الراديكاليون يسببون اضطرابًا في العالم طلبًا لتحول جذري. بالنسبة للشباب خصوصًا، فقد كان هذا أملهم في إزاحة ضيق صدورهم: فبدلًا من إعادة بناء المجتمع القديم الفاشل، آمنوا بأنَّ المهمة قد أصبحت في أيديهم لبناء عالم جديد. ذكَّرت "الرسومات الجدارية في باريس" برونيسلو باكزكو بالانفجار الحديث، "صرخ من أجل 'قوة التخيل' ومجَّد 'الواقع الذي يتطلب المستحيل.'" لكن في العقد التالي بدا أنَّ يوتوبيا التغيير قد انهارت في الغرب، وذلك مع ذبول أمل الوصول لعهد الحرية والعدالة. ومع ذلك الإعلان، أصبحت تلك الفكرة محتقرةً جدًّا، غالبًا من أنصارها السابقين أنفسهم. استنتج برونيسلو باكزكو أنَّ "الأمر كما لو أنَّ اليوتوبيا كانت كبش الفداء لطردٍ جماعي للشياطين الغامضة ذات التسميات المضللة، التي طاردت عهدنا". في الحقيقة، ففي أواخر التسعينيات، بدا أنَّك ترى نوعًا من التكفير للانفجار اليوتوبي السابق. لكن برونيسلو باكزكو لم يظن بفطنته أنَّ هذه المظاهر تعبر عن الحقيقة، بل رأى أنَّ المنطقي ليس رؤية هذا على أنَّه "ذبول" أو "تجزؤ" لليوتوبيا، كما يراه الآخرون، بل هو "نقل لحدودها" بحيث تستمر في ثوب جديد. واستنتج أنَّه "أليس من الممكن ترافق خيبة الأمل في 'أنظمة' اليوتوبيا مع استمرار نماذج التفكير وآمال اليوتوبيا المنتشرة، والتي ربما تكشف سر وجود موقفين متناقضين في أزماننا، هما: الشك في اليوتوبيا مع الرغبة بوجودها على أي حال"؟[١]

يطرح ادعاء برونيسلو باكزكو النافذ تركيزًا على كيفية ظهور حقوق الإنسان في سياق انهيار وتحول النزعة المثالية. فقد ظهرت حقوق الإنسان كيوتوبيا جريئة ضمن حدودها الدنيا بحيث يمكن لها أن تستمر في بيئة قاسية. كانت تلك سنين من "الكوابيس" و"الانهيار العصبي"، وخصوصًا بعد انهيار أسعار النفط، وتراجع الاقتصاد العالمي عام ١٩٧٣. لكن شتاء السخط

الذي اكتسح الغرب أدى أيضًا إلى فقدان الثقة بالمزيد من خطط التحول الكبرى، خصوصًا الثورات، وكذلك أي نوع من المساعي المبرمجة programmatic. وكان السؤال المهم: لمَاذا استطاعت حقوق الإنسان تحقيق الاختراق في السبعينيات، ولم تستطع أن تكون من قبل محط انتباه النزعة المثالية العالمية قبل الأربعينيات، وفشلت في اختراق العالمية في ذلك العقد، ولم تتحقق في الكفاحات المعادية للاستعمار، والأنشطة الشبابية التي تلت ذلك في الخمسينيات والستينيات؟ وللمرة الأولى وبأعداد كبيرة بدأ المناسب استخدام لغة حقوق الإنسان للتعبير عن آمالهم بعالمٍ أفضل، والتصرف وفقًا لها. لكنهم لم يقوموا بذلك من فراغ. لم تُكتشف حقوق الإنسان إلاّ عند منافستها لمخططات أخرى ومن خلال المقارنة معها، كانت حقوق الإنسان نزعة واقعية احتاجت الوصول إلى الممكن. وإذا كان الأمر كذلك، فلم تكن مرئية إلا في ختام ما تبقى من الأحلام الضخمة للآخرين، الأحلام التي اعتمدت عليها واستبدلت بها.

والأهم من ذلك أن الحركات الاجتماعية تبنت حقوقَ الإنسان كشعار للمرة الأولى. وفي فترة السبعينيات تضاعف تعريف مثل هذه القضايا على أنّها كفاحات عن حقوق الإنسان، وانتشر هذا عبر العالم في ذلك العقد (في الواقع حتى في حاضرنا). وقد استمر هذا التضاعف المتسلسل حتى خلال نقاش الدول لإنجاز وثيقة هلسينكي النهائية Helsinki Final Act، التي وقعت عام ١٩٧٥، ما جهز بطريقة غير مقصودة ميدانًا جديدًا لنشطاء حقوق شمال الأطلسي North Atlantic rights activists. ثم أتى عام ١٩٧٧، وهي سنة صادمة، وغير متوقعة أبدًا لبروز أهمية حقوق الإنسان. أحد أكثر الدروس المذهلة المستقاة من هذه الفترة هو كم كان مجهولًا الإعلان العالمي ومشروع حقوق الإنسان العالمي عند الكثيرين عندما بدأ؛ وأن هذه "المصادر" الباكرة لم تكتشف إلا بعد أن انطلقت الحركات التي ادعتها. لكن حقوق الإنسان قد سمحت لممثلين متنوعين أن يتخذوها قضيةً مشتركة، بعد رؤية أنَّ البدائل الأخرى غير فعالة؛ وهو تقارب بدأ غالبًا كتراجع استراتيجي عن أفكار اليوتوبيات المسبقة المبالغ بها جدًّا.

يعتمد الإطار العام لتفجر أنشطة حقوق الإنسان وصولًا إلى عام ١٩٧٧ والسنوات القريبة منه على الإحاطة بهذه الديناميكية لانهيار اليوتوبيات السابقة، والبحث عن ملجأ آخر في مكان ما. فملاحقة تاريخ الدفاع عن المواطنين في مجال عالمي أمر، لكن تفسير نجاح

حقوق الإنسان وأهميتها واستمرارها في المناخ الأيديولوجي القاسي في السبعينيات ضمن سياق كثير من الحركات الاجتماعية الجديدة المثيرة هو أمرٌ آخر. فتسجيل تطور آليات حقوق الإنسان فوق الوطنية (كما في الأمم المتحدة وفي المنطقة الأوروبية) أمرٌ، بينما شرح الانطلاقة المذهلة لهيبتها الثقافية التي تمتعت بها بعد عقود من الإهمال فهو أمرٌ آخر. وأخيرًا فإن تفحص الدول التي ادعت أنّها تناصر قضية حقوق الإنسان في أواسط السبعينيات بطريقة غير مسبوقة (خصوصًا أمريكا في عهد جيمي كارتر Jimmy Carter's America) وتفحص الأنظمة regimes التي وسمت بطريقة جديدة مزعجة (ونادرًا ما كانت معطلة) هو أمر، لكن شرح سبب اختراق حقوق الإنسان في هذه اللحظة بمدى جوهري في ميدان النزعة المثالية، عند الناس العاديين وفي الحياة العامة، هو أمرٌ آخر. إنّ موت رؤى اليوتوبيا الأخرى، وتبدل هيئتها لتصبح على شكل جدول أعمال من حقوق الإنسان يقدم الطريقة الأقوى لذلك.

فشل موسيس موسكويتز Moses Moskowitz كأحد الممثلين القلائل جدًّا المدافعين عن الأسلوب العنيد القديم للمنظمة غير الحكومية NGOفي الدفاع عن حقوق الإنسان، ولد في أوكرانيا، في مدينة ستري Stryj عام ١٩١٠، وهاجر مع عائلته عندما كان مراهقًا إلى الولايات المتحدة، حيث دخل جامعة سيتيCity وجامعة كولومبيا. وعمل كمحلل للجنة اليهودية الأمريكية (AJC) قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخدم موسيس موسكويتز في المسرح الأوروبي في الجيش الأمريكي، وقام بدورٍ خاص في ألمانيا المحتلة بعد الحرب كرئيس للاستخبارات السياسية في ولاية بادن - فورتمبيرغ Württemberg - Baden. وأثناء عودته عام ١٩٤٦ خطرت له فكرة تمثيل اليهود في المنظمة العالمية بُعيد تأسيس الأمم المتحدة. ومع دعم بعض الشخصيات له - مثل رينيه كاسان Rene Cassin - أنشأ موسيس موسكويتز المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية (CCJO)، والذي شاركت فيه اللجنة اليهودية الأمريكية والاتحاد الأنجلو - يهودي والتحالف الإسرائيلي العالمي Alliance Israelite Universelle. وكان بليغًا بشرحه سبب عمله ذلك بإصرار وسرية للدفاع عن حقوق الإنسان، حتى بعد انتكاسة هذه الفكرة في فترة ما بعد الحرب: "لقد أردت أن أعمل على شيء دائم، شيءٍ ذي أهمية عالمية، وراسخ. لم أعتقد أنه سيجلب الخلاص، لكني آمنت أنّه لا يمكننا المضي ما لم نؤسس هذا المبدأ تأسيسًا راسخًا في المعاهدة الدولية"[٢].

ومن أجل هذه المهمة شعر موسيس موسكويتز أنّ أفضل نهج يعمل عليه هو العمل وحده، وبطريقة دبلوماسية. في الواقع انفصل في نهاية المطاف عن اللجنة اليهودية الأمريكية، لأنه كان

يراها في فترة ما بعد الحرب تبتعد عن أخلاقياتها ما قبل الحرب، متجهةً نحو "ما يسمى بآلة تكتل أو ... ضغط، مصدرةً للكراريس والملصقات الإعلانية". وأضاف: "ليس ثمة يوتوبيا ... إلخ. أنا أقصد أنَّ ذلك كان شفاعة مني." حتى إنَّه انتقد منظمة العفو الدولية "لاختراعها كل أنواع الإجراءات، وكل أصناف المقاربات" و"بناء بابل، برج بابل الذي سيدمر البرنامج في نهاية المطاف". ورغم أنه كان معروفًا في دوائر نيويورك، عند كلٍّ من اليهود والأمم المتحدة، بـ "سيد حقوق الإنسان" لكنه بقي هو ومنظمته في الخمسينيات والستينيات غير معروفين من حيث المبدأ. وقد كان الأمر كذلك رغم أنَّه أثناء عقود من عمله في المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية ألَّف أفضل الدراسات (وهذا صحيح لأنَّها كانت أساسًا الدراسات الوحيدة) عن مصير حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة. ومع مرور السنوات، تابع دون كلل عملية تشريع حقوق الإنسان، واقترح إنشاء "مدَّعٍ عام" لحقوق الإنسان. وقد حصل بالفعل بعد فترة طويلة من عصره (عام ١٩٩٣) أن أُحدث هذا المكتب لمندوب الأمم المتحدة السامي٣.

كان المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية ممثلًا كليًّا للمناصرة الباكرة لحقوق الإنسان، وهو عرض رجل واحد أساسًا يركز على عمليات الأمم المتحدة. كانت أول المنظمات اتخذت حالة استشارية وفق الفقرة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة تستند جميعها تقريبًا إلى هوية المجموعة. وبُعيدَ الحرب أعادت كثير من المنظمات غير الحكومية NGOs صياغة النصوص السابقة من قضاياها (تمامًا كما فعل موسيس موسكويتز بخصوص الدفاع عن اليهود) لتوافق ما ظهر من بيروقراطية ولغة الأمم المتحدة. وبعد أن بدأ منشؤها في أواخر القرن التاسع عشر، توسعت بسرعة في فترة ما بين الحربين، ووصل عدد المنظمات غير الحكومية إلى ألف منظمة في السنوات التالية تمامًا للحرب العالمية الثانية، حصلت ١٠٠ منها سريعًا على الحالة الاستشارية في الأمم المتحدة (بما فيها قلة مهتمة بحقوق الإنسان). لكن لم تنجح أيٌّ منها (سواءً كانت مكرسة للتجارة أو توحيد المقاييس أو العمل أو الزراعة أو الرفاهية الاجتماعية أو السلام) في جعل المنظمة غير الحكومية فكرة بارزة جدًّا في ذلك الوقت. اشتكى طالبهم الأول والأبرز لمدة طويلة ليمان كروموبل وايت **Lyman Cromwell White** عام ١٩٥١ أنَّهم "يغزون القارة الضخمة غير المكتشفة في عالم العلاقات الدولية". ومنظمات مثل منظمة موسكويتز التي فيها أي إشارة إلى فكرة حقوق الإنسان الجديدة تشغل فقط قطاعًا صغيرًا من تلك الأرض الواسعة، وحتى أولئك لم يقوموا بذلك كبرنامج عام. لقد وازنوا بين أهدافهم السابقة (التي كانت نموذجيًّا في مسعاهم

للسلام، أو دفاعًا عن مجموعات معينة) وبين التقدم الاستراتيجي للغة حقوق الإنسان الجديدة. وفي مسحٍ موثوق أجراه ليمان كروموبل وايت بعد تأسيس الأمم المتحدة بخمس سنوات، لم يستطع حتى ذلك الوقت وضع تصنيفٍ عام لمنظمات حقوق الإنسان.٤

حتى ضمن المجموعة الثانوية من المجموعات التي كرست نفسها لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كانت مجموعة موسكويتز بالتالي نمطية بينها. حيث كانت قضاياهم تقوم على حدود الدين أو الأخلاق أو الجنس نيابة عمَّن يدافعون عنهم. وحتى عندما تابعوا بجدول أعمال عام (مثل جدول أعمال للسلام) كان ما يحدد قيادتهم وعضويتهم هو هوية المجموعة. فمثلًا تابعت الحركة العالمية للنساء طرح قضاياها: من التصويت، مكافحة التهريب ومكافحة الدعارة، وزيادة الرواتب وجدول أعمال أكبر يهدف لتحصيل سلام نسوي في الجغرافية السياسية الذكورية٥.

غالبًا وجدت بعد الحرب مباشرةً مجموعات كرست نفسها في ذلك الوقت لعملاء محددين يحددهم الدين أو الأخلاق أو الجنس، وذلك قد عَولَمَ خطاباتهم دون تغيير أساس عضويتهم. بالنسبة للجنة اليهودية الأمريكية، فإنَّ حقيقة مشهد ما بعد الحرب أظهرت أن أفضل استمرار لقضية حقوق اليهود يكون عبر القضية الأكبر لحقوق الإنسان٦. ورغم ذلك، ركزت المجموعات (بما فيها المجموعات اليهودية) على القضايا التي تُهم جمهورهم المعين من مكونات خاصة. وذكر روجر ناش بالدوين Roger Baldwin وهو مؤسس مساعد للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية American Civil Liberties Union، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان Rights of Man أثناء الحرب العالمية الثانية: "لا تنتظم المنظمات غير الحكومية في علاقاتها مع الأمم المتحدة إلا في الأمور الإجرائية. أما في القضايا الجوهرية فهي تعمل منفردة"٧. استمرت القضايا الإنسانية بالتقدم في عددٍ واسع من القواعد. فوجدت مجموعات محلية ووطنية وعالمية، وقد عملت عبر الدول، وعبر المنظمات العالمية، ووحدها. وبالمقابل جعل الدفاع عن حقوق الإنسان الأممَ المتحدة محط الاهتمام والفعل والإصلاح المميز (في الواقع المكان الحصري).

حاول البعض النهوض بملفٍّ مختصر لفكرة حقوق الإنسان نحو جمهور أوسع. ورغم أنَّ الكثير من هذه المنظمات غير الحكومية الباكرة اجتمعت على مسعى التشريع و"التنفيذ"، إلا أنَّها سعت أيضًا إلى الوصول للشهرة الإعلامية؛ وخصوصًا بعد عام ١٩٥٣، عندما أعلن جون فوستر دالاس John Foster Dulles تفضيل الحكومة الأمريكية التربية بدلًا من القانون في مجال حقوق الإنسان. وقد صاغت كاتبة الأطفال المعروفة دوروثي كانفيلد فيشر Dorothy

Canfield Fisher كتيًا تربويًا، تحت عنوان عالمٌ عادل للجميع: معنى الإعلان العالمي A Fair World for All: The Meaning of the Universal Declaration، والذي نشرته مجموعات متنوعة في أوائل الخمسينيات. وبالمثل، بتزعم جهود تحالف الكنيسة مع مجموعات نسائية، مولت الجمعية الأمريكية للأمم المتحدة الراديو الإذاعي في كافة أنحاء البلاد للإشارة للذكرى السنوية العاشرة للإعلان العالمي، مبرزةً شخصيتين، هما ماريان أندرسون Marian Anderson وداني كاي Danny Kaye[1]؛ وفي عصر السابع من كانون الأول، من عام ١٩٥٨، وعلى نسق مماثل، استُضيف مشاهدون أمريكيون في مسرحية تلفزيونية تحت عنوان في أيديكم كان يقصد بها نشر الوعي نحو الحقوق الإنسانية. لكن هذه الجهود المتفائلة البدائية أخفقت في طرح المفهوم للتداول العام.

لم يظهر إلا اتحاد بالدوين العالمي Baldwin's International League لحقوق الإنسان Rights of Man كمنظمة غير حكومية مكرسة من أجل حقوق الإنسان. وعلى ما يبدو فمن أسسه في أواخر عام ١٩٤١ هم اللاجئون الأوروبيون آملين غرس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان French Ligue des Droits de l'Homme، ثم قاده بالدوين بدايةً من عام ١٩٤٢، وتابع باذلًا طاقة مميزة بعد تقاعده من الاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية في كانون الثاني ١٩٥٠. كانت التزاماته التحررية المدنية على المستوى الدولي حاسمة ولكنها كانت متفردة أيضًا. لقد كانت مشكوكًا بها أيضًا بسبب معاداة بالدوين للاستعمار. وبعد بعض التردد في البدايات، أصبح بالدوين أولوية في مكافحة الشيوعية. فقد فهم اتحاده مسعى حقوق الإنسان بغرابة أنه التزام بمناهضة الاستعمار. وقد فشل نمط دفاعه في رفع ملف مختصر عن فكرة حقوق الإنسان، كما لو أنَّ أنشطته ولدت مبكرة. ومع انحصار الاتحاد الدولي بالعضوية المحدودة قبل عصر الحركات الاجتماعية الجديدة، ومع فشله في تطوير نخبة من المحترفين لقيادته، لم يؤسس هذا الاتحاد نموذجًا ناجحًا عامًّا ليتبعه الآخرون. وبقي مكرسًا للدفاع بالاعتماد على الأمم المتحدة. ورغم أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد حيدت نفسها بعد عام ١٩٤٧ بأن قررت أنَّه لا يمكنها النظر في العرائض المقدمة، بقي بالدوين وجون همفري John Humphrey (المدير الأول لقسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة) على اتصال متواتر بعضهما مع بعض٨.

---

(١) ماريان مغنية أمريكية ذات أصول أفريقية، في حين داني كاي ممثلٌ أمريكيٌّ أبيض – المترجم.

لكن مع حلول أواخر الستينيات – وخصوصًا بعد تأسيس منظمة العفو الدولية – أصبح من الواضح أنّ الاستراتيجية المبكرة لتلك المنظمات غير الحكومية ذات ثمار قليلة – من المنظمات التي قدمت أي إشارة تذكر لحقوق الإنسان – (وحتى الاتحاد الدولي). وفي الواقع كانت أشد اللحظات وضوحًا لهذه القناعة على الإطلاق في مؤتمر طهران، بمناسبة الذكرى العشرين للإعلان العالمي. رغم توثيق القيم الأساسية للمنظمة في وثائقها للسعي إليها، إلا أنّه حتى قادة المنظمات غير الحكومية الموجودة أدركوا حينها فشل الأمم المتحدة كميدان أساسي لنشاط حقوق الإنسان. وبعد الاجتماع الكارثي في نيسان – أيار وبياناته المعادية للاستعمار (واستنكار الاحتلال الإسرائيلي)، قام شون ماكبرايد Sean MacBride (الأمين العام لإحدى المجموعات، وهي اللجنة الدولية للخبراء القانونيين) بالتأسف لأنّ الحدث "قد كرَّسَ معظم وقته لتكرار مواقف سياسية حالية بطريقة عاطفية"٩. وباستغلال سنة حقوق الإنسان، حاولت مجموعات خاصة مجددًا أن تجد أذنًا صاغية، حتى إنّ الحكومة الأمريكية أسست لجنةً رئاسية، ترأسها أفيريل هاريمان Averell Harriman١٠. لكن النتائج كانت مخيبةً للآمال، وذلك نتيجة "الحدة acrimony" المحرجة لما حصل في طهران. ذكر موسكويتز أيضًا أنّه لم يلق "أي حدث" "شكًّا صارمًا" على قدرة برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "على دعم الوزن المراد له حمله" مقارنة ببرنامج طهران، والذي "لم يقترب حتى مما كان متوقعًا منه، لا في الشكل، ولا في المضمون". تأسف موسكويتز على حقيقة أنّ وثيقة طهران النهائية لم تستحضر "أي معنىً للمهمة، أو البحث أو الاكتشاف. لقد نظرنا عبثًا في الإجراءات والقرارات المتعلقة بمركز أمرٍ سياسي أو اجتماعي عظيم يحرك الأمل ويدب الحماس، ويبث تنبؤات سعيدة للمستقبل ... لم يولد مؤتمر حقوق الإنسان أيَّ قوىً تنهض لدحض كل العقبات التي تقف في طريق التحقيق العالمي لحقوق الإنسان"١١.

لكن في جلسة جماعية في أيلول عام ١٩٦٨ خطت المنظمات غير الحكومية بنفسها الدروس الأغنى والأكثر محورية من كارثة طهران عن استراتيجية حقوق الإنسان. ومقارنة بطهران، كان مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي انعقد في باريس في منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة قضيةً مختلفةً اختلافًا جذريًا. ففي تركيبة جمعت المنظمات غير الحكومية بعضها مع بعض كان حصريًا من سكان العالم الأول تقريبًا. وكان معظمهم من منظمات دينية متنوعة، رغم أنّ بعض المتحدثين الأساسيين (الأبرز بينهم كان رئيس زامبيا

كينيث كاوندا) كانوا من دماء جديدة. كما كان بعض الآباء المؤسسين من الأربعينيات موجودين أيضًا. وناقش رينيه كاسان René Cassin (الذي سيُعلَن فوزه بجائزة نوبل بعد بضعة أسابيع) أنَّ "مقاتلي" المنظمات غير الحكومية يجب أن يتابعوا مسعاهم في إصلاح الأمم المتحدة، وخصوصًا تمرير مواثيق حقوق الإنسان الملزمة. وبالنظر إلى مؤتمر طهران، نجد صدى معاصرًا لإصرار تشارلز مالك على الإطار المسيحي لحقوق الإنسان الهام جدًّا في الأربعينيات، وشدد قائلًا: "لم يُعلن أي شيء عن حقوق الإنسان في عصرنا، فمثلًا ليس ثمة شيء في إعلاننا العالمي عن حقوق الإنسان لا يمكن تتبعه إلى المصفوفة الدينية المسيحية العظيمة." "حتى أولئك الذين حملوا في يومنا هذا – مستندين على قاعدة لا دينية، أو حتى معادية للدين – عبء حقوق الإنسان بمثل هذه العاطفة والإخلاص الواضحين ... يدينون باندفاعهم للإلهام الأصلي للتقليد سواءً أعلموا ذلك أم لم يعلموا". وعلى النقيض انحرف الإسلام في أشكاله الحالية عن مساهمته الممكنة في حقوق الإنسان[1]، رغم "منهجه الإنساني الرائع، والذي يجب إنعاشه في أوقاتنا هذه مستقلًا عن تقلبات السياسة." لكن إثر ما حصل في طهران، ونظرًا للثورة العالمية، ركز مالك شكواه على أنشطة الشباب، التي فشلت في أن تكون ذات فائدة لحقوق الإنسان لأنَّها تاهت في معارضةٍ معقدة ومفرطة مع المجتمع الحالي، بدلًا من تلطيف نقده للظلم نظرًا للإنجازات الكبيرة للحضارة حتى الآن. قال مالك: "آمل أن يجرؤ شخصٌ ما – ويفضل أن يكون من الشباب – أن يقف قبالة الشباب، ويؤكد على وجود كثير من الأشياء الصحيحة أيضًا، وأنَّه من واجبهم حبها. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية تحمل رؤية الشباب ينسحبون إلى هاوية العدمية nihilism." لكنْ آخرون قد أدركوا أنَّه بخلاف باقي الإيحاءات، فإنَّ حقوق الإنسان قد فشلت في أن تصبح برنامجًا مقنعًا للشباب. نظر فريدريك نولد Frederick Nolde والذي كان حاضرًا في إنشائها، ودون الإشارة للأنشطة القيمة للمنظمات غير الحكومية مثل مجموعته العالمية المسكونية، نظر في أنحاء الغرفة وقال بسخرية: "على المرء أن يجهد عقله وذاكرته ليحدد مكان معظم المشاركين من الشباب. يمكن أن تتغير هذه الحالة، بل ويجب أن تتغير"١٢.

---

(١) يقصد الحركة الإسلامية التي عاصرها وتحدث عنها، وإلا فما وجده تشارلز مالك في المسيحية كأساس أخلاقي موجود في الإسلام أيضًا، بصرف النظر عن صحة جعل المسيحية أو الإسلام أساسًا أخلاقيًّا للحقوق الإنسانية بصورتها الحديثة. (رضا).

بالنسبة لأولئك الذين فكروا لمَاذا فشلت حقوق الإنسان حتى الآن فقد عكَسَ حدثُ باريس قبل كل شيء عدم قابلية نجاح المنهج المرتكز على الأمم المتحدة، ومقارنة حقوق الإنسان بالقضايا المنافسة والسياسية في الغرب والتي هزت العالم. إجرتون رودولف ريتشاردسون Egerton Richardson وباعتباره سفير جامايكا إلى الأمم المتحدة قدَّم عام ١٩٦٣ اقتراحًا للمرة الأولى بجعل سنة لحقوق الإنسان، وكان هذا السفير الأكثر صراحة. وقد صاح: "لقد كان ما حصل في طهران لحظة الحقيقة بالنسبة لنا، لقد أصبحنا عندها وجهًا لوجه مع طبيعة وحشنا، عندها رأينا ما يعنيه أن تكون مناصرًا لقضية حقوق الإنسان عبر العمل عبر الحكومات أساسًا". كانت "فجوات طهران عديدة، وإنجازاتها قليلة؛ وهكذا يبدو الآن من الضروري الاعتماد أكثر على الأشخاص بدلًا من الاعتماد على الحكومات في مسعى الترويج بحماسة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية."١٣ وفي وجه اليوتوبيا المنافسة التي لم تنادِ بحقوق الإنسان قد يجد مشروع حقوق الإنسان طريقًا للمنافسة.

قد يكون من الخاطئ الاستغناء تمامًا عن عمليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في هذه السنوات كسبب لنجاح مفهوم المنظمة من ناحية تقديمه وإحباطه أيضًا. لقد مرت تلك المنظمات بتطورها البطيء. لكن في مسح رائد استطاع عالم السياسة البريطاني هربرت جورج نيكولاس H. G. Nicholas أن ينتقد إنجازاتها متهكمًا في منتصف السبعينيات في هذا المجال:

لا شيء ألحق الأذى بالمنظمات على العموم، و[بالمجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة] على وجه الخصوص أكثر من مطاردة الإوز البري الكبير نحو حقوق الإنسان. ولا يوجد أي بلد بريء في هذه المسألة، ولا الولايات المتحدة التي ضغطت في سان فرانسيسكو لمصلحة بنود حقوق الإنسان في الميثاق، ولا حتى كتلة الاتحاد السوفيتي، التي استغلوها بلامبالاة بالغة وعيونهم تلمع، ولا حتى الأمريكيون اللاتينيون، الذين وجدوا هنا غذاءً مثاليًّا لشهيتهم البلاغية المفتوحة، ولا الأنجلوساكسونيون، الذين بخطأ تقليدهم للواقعية في الأشياء التحررية والإنسانية انضموا للبقية في الإعجاب الجماعي بملابس الإمبراطور الوهمية الجديدة. وهكذا طورت المؤامرة الجبانة لتبرير السخافة المتأصلة لمنظمة من حكومات تكرس نفسها لحماية حقوق الإنسان وفي الوقت ذاته – في جميع العصور [الأجيال] والمناخات – كانت هذه الحكومات نفسها هي المنتهك الرئيس لتلك الحقوق١٤.

رغم أعمال مجموعاتٍ صغيرة، وعدد صغيرٍ من البيروقراطيين في الخمسينيات والستينيات، انفجرت حقوق الإنسان في السبعينيات مترافقة مباشرة مع تهميش مذهلٍ من الأمم المتحدة باعتبارها الميدان المركزي للمعايير والحامي الوحيد المتخيل لها. ويخصوص هذا التطويق للأمم المتحدة، لم تكن النزعة العالمية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبقاياها بعد الحرب تشكل سابقة.١٥ لقد كانت منظمة العفو الدولية قبل الجميع هي من قام بهذه الحركة بشكل حاسم جدًّا. أكد مؤتمر طهران مسبقًا الحاجة لنمط جديد في التعبئة، التي قدمتها نموذجيًّا وتصاعديًّا منظمة العفو الدولية.

في الواقع اخترعت منظمة العفو الدولية تقريبًا وحدها قاعدةً شعبية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومن خلالها قادت الوعي العام لحقوق الإنسان عمومًا. قد تكون مساهمتها وصلت ذروة رؤيتها عندما تلقت جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٧، وهي السنة الفاصلة لحقوق الإنسان ككل، رغم أنّها قد بدأت عملها قبل ذلك بسنين. ويخلاف المنظمات غير الحكومية السابقة التي ناشدت للحصول على حقوق الإنسان من حين لآخر، أو في أغلب الأحيان، فقد فتحت منظمة العفو الدولية نفسها لمشاركة تكتلية من خلال إطار عملها على الفروع المحلية، كلٌّ منها يتصرف لدعم شخصيات ضحايا معينين للاضطهاد. ويخلاف مجموعات حقوق الإنسان الأولى، لم تتخذ من الأمم المتحدة موقعًا أساسيًّا للدفاع. وبالتجاور مع إصلاح الحوكمة الدولية، سعت إلى علاقة مباشرةٍ وشعبية مع المعاناة، وذلك من خلال إشعال الشموع كعرضٍ للتضامنِ، وكتابة الرسائل للحكومات مناشدةً الرحمة وإطلاق السراح. اعتمدت هذه الإبداعات العملية بقدرٍ مساوٍ على قراءة رائعة لثروات النزعة المثالية في عالم ما بعد الحرب، وفهمٍ عميق لأهمية البوادر الرمزية.

على أية حال فإنَّ أصول منظمة العفو الدولية تعود إلىأن الردود المسيحية على الحرب الباردة لم تكن واعدة أبدًا، ويبيّن تحولها البطيء إلى منظمة مرموقة لحقوق الإنسان ضرورة التميز بين أطوار التأسيس والتطور والقبول لمثل هذه المجموعات. وبفضل مؤسسها بيتر بينيسن Peter Benenson ظهرت منظمة العفو الدولية بارتجالٍ مثيرٍ ومتجٍ بعد حركات السلام المسيحية السابقة. ومع إيريك بيكر Eric Baker الكويكري نوى بيتر بينيسن أن يقدم مخرجًا جديدًا للمثاليين الذين خاب أملهم في مأزق الحرب الباردة، وخصوصًا بعدما تبين أن الاشتراكية تجربة فاشلة. وبعد الانتشار الافتتاحي لمقال نشرته جريدة الأويزيرفر Observer لمنظمة العفو الدولية

في ٢٨ أيار من عام ١٩٦١ تحت عنوان "السجناء المنسيون" ذكر بيتر بينيسن أنَّ "الهدف المبطن لهذه الحملة – والذي آمل أن يتذكره أولئك المرتبطون بها ارتباطًا مباشرًا، دون نشره أبدًا – هو إيجاد قاعدة مشتركة يمكن أن يتعاون عليها المؤمنون بالمثالية في العالم. لقد صممت خصوصًا لامتصاص الحماس المستتر لعددٍ كبير من مثل هؤلاء المثاليين الذين أصبحوا – منذ كسوف الاشتراكية – محبطين جدًّا؛ وبالمثل لقد توجهت لمناشدة الشباب الباحث عن المثالية ..."تمامًا على نحو مدهش، وصل بيتر بينيسن لاستنتاج أنَّ المخرج الذي يمكن أن تقدمه منظمة العفو الدولية لأصحاب النزعة المثالية ليس له تأثيرات هامة على الضحايا: "الأهم هو تسخير حمامة المساعدين ... يفضل الشهداء الحقيقيون المعاناة، وكما أود أن أضيف، فإنَّ القديسين الحقيقيين ليسوا أسوأ حالًا في السجن من أي مكان آخر على هذه الأرض"١٦.

إذا كان الأمر كذلك، فإنَّ الفهم الشخصي عند الناشط لنشاطه هو ما يهم، ولا يهم بساطة الضحية التي أسرت ناظريه. افترض البحث عن مكانٍ جديدٍ للنزعة المثالية انهيار عملية امتصاص الحرب الباردة. تحتوي أصول منظمة العفو الدولية فكرة ثمينة لفهم الانفجار اللاحق لحقوق الإنسان في منتصف السبعينيات عندما كان يبحث الكثير عن يوتوبيا بديلة. ربما كان السياق المكون لمشروع بينيسن يتمثل في تجمع أوسع من حركات السلام الدينية، مثل باكس كريستي[1] Pax Christi بين الكاثوليك (والذي شارك فيه بيتر بينيسن أيضًا بعد تحوله للكاثوليكية عام ١٩٥٨، وكان قد ولد لوالدين يهوديين)، أو مجلس الكنائس العالمي World Council of Churchesبالنسبة للمسكونية البروتستانتية. وباستثناء فريدريك نولد، فمن المهم جدًّا أن نذكر أنَّه لم تقم أي مجموعة بجعل حقوق الإنسان فكرة مركزية١٧. وبهذا الخصوص فإنَّ ارتباط القضية الخاصة لمنظمة العفو الدولية بحقوق الإنسان لم تكن مركزية في البداية، ولا حتى ضرورية؛ ويبدو أنَّها لم تكن حقًّا بسبب بيتر بينيسن، إنما بسبب زميله المحامي بيتر آرشر Peter Archer، والذي اقترح بدايةً التلميح لهذا المفهوم في حملة نيابية عن "سجناء الضمير"١٨. لكن رغم أنَّ ذلك التلميح كان عرضيًّا، إلا أنه أصبح مركزيًّا بشكل متزايد في تاريخ المنظمة، وقد أعطى منظمة العفو الدولية دور الطليعة في تاريخ الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

(١) سلام المسيح – المترجم

بيَّنت معاناة رجال الدين الكاثوليك مثل جوسيف بيران Josef Beran وجوسف مندسزنتي Jozsef Mindszenty تحت حكم الشيوعية معنى حقوق الإنسان الدولية من كانون الأول عام ١٩٤٨، وقام بيتر بينيسن نفسه في بادئ الأمر بجعلهم نقطة مركزية في مقاله الأصلي في الأوبزيرفير Observer. لقد كان اتصالًا محوريًا مباشرةً لحقوق الإنسان بالصياغة التالية للحرب. وبالمثل أصر بيتر بينيسن أيضًا على أولوية حرية المعتقد الديني، بالتوافق مع حرية الوعي عمومًا؛ وقد كتب في كتابه اضطهاد Persecution١٩٦١ ١٩٦١ المشهور أنَّ منظمة العفو الدولية ستكون "حركةً دولية غير طائفية وغير سياسية لضمان التبادل الحر للأفكار، والممارسة الحرة للدين". قاد شون ماكبرايد وهو من الشخصيات الأولى في منظمة العفو الدولية مهمته الأولى إلى تشيكوسلوفاكيا لتحري حجز بيران١٩. لكن فورًا تجاوزت منظمة العفو الدولية تقريبًا القضايا السابقة وقطعت الصلات الواضحة بإطار عمل ما بعد الحرب. ومقارنةً بالهياج السابق والمعاصر حول السجناء السياسيين (وهي قضية عمرها قرن، امتدت على فترة ما بين الحربين أيضًا) تابعت منظمة العفو الدولية عملها على أنَّها "لا سياسية". لقد تقاطعت في أصولها الثقافية مع حملة نزع السلاح النووي، لكن عرفت منظمة العفو الدولية نفسها بوضوح أكبر بأنها ضد اليساريين، رغم أنَّها ركزت أساسًا على ضحايا الأنظمة اليمينية والديمقراطيات الليبرالية. وبخصوص هذا، ومع ممارستها الباكرة المشهورة في الحصول على فروع محلية أو "مجموعات تبنى نهجهاadoption groups" تختار السجناء كثلاثيات (واحدًا من العالم الأول وواحدًا من الثاني وواحدًا من الثالث)، تاجرت بادعائها القوي أنها فوق السياسة وبعدها. في الحقيقة كان هذا الادعاء بالتفوق ابتكارًا رئيسًا لبيتر بينيسن.

وعندما أسس أستاذ جامعة كولومبيا إيفان موريس Ivan Morris "منظمة العفو الدولية الأمريكية" بعد بضع سنين، وبدأ فرع ريفيرسايد Riverside بالاجتماع في غرفة معيشة أستاذ جامعة كولومبيا آرثر دانتو Arthur Danto على الجانب الغربي العلوي، بقي الاندفاع ذاته: "حماية العالم عبر حماية شخصٍ واحد في كل مرة"٢٠. وسيصبح هذا وصفةً لقوة هائلة: ففي مواجهة اليوتوبيا الملوثة عند السياسيين، وجِدت المبادئ الأخلاقية غير التحزبية الخارجة عنهم، بل وتعلو عليهم. لكن لبرهة من الزمن رغم نجاحات منظمة العفو الدولية المؤثرة في بريطانيا، سيكون لهذا الادعاء قليل من القبول فقط. فالأحداث المؤدية إلى ١٩٦٨ وما بعده - وتلك الأحداث فقط - يمكن أن تجعل الدفاع الذي ابتكرته منظمة العفو الدولية ذا صلةٍ

وطيدة، ليس فقط في إعادة تعريف دفاع المنظمة غير الحكومية، إنما أيضًا في تمهيد الطريق لانتصار حقوق الإنسان كيوتوبيا فعالة لم يسبق لها مثيل.

أهم شيء بالمختصر كان ميدان التنافس الذي على حقوق الإنسان أن تكسب به طريقها في السنوات القريبة من العام الفاصل ١٩٦٨. فحقوق الإنسان كانت فقط إحدى الأيديولوجيات الممكن نجاحها (وقد نجحت بالفعل) في امتصاص الخلاف في الحرب الباردة بين النماذج الاجتماعية التي دخلت انحدار الستينيات. تفكك الظروف الأيديولوجية التي استثنت حقوق الإنسان في الأربعينيات لا يعني بذاته أنه أخرجها إلى نزعة حماس جديدة. كان بيتر بينيسن وأتباعه الأوائل القلائل أقلية ضئيلة. تحول معظمهم في ذلك العقد إلى أنواعٍ مختلفة من معارضة الحرب الباردة. في الواقع فإنَّ الانهيار الوشيك لشروط الحرب الباردة، والتي كان لبيتر بينيسن فيها بصيرة مبكرة، أفاد في الواقع مخططات أخرى على المدى القريب. لقد كان المأزق النووي قبل كل شيء هو ما قوض ظروف الاستقرار الذي أراد سياسيو الحرب الباردة المتحزبون ضمانه خلال التصعيد النووي، مع الخوف والولاء الذي زرعه في النفوس. وصول الرؤى المتنافسة لطريق مسدود، كلٌّ منها يصر على أنّه يجب أن يربح بأي ثمن، كان يعني أيضًا أنّه في الغرب – كما في الشرق – سيتضاءل عدد الأشخاص الذين يمكن أن يخوضوا هذا التسابق، مما سهل الشكوى من الخيبة في الوطن، واللاأخلاقية في الخارج.٢١

في الستينيات ازدهرت رؤىً جديدة للتغير الاجتماعي باحثة عن طريق للخروج من منافسة الحرب الباردة في كافة أنحاء العالم. كانت حركة حقوق الإنسان (بما فيها منظمة العفو الدولية) هامشية جدًّا بين تلك الرؤى. وفي حين كان لحقوق الإنسان أصولها ضمن "الحركات الاجتماعية الجديدة"، إلا أنّها ولفترة طويلة كانت واحدةً من حركات أخرى أبرز منها بكثير دون منافسة تذكر بينها. وإذا كان الأمر كذلك فقد استفادت من سقوط انفجار "الثقافة المضادة" كمجموعة من القضايا المثالية لأنها كانت حينئذٍ جزءًا من ذلك الانفجار. ولهذا يحتاج التحليلُ التركيزَ على سبب بقاء حركة حقوق الإنسان، وزيادة مشاركتها بين يوتوبيات مختلفة جدًّا، والذي انسحب على الصب الهائل للطاقة على التعبئة الاجتماعية. كان المشاركون في مؤتمر باريس للمنظمات غير الحكومية (في الصيف التالي لغضب المدينة لما حدث في أيار ١٩٦٨) واضحين جدًّا عندما خلصوا إلى أنَّ روح العصر قد مُررت للشباب فقط، وأنَّ بقية العقائد – باستثناء حقوق الإنسان – كانت تربح المنافسة.

وبفشل باقي القضايا في العقد التالي، أصبحت قضية حقوق الإنسان إطار عملٍ مبتكرًا سلسلة من الحركات الأصيلة. ففي المعسكر الشيوعي كانت ظاهرة "الانشقاق - dissdence" ظاهرةً طويلة الأمد رغم تطورها البطيء. وبغض النظر عن جذورها العميقة لم يظهر الانشقاق إلا بعد سياسة الاستئصال الستالينية التي نفذها نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev، وتميزت بخطابه "السري" المدهش عام ١٩٥٦، والذي دفع الكثيرين لنقد النظام باسمه. (ذكر المدافع عن حقوق الإنسان فاليري تشاليدز Valery Chalidze مرة: "يمكن القول إنَّ هذه الحركة الشيوعية لحقوق الإنسان بدأها نيكيتا خروتشوف)"٢٢. وضمن الشبكات الغامضة، أو بواسطة أدب ساميزدات samizdat (وعلى الأخص جريدة سجل الأحداث الجارية Chronicle of Current Events المشهورة، والتي بدأت في ربيع عام ١٩٦٨) وتراكمت معلومات عن الأصدقاء أو الأزواج في المعسكرات البعيدة، أو في المؤسسات النفسية القمعية. وقد كانت الشهادات المفجعة لأناتولي مارتشينكو Anatoly Marchenko ولاحقًا لفلاديمير بوكوفسكي Vladimir Bukovsky ذات تأثير خاص مقارنةً بغيرها. الأمر الأكثر رعبًا في هذه التقارير للشبكات السوفيتية المحلية بدايةً كان عودة نشاط النزعة "الستالينية" بعد سنوات من زوالها. لكن أشار ذلك لمهد كانت فيه هذه التسربات الثانوية للمعارضة في الاتحاد السوفيتي، والتي كانت تزيد بين الكُتاب والعلماء بعد محاكمة يولي دانيال Yuli Daniel وأندريه سنيافسكي Andrei Siniavsky عام ١٩٦٦، وأعيد تأطير تلك التسربات كقضية لحقوق الإنسان مع تشكيل جماعة العمل Action Group عام ١٩٦٩ للدفاع عن حقوق الإنسان. (كما ظهر في السنة التالية ما هو أكثر أهمية لجنة حقوق الإنسان).

كيف حدث هذا؟ تلا ظهور استراتيجية حقوق الإنسان جزئيًا المبدأ الذي يناقشه المنشقون من ناحية القانون الاشتراكي، مبرزًا فشل النظام بالالتزام بقواعده التي شرعها بنفسه. هذا النهج "legalist" (الذي أنشأه أساسًا ألكساندر إسنين فولبين - AleksandrEsenin Volpin) نظر في الحقوق المحلية التي يفترض أن تكون مضمونة دستوريًا، ولم ينظر إلى "حقوق الإنسان" كما هي في النظام الدولي. في الواقع تعود أصول الانشقاق تقليديًا إلى تاريخ ٥ كانون الأول، من عام ١٩٦٥ في تجمع المطالبة بالانفتاح الحكومي غلاسنوست glasnost وكانت موقتةً لتحدث في عطلة احتفال ما يسمى بدستور "ستالين" لعام ١٩٣٦ (بدلًا من يوم

حقوق الإنسان الدولي، والذي يكون بعد ٥ أيام [أي في ١٠ من كانون الأول]). حصلت جماعة العمل على اسمها من ناحية أنَّ دستور "ستالين" يستخدم هذا الاسم لوصف منظمات المواطنة الطوعية لبناء الاشتراكية. ميزت النزعة المتشرعة لفولبين Volpin's legalism الحركات المنشقة قبل أن يميزها مفهوم حقوق الإنسان.٢٣ ومنذ البداية، شابَه الانشقاق التخلي الغربي لبيتر بينيسن عن السياسة، وهو أمر مفهوم بعد رؤية عدم قابلية النجاح الفعلي لإصلاح النظام السوفييتي.

لكن مما يثير الحيرة أنه لا يوجد جواب واضح عن سبب اختيار مؤسسي جماعة العمل عام ١٩٦٩ الإشارة إلى حقوق الإنسان بدلًا من الحماية المحلية أساسًا، كما في قضية المنشقين السابقين. وحقيقة فإنَّ عام ١٩٦٨ كان العام الدولي لحقوق الإنسان، ومرَّ الاتحاد السوفييتي بحركات احتفل بها عبر توقيع مواثيق حقوق الإنسان، ربما كانت حقيقةً محفزةً. عندما بدأت جريدة سجل الأحداث الحالية Chronicle of Current Events في ٣٠ نيسان من عام ١٩٦٨ (بدلًا من عيد العمال) تشير إلى انتهاكات الحكومة السوفييتية التي كانت ترتكبها ضد سكانها في هذه السنة المقصود منها الاحتفال بحقوق الإنسان.٢٤ لكن الحقيقة البارزة (خصوصًا مع استحضار المصادر المحلية والوطنية لاستراتيجية الانشقاق) هي أنَّه ربما لم تصبح أبدًا حركةً لحقوق الإنسان على الإطلاق. فقد تشكلت جماعة العمل في أيار عام ١٩٦٩ بعد اعتقال الجنرال السابق بيتر غريغوريفيتش غريغورينكو Piotr Grigorenko وصاغت مناشدة للأمم المتحدة بدلًا من قادة الاتحاد السوفييتي، وقد أثبتت هذه الخطوة عن غير قصد أنَّها مصيرية في التاريخ العالمي.٢٥

لكن لا يوجد طريقة لعزل انبثاق احتجاجات حقوق الإنسان على النظام السوفييتي عن التحول الأكبر نحو آمال الخلاص من الاشتراكية. فمنذ البداية كانت المجموعة الصغيرة للمنشقين مقسمةً أساسًا بينهم. لقد استنتجوا أنَّ النظام قد فشل فشلًا ذريعًا لأسباب مختلفة. استنتجت المجموعة أنَّ بعض ورثة "البلاشفة القدماء Old Bolsheviks" (الأخوَين روي أليكساندروفيتش ميدفيديف Roy وزوريس ميدفيديفZhores Medvedev على وجه الخصوص) اعتقدوا أنَّ النظام قد انحرف ببساطة، ويجب إعادته إلى أساسياته. كان هنالك عدم تكافؤ بين المواقع القومية الدينية، والتحررية العلمانية للمنشقَّين اللذين أصبحا إلى حدٍّ بعيد الأكثر شهرةً في العالم (وهما الفيزيائي أندريه ساخاروف Andrei Sakharov والكاتب ألكسندر سولجنيتسين Aleksandr

Solzhenitsyn) وكان عدم التكافؤ هذا سيئ السمعة، لكنه لم يعق تعاونهما بدايةً. سمحت هذه الطبيعة الائتلافية للانشقاق - والتي يمكن أن تظهر مرةً أخرى في أنحاء الكتلة الشرقية - بتعايش العناصر المختلفة. من الواضح جدًّا أنَّ الأشكال المختلفة للمقاومة القومية استطاعت أن تجد تحديدًا لهويتها بعضها مع بعض بطريقة أسهل، وذلك بفضل الحد الأدنى من حقوق الإنسان، مقارنة بالتمسك بالشيوعية الإصلاحية "التحريفية" revisionist التي ليس لديها الكثير لتقدمه.٢٦ لكن بغض النظر عن مصادر الوحدة الداخلية للحركة، فإنَّ ظروف تصعيدها في الوطن والاحتفال خارجه سببه بالتأكيد انهيار الرومانسية الاشتراكية بعد ١٩٦٨: ولم يقم الانشقاق من أي نوع إلا باعتداءات هامة في العالم الشيوعي، وأصبح مرئيًّا جدًّا للغرب، نتيجةَ عدم مقبولية الشيوعية الإصلاحية كما بينته أحداث صيف ١٩٦٨ تمامًا.

ورغم تمثيل باريس في أيار ١٩٦٨ لصعود اليوتوبيا الشبابية في أنحاء العالم، إنهاء الاحتلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في صيف ١٩٦٨ لربيع براغ، فأنهى عصر الشيوعية الإصلاحية تحت قيادة الزعيم الشعبي ألكساندر دوبتشيك Alexander Dubīek. وضع هذا الحدث الصادم مقاييسَ للبحث عن يوتوبياما بعد الشيوعية الفاسدة، في نظام استبدادي لا يتحمل أي معارضة. وعندما دخلت الدبابات السوفييتية براغ، كانت حركات الانشقاق التي فضلت مرة التوجه نحو "الديمقراطية" قد استفاقت وآثرت الصمت واتجهت مرغمةً لاستراتيجية بديلة. فقد ترك الانهيار الكبير لآمال "الإنسانية الماركسية" عبر المنطقة مساحةً أيديولوجية جديدة أخذتها استراتيجية حقوق الإنسان في المعارضة لتصبح مركزية في الاتحاد السوفييتي في بواكر السبعينيات، وفيما بعد في كثير من الأماكن الأخرى أيضًا. لو تبلور المنهج المتشرع القوي لفولبين قبل فترة قصيرة، فلم تر إلا أجزاء من حركة الانشقاق نفسها بعد أحداث براغ بفترة قصيرة باعتبارها "حركة لحقوق الإنسان، " ناهيك عن تأسيس مجموعات موسكو. ويملء الفراغ الذي تركه فارغًا انهيارُ الشيوعية الإصلاحية، عمل الانشقاق على أن يهمل البدائل السياسية تحت اسم النقد الأخلاقي.

رغم أنَّ الكاتب المسرحي التشيكي والمنشق فاتسلاف هافيل Václav Havel صاغ الحادثة بوضوح كبير، إلا أنَّ الانشقاق السوفييتي بدأ مسبقًا عام ١٩٧٢ بمعارضة المبادئ الأخلاقية للسياسة التي فشلت. بالنسبة للمعارض أناتولي ألكسندروفيتش جاكوبسون Anatoly Yakobson لم تستطع المعارضة أن تقدم "كفاحًا سياسيًّا (والذي يجب القول إنَّ الشروط الضرورية له كانت

غائبة)". وشرح أنّه بدلًا من ذلك لم تستطع إلا أخذ شكل "كفاحٍ أخلاقي ... يجب على المرء أن يبدأ بافتراض أنّ الحقيقة مطلوبة لذاتها، وليس لأي سببٍ آخر." ووصف أحد المتحدثين البارزين الآخرين (الفيزيائي يوري فيدوروفيتش أورلوف Yuri Orlov) عام ١٩٧٣ قاعدة الحركة على أنّها "أخلاق مشتركة بين كل البشر." وشرح بافل ميخائيلوفيتش ليتفينوف Pavel Litvinov في السنة التالية أنّ سمتها "اللاسياسية" كانت هي المهم. في الواقع كانت الحركة "سياسية، بمنحى أنّها هددت مؤسسات القوة السوفيتية"٢٧. لكنها كانت تقوم على سياسات عملت على وجه الدقة بادعاء التعالي على السياسة؛ وهو أمرٌ أشبه بكثير بادعاء بيتر بينيسن.

يوضح مخطط رحلة أندريه ساخاروف الوحيد بوضوح مركزية ما حدث عام ١٩٦٨، والحالات الطارئة البارزة للسنوات التي تلتها. وتصرف أندريه ساخاروف قبل ذلك التاريخ، كما حضر مسيرة صغيرة ليوم الدستور عام ١٩٦٦ ليحث على التوجه نحو الديمقراطية. لكنه بقي بعيدًا عن محاكمات المعارضين الأدبيين. صداقته الموجزة المهمة مع روي أليكساندروفيتش ميدفيديف (والذي أثر عليه بقوة تاريخه اللينيني من النزعة الستالينية) كانت من أهم الأمور، وبالتأكيد أهم بكثير من اتصالاته القليلة مع المعارضين الآخرين في تلك المرحلة. ثم أصبح مشهورًا في أنحاء العالم بين ليلة وضحاها بسبب تصرفٍ شجاعٍ قام به. فقد كانأندريه ساخاروف عالمًا نوويًا بقي لمدة طويلة واصلًا إلى المستويات العليا في الحكومة السوفيتية، وقام بعد ذلك بصياغة دعوة للتعايش، وأرسلها لصحيفة نيويورك تايمز، حيث نشرت في ٢٢ تموز عام ١٩٦٨.

كان سياقها الأصلي (متضمنًا الاستقبال الغربي) في قضية السلام بين قوى الحرب الباردة. قدم أندريه ساخاروف نموذجًا متفائلًا يمكن فيه إصلاح الشيوعية والرأسمالية على حدٍّ سواء، واضعين مواجهتهما النووية خلفهما، بل قد يحصل تضافرٌ بينهما يومًا ما. وبأخذ التوقيت بعين الاعتبار كان من المستحيل فهم أهمية نص أندريه ساخاروف تحت عنوان "أفكار حول التقدم والتعايش والسلام"، بمعزلٍ عن التجربة التشيكوسلوفاكية. (نشرتها صحيفة نيويورك تايمز مباشرةً أسفل صورة قافلة حملة حلف وارسو في البلاد). بالنسبة لمساهمته الممكنة في التوجه نحو الديمقراطية في الشيوعية فقد كان ربيع براغ تجربةً أيدها أندريه ساخاروف بحرارة.

في هذه النقطة، لم تكن حقوق الإنسان لغةَ معارضة بعد في أفق أندريه ساخاروف. وعلى نحو رائع أخذ الإعلان العالمي إشارةً في التماسه عام ١٩٦٨، لكن لقيمته في تفادي الإمبريالية الغربية، و"الثورة المضادة" أكثر من أي شيء؛ وكتب: "لا تستهدف السياسة الدولية

استغلال شروطٍ محلية معينة لتوسيع مناطق تأثيرها، وإنشاء صعوبات لبلدان أخرى" مستثيرةً الحق المحمي دوليًّا لتقرير المصير الجماعي، بدلًا من الحقوق الفردية للتعبير أو الدين. "هدف السياسة الدولية هو ضمان إنجازٍ عالمي 'لإعلان حقوق الإنسان' ومنع شحذ التوترات الدولية، وتقوية الميول العسكرية والقومية. مثل هذه المجموعة من المبادئ من المستحيل أن تكون خيانةً للثورة، ولكفاح التحرر القومي، الكفاح ضد رد الفعل والثورة المضادة"٢٨. لكنَّ انهيار ربيع براغ مهد الطريق أمام التغيير.

لكن أندريه ساخاروف قابل فاليري شاليدز Chalidze بعد ستتين فقط من ذلك واقترح عليه أن ينضم للجنة حقوق الإنسان، التي أصبحت بعد عام ١٩٧٠ هي الجماعة المنشقة المركزية. حتى عندها أبقى أندريه ساخاروف نفسه بعيدًا عنها مبدئيًّا. لكن عندما قرر الانضمام أعطى بسرعة أهمية لحقوق الإنسان، وذلك قبل كل شيء من خلال "مذكرته لليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev" عام ١٩٧٠ والتي استغلت بجرأة منزلته العالية ليدفع بالالتزامات القانونية لبلاده بناء عليها. انصب اهتمام اللجنة الأول على علم النفس السوفيتي، ثم الأمر الأكثر جدلًا وهو الحرية الدينية. وتحول ساخاروف مباشرة تقريبًا إلى المطالبة بحرية الحركة لليهود وذوي الأصول الألمانية أيضًا. وبعد هذا التغيير بدأ ألكسندر سولجنيتسين بمعاملته على أنه بسيط يكافح برياح التأثير، وذلك بعد قلقه من أنّه يكمن لنصرة قضية اليهود بدلًا من إصلاح روسيا. رد ساخاروف الجميل بالإشارة إلى أنَّ ألكسندر سولجنيتسين لم يهتم كثيرًا بحقوق الإنسان بحد ذاتها مقارنة باستخدامها من أجل أهدافٍ أخرى تجديدية. لكن في الغرب بلورت شخصية ألكسندر سولجنيتسين العامة – مثل ساخاروف – فكرة أنَّ الأخلاقيات المعروفة دوليًّا هي الأكثر أهمية على الإطلاق عندما تفشل كل المخططات الثورية. ومع الاحتفاء به عالميًّا في الستينيات انضم ألكسندر سولجنيتسين أيضًا لحركة حقوق الإنسان بناء على ادعائه في محاضرته المسربة إلى جائزة نوبل عام ١٩٧٠ بأنّه "لا يبقى شيء اسمه شؤون داخلية على أرضنا المزدحمة"٢٩!

قدرة ساخاروف على أن يصبح مشهورًا في الخارج كأيقونة لحقوق الإنسان كانت بسبب انهيار التجربة التشيكوسلوفاكية أساسًا، وبسبب التطور السريع لمهنته في السنوات الأولى من السبعينيات. وحتى فترة متأخرة عند نشر ملف هدريك سميث Hedrick Smith في مجلة نيويورك تايمز New York Times Magazine في تشرين الثاني من عام ١٩٧٣، كان من

الممكن تقديم أندريه ساخاروف كناشط للحقوق المدنية، وفق نموذج الحركة الأمريكية.٣٠ لكن ساخاروف في عمله مع اللجنة، وبمفرده أيضًا اتخذ عباءة حقوق الإنسان أكثر فأكثر. ومحاضرته في جائزة نوبل قرأتها عنه زوجته يلنا بونر Yelena Bonner في ستوكهولهم في كانون الأول من عام ١٩٧٥، وقد كانت تحت عنوان "السلام والتقدم وحقوق الإنسان". وثقت محاضرته ما تعلمه منذ عام ١٩٦٨ حيث يدل السلام والتقدم على التوجه نحو الديمقراطية والتقارب. أما الآن فتعني شيئًا جديدًا٣١. والعمل عليها جميعًا كان بمثابة انزياح بطيء بعيدًا عن الأمل بنسخة إنسانية للسلام، باتجاه شكل أقل تحولًا – لكنه على الأقل غير ملوثٍ – من الارتباط الشخصي. عبّر ساخاروف عن هذا الانزياح من السياسة إلى الأخلاق بطريقة غاية في الروعة، حيث قال:

أنا مقتنع أنّه في هذه الظروف يكون الحصول في بلدنا على مكانة تقوم على الأخلاق والقانون أكثر صِحة، وذلك بما يقابل متطلبات وإمكانيات المجتمع. إنَّ ما نحتاجه هو الدفاع المنظم عن حقوق الإنسان والمُثل، ولا نحتاج صراعًا سياسيًّا، صراعًا سيحرض الناس حتمًا على العنف، والطائفية والهيجان. أنا مقتنع أنّه فقط بهذه الطريقة، سيكون الغرب قادرًا على إدراك طبيعة مجتمعنا، وذلك في حال وجد التقارب العام الممكن الأوسع؛ وعندها سيصبح هذا الكفاح جزءًا من حركة عالمية لخلاص البشرية. يجيب هذا جزئيًّا على سؤال لمَاذا تحولتُ (طبيعيًّا) من المشكلات العالمية إلى الدفاع عن أفراد من الأشخاص٣٢.

بالنسبة لساخاروف كانت حقوق الإنسان أيضًا قد ولدت كبديل، كيوتوبيا سياسية فاشلة مهدت الطريق للأخلاق فقط.

في البداية كان صدى "حركة حقوق الإنسان" التي صاغت نفسها في التاريخ العالمي خافتًا دوليًّا. وبقي تغلغلُ الانشقاق في حقوق الإنسان محصورًا بمجموعات متفرقة صغيرة جدًّا: فقد كانت مراصد قليلة للشؤون السوفييتية تعمل مع راديو الحرية Radio Liberty في مدينة ميونخ، ومشاركين من منظمة العفو الدولية البريطانية الذين جمعوا النسخ الإنكليزية من جريدة سجل الأحداث الجاريةChronicle of Current Events، أو لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ومقرها في بروكسل٣٣. وفي نيويورك، وبعد شهر من مقال هدريك سميث، أعطى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ساخاروف جائزته السنوية. وقد انضم مع معهد جاكوب بلاوشتاين Jacob Blaustein Institute الجديد التابع للجنة اليهودية

الأمريكية ليزود بترجمات مبكرة للنصوص الانشقاقية، وذلك عندما كان المحامي إدوارد كلين Edward Kline قد جعل نفسه مركزَ توضيح بيانات مكونًا من شخصٍ واحد بخصوص هذا الموضوع٣٤. أدت قيمة حرية التعبير في الكتلة الشرقية وفي أي مكان آخر إلى مبادرات أخرى، مثل مبادرة الكُتّاب والعلماء الدوليةWriters and Scholars International، والتي بدأت بنشر دليلها حول الرقابة على المطبوعات Censorship عام ١٩٧٢. وجعل محررها مايكل سكاميل Michael Scammell في بداية مقاله الافتتاحي، قضية حرية التعبير تتجاوز السياسة: "الشيء المشترك في جميع الأيديولوجيات ... - بدرجات متفاوتة فيما بينها - هو عدم التسامح مع الانشقاق أو المعارضة". لكن حتى عندما بدأت الشيوعية التحريفية بالموت في الشرق، ولوحظت بضع مناطق أخرى من الانشقاق الجديد هناك، حصلت الماركسية على صعود مفاجئ وكبير في عدد المتبنين لها في الغرب في السنوات الخمس التالية لعام ١٩٦٨، بينما لم تماثلها حقوق الإنسان في ذلك الصعود. (كما ذكر ساخاروف، فقد نُشر الكتاب الأحمر الصغير لماو تس تونغ في عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ حول العالم أكثر مما نشر مقاله حول السلام والتعايش)٣٥. لكن كما التأمت حركة حقوق الإنسان السوفييتية حصلت أحداث متقطعة أخرى عززت نوعًا من التآزر العرضي الذي كان فاتحةً لعصر حقوق الإنسان.

إن ماتت الاشتراكية ذات الوجه الإنساني في أوروبا الشرقية عام ١٩٦٨ فقد تلقت الضربة المميتة من مكان آخر باغتيال رئيس تشيلي "سلفادور أليندي" في أيلول عام ١٩٧٢. فكما ذكر أحد الناشطين في تشيلي ملمحًا ليوم الانقلاب "دخلت حقوق الإنسان مفرداتي في ١١ أيلول عام ١٩٧٣". وحصل معه تقريبًا اغتصاب عسكري للسلطة في الأورغواي في وقتٍ أبكر من ذلك الصيف، حرضت الأحداث التشيلية المدهشة (مع نظام المجلس الخاص العسكري في الأرجنتين عام ١٩٧٦ وحربه القذرة) حركة حقوق الإنسان على بلورة إطار عمل منظم. لكن لمَاذا حرضت حقوق الإنسان ذلك دون أي شيء آخر؟ ومن أين دخلت حقوق الإنسان المفردات، إن لم تكن موجودة سابقًا؟ كان هنالك حلقات مشابهة من القمع، تتضمن أشخاصًا يستخدمون العنف ليبراليًّا، كما في الباراغواي في عهد ألفريدو سترويسنر بعد عام ١٩٥٤، والحكم العسكري في البرازيل بعد عام ١٩٦٤. وقد قدمت الحكومة الأمريكية كما فعلت من قبل دعمًا ماليًّا وضمنيًّا ببذاءة معروفة للرجل التشيلي القوي أوغستو بينوشه Augusto Pinochet قبل وبعد الانقلاب في بلده٣٦.

ويبدو حقًّا تأثير الدومينو للديكتاتورية في أمريكا اللاتينية في هذه اللحظة مدهشًا، خصوصًا في المخروط الجنوبي (وسابقًا كان يُرى أكثر استقرارًا). لكن حتى مع اجتماع التحالف الدولي اليميني عام ١٩٧٥ لتدمير الثورة المتبقية، (عملية كوندور الشهيرة) فإنَّ الجرائم التي ارتكبت في العالم وحدها لم تثر اهتمام حقوق الإنسان. اعتمد نداؤهم الجديد هنا أيضًا على فشل الرؤى الأكثر قوةً للتحولات السياسية، وفتح مجال النقد الأخلاقي في لحظة الانسداد السياسي. لم تفشل الانقلابات السابقة فحسب في تحطيم مثل هذه الرؤى القوية، إنما ساعدت أيضًا على تنشيطها، لذلك فللأنظمة الإرهابية أهميتها في التأثير على الآمال اليسارية بقدر ما تفعله صدفتها المؤثرة. وفي حين أثبت ما حصل في ربيع براغ عام ١٩٦٨ أنّه لا يمكن تحمل الشيوعية التحريفية ضمن المجال السوفييتي، فقد خطت سانتياغو عام ١٩٧٣ درسًا أنّه لا يمكن تحمل الشيوعية التحريفية في المجال الأمريكي أيضًا. وتمامًا كما في تصعيد الانشقاق السوفييتي، فإنَّ التفسير الأفضل لنهوض أهمية حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية هو أنَّ كثيرًا من اليساريين استفادوا درسًا (بدايةً استفادوا درسًا استراتيجيًّا) أنّه يجب تبديل الآمال المعقولة. وكان هذا رغم أنَّ أمريكا اللاتينية أثبتت ترحيبًا أكبر بكثير بتيار مقاومة الثورة، واليوتوبيا الفدائية، حتى مع وجود جذور لحقوق الإنسان هناك. وفي حين أثبتت حقوق الإنسان استمراريةً أكبر، إلا أنَّ اليوتوبيا بقيت "مسلحة" في المنطقة حتى نهاية الحرب الباردة، إن لم يكن بعدها أيضًا.٣٧

التحول لحقوق الإنسان كإطار عمل للاستجابة لم يحدث بسرعة، إنما ببطء، وأفضل حالة مدروسة تظهر ذلك كانت مع الأورغوايين. بداية عمل اليساريين في المنفى الأرجنتيني قبل انقلاب ١٩٧٦ وسعوا إلى مخارج أيديولوجية متشابهة بالرأي للتنديد بالسيطرة العسكرية القمعية على النظام. وقدمت في تلك السنوات الحملة الدولية السوفييتية ضد ما ظهر أنه ثورة مضادة برجوازية (وهي حملة ركزت على الزعيم التشيلي الشيوعي المحتجز لويس كورفالان Luis Corvalan، لكنها استهدفت الديكتاتورية العسكرية في كل مكان) أحد الميادين. وبالترافق مع البرازيليين والتشيليين سافر زلمار ميشليني Zelmar Michelini (يساري أورغوايي بارز) إلى روما، حيث أعيدت المحكمة اليسارية القديمة لبيرتراند رسل (وجدت لإدانة التصرف الأمريكي في فيتنام في أواخر الستينيات) لتحاكم جرائم جديدة في المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية.٣٨ كانت هذه النسخ من النزعة العالمية بعيدة تمامًا عن حركة توشك

أن تتشكل لحقوق الإنسان. في الواقع فإن النقاد الأورغوايين للسجن السياسي في نظامهم قد رفضوا بداية إطلاق "الرثاء الإنساني" أو تبني "نشاطٍ معلوماتي صرف"، إنما أصروا على أنَّ "السجناء سيتحررون عندما تجبر فيه القوة الثورية ... البرجوازية، وأداتها المسلحة على تحريرهم، أو عندما يتم تصفيتهم مع نظامهم الاستغلالي، فإن أولئك الذين استُغِلوا سيفتحون أبواب السجون"٣٩.

لكن بعد ذلك بوقتٍ قصير كانت مثل هذه الشخصيات تقوم بتحالفات مع منظمة العفو الدولية، التي بدأت بتنظيم تحقيقات ونشر أخبار التعذيب في بلدان متفرقة من أمريكا اللاتينية، في ذلك الوقت تمامًا. ساهمت مثل هذه التحقيقات في التحقيق الذي أجراه الكونغرس الأمريكي بخصوص تورط الولايات المتحدة مع الدكتاتوريات اليمينية. ضمن هذه المساعي كان الفاعلون المحليون "قد علموا أنَّ نجاح استنكارهم سيعتمد على فصل الادعاءات الراديكالية للتغير الاجتماعي عن نشاطهم في حقوق الإنسان ... مدركين تراجع مجال النشاط الراديكالي في المنطقة وسط موجة قمع لم يسبق لها مثيل، لقد بحثوا عن طرقٍ جديدة لاستمرار مشاركتهم السياسية. مع انعدام قدرتهم تقريبًا على الإنجاز في ميدانهم المحلي بفعالية، بحثوا عن متحدثين يمكنهم الضغط على الحكومة الأورغواية لإيقاف القمع ضد زملائهم من الناشطين اليساريين". ومع مرور الزمن ما كان يعتبر في البداية استراتيجية تحول إلى فلسفة، ومع "انتقال كبير من دعم وجهة نظر اشتراكية للحقوق باعتبارها ممكنة التحقيق فقط ضمن الأفق الاجتماعي الاقتصادي الثائر، إلى مفهوم للحقوق المقبولة عالميًّا"٤٠. وكما في السابق وفي كل مكان آخر، فإنَّ عدم إمكانية نجاح البدائل السياسية قدَّم السبب الرئيس الجوهري للتوجه نحو حقوق الإنسان.

لم تفترض هذه المبادرات "نظام" لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، رغم أنَّ القضايا التي تستهدفها جعلت تلك الآلية ذات صلة جديدة كليًّا مع مرور الزمن. أما خارجيًّا فخلال ذلك العصر تحقق إطار عمل الدول الأمريكية عبر منظمة الدول الأمريكية (OAS)، التي أعلنت الحقوق في بوغوتا Bogota في الأربعينيات، ولكنها تركتها حبرًا على ورق. إلا أنها في النهاية أنشأت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٩، ونقَّحت ميثاقًا أوسع للمنظمة عام ١٩٦٧ لإعطاء اللجنة توجهها، وصاغت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩ (كان يفترض أن تدخل حيز التنفيذ بعد عشر سنوات). وبعد وضع معيار مطلق ضد

التدخل الخارجي (سواء بناء على حقوق الإنسان أو أي أساسٍ آخر) بُعيد الحرب، أدركت دول أمريكا اللاتينية ببطء بعد الثورة الكوبية أن احتمال عدم الاستقرار الداخلي يهدد "النظام العام public order" بقدر ما يهدده الغزو الخارجي. وبناء على هذه البصيرة أصبحت "حقوق الإنسان" مرغوبةً أكثر بكثير عند الحكومات القائمة. وبعد استثناء كوبا من المشاركة في منظمة الدول الأمريكية بعد عام ١٩٦٢، شكَّلَت المنظمة لجنة حقوق الإنسان الجديدة بغرض استهداف انتهاكات النظام الشيوعي هناك. لكن بالكاد رفعت هذه التطورات الأهمية الشعبية لحقوق الإنسان بحد ذاتها. ويتضح هذا عند مقارنة التكاسل - الدولي وضمن منظمة الدول الأمريكية نفسها - عن إدانة التعذيب في البرازيل٤١.

وقد أثبت نظام الدول الأمريكية بهذا الصدد أنّه المستفيد وليس سبب التحول للتوجه نحو حقوق الإنسان. لذلك حثت الاشتراكية الفتية لفيدل كاسترو المخيلات، وأقنعت الكثيرين جدًّا بالانضمام للقضية الثورية، بدل تحولهم لدعم حقوق الإنسان. ولكن بعد الموجة الإقليمية للقمع في السبعينيات فإنّ نظام منظمة الدول الأمريكية - والذي تحول من محاكمة اليساريين إلى محاكمة الأنظمة اليمينية - حظي بإعادة التفكير مرةً أخرى. أما زلمار ميشليني الذي نبذ منظمة الدول الأمريكية باعتبارها أداة أمريكية، ودافع عن كوبا بنشاط تحت عنوان حق تقرير المصير وسياسة عدم التدخل، فقد أصر الآن على أنّ حق تقرير المصير لا يعني "حرية تامة يمكنها - ضمن ... الحدود - القيام باعتداءات وحشية ومتعمدة على المعايير الأكثر أساسية للوجود الإنساني"٤٢.

لقد كان قرار القطاع اليساري في أمريكا اللاتينية هو مقاومة القمع الإقليمي بناء على حقوق الإنسان مما ساعد على الاستفادة من المفهوم في تلك المنطقة وما بعدها. وكما في الاتحاد السوفيتي سابقًا المهم أيضًا أنّ لغة حقوق الإنسان أثبتت أنّها ائتلافية وعالمية إلى حدٍّ كبير في تقديم لغات تعارف lingua franca متنوعة الأصوات. وفي المجال السوفيتي فإنّ العنصر الأول لما أصبح تحالف حقوق الإنسان النهائي كان حركةً معمدانية؛ لكن بالرغم من القلق المسيحي بخصوص الحرية الدينية الذي ظل خلف الستار الحديدي لعقود من الزمن، فلا شيء يقارن ببلورة حركة حقوق الإنسان الدولية التي حصلت بفضل إما الحركات المسيحية الأصلية أو أنصارها الدوليين. كان الكاثوليك في أمريكا اللاتينية هم الشركاء الحاسمين في التحرك نحو حقوق الإنسان. وقد أدى التحديث المشهور للكنيسة الكاثوليكية تحت البابوية

الثالثة والعشرين (خصوصًا في الرسالة البابوية العامة إحلال السلام في البلدان Pacem in Terris عام ١٩٦٣) إلى نوعٍ من الترابط الواضح بين الكاثوليكية وحقوق الإنسان، ترابط لم يتخيل حدوثه حتى المبدعون السابقون من أمثال جاك مارتان Jacques Maritain. انتشرت فكرة أنَّ الكاثوليكية ساندت شيئًا يدعى "حقوق الإنسان" بسرعة حول العالم في الستينيات (وإن لم تقم بذلك على أرض الواقع، على الأقل في إسبانيا والبرتغال بوجود النظام الإكليروسي الرجعي عندهم) رغم أنَّ سياسة الدين بقيت غامضة على أرض الواقع. لكن بما أنّه من المهم ترافق الإصلاحات المؤسساتية المتنوعة مع الأفعال الفردية، فإعادة ابتكار منهج كاثوليكي سياسي حول حقوق الإنسان قد فشل في الستينيات في إثارة حركة لحقوق الإنسان في أي مكان بما في ذلك أمريكا اللاتينية. وكان ببساطة ظرفًا لسلسلة لاحقة من الأحداث، على وجه الخصوص انتقال الكاردينال إيفاريستو أرنز Evaristo Arns من التعاطف مع كل حالة من حالات تعذيب الضحايا، إلى حركة حقوق إنسان منظمة بحق في البرازيل عام ١٩٧٥. ٤٣لذلك كانت الأهمية الحقيقية لإنشاء حركة حقوق إنسان كاثوليكية هي للائتلافات التي كانت ستسمح بها حول هذا المفهوم عندما يحين الوقت المناسب.

أما في أمريكا اللاتينية فقد فضلت المسيحية السياسية عمومًا وإلى درجة كبيرة الحكومات الديمقراطية في الستينيات، إلا أنّها وقفت نموذجيًّا مع النزعة الاستبدادية عندما نهض اليسار الثوري للسيطرة. كما أنتجت لغات هامة من المعارضة، لم يكن من الممكن التفكير بها قبل التحرك الأيديولوجي للكنيسة الكاثوليكية نحو حقوق الإنسان. وحتى بسماح الإصلاحات الكاثوليكية للحدوث في الستينيات بابتكار أنواعٍ جديدة من علوم اللاهوت "التحررية"، إلا أنّه تشكلت أيضًا مجموعات أكثر وسطية تنادي بحقوق الإنسان كحدودٍ أخلاقية لها، وذلك مباشرةً بعد الانقلابات العسكرية الاستبدادية، خصوصًا في تشيلي بعد ١٩٧٣. وفي جوٍّ من الدعم الكاثوليكي العام (يتضمن الدعم الكنسي) لمحاولة النظام الجديد استعادة النظام، ظهرت هنالك اللجنة المسكونية للتعاون من أجل السلام Ecumenical Committee of Cooperation for Peace، وكانت غالبًا تحت قيادة المسيحيين اليساريين مع دعمٍ من المجلس العالمي للكنائس. انتكس النجاح الباكر للمجلس بقيادة المعارضة المسيحية (جزئيًّا من خلال طرد العديد من الكهنة) عندما قام كاردينال التشيلي سيلفا هنريكيز Silva Henriquez بالموافقة على طلباتها بإغلاق اللجنة لمجرد تأسيس مطرانية التضامن Vicariate of Solidarity عام ١٩٧٦، وهي منظمة تقوم على

حقوق الإنسان. ومهما تكن اختلافاتها العملية، فإنَّ المناشدات المسيحية لحقوق الإنسان كانت هامةً أيديولوجيًا في وقتٍ اعتمدت فيه الدكتاتورية العسكرية على ارتباطها الخطابي مع المسيحية، وبسبب التأطير الأخلاقي لنقد النظام منع من قمعه ببساطة كتهديد سياسي خطر. وبحلول عام ١٩٧٨ ورغم الدعم الكاثوليكي القوي عمومًا للدكتاتورية، قام الكاردينال سيلفا بالتصريح بـ "سنة لحقوق الإنسان" مع شعار: "كل إنسان لديه حق بأن يكون شخصًا" ٤٤.

الإصرار الكاثوليكي على وضع قيود أخلاقية للسياسة، لتكون إطارًا واضحًا لنشاط حقوق الإنسان، سمح لنقاد النظام التشيلي بتجنب عزله، وذلك بدقة عندما حظي بمزيد من الدعم الكاثوليكي، وعلى وجه الخصوص في المجموعات اليمينية. لكنه سمح أيضًا بتعاونٍ غير مسبوق مع التحرك اليساري الإصلاحي تلقائيًا نحو لغة أخلاقية استراتيجية ائتلافية للمعارضة. أدرك أحد المعلقين الادعاءات الأخلاقية الكاثوليكية قائلًا: "من الصعب ومن العقيم أيضًا إظهارها على أنَّها تمتلك بطريقة ما قوةً 'صرفةً'، بمعزلٍ عن السياسة." ٤٥ لكن تمامًا كما في الاتحاد السوفييتي سابقًا، فإنَّ قصة الحكم الذاتي الأخلاقي للسياسات كانت حالة من الترابط السياسي. ولقد عزلت جزئيًا المعارضة الكاثوليكية عن قمع الدولة، كما زودت أيضًا بلغة من حد أدنى يمكن من خلالها دمج جداول الأعمال المتمايزة جذريًا بعضها مع بعض. وعبر هذا التفوق السياسي باسم المعايير الأخلاقية الائتلافية، أصبح المسيحيون جزءًا من حركة لم تكن تدعمها بِدَعُهم الدينية منذ عقدٍ مضى.

وفي هذه الأثناء زاد التعاطف والتدخل الأجنبي في مثل هذه القضايا الأصيلة، وخصوصًا بعد عام ١٩٧٣. في السنوات الخمس الحاسمة لإنشاء حركة حقوق الإنسان الدولية بين أوائل وأواخر السبعينيات، عَلت منظمة العفو الدولية فوق كل المنظمات الأخرى، بكونها بؤرة المراقبين الخارجيين للدعوات الجديدة لحقوق الإنسان من قبل الحركات المحلية السوفييتية والأمريكية اللاتينية. وفي أواخر الستينيات، وصلت منظمة العفو الدولية لشفا هاوية الانحلال بسبب عدم مبالاة بيتر بينيسن الحمقاء تجاه صلاته مع الاستخبارات البريطانية، مما أنهى قيادته للمنظمة. كانت الفروع الأوروبية لمنظمة العفو الدولية قد غرست بسرعة بعد ظهورها. أما الفرع الأمريكي والذي تأسس لاحقًا فقد انتظر حتى بداية أحداث السبعينيات للتوسع من قاعدته الصغيرة. ثم توسع سريعًا. من سبع مجموعات محلية عام ١٩٧٢، إلى ستٍّ وثمانين مجموعة عام ١٩٧٦. وضعفت العضوية في الولايات المتحدة لبضعة آلاف في بداية السبعينيات، لكنها توسعت

ثلاثين مرة لتصل إلى ٩٠,٠٠٠ عضو بنهاية العقد. ورغم انتشار الأقسام في القارة الأوروبية في أوائل الستينيات، إلا أنَّ المنظمة ككل قامت أيضًا بقفزتها العظيمة للأمام في السبعينيات، وذلك بنموها إلى ما يقارب ٣٠٠٠,٠٠٠ عضو. وبالمقارنة مع الحركات الاجتماعية الجديدة المنافسة (ومعظمها كانت تسقط سريعًا بالفترة نفسها بالضبط) فقد نمت منظمة العفو الدولية نموًّا سريعًا، واعتمد نجاحها على اليوتوبيا البديلة التي قدمتها. وقد مثَّلت انفصالًا واضحًا عن النشاط السياسي السائد في الستينيات. كان مشروع منظمة العفو تفريغًا واعيًا لكثير من عناصره الأساسية، تطلعاته الثورية وبحثه عن حلول تكنوقراطية أو أيديولوجية شاملة للمشكلات الاجتماعية، وطموحاته العالية لتغيير "النظام" وتفريغ الاستقطابات الداخلية.

وبدلًا من ذلك تحول نشطاء منظمة العفو الدولية إلى منهج أكثر صدقًا ضمن الحدود الدنيا؛ فقد كانوا "يعملون على جعل العالم مكانًا أقل شرًّا بقليل." ووفق هذا المنظور، أظهر نشاط حقوق الإنسان في السبعينيات نفسه على أنَّه نتاج مثالية ما بعد الثورة، نتاج التحرر من الوهم بعد محاولات العقد السابق جلبَ التغيير السياسي، والتخلي عن بعض الآمال العليا، وعن أكثر الأفكار تفاؤلًا، التي شكلت أساسها. وبمقدار البعد عن رؤى اليوتوبيا نفسه، كان البعد عن الأصالة السياسية في وصف أحد أعضاء إحدى المجموعات ... تأثيرات جهود منظمة العفو الدولية في المناحي الواقعية تمامًا قائلًا: "إرسال بطاقة ... لن يغير العالم كثيرًا. لكنه يستحق بالتأكيد استثمار قليلٍ من الوقت والجرأة لمساعدة شخصين آخرين على ضمان العدل، أو على الأقل على إيجاد الشجاعة لذلك"٤٦.

بالنسبة لأتباع منظمة العفو الدولية فإنَّ جاذبيتها في عقودها الحاسمة اعتمدت على تخليها عن اليوتوبيا السياسية، وتحولها لأفعال أخلاقية أصغر وأسهل إدارة.

الطرق المبتكرة في جمع المعلومات لدى منظمة العفو الدولية تجاوزت في السبعينيات طرقها الأصلية في تشكيل جماعات تتبنى كتابة عرائض لتحرير الأفراد. وقد كانت هذه الطرق أيضًا حاسمة في تكييف ما تحتويه (وكانت منظمات أخرى تنسخها سريعًا). وحتى قبل الترجمة الباكرة جدًّا للنصوص المعارضة التي قدمها مركز بحث منظمة العفو الدولية الذي مقره في لندن، كانت المنظمة قد بدأت بتركيز انتباهها على التعذيب في أواخر الستينيات. وكانت رائدة عملية جمع المعلومات حول عمليات النهب الحاصلة تحت الحكم العسكري اليوناني، من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤. وبالمصادفة افتتحت المنظمة عام ١٩٧٢ حملةً ضد التعذيب، حيث نشرت

تحليلًا عالميًا للمشكلة، وبدأت بحملة عريضة (أول مُوقِّعة كانت جوان بيز Joan Baez، والتي افتتحتها في حفلة موسيقية في نيسان من عام ١٩٧٣)٤٧. حاز شون ماكبرايد على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٤لمساهمته بالحملة، رافعًا بذلك ملف حقوق الإنسان، وناشرًا فكرة أنَّ الحركات الاجتماعية يمكن أن تتلاحم بعضها مع بعض. وبعد الانقلاب السياسي في تشيلي والأورغواي، نشطت منظمة العفو الدولية وبقية المنظمات غير الحكومية في جمع المعلومات ورفع الوعي عن الخروقات في تينك الدولتين. انتشرت المعلومات التي جمعت أكثر شيء في الأمم المتحدة، وفي واشنطن العاصمة، حيث فتحت منظمة العفو الدولية مكتبًا عام ١٩٧٦. دفعت مثل هذه الأنشطة بعض التحليلات الأولى لحملات منظمة العفو الدولية لتصل إلى وسط جماهيري أوسع، على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى أكبر منه أيضًا٤٨.

وسواءً أحدثت مثل هذه الأنشطة تغييرًا على أرض الواقع أو في العمليات الأوسع لبناء المعايير الدولية فقد نجحت بدايةً بإعطاء معنىً (كما أمَل بيتر مرةً) للحيوات المرتبطة بها. لقد كان ارتبطًا من نوع الحد الأدنى، وفتح مجالًا للسماح بحالة للسلطة ومصدرٍ لها عندما كانت بقية البدائل تموت بعد عام ١٩٦٨. ورغم أنَّ جيري لابر Jeri Laber يمكن أن تمضي للمساعدة في تأسيس منظمة مرصد هلسينكي Helsinki Watch (وتعرف الآن بمنظمة مرصد حقوق الإنسان، أو هيومن رايتس ووتش) في نهاية العقد، فقد استذكرت أنَّها في بواكر السبعينيات لم تسمع من قبل أبدًا بمصطلح "حقوق الإنسان." وبعد التدريب في الدراسات الروسية، فلم يكن النشاط السوفييتي هو ما علقها بذلك، إنما حرق مقالة الجمهورية الجديدة في كانون الأول من عام ١٩٧٣ التي كتبتها الناشطة في منظمة العفو الدولية روز ستيرون Rose Styron حول عصر نهضة التعذيب حول العالم. ما دفع جيري لابر لـ "القيام بشيء حيال ذلك". وبكونها كاتبة غذائية بدوام جزئي في النيويورك تايمز New York Times قبل فترة قصيرة، فقد كتبت مقالة افتتاحية في تلك الجريدة استنادًا على معلومات منظمة العفو الدولية (والتي نشرت أولًا) خلال سنة من انضمام منظمة عفو ريفيرسايد Riverside Amnesty. وقد خطت ملاحظةً في ذكرياتها: "لقد وجدت صيغة ناجحة. بدأت بوصفٍ مفصلٍ عن الشكل المخيف للتعذيب، ثم شرحتُ أين كان يحدث ذلك التعذيب، وشرحت السياق السياسي الذي حصل فيه؛ وأنهيتُ بعريضة تبين للحكومة المسيئة أنَّ العالم كان يراقب"٤٩.

"الاهتمام العالمي" بنشطاء منظمة العفو الدولية في أمريكا وأوروبا الغربية أعطى أذنًا صاغيةً للأصوات في الاتحاد السوفييتي وأمريكا اللاتينية، مما وضع إطار عملٍ لأحداث غير متوقعة كانت ستعقب ذلك على المستوى الدبلوماسي؛ وخصوصًا الردود غير المتوقعة على وثيقة هلسينكي النهائية لعام ١٩٧٥. وبإعطاء الأولوية لمثل هذه الحركات الشعبية، وأهميتها الدولية المتزايدة في منتصف السبعينيات، فلا توجد طريقة لدراسة ثورة حقوق الإنسان في السبعينيات، من منظور الحكومات المحلية أو الدبلوماسية الدولية أساسًا.

ومع ذلك، كان ما أضفى معنىً لمفهوم حقوق الإنسان هو انهيار سلطة إطارات عمل الحرب الباردة، انهيارٌ أنهى امتصاص كثيرٍ من المواطنين في الأيديولوجيات الرسمية لمنافسيها، وحال بينَ بعض الأشخاص العاديين وتبريراتهم الرسمية للسلطة. لكن لا يمكن نكران أنّه دون مزيدٍ من سن القوانين لحقوق الإنسان في عملية هلسينكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، ومن ثم التألف الانفجاري للرئيس جيمي كارتر مع لغة حقوق الإنسان في كانون الثاني من عام ١٩٧٧، صحيح أنّها ربما بقيت قيد التوسع بالفعل، لكن بقيت ثانويةً كجماعات مناصرة ومروجين وأعضاء دوليين. (في الحقيقة، فإن الجملة نفسها دون كارتر ربما لم تكن لتنفجر بهذا الشكل المدهش: حتى بعد أن وضعت جيري لابر نصها الافتتاحي الذي ساعد منظمة العفو الدولية على نشر معاناة السجناء عام ١٩٧٤، فقد ذكرت: "لم أستخدم كلمة 'حقوق الإنسان' لوصف قضيتنا؛ لم تكن جزءًا من مفرداتي اليومية، ولم تكن تعني الكثير لمعظم الناس في ذلك الوقت")٥٠.

كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ثمرة سلام الحرب الباردة بين القوى العظمى التي زعزعتها في النهاية حقوق الإنسان. وما بدأ كمبادرة فلندية عام ١٩٧٢ للأولويات داخل أوروبا لم يكن يقصد به المفاوضون أنّه محفز لنشاط حقوق الإنسان. بالنسبة للسوفييت، فقد كان مغزى العملية هو تشكيل سلام مع ضمان اعترافٍ دولي بالسيطرة القديمة على أوروبا الشرقية، التي استمرت لثلاثة عقود. وحتى بالنسبة لمناصري حقوق الإنسان، فقد بدا أنّه بالنسبة للسوفييت فإنّ اتفاقات هلسنكي كانت "حلمًا قديمًا قد تحقق"٥١. ناهيك عن أنّ مبدأ عدم التدخل السيادي كان قد أُثبت بوضوح في المعاهدة. أما بالنسبة للأوروبيين الغربيين، والأهم من ذلك بالنسبة للألمان الغربيين، فبعد سياسة فيلي برانت المسماة Ostpolitik (وتعني علاقات التقارب) كان المغزى هو تأسيس مكاسب قوية تتمثل بالراحة من توترات

الحرب الباردة. وبالفعل، تضمن ذلك الدعوات الخطابية المستمرة لحقوق الإنسان التي أكدها الأوربيون الغربيون في ورقة منذ الحرب العالمية الثانية. كانت تتحرض في بعض الأحيان بشكل طقوسي في العمليات الدبلوماسية، كما في ما يدعى بتقرير دافيغنون Davignon لعام ١٩٧٠، والذي لخّص استراتيجيةً مشتركة لأمن أوروبا الغربية. وربما كان هنالك البعض (مثل الهولنديين) الذين كانوا ينوون خلال عملية التفاوض على توقيع وثيقة هلسنكي عام ١٩٧٥ قلب السلام بدلًا من إنتاج ما دعاه أحد الصحفيين المشككين الكثيرين "أداةً دبلوماسية لن يقرأها أحد". أما هنري كسنجر Henry Kissinger والذي مضى في العمليات الأوروبية الداخلية، فذكر ما اشتَهر بـ "السلة الثالثة" لبنود حقوق الإنسان، ويقصد بها أساسًا القيام بالعمل الثانوي – لكن الهام – للسماح بالتواصل والالتقاء مع العوائل عبر الستار الحديدي Iron Curtain[1]، والتي يمكن كتابتها "بالسواحلية لكل من اهتم بهم". لكن لم يتوقع أي أحد (ولا حتى الأوروبيون) أنّ المعاهدة يمكن أن تتوحد مع نشاط حقوق الإنسان، الذي ظهر بحذر من حيث لم يحتسب أحد٥٢.

في الحقيقة، وعند الأخذ بعين الاعتبار للحركات السابقة حول حقوق الإنسان، فربما لم تُضِف المفاوضات حول اتفاقيات هلسنكي إلا مرجعًا ممكنًا آخر للمنشقين: فالاحتكام إلى المعايير الدولية كان قد بدأ يحدث بالفعل، وما فعلته هلسنكي هو أنّها قدمت مجموعةً جديدة من هذه المعايير. في موازنتها لمبادئ الحصانة السيادية sovereign impregnability من جهة والحقوق الفردية من جهة أخرى، أعادت وثائق هلسنكي إنتاج التناقض الأصلي في ميثاق الأمم المتحدة، بدلًا من الانتقال باتجاهٍ جديد بشكل حاسم. كما صادق الاتحاد السوفيتي على وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان عام ١٩٧٣. فإن كانت اتفاقيات هلسنكي قد وضعت مخطط مراقبة له مغزىً أوسع، فتاريخيًّا كانت عمليات الأمم المتحدة العقيمة أيضًا قد تجددت في ذلك العصر، بدءًا من إنشاء ما يسمى بـ "إجراء ١٢٣٥"، حيث استضافت نقاشًا عامًّا حول انتهاكات حقوق الإنسان الإجمالية. لكن بالنسبة للمزيد والمزيد من المعاصرين فإنّ عملية مرصد هلسنكي قدمت ميدانًا مثيرًا جديدًا للنشاط، مقارنة بآليات الأمم المتحدة المزعجة، وأضافت الطابع المؤسساتي على مطالبات حقوق الإنسان بين الدول للمرة الأولى٥٣. ومع البدء بإنشاء

(١) الفاصل بين أوروبا الشرقية والغربية – المترجم

مجموعة هلسنكي بموسكو Moscow Helsinki Group في أيار من عام ١٩٧٦ والتي أعلن عنها يوري أورلوف Yuri Orlov في غرفة معيشة ساخاروف، كانت اتفاقيات هلسنكي سمةً أساسية لبلورة الوعي الدولي لحقوق الإنسان بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩. ٥٤

في أحد هذه الالتقاءات الاستثنائية التي صنعت التاريخ، أصبحت حقوق الإنسان أيضًا لغةً ممكنة للسياسة الخارجية للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات، وذلك قبل أن يسن قوانين حقوق الإنسان المرشح الرئاسي الفائز جيمي كارتر عام ١٩٧٧. ففي أواخر ١٩٧٤، استطاع أحد أكثر المراقبين ثقافةً أن يلاحظ "يبدو أنه من المرجح أن تقوم اعتبارات حقوق الإنسان بدور محدودٍ نسبيًّا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السنوات القليلة التالية"٥٥. وبعد ثلاث سنوات لم تكن لتتغير حظوظ حقوق الإنسان، ثم حصل تحول صادم في ذلك الوقت بقدر ما كان عرضيًّا في أصوله.

بدأت حقوق الإنسان في أمريكا كوسيلة استخدمتها الأطراف المتنافسة في الحزب الديمقراطي التي كانت في حالة حربٍ مع نفسها لإعادة صياغة مواقعها السابقة. أتى الاندفاع الأقوى بوضوح من الجانب اليساري من الحزب، وذلك كجزء من ثورة الكونغرس أثناء السنوات الأخيرة من حرب فيتنام، في منتصف فضيحة ووترغيت. وقد اكتشف بعض الديمقراطيين الأحرار حقوق الإنسان الدولية في ظل اتفاقية قوى الحرب War Powers Act[(1)]، ولاحقًا من خلال تحقيقات عضو مجلس شيوخ أيداهو فرانك تشورش Frank Church حول مخالفات الحرب الباردة. ليس هنالك كثير من المعلومات عن سبب استخدام عضو مجلس شيوخ مينيسوتا دونالد فريزر Donald Fraser (بداية من آب عام ١٩٧٣) للجنته الفرعية في الكونغرس House Subcommittee الخاصة بالحركات والمنظمات الدولية بغرض إبراز آليات ومعايير حقوق الإنسان. ومع استمرار الجلسات، حصل الانقلاب في تشيلي، واستخدم فريزر بعدها لجنته الفرعية الخاصة بالعلاقات مع الدول الأمريكية كمنبر لنقاش عواقب حقوق الإنسان. كان أحد أهم استنتاجات فريزر أنَّ عمليات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان كانت على الأرجح غير قابلة للإصلاح، لذا احتاجت الحكومات (وعلى وجه الخصوص حكومة الولايات المتحدة) أن تتحرك بقوة لنشر قيم حقوق الإنسان. ونتيجة لجلسات فريزر أساسًا

---

(١) تعرف أيضًا بـ حل قوى الحرب – المترجم

نجح مع حلفائه في الكونغرس أن يدفع وزارة الخارجية Department of State لتنشئ مكتبًا لحقوق الإنسان عام ١٩٧٥، وبعد أن استنتج المحللون أنّه "إذا لم تتصدر الخارجية في هذه القضية، فسيسلب الكونغرس هذه المسألة من يدها". ومن بين كثيرٍ من الأمور، بدأ المكتب الجديد بالمراقبة الحكومية لحقوق الإنسان، رغم أنَّ هنري كسنجر لم يستفد من مواده. وأيضًا بسبب هذا التيار بدأ ربط المساعدات الأجنبية بالممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان٥٦. ولو لم يقد فريزر التحول إلى حقوق الإنسان في العناصر الممكنة من السياسة الحكومية للولايات المتحدة، لما ظهرت حقوق الإنسان كشعار عام وخيار أيديولوجي نتيجةً لجهوده، وبقيت هامشية جدًّا.

لا يمكن قول الأمر ذاته عن استخدام جيمي كارتر للغة حقوق الإنسان في الأشهر الأولى من رئاسته. فقد سبقته بالتأكيد لجنة فريزر الفرعية في أمور تخص هذا التحول، بالأخص في الجناح اليميني من الحزب الديمقراطي، عند تهييج عضو مجلس شيوخ واشنطن هنري جاكسون لليهود السوفييتيين بخصوص حقوق الإنسان العالمية. تبنى جاكسون نسخته الخاصة من "الترابط" في التعديل الذي شارك في دعمه مع عضو مجلس شيوخ أوهايو تشارلز فانيك Charles Vanik الذي رفض الحالة الوطنية الأكثر تفضيلًا للاتحاد السوفيتي لأغراض تجارية، إذ رفض حقوق الهجرة. وبدءًا من أواخر ١٩٧٢، وباستحضار جاكسون لادعاء ألكسندر سولجنيتسين الرنان بأنّه لم تبق هنالك علاقات داخلية في العالم بعد الآن، قام بعولمة محنة اليهود السوفييتيين بإصرار، وقادت كراهيته للسلام خطاباته الملهمة حول المبادئ العالمية. وقد أعلن في مؤتمر السلام في البلدان والذي انعقد في واشنطن تشرين الأول من عام ١٩٧٣: "أنا أومن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصدق أنّه الآن وبعد خمسٍ وعشرين سنة، فإنَّ تبنيها من الأمم المتحدة ليس متأخرًا جدًّا، وليس باكرًا جدًّا مباشرة تطبيقها"٥٧. لقد كانت لحظةً اكتشف فيها جاكسون (والذي كان همه الأساسي دحض السلام) القضية بعينها لليهود السوفييتيين، وتحرك للدفاع عنها بمناخٍ عالمية.

وجعل من نفسه عند قيامه بذلك إحدى القوى التي حولت القضية الطويلة لليهود السوفييتيين مستندة على مبدأ عام لحرية الحركة والهجرة. وبهذا الصدد، وبعيدًا عن قيادة الهيمنة الواسعة المدى لحقوق الإنسان بحد ذاتها، فإنَّ قضية "المرفوضين refuseniks" (والتي سميت بذلك بسبب رفض الاتحاد السوفيتي إعطاءهم تأشيرات الخروج) طُرحت

في ذلك التحول الأكبر. وفي السنين الأولى من السبعينيات في الاتحاد السوفيتي كان ضغط اليهود لتحصيل حق الهجرة يمثل مجرد عنصر واحد فقط في تحالف المنشقين. أدى مزيج حرب الأيام الستة وربيع براغ إلى تغيرٍ حاسم في ولاءات كثيرٍ من اليهود، وزادت طلبات تأشيرات الخروج.

أما الشخصية الأكثر شهرة فكان أناتولي ناتان شارانسكي **Antatoly Sharansky** والذي أصبح شريك ساخاروف، ونبهه إلى حق من حقوق الإنسان لم يجعله مركزيًا من قبل في حركته للانشقاق. وحتى قبل هذا الزمن وفي كل من السياسات الدولية والسياسات الأمريكية، كان العمل من أجل هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي يظهر كقضية عرقية، أو حتى صهيونية، بدلًا من أن يكون قضية حقوق إنسان، حتى بعد أن حولها النشطاء الشباب إلى حركة شعبية على غرار الحقوق المدنية، وحولوها إلى حركة أخرى للدفاع عن الحقوق في ذلك العصر. ورغم أنَّ معهد جاكوب بلاوشتاين **Jacob Blaustein Institute** الجديد التابع للجنة اليهودية الأمريكية كان ميدانًا أساسيًا في مدينة أوبسالا في السويد عام ١٩٧٢ لإعادة اكتشاف حق الإنسان العام في حرية الهجرة، وجعله جاكسون مركزيًا في طلبه لشرعية الهجرة مستحضرًا الإعلان العالمي، إلا أنَّ الحركة لم تشمل مباشرةً بعد ذلك كله حقوق الإنسان. بدلًا من هذا بدأت معاناة اليهود السوفييت تصبح ببطء محط اهتمام حقوق الإنسان في السبعينيات، وذلك ببلورة إطار العمل العام ذاك. بينت حركة اليهود السوفييت أكثر من هو المستفيد بدلًا من أن تبين التحول العام باعتباره قضية٥٨.

وبنهاية عام ١٩٧٦، ورغم جهود فريزر العنيدة وخطابات جاكسون العاطفية، لم توجد أي إشارة إلى أنَّ حقوق الإنسان كانت على وشك أن تصل لأي مركزية في معجم السياسة الخارجية الديمقراطية. وحتى في حزيران من تلك السنة، وقبل الظهور غير المتوقع لجيمي كارتر اجتمعت لجنة منصة الديمقراطيين **Democrats' Platform Committee** لتسوية الاختلافات الهامة بين الفئات المتنافسة في الحزب، ولم تكن قد اكتشفت حقوق الإنسان بعد. اقترح الناشط ضد الحرب سام براون الابن تضمين مبدأ ارتباط حقوق الإنسان بمناهضة الحكومات المستبدة "الأوتوقراطيات" **autocracies**(١) اليمينية في المنصة، والتي وافق

---

(١) حكم الفرد – المترجم

عليها عضو مجلس شيوخ نيويورك (وحليف جاكسون) دانيال باتريك موينيهان Daniel Patrick Moynihan بشرط أن يتوسع المبدأ تمامًا بقدر ما ينطبق على حكم الحزب الواحد اليساري. فقال لبراون وهما على الطاولة: "سنكون ضد الدكتاتوريين الذين تكرههم، إذا كنت ضد الدكتاتوريين الذين نكرههم." وذكر أنّه في السنة التالية كانت النتيجة أنها "لجنة المنصة الأقوى لحقوق الإنسان في التاريخ." لكن لم تؤثر على كارتر، ولم يول الوسط الإعلامي أي أهمية لتلك اللحظة وقتها، حتى أدرك أنّ المنصة تتوافق مع السلام، وركز على "الصداقة" مع الشيوعية، وعدم الاستعداد للتحرك ضدها٥٩.

كان جيمي كارتر مرشحًا ائتلافيًّا للرئاسة في اللحظة التي كان فيها الحزب يتعافى من ضعفه أمام اليسار نتيجة فشله بعد فضيحة ووترغيت، وتزامن ذلك مع الانهيار الاقتصادي، وهبوط الراديكالية الشعبية. وبتغطية الصحفية البارزة في مجلة نيويوركر New Yorker إليزابيث درو Elizabeth Drew للاتفاقية الديمقراطية لصيف ١٩٧٦، رصدت أنّه بالمقارنة مع الوحدة الأيديولوجية الكامنة خلف جورج ماكغفرن George McGovern قبل ٤ سنوات، توجد "تغيرات في البلد، بالإضافة لتغيرات ضمن الحزب الديمقراطي ... انتهت الحرب وماتت العواطف، وبدا أن كثيرًا من المندوبين المؤيدين لهذه الاتفاقية - كما لاحظ صديقٌ لي - هم 'جمهوريون معدلون'." وفي عام ١٩٧٦ خرج كارتر من حيث لا يدري أحد، وفشل مرشح جورج ماكغفرن موريس أودال Morris Udall، كما حصل مع مرشح جاكسون (وجورج والاس). ظهر كارتر على أنّه الأقل كرهًا بين الفئات المختلفة في الحزب٦٠.

إذا كان هنالك أي شيء في حملة كارتر يربطه بالدفاع المعاصر عن حقوق الإنسان في تلك النقطة، فقد كان بكل بساطة وقفته مع المبادئ الأخلاقية عمومًا. عكست المبادئ الأخلاقية لكارتر اعتقاداته الدينية العميقة بعد أن "ولد مجددًا"[1] في منتصف الستينيات. وأصبحت انتخابات ١٩٧٦ استفتاءً عامًّا على السلام. وصل منافسه جيرالد فورد إلى درجة منع استخدام الكلمة في حملته، لكن بعدها زلَّ لسانه زلةً مشهورة في جدال تلفزيوني في ٦ تشرين الأول عندما اقترح أنَّ السوفييت لم يسيطروا على أوروبا الشرقية. قام كارتر بتحركات واضحة نحو المبادئ الأخلاقية،

(١) عبارة ولد مجددًا يستخدمها المسيحيون للإشارة إلى العودة إلى المسيحية بعد تركها أو عند الدخول فيها لأول مرة - المترجم

وضد الواقع السياسي في صيف وخريف ١٩٧٦، مستغلًا لأقصى حد زلة فورد. كما أنَّ المبادئ الأخلاقية الشخصية لكارتر، ومزاج الناخبين الأمريكيين كانا متوافقين جدًا.

مهد هذا المشهد الواسع لانتخاب كارتر، في حملة امتلأت بوعود التفوق الأخلاقي في السياسة، الطريق لانفجار مذهل لـ "حقوق الإنسان" في كافة نواحي المجال السياسي الأمريكي. لكن في يوم تنصيب كارتر استحضر أساسًا الأخلاق والعدالة كمبادئ حاسمة للسياسة الخارجية٦١. لقد كان أقرب أن يكون انعكاسًا لأسبقية المبادئ الأخلاقية للأشهر الستة المنصرمة من عام ١٩٧٥، على أن يكون علامة على تحول أساسي وحتى كسنجر المتهكم السيئ السمعة استحضر "حقوق الإنسان" في أحداث اجتماعية متعددة؛ ربما أكثر من كارتر في أغلب الأحيان!٦٢ وفي هذا التاريخ المتأخر أيضًا كان هنالك نسخ من المبادئ الأخلاقية يمكن أن يستحضرها كارتر كقطعة مركزية من سياسته الخارجية قبل أن يقوم باختياره المصيري للتحول إلى حقوق الإنسان في أشهره الأولى في المكتب. والشروط التي تهيأت لفترة طويلة بما يكفي لجعل كارتر رئيسًا كانت تتلاشى رغم تحوله لدفع حقوق الإنسان لتصل إلى أهمية استثنائية: البلد "عاد إلى حالة استثنائية" مباشرةً تقريبًا، وبعدها بدت "مهاجمة الشر الأمريكي أمرًا غير وارد"٦٣. ولذلك نقل كارتر في المكان والوقت الصحيحين "حقوق الإنسان" من التحرك الشعبي إلى مركز الخطابات العالمية.

بدأت سنة حقوق الإنسان (١٩٧٧) عند تنصيب كارتر في ٢٠ كانون الثاني، ما وضع "حقوق الإنسان" أمام جمهور الرأي لأول مرة في تاريخ أمريكا. تتوجت هذه السنة من الإنجاز بتلقي منظمة العفو الدولية جائزة نوبل للسلام في ١٠ من كانون الأول. جعل خطاب تنصيب كارتر في ٢٠ من كانون الثاني "حقوق الإنسان" كلمة طنانة مميزة شعبيًا. وصرح كارتر على درجات الكابيتول: "لأننا أحرار، فلا يمكن أبدًا أن نكون لامبالين بمصير حرية الآخرين، التزامنا بحقوق الإنسان يجب أن يكون مطلقًا". الصدى والإبداع الرمزي للكلمة في سياسة كارتر كان وو الأهم، لأنّه أثبته للمرة الأولى في الوعي العام واللغة العادية. طلب آرثر ماير شليزنجر - **Arthur Schlesinger** الابن من "مؤرخ المستقبل" "**future historian**" "تتبع النقاشات الداخلية ... التي تتوجت بالكلمات المميزة لخطاب التنصيب." لكن لم يكن يعلم أحدٌ بالضبط مصدرها. إلا أنَّه سرعان ما أصبح المصطلح يترجم على أنه "تقريبًا وجهة نظر دينية عند كارتر، لأنّه لم يستطع تكفير الذنب، إلا أنَّه بقي يصلي"٦٤.

وبخلاف فورد الذي رفض طلب ألكسندر سولجنيتسين أن يجتمع معه في البيت الأبيض عام ١٩٧٥، قام كارتر بسرعة بتكريم المنشقين. عندما قابل محامي نيويورك التحرري المدني مارتن غاربوس Martin Garbus ساخاروف في موسكو ونقل رسالة منه إلى كارتر، استغل الرئيس الفرصة للرد (وسربت زوجة مارتن غاربوس رث Ruth الرسالة مخترقة جهاز أمن الدولة KGB في حمالة صدرها). استجاب السوفييت للإشارات الأولى بأنَّ "حقوق الإنسان" قد تزعزع السلام المستقر، بالاحتجاج الدبلوماسي المبكر على ارتباطات الخارجية الأمريكية مع قضية ساخاروف، والاستهزاء بأمريكا العنصرية (كما فعلوا في الأربعينيات) بسبب نفاقها. لكن في ذلك الوقت، وبمصادفة مدهشة جدًّا، كان عشرات الملايين من الأمريكيين قد تسمروا أمام أجهزة التلفاز يشاهدون "الجذور" لمؤلفه أليكس هيلي Alex Haley (التاريخ الشهير لعائلة أمريكية إفريقية) والذي شد الانتباه تمامًا إلى تجارة العبيد وحياة المزرعة الأمريكية. (علق صحفي نيويورك تايمز وليام سافير William Safire بطريقة هزلية قائلًا: "هل يمكنك تخيل سلسلةٍ على التلفاز السوفييتي تمتد لأسبوع عن حياةٍ في معتقل غولاغ Gulag؟"). لقد كان رد كارتر المدروس بعناية لساخاروف، والذي خرج في منتصف شهر شباط، هو ما سبب ضجيجًا هائلًا، وأظهر أنَّ كارتر يعني بالفعل ما قاله. حيث نقل مراسلون من نسخة كانت موجودةً في شقة ساخاروف التالي: "تعد حقوق الإنسان محط اهتمام مركزي في إدارتي، يمكنك الاطمئنان إلى أنَّ الأمريكيين وحكومتنا أيضًا ستستمر بالتزامنا المؤكد في دعم احترام حقوق الإنسان، ليس فقط في بلدنا، إنما في الخارج أيضًا." وفي الشهر التالي قابل كارتر المنشق فلاديمير بوكوفسكي، رغم الطلبات السوفييتية له بعدم قيامه بذلك، وتحدثا في الأمم المتحدة عن أهمية حقوق الإنسان. لم يقم أحد (وعلى وجه الخصوص فرانكلين روزفلت من بين رؤساء أمريكا) بجعل حقوق الإنسان مركزية في الخطاب الأمريكي، وفي الخطاب العالمي حقًّا.٦٥ والسياسي الغربي الوحيد الذي وافق مباشرةً كان ديفيد أوين David Owen، وزير خارجية بريطانيا الجديد الجسور، الذي اختير الموضوع عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، بعد أن استلم مكتبه. (عام ١٩٧٨ نشر ديفيد أوين كتابًا يعرض وجهات نظره حول الموضوع)٦٦.

قال أحد مسؤولي السياسة الخارجية لإليزابيث درو ما ذكَرَتْه في مقال طويل في مجلة نيويوركر: "أعلم أنَّه لم يكن هنالك تخطيط محدد لبرنامج أو حملة مخصصة لحقوق الإنسان. أعتقد أنَّ القدر تدخل (برسائل وأمور مصادفة) لإشعال القضية بطريقة غير متوقعة". وأخبرها

شخصٌ آخر: "إن الأمر بأكمله نوعٌ من الدينامية المكتسبة ذاتيًا." لكن بحلول الربيع، أعطى كارتر عنوان برنامج في استهلال نوتردام، عارضًا فلسفة سياسة خارجية متكاملة قائمة على حقوق الإنسان، بينما عرض وزير الخارجية سايروس فانس Cyrus Vance بعض التفصيلات في كلية الحقوق من جامعة جورجيا. و"مع تلمس" أتباع كارتر تعريفًا للسياسة، بدأت النخب من الأمريكيين بمناقشة ممتدة لحقوق الإنسان، من أصولها التاريخية، إلى معناها المعاصر، إلى تداعياتها الفردية. أصبحت القضية ذات معنىً، بل وحتى قضية "أنيقة"، كما وصفها روبرتا كوهين Roberta Cohen لصحيفة نيويورك تايمز (وهو المدير التنفيذي للاتحاد الدولي، الذي انضم سريعًا إلى مكتب كارتر لحقوق الإنسان). "كنا لسنوات وعاظًا، أو مثاليين مخبولين أو فضوليين، والآن أصبحنا أشخاصا مرموقين ... يرغب الجميع بالتعامل مع حقوق الإنسان. هذا جيد، لكن ماذا سيحدث إذا أصابهم الملل؟" هذا فرط اهتمام لا يقارن بما حصل في الأربعينيات، عندما لم يستخدم حتى المسؤولون الأعلى لغة حقوق الإنسان (باستثناء ونستون تشرشل Winston Churchill الذي استخدمها مرةً بشكل غير رسمي)، وكان الدوليون مهتمين بالأمم المتحدة فقط. وفي المقابل بدأ التحرك الشعبي في السبعينيات، ومن ثم بدأ اهتمام كارتر بنقاش أكثر شعبية وأوسع بكثير، وهو ما استمر حتى وقتنا الحاضر٦٧.

على المدى القريب واجه كارتر اتهامات بالانتقائية في الانتهاكات العالمية التي أفرد لها انتباهًا خاصًا. بدايةً كان المجال السوفييتي هو تركيزه الأول مما دفع بعض النقاد للإصرار على أنّه حدد مداركه. واحتج كارتر قائلًا: "لم يكن لدي مطلقًا ميلٌ للإشارة إلى الاتحاد السوفييتي بأنّه البلد الوحيد الذي اعتدي فيه على حقوق الإنسان"٦٨. أما ظهور المحافظين الجدد (فكانت حقوق الإنسان تعني لهم معاداة الشيوعية، إنما باستعمال مسمىً آخر) فقد أنذر من متابعة "القياس الخاطئ" في السياسة، في حين اشتكى نعوم تشومسكي من أقصى اليسار بداية من حزيران من عام ١٩٧٧ أنّ "حملة حقوق الإنسان هي أداة يتلاعب بها البروباغانديون(١) لكسب الدعم الشعبي من أجل التدخل المعادي للثورة"٦٩. ورغم رفضه مقترحات وقف المساعدات الخارجية التي تقطع المساعدة عن منتهكي حقوق الإنسان حول العالم، فقد واجه كارتر شكوكًا من كل النواحي. بعضها كان من الشماتة التي لحقت بالتأثير العكسي لدبلوماسيته

---

(١) أصحاب الحملات الدعائية – المترجم

في البداية، ففي آذار وجه كارتر تعنيفًا عامًّا للطاغية الأوغندي عيدي أمين Idi Amin فرد عليه بتهديد الأمريكان في بلده. وفاجأت المشكلات الدبلوماسية مع السوفييت التي أثارت جدول أعمال كارتر كارتر نفسه؛ حيث أوضح أناتولي دوبرينين Anatoly Dobrynin السفير السوفيتي بطريقة مباشرةٍ أنه لم يكن مسرورًا، وقدم ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev لسايروس فانس استقبالًا باردًا جدًّا في موسكو ذلك الربيع أيضًا. وبعد ذلك، انتقل تركيز كارتر إلى دكتاتوريات أمريكا اللاتينية؛ مظهرًا أخبارًا عن "الحرب القذرة" في الأرجنتين، حيث سيطر الجيش قبل سنة من ذلك، معطيًا مصداقيةً لهذا التغيير٧٠.

حتى نهاية ١٩٧٧ بدت زهرة حقوق الإنسان في ذلك الوقت أنَّها ثمرة لسياسة كارتر. وقد دفعت صعوبة ثبات سياسته على منوال مستقر (خصوصًا عندما بدت السياسة أقل أهمية) البعضَ للادعاء بأنَّ كارتر قد "ألغى" ببساطة حملته المقدسة. وقام صُناع سياسته استجابة لذلك (خصوصًا باتريشيا دريان Patricia Derian والتي اختيرت لقيادة مكتب حقوق الإنسان في الخارجية الذي أنشأه كسنجر) بالرد بأنَّ الحملة كانت تعني أن تكون متكاملًا مع اهتمامات متعددة أخرى، ومؤهلًا لها٧١. سأل خبراء السياسة الخارجية – وما يزالون يسألون – ماذا يعني "جدول أعمال حقوق الإنسان،" لكن المشكلة أن معظم الناس ليسوا خبراء في السياسة الخارجية. وعلى المدى البعيد كانت نقاشات السياسة الخارجية الأمريكية متبدلة باستمرار، مع ارتباط جديد بالخيار "الأخلاقي" المشار له الآن بوضوح بحقوق الإنسان الفردية. والأهم أنَّ كارتر قدم فكرة غامضة جدًّا لجمهورٍ عالمي واسع لم تصله أبدًا؛ وأولهم الأمريكيون.

كيف توافقت حقوق الإنسان بعناية مع التاريخ الأمريكي، وكيف أمكن في النهاية فهم دور أمريكا في زمن كارتر في هذا العصر من تاريخ حقوق الإنسان؟ يوجد قليل من الشك بأن فكرة حقوق الإنسان بالنسبة لكثير من الأمريكيين أتت للدلالة على مجموعة قديمة من الالتزامات الليبرالية "التحررية". وبغض النظر عن المحاولات الفورية لغرسها في التقليد الأمريكي، إلا أنَّ الصدمة التي جاءت في الرد على دعوات كارتر أظهرت مدى ابتكاريتها بالفعل. ففي السياسة الخارجية، أخذت النزعة الليبرالية في معظم الفترة التالية للحرب أشكالًا مختلفةً للغاية من دعم ونشر الحقوق في الخارج. أما في الأمور المحلية، فكان هنالك ما يدفع للتصديق بأنَّ حركة الحقوق المدنية التي غيرت العلاقات بين العروق الأمريكية قد روجت للدعوات الجديدة لحقوق الإنسان، لكن دليل ذلك ضعيف. ورغم أنَّ بعض المشاركين في حركة الحقوق المدنية

قد انضموا لاحقًا لحركة حقوق الإنسان الأمريكية، إلا أنَّ توقيت تلك الحركة كان متأخرًا جدًّا للقيام بأي اتصال قويٍّ فعال. خبرت حركة الحقوق المدنية جذوتها القصوى قبل عقد من بروز "وريثها". والسقوط الحر لنشاط الحقوق المدنية بدايةً من بواكر السبعينيات كان يعني أنَّ ذلك الانفجار لحقوق الإنسان حدث بعد اعتراض المسارات السابقة. وهذه الفجوة من السنوات قبل حصول الازدهار المفاجئ لحقوق الإنسان تشير إلى أنَّها امتلكت مصادر مختلفة جدًّا وأكثر آنية. وبالأهمية نفسها ألغت حركة حقوق الإنسان الاهتمامات الخاصة بعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية الأكثر شمولية، مما جعل حركة الحقوق المدنية اللاحقة خطيرة كفايةً لتثير ردَّ فعلٍ عنيفًا محافظًا٧٢.

وتوجد تشابهات في التحول الأمريكي لحقوق الإنسان، مع التحولات السابقة لها في أمكنة أخرى. فقد كانت ائتلافية، وأعطت بقوة وعدًا بأن تستبدل بممارسة السياسة منهج الأخلاق. لُخص تأريخ إدارة كارتر المتقلب على أنَّه "آلام معاداة السياسة."٧٣ لكن ورغم تقوى كارتر، فإنَّ الائتلافات التي شكلها أنصار حقوق الإنسان في أمريكا في السبعينيات لم تكن بين دعاة الأخلاق الدينيين والعلمانيين، كما حدث في أمريكا اللاتينية سابقًا، إنما بين فئات الحزب الديمقراطي. وتأكيد قائد القوة العظمى على حقوق الإنسان، كمجموعة من المبادئ التوجيهية لتعزيز قوتها، ومن الواضح أن هذا التأكيد على المبادئ الأخلاقية يختلف عن التأكيدات التي انبثقت من الشعب. بالنسبة لأكثر الليبراليين فإنَّ قيادة كارتر لحقوق الإنسان لم تقدم يوتوبيا بديلة، إنما شعورًا بالتعافي الوطني الجماعي. لقد كانت إعادة تأسيس المؤهلات الأخلاقية والتبشيرية للبلاد في العالم "بعد التلطخ بالوحل الأخلاقي طويلا" ذلك ما حدد المعنى الأمريكي للنزعة الأممية internationalism القائمة على الحقوق٧٤.

في نوتردام أصر كارتر على أنَّ إطار عمل حقوق الإنسان سمح بشعور عام بالتحسن للهادف من أخطاء حقبة الحرب الباردة. لم يكن تجاوز الماضي ميكافيلية - Machiavellanism حديثة بكل بساطة، لأنَّ الحزب الديمقراطي هو من بدأ وفاقم حرب فيتنام قبل عقدٍ من الزمن. وقال كارتر على منصة نوتردام: "لكثير من السنوات، رغبنا بتبني المبادئ المعيبة والخاطئة لخصومنا وتبني وسائلهم، متجاهلين في بعض الأحيان قيمنا الخاصة تجاههم، عبر الفشل وجدنا الآن طريق عودتنا لمبادئنا وقيمنا، وقد استعدنا ثقتنا المفقودة." لم يكن ذلك ذريعة متهكمة: فقد شارك كثيرٌ من مفكري السياسة الخارجية الديمقراطية في إدارة كارتر في

حرب فيتنام مشاركة تامة وانعكس ذلك بمرارة منذ ذلك الحين على العواقب المأسوية. وكان التعافي من الأخطاء على المدى البعيد هو أيضًا ما ظهر عند أكثر المراقبين. ذكر أحد المصادر لإليزابيثدرو أنَّ أمريكا "قد ارتدت على أعقابها لمدة طويلة، ونتيجة سفرنا لستين في أنحاء البلاد حصلنا على انطباع بوجود إحساس أسوأ من الملل، الشعور بأنَّ الوقت كان يعمل ضدنا. ذلك موقف مضعفٌ للغاية في التعامل مع أي نوعٍ من العلاقات. وقد فسر البعض ما نفعله على أنَّه نمط حرب باردة، لكن الأمر ليس كذلك على الإطلاق"٧٥. قدمت حقوق الإنسان شيئًا جديدًا في حالة فقدت فيها إطارات عمل الحرب الباردة جاذبيتها، رغم أنَّه كان لزامًا عليها أن تتمثل في مظهر التقاليد الوطنية المنسية.

لكن حتى التحول الأمريكي نحو حقوق الإنسان لم يأخذ مجراه الكامل إلا على خلفية النزعة العالمية التي كانت تمهد فيها اليوتوبيا القديمة ليوتوبيا جديدة. كان الليبراليون قد تحركوا بوعد التعافي الوطني، واستجابوا للنداء المحلي لكارتر من الأعلى. لكن الأمريكيين، كارتر والشعب، لم يكونوا ليستجيبوا دون نداءٍ من الخارج ومن الأدنى، لأنَّ الممثلين العالميين المعروفين هم من جلب حقوق الإنسان في المقام الأول، وكانوا متضمنين في أمريكا كضحايا. رغم أنَّ هذين النداءين مختلفان جوهريًّا، ويشيران لاتجاهين مختلفين (أحدهما يقوم على نشر الأخلاق في البلاد، والآخر على "تمكين الضعفاء") إلا أنَّ ذلك لم يكن واضحًا حينها. ما كان مهمًّا هو أنَّ كليهما بدا أنَّه يتلاقى في إعطاء حقوق الإنسان الأولوية.

بالنسبة لتمكين الضعفاء أو قوة الضعفاء (كما اشتهر كوسم أطلقه فاتسلاف هافيل على فلسفة الانشقاق) فقد كان برز حينها للعيان. ومقارنة مع الظهور السريع لحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي كانت الحركات المشابهة المناسبة بعد عام ١٩٦٨ في الدول التابعة متأخرة، والآمال المتعلقة ببقاء الحركة الإصلاحية في الماركسية "التحريفية" لفترة أطول. ومع ذلك فإنَّ تشكيل مجموعات منشقة في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وفي أي مكان آخر قد اكتملت مع التوجهات الجديدة نحو اتفاقيات هلسنكي، والتي عملت بطريقة مشابهة. وكما في السابق، فإنَّ لجنة الدفاع عن العمال (KOR) في بولندا وميثاق ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة لمجموعة هلسنكي بموسكو قاموا بتوجهات مباشرة نحو أدوات حقوق الإنسان الدولية. لكنها بدت في لحظة جديدة تناقض بحدة عصر التشويش الديني بعد ١٩٦٨، وجلبت حقوق الإنسان إلى قمتها العامة الدولية.

ظهر ميثاق ٧٧ تلقائيًا، بعد القمع التشيكوسلوفاكي لفرقة روك مُخَدِّرة Psychedelic. وكما في حلقات أخرى من الانشقاق، فقد جمعت تشكيلة واسعة من الناس، بمن فيهم حركة شيوعيين إصلاحيين لم يتعلموا الدرس من انهيار ربيع براغ كما تعلم زملاؤهم في الحركة. وأصبحت مشهورة عالميًا عبر أنشطتها في الاحتجاج ضد اضطهاد النظام لمواطنيه. وبالترافق مع لجنة العمال البولنديين قام ميثاق ٧٧ بعملٍ أفضل بكثير مما قام به الانشقاق السوفييتي سابقًا في إثارة انتماءات واسعة الانتشار عبر الكتلة الشرقية. وفي أواخر ١٩٧٨، عندما كتب فاتسلاف هافيل تأمله الكلاسيكي عن الانشقاق، استطاع أن يشهد – بخلاف كارل ماركس – بـ: "شبح يطارد أوروبا الشرقية: ويدعى هذا الشبح في الغرب بالانشقاق"٧٦. لقد كانت لحظة مذهلة.

كان فاتسلاف هافيل بطلًا مغوارًا يتمتع بأخلاقيات مضادة للثقافة، أعطته قوته الأخلاقية منزلةً رمزية. ورغم أنّه لم يكن أبدًا شيوعيًا تحريفيًا، إلا أنّه رحب بربيع براغ، وقام بدعوة بارزة لتعدد الأحزاب المتوحدة تحت هدف واحد لبناء اشتراكية ديمقراطية٧٧. وبعد القمع السوفييتي، أمضى السبعينيات بعيدًا عن براغ، فيما وصفه بأنه حالة نشاط معلق. وفي منتصف السبعينيات، باشر في ترجمة تجربة جيل "عاش خلال نهاية عصرٍ من تفكك المناخ الاجتماعي والروحي؛ في تشويش عقلي عميق". ومع مضي عصر "التطبيع" التشيكوسلوفاكي تحت بديل ألكساندر دوبتشيك غوستاف هوساك Gustav Husak، أثار فاتسلاف هافيل بصورة رئيسة المصادر الوجودية لصياغة نقدٍ أخلاقي للنظام، أعلنه برسالة مفتوحة إلى غوستاف هوساك عام١٩٧٥ ٧٨. لم يكن هنالك الكثير من المستجدات أيديولوجيًا في الجملة الأشهر لفاتسلاف هافيل "تمكين الضعفاء"، لكنها أحاطت بإتقان بالسبب الجوهري والظروف المناسبة لأصول حقوق الإنسان. ولذلك تستحق القراءة بعناية.

كانت المسلمة الأولى للانشقاق الأخلاقي هي الاعتراف بأنّ السياسات العادية لم تكن صالحة. افترض هافيل أنّ دروس ١٩٦٨ كانت واضحة في ذلك الوقت. متوجهًا إلى أولئك الذين كانوا ما يزالون يحلمون بأحلام سياسية، ويحذرهم بأنّ الخطأ الأسوأ كان هو "المبالغة بأهمية العمل السياسي المباشر بالمعنى التقليدي". ولهذا السبب كانت القاعدة الأولى هي التخلي عن "نية تقديم برنامج سياسي بديل". فحسب ما اقترحه لقد كان ذلك صحيحًا عام ١٩٦٨؛ لكن لا عذر الآن لفشل فهم أنّ أي مبادرة سياسية "ستباد قبل أن تسنح لها الفرصة

بترجمة نواياها إلى أفعال". كانت الثورة والعنف كلمات سحرية من ماضٍ لم يبق له معنى في حاضر زالت فيه الأوهام.٧٩

كانت فرضيات هافيل الأجرأ في نقده المفرط للعصر الحديث: أزمة الأزمنة التالية، ليست نتيجة نزعة الحكم الشمولي "حكم الحزب الواحد" - كما أصر - إنما نتيجة التقنية العالية التطور، والنزعة الاستهلاكية المجردة من الروح المنغرسة في المجتمع "المتقدم" واعتقد أنَّ الفشل الواضح للحكم الشمولي يجب رؤيته كعَرَضٍ لمشكلة أكبر بكثير وأكثر عالمية. ويمثل هذا التفكير المظلم خان هافيل ليس فقط قراءته الخاصة لنصوص فلسفية معينة؛ إنما الأهم منها ما قام به عالم الظواهر التشيكي جان باتويكا Jan Patoïka، والذي ساعد على تحديد مبادئ الانشقاق غير التحريفي بعد بدايته. كما عكس هافيل الوسوسة المنتشرة في أنحاء العالم في الستينيات حول القلق من انحراف الحداثة؛ لكنه وجد أيضًا طريقة لترجمة مثل هذا التذمر إلى شكلٍ جديد متنقل وغير متوقعٍ. لم تترافق جذور تعظيم هافيل لحقوق الإنسان مع انتشارها العالمي. لكن من المهم استذكار أنَّه قد مضى بعيدًا لدرجة أن قال إنَّ الانشقاق لا تكمن أهميته من خلال الإلهام من الغرب، إنما تأتي أهميته بتحذير الغرب، لأنَّ الكابوس الأخلاقي بدا أسوأ كثيرًا مما هو في الشرق حيث يبدي النظام الاستبدادي سيطرته واضحة. سأل هافيل ببلاغة: "أليست رماديةُ وفراغ الحياة في النظام الاستبدادي هما مجرد كاريكاتير متضخم للحياة المعاصرة عمومًا"؟ ولهذا السبب شرح أنه "لا يمكن للديمقراطيات البرلمانية التقليدية تقديم أي معارضة أساسية لآلية الحضارة التقنية ... وإنَّ التعلق بفكرة الديمقراطية البرلمانية التقليدية كمثالية سياسية للفرد، والاستسلام لوهم أنَّ هذا الشكل المجرب والحقيقي فقط قادر على أن يضمن للكائنات البشرية كرامة دائمة ... سيكون - برأيي - على أقل تقدير من قصور البصيرة"٨٠. بدا تطلع هافيل الأعمق في ذلك الوقت أنَّه بمقياس مستقل ذاتيًّا وعلى نطاقٍ ضيق من المجال العام، الذي رأى أنَّه مرتبط أساسًا بالحياة نفسها.

لم يكن في الحسبان ضمن الظروف الاستراتيجية وعلى أساس الأخلاقيات الوجودية أن يحتكم هافيل إلى حقوق الإنسان. تضمن هذا دفاعًا عن "النزعة القانونية Legalism"، أي إعطاء قيمة قانونية للمنشقين. بالنسبة لهافيل، فالمهم أنَّ النظام الشيوعي "يدعي احترام حقوق الإنسان"، وأنَّ المنشقين استطاعوا الرد من خلال "احتكامٍ مستمر وغير متوٍ للقوانين". وبأخذ الانشقاق السوفيتي الأسبق بالاعتبار، فلم يكن هنالك شيء أصيل استراتيجيًّا بخصوص هذه

النقطة في الاحتكام للقانون العالمي. ورغم ذلك فقد كان قويًّا للغاية. استشهد ميثاق ٧٧ مرارًا باتفاقيات هلسنكي ومواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان رغم أن المصادقة المثيرة للتهكم الشديد من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٥ - قد أصبحت ملزمة قانونيًّا حول العالم. والواقع أنه باعتراف هافيل أسكت الاحتكام إلى الأشكال القانونية دعوى الأيديولوجية البرجوازية؛ وهو نقد تعامل معه على أنّه صحيح عمومًا.

لكن الآن يجب استخدام النقد الماركسي للأيديولوجية لاستهداف النظام الماركسي نفسه، ويمكن أن يستوعب الحقوق القانونية بدلًا من رفضها. وكما قال هافيل فمن خلال استخدام "الكلمات والكلمات والكلمات" أسس هذا النظام "الشرعية ... أمام مواطنيه، وأمام تلاميذ المدارس، وأمام الجمهور الدولي، وأمام التاريخ". اعترف هافيل بصراحة وبطريقة صادمة أنه "لا يمكن للقانون إنشاء ما هو أفضل من هذا." ويعد الاحتكام إلى المشروعية عمومًا وإلى قانون حقوق الإنسان الآن هو الخيار الواعد الأمثل٨١.

ويتابع حجته بتخيل حالة بقال متواضع يمكن أن يكون رجلًا آليًّا يتبع نظامًا لا إنسانيًّا، ويمتلك أيضًا مصادر داخلية لاستنزاف حيوية ذلك النظام، كان مقال هافيل انعكاسًا للمشكلة التي ولدت فيها حقوق الإنسان. في أغلب الأحيان كان هافيل واضحًا حيال الطبيعة الاستراتيجية لاعتماده على الأخلاقية المتشرعة بدلًا من الكفاح المسيس. وأصر أنّ مجرد إنكار السياسة لن يمكن المرء من الهروب منها، ولا يقصد بالتوجه الأخلاقي ذلك الهروب. ادعى هافيل في بعض الأوقات أنّ الاحتكام إلى الأخلاق ("العيش في الحقيقة" كما وصفه المنشق البولندي آدم ميشنيك Adam Michnik سابقًا عام ١٩٧٦) كانت بالفعل ممارسة سياسيةً مباشرةً بحد ذاتها. كتب هافيل أنّه يوجد في الانشقاق "بعدٌ سياسي واضح، إن كان الركن الأساسي للنظام هو العيش في كذبة، فمن غير المفاجئ أنّ التهديد الأساسي له هو العيش في الحقيقة." وبهذا المعنى، كان للأخلاقية "أهمية سياسية خاصة جدًّا، " تؤسس ما لقبه العضو الزميل الناشط في ميثاق ٧٧ فاكلاف بيندا Vaclav Benda في السنة نفسها "السياسة الموازية - paralel polis". وتحمس هافيل في أوقات أخرى ليشير إلى أنّ أخذ الأخلاق بدل السياسة قد هيّأ شروطًا للتغير السياسي حتى مع تأجيلها. "لدرجة أنّه يصعب التنبؤ متى وكيف سيوَلّد [الانشقاق الأخلاقي] في النهاية أقسامًا على شكل تغيرات سياسية معينة. لكن بالطبع فإنّ كل ذلك هو جزء من العيش في الحقيقة". وبهذه الطريقة وعد هافيل "بحصول اضطراب اجتماعي

غير متوقع، وانفجارات للسخط" كنتيجة نهائية لا تتوفر إلا إذا تركنا اعتبارها غايات مباشرة. وإنَّ وعد التحول السياسي له أهمية خاصة لأنَّ هافيل كان يتحدث لشيوعيين إصلاحيين ما زالوا يتمسكون بميثاق ٧٧ في سنيه الأولى، وعلى وجه الخصوص الوزير الحكومي السابق جيري هاجيك Jiri Hajek، والذي احتفظ بآمال إنسانيته الماركسية وأصر على أنَّ "النظام الاشتراكي المعاصر لبلدنا [هو] إطار عملي وأساسٌ واضح يمكن أن تحقق ضمنه معاهدات [حقوق الإنسان] "٨٢.

لكن على مستوىً أعمق ادعى هافيل أن حقوق الإنسان لا يمكن ببساطة أن تعني السياسة في وقتٍ لاحق أو بأي طريقة أخرى. وقد حافظ على قوله بأنَّ الأخلاق يمكن دائمًا أن تستبدل بالسياسة. في هذا السياق أفرط هافيل في الاعتقاد بأنَّ السياسة هي مسألة "رؤىً مجردة" في حين أن المبادئ الأخلاقية تتصل مباشرةً بـ"الأشخاص الفرديين". وكانت النتيجة فشل السياسة في أن تكون مستقرة بما يكفي، مما قادها أيضًا لأن تفسح المجال لانتهازية فظيعة. وفي هذه الأثناء بقيت المبادئ الأخلاقية "مؤقتة" و"سلبية" و"ضمن الحدود الدنيا" و"بسيطة". (وتردد صدى هذا الموقف في فلسفة منظمة العفو الدولية بشكل واضح). مبادئ أخلاقية مغروسة في "مجال مخفي" وليست اهتمامات عملية تشترط النقاء والأصالة، دون مساومة ولا عنف ولا فشل. قام جان باتوبكا Patocka (شخصية ناصحة لهافيل) بذكر هذا بطريقة واضحة للغاية في دفاعه عن ميثاق ٧٧، قبل شهرين من موته، بعيد تشكل المجموعة، فكتب: "ليس مفهوم حقوق الإنسان إلا الاعتقاد بأنَّ البلاد والمجتمع ككل يعدون أنفسهم خاضعين لسلطة الضمير الأخلاقي، أي أنَّهم يدركون أن فوقهم شيئًا لا يمكن تحديده بدقة، شيئًا مقدسًا ملزمًا، لا يمكن مخالفته حتى بالنسبة لهم، وأنَّهم ينوون المساهمة في سبيل هذه الغاية بالسلطة التي ينشئونها ويضمنون لها معايير قانونية"٨٣.

وبهذه الروح اعتبر هافيل في النهاية المبادئ الأخلاقية ("مضادة للسياسة"، كما وصفها المنشق الهنغاري غيورغي كونراد Gyorgy Konrád) شيئًا أكثر من مجرد بديل منظم استراتيجي يعكس الأصالة فيه. وبصرف النظر عن ترك بقية في القانون أصر هافيل بطريقة ما على أنَّ المبادئ الأخلاقية المغروسة في الحياة الداخلية "لا علاقة لها بالسياسة". يمكن أن تسمح المبادئ الأخلاقية للناس بتجاوز السياسة وليس ذلك كضرورة مؤقتة إنما كإنجاز دائم، في "إعادة تشكيل جريئة لحالة الناس في العالم، علاقاتهم بأنفسهم وبعضهم ببعض وبالكون".

في النهاية لا يوجد شيء شخصي أو تمييزي في تردد هافيل: هل كانت المبادئ الأخلاقية هي السياسة الوحيدة والأفضل، أم يمكن تقديمها بطريقة تتجاوز السياسة نحو الخير؟ حددت المعضلة أصول الاحتكام الواسع الانتشار نحو حقوق الإنسان. وهو ما دعاه هافيل "نقاء هذا الكفاح" اقترح طريقة رائعة إلا أنها غامضة لتنفيذ السياسة وتجاوزها، على الأقل لفترة من الزمن. لأن ظهورها سيكون عبئًا عليها أيضًا. وكما شرح أحد المحللين الأساسيين للانشقاق في أوروبا الوسطى والشرقية، توني جدت Tony Judt بتحذير متعاطف: "أقول بدقة لأنها وظيفية فهي ذات محدودية"٨٤.

وكما في الاتحاد السوفييتي وأمريكا اللاتينية من قبل، اعتمد انفجار الانشقاق في أوروبا الشرقية على التحالف بين حاملي راية إصلاح الماركسية"التحريف" مع القوى الدينية. وفي بولندا على وجه الخصوص، وتشيكوسلوفاكيا أيضًا، كان للكاثوليكية السياسية المشاركة الأهم، وذلك ما أظهره دور كارول جوزيف فوتيلا Karol Wojtyla (هو يوحنا بولس John Paul الثاني بعد انتخابه غير المتوقع كبابا في تشرين الأول من عام ١٩٧٨) في السياسة الدولية. اعتمد ظهور ادعاءات حقوق الإنسان في بولندا على تحالف لم يسبق له مثيل من المثقفين التحريفيين السابقين revisionist intellectuals، مع الكنيسة الكاثوليكية، و"إصرار ثابت على أسبقية الأخلاق [و] بث الأخلاق في السياسة". تحولت حقوق الإنسان في ذلك المعنى من معارضة ١٩٧٥ – ١٩٧٦ إلى تعديلات دستورية جديدة، اقترحت لتقويض الحكم الذاتي لبولندا في المجال السوفييتي. وبعد عام ١٩٧٧ أصبح نشر دعوى الأخلاق في الانشقاق منتشرًا جدًّا٨٥.

دون نُكران علاقة القُوى المسيحية حتى السبعينيات، فما كان مهمًّا ضمن النظرة البعيدة هو أنَّ لها مطالبة أقل ملاءمة بكثير حول حقوق الإنسان مما كانت عليه في الأربعينيات، وذلك عندما قامت المسيحية بالكثير لتحديد وتهميش الفكرة. ولكن العالم قد تغير منذ ذلك الحين. فتوسعت المسيحية التقدمية (من الكاثوليك والبروتستانت) حول العالم دون صلة واضحة لها بحقوق الإنسان. بالطبع ليس مصادفة أنْ يلقي كارتر خطابه التقليدي حول السياسة الخارجية وحقوق الإنسان في المعهد الكاثوليكي في جامعة نوتردام، حيث تم تكريمه مع الكاردينال البرازيلي إيفاريستو أرنز٨٦. لكن في أمريكا، فقدت الشراكة مع حقوق الإنسان ارتباطاتها الدينية من العصر الماضي، وذلك بالنسبة للكاثوليك والبروتستانتيين الأساسيين٨٧. والحالة

الأوضح هي حالة أوروبا الغربية، حيث قامت المسيحية العالمية (وعلى وجه الخصوص الكاثوليكية) بالكثير لإعطاء حقوق الإنسان معناها. لكن المسيحية دخلت في حالة انحدار في هذه المجالات بالضبط في الستينيات٨٨. ورغم أنَّ بعض المشاهدين كانوا قادرين على تمييز العناصر الدينية القوية في حقوق الإنسان، في الكتلة الشرقية وفي أمريكا اللاتينية أيضًا، لأن ما هيّأ ثروة حقوق الإنسان في ذلك العصر كان حركات اليسار العلماني، بما فيها التحرريون الأمريكيون واليسار الأوروبي، وذلك لإدخال لغة الحقوق فيها.

واستمرت في العصر نفسه بعض طرق اليوتوبيا في أوروبا حتى الطرق الأبرز. إلى أن أثبتت أنها طرقٌ مسدودة cul - de - sacs. وبقي الأمر الأسهل نسيانه، الموجة الجديدة من الاقتراحات "الشيوعية الأوروبية"، والتي طبقًا لها اقترحت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي كانت ما تزال قوية تأسيس بديلها "الدافئ" للشرع المعاد تجميله. وقد بدت الشيوعية الأوروبية لفترة من الزمن في بواكر السبعينيات واعدةً جدًّا، لدرجة تابعت فيها الشخصيات المعارضة التشيكية الصلات معها قبل أن تتحول إلى حركة حقوق الإنسان بعد عام ١٩٧٥. لكن مع محاولة الشيوعية الأوروبية تجاوز منطق الحرب البادرة انهارت طريقتها السياسية الواضحة للقيام بذلك. وهنالك أيضًا كثير من الاهتمام بما يسمى الماركسية الغربية، وسط موجة من التخمر الثقافي في اليسار بعد ١٩٦٨ لا مثيل لها في عصر ما بعد الحرب. أي البحث نحو رؤىً منشقة للاشتراكية أحبطها الرهان التاريخي على ثمار جهد جيل عاش التعافي الثقافي، فجابههم لحظة تجاوز إلهامهم فقط. وقد كان بعض المبادرين (ليزك كولاكفسكي Leszek Kolakowski على وجه الخصوص) يهجرون المخططات التحريفية وهذا ساعد على جعلهم أيقونات لليسار الجديد. وبقي ليزك كولاكفسكي عام ١٩٦٨ (سنة رحيله عن بولندا) مصرًّا على أنَّ نزعة اليوتوبيا لا تزال أساسية، رغم ما ظهر بوضوح من فسادها، لكن سرعان ما استجاب لازدهار حقوق الإنسان عبر إعطاء حجة مقتضبة بأنه لم توجد أي اشتراكية ذات سلطة قد احترمتها٨٩. لم يجد في حقوق الإنسان يوتوبيا جديدة، إنما كان موقفه بلا شك رد فعل على إله الاشتراكية الذي فشل، وسمح للتفسيرات المحافظة بعمق للفكرة أن تصغي منذ البداية.

ومع نهوض حقوق الإنسان على الساحة العامة الفرنسية، أثبت تحول اليسار أنَّه العامل الأكثر حيوية في التغيير، لأنَّ حقوق الإنسان انتصرت نتيجة المنافسة ضمن اليسار، وليس نتيجة منافسته مع خصومه، وقد ظهرت عبر استبدال اليوتوبيا. في باريس - كما في أمريكا

اللاتينية في الستينيات – لم يؤدِّ انهيار معقولية الشيوعية السوفيتية إلى فناء التطلعات الثورية: إنما أدى لإشعال البحث عن شكلٍ أفضل وأنقى من الشيوعية٩٠. وبعد عام ١٩٦٨، عندما بدأ بعض الرواد باستخلاص الدروس من ربيع براغ، وجد جيلٌ من الطلاب كان أكثر إعجابًا بالاضطرابات في باريس، مما أثار موجة هائلة من النزعة اليسارية gauchisme.[1] ومرت التروتسكية بمرحلة إحياء، لكن الماوية Maoism (من بين آلاف المذاهب اليسارية) كانت المستفيد الأكبر على الإطلاق من البحث عن نقاء الثورة، ولم تتأثر البتة بالتعرض المباشر للمعاني القاتلة للثورة الثقافية تقريبًا.

تقدم الانشقاق بدايةً ضمن النزعة اليسارية بدلًا من أن يكون ضدها. فعالم الرياضيات ليونيد بليوشتش Leonid Plyushch، وكان الأكثر أهمية في الأيام الأولى بالنسبة لليسار الفرنسي بسبب ولائه الماركسي، وقف مع الشيوعيين التحريفيين الذين كانوا يعانون من "التطبيع" التشيكي، وطرح أيضًا القضايا الشهيرة célèbres في بواكر سبعينيات البيئة اليسارية. واعتمادًا على تقليد وجد قبل ١٩٦٨ لتنظيم المنشقين باسم "الشرعية الاجتماعية"، ونتيجة إثارة ربيع براغ ودماره، نظَّم المثقفون مظاهرات عديدة ونشروا كثيرًا من العرائض للمنشقين. وفي جتماع ٢٣ تشرين الأول من عام ١٩٧٥ في قاعة التبادل [قاعة موتيوليتة] – Salle de Mutalité لتحرير ليونيد بليوشتش الذي أصبح عضوًا مؤسسًا لجماعة العمل السوفييتية Soviet Action Group، وكان قد حجر عليه بحجة أنه كان مريضًا نفسيًّا؛ اجتذب ذلك الاجتماع ٥,٠٠٠ مشاركٍ، ومن الواضح أنّه أكبر حدثٍ من نوعه في تلك السنوات مقارنة بأي بلد آخر. وعندما انضم الحزب الشيوعي الفرنسي للتنديد باعتقاله، وبعد ذلك أطلق الاتحاد السوفييتي سراح عالم الرياضيات ليسافر إلى باريس، كانت تلك لحظة احتفالية، بدا فيها أنَّ الانشقاق يمكن أن يسمح للنشاط اليساري بتأسيس ما يبدو أنه شيوعية متوازنة٩١.

لكن هذه النداءات اليسارية للانشقاق بغرض إدانة الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي القديم سرعان ما اتخذت شكلًا مستقلًّا، ووصلت إلى مرحلة من التدمير الذاتي على هيئة "فلسفة جديدة"، مضت بعيدًا في السنة الحاسمة (عام ١٩٧٧) لتصل إلى اتهام السياسة

---

(١) مصطلح يعود إلى القرن التاسع عشر ويستخدم لوصف العمل السياسي للأفراد أو المنظمات التي تعتبر على اليسار المتطرف – المترجم

أيضًا، أي جلب اليساريين الفرنسيين إلى ميدان شبيه بذلك الذي يفضل حقوق الإنسان من قبل وأماكن أخرى. كان أندريه غلوكسمان André Glucksmann الفيلسوف الأساسي الجديد مع برنارد هنري ليفي Bernard Henri Lévy قد وضعا الاتجاه العام للحديث. وكجزء أسبق من أقصى اليسار تشبث أندريه غلوكسمان بألكسندر سولجنيتسين في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كجزء من النداء الشعبوي اللاسلطوي "الفوضوي"anarchist populism. لكن كراهية أندريه غلوكسمان للاتحاد السوفييتي قادته مباشرة لاتهام السياسة بحد ذاتها، والانتقال لمبادئ أخلاقية تنقذ الرغبة بالنقاء من التشابك اليساري السياسي الذي كان مرة مصدر إلهامٍ له. اتهم أندريه غلوكسمان في كتابه سادة المفكرين The Master Thinkers كل التيارات الفلسفية الحديثة بالتواطؤ مع "السلطة". وفي النص المشهور لبرنارد هنري ليفي بربرية بوجهٍ بشري Barbarism with a Human Face (أحد النصوص الإبداعية الأخرى للفلسفة الجديدة) مضى دون أدنى شك أبعد في توضيح شروط سمو وعي حقوق الإنسان. وبالتخلي عن شعبوية الحد الأدنى vestigial populism لأندريه غلوكسمان أدان برنارد هنري ليفي السياسة شموليًّا كمجال مؤكد للفشل. وكيساري بعيد ١٩٦٨، وجد برنارد هنري ليفي أولًا في ألكسندر سولجنيتسين عام ١٩٧٥ معنى "مصير اليسار الغربي". لكن الدرس الذي خطه سريعًا من قراءته كان درسًا بسيطًا، ألا وهو: دائمًا ما تتهاوى اليوتوبيا. واقترح كتاب برنارد هنري ليفي الشهير الاستعانة بالمبادئ الأخلاقية بدلًا من ذلك، ودعم هذا الكتاب ظهوره الجسور على التلفاز. وقد أوصى بكتابة "أطروحات عن الأخلاق"، وانطلاقًا من الولاء للمبادئ الأخلاقية لحقوق الإنسان انتقل إلى المساهمة في تأسيس منظمة العمل ضد الجوع Action Contre la Faim، وهي مجموعة إنسانية موجودة الآن في كثيرٍ من البلدان. وبعد انخداعه طويلًا بحيل اليوتوبيا الجماعية في السياسة شرح أنَّ المهمة كانت إنقاذًا للأفراد٩٢.

وفي خضم هذه التحولات، مضت التعبئة الشعبية وتعبئة المثقفين بما لا يقارن مع دور كارتر في الخارج. كما شرح فاليري جيسكار ديستان ومن بعده رئيس الوزراء الفرنسي أنَّ موقف الرئيس الأمريكي تجاه الانشقاقيين كان تدخلًا مزعجًا لا احترام فيه للمنشقين، واتفق على ذلك منافسه الاشتراكي فرنسوا ميترانFrançois Mitterrand (متوافقًا مع استراتيجيته في بناء التحالف مع الشيوعية مما أوصله في النهاية للسلطة) ٩٣. أما على الأرض، وفي العقول فقد وصل الانشقاق والمنشقون لنوع من الحالة الوثنية الطوطمية؛ وأعلنت جوليا

كريستيفا Julia Kristeva اللاجئة البلغارية والماوية السابقة أنَّ "المنشق هو شكل جديد من المثقف" عام ١٩٧٧، وهاجم اليساريون الآخرون استبدال الانشقاق بالثورة. وقد ارتفع شأن حقوق الإنسان في جو الأزمة بين اليوتوبيا القديمة والجديدة. وسأل في إحدى المرات عام ١٩٨٠ اللاسلطوي مارسيل غوشية Marcel Gauchet: "كيف لا يذهلك هذا الموضوع والشعار الخاص بحقوق الإنسان الذي – وإلى عهد قريب – كان المرء يراه أقل موضوع مؤهل للتطبيق؟" ولاحظ: "لقد كانوا البارحة فقط ... آلة فظة للأيديولوجية المهيمنة، ثم فككتها أدنى الجهود من أضعف المبتدئين عن طريق الشك". "لكن بطريقة ما أصبح القديم حديثًا، وما كان مشكوكًا به جدًّا أصبح فوق الشكوك، والآن استعادت حقوق الإنسان المنافقة والمسهبة والباطلة فضلها وعفتها، واكتسبت نوعًا من الحيوية والجرأة في عيون الأعضاء الأرقى والأكثر تطلبًا من الطليعة"٩٤. كان التحول الرائع أساسًا نتيجة التفسير الأخلاقي لحقوق الإنسان، والذي حقق نجاحات على أرض الفشل الظاهر للإصلاح السياسي.

لكن ورغم أنَّ مثل هذه التفنيدات الأخلاقية في الحقيقة قد صنعت عهدًا جديدًا لتسهيل ترك الرؤى الثورية، إلا أنَّها لم تنفصل بالكامل عن تلك الرؤى، لم يحدث ذلك في فرنسا (مع السماح بالتغير الوطني)، ولا في أي مكان آخر. فإحدى السمات المميزة لوعي حقوق الإنسان في السنوات الحاسمة من السبعينيات كانت أنَّ الاحتكام للمبادئ الأخلاقية قد يبدو نقيًّا عندما تظهر السياسة نفسها أنَّها مجالٌ ملطخ وعقيم.لكن المشهد الفرنسي أعطى الحيوية خصوصًا لكيفية فصل السياسة مع إخلاص ضمني أو صريح للتطلعات السابقة. وقد نقلت التطلع لمرحلة النقاء بمجرد ارتباطها بحماسة الثورية مع برامج أقل شمولية من حقوق الإنسان. وفضلت حقوق الإنسان لأنَّها كانت ضرورية استراتيجيًّا وممكنة عمليًّا، وكذلك لأنَّها نقية أخلاقيًّا. أما إنكار اليوتوبيا الباكرة فقد كان جزئيًّا نتيجة التطلع للإنجاز عبر النقد الأخلاقي للسياسة الذي كان سببه الشعور بالنقاء الذي سعي له مرة في السياسة نفسها.

لكن تحققت بعدها وجهة نظر برونيسلو باكزكو Bronislaw Baczko بتشخيصه الانتقال من اليوتوبيا المزهرة إلى حركة تجرأت بإغفال ذكر اسمها لفترة بضع سنوات. وفي عام ١٩٦٨ كانت حقوق الإنسان في أزمة، بسبب أنَّ محاربيها لم يجدوا طريقة ليتحالفوا مع الموجة المنفجرة من الحركات الشعبية. لكنهم أصابوا هدفهم نتيجة إعياء طاقات اليوتوبيا للعصر، وعبر الانتقال من ممارسة السياسة إلى نهج الأخلاق. لقد كان التحول البارع الحاسم

هو المهم. وفي الرؤية البعيدة كان البديل الأخلاقي لليوتوبيا السياسية يعني أنّ حقوق الإنسان أتت للعالم عبر تنديد مناصريها بالمثاليات التي زينت اليوتوبيا مرة؛ خصوصًا اليوتوبيا التي تتطلب تحولًا عميقًا، أو حتى ثورةً أو عنفًا.

استمر النقاش بين المنشقين بخصوص إن كان بقاء الاشتراكية بطريقة ما صحيحًا أم لا، حتى مع ترك الممثلين الغربيين بسرعة التالي التاريخي لأصول وعي حقوق الإنسان خلفهم. وبيّن المنشق السلوفاكي ميلان سيميكا Milan Simecka في منتصف الثمانينيات: "رغم أنّه كان لدي فرصة أكثر من كافية للغضب من اليوتوبيات الفاشلة والمحتضرة moribund، إلا أنّه الآن وبعد سنوات، تصالحت معها. ليس لأني أومن بقدرتها على إنقاذ البشرية، [إنما] لأن عالمنا سيكون دونها أسوأ بكثير .... فعالم دون يوتوبيات سيكون عالمًا دون أمل اجتماعي، عالمًا من الاستكانة للوضع الراهن ومن شعارات عديمة القيمة في كل يوم من الحياة السياسية"٩٥. وفي رد هافيل عبّر عن قلقه بأنّه من المهم تجنب المخططات الأصلية، "العمل دون يوتوبيات" رغم أهمية إبقاء "حالة من الانفتاح تجاه التغيير بطريقة غامضة، ويكون المراوغ دائمًا، دون قيم ممكنة جدًّا مثل الحقيقة والمبادئ الأخلاقية"٩٦.

أثّر توجه الحد الأدنى من الآمال Minimalism في وعي حقوق الإنسان بعمق في كيفية تفعيل "اهتمامه" في ذلك العصر. وبالتأكيد بمعنًى قريب من هذا ركزت حملة حقوق الإنسان بشدة على الكتلة الشرقية، بالترافق مع أمريكا اللاتينية، بدلًا من أن تركز على الأمم الأفقر من العالم النامي. كان المكان المؤسساتي الأكثر شهرة لبلورة أنشطة حقوق الإنسان العالمية هو عملية اتفاقات هلسنكي، بأخذ اجتماعات الرصد التالية التي قررها الاتفاق بالاعتبار. وبعد توقيعه لم يكن ليتوقع أي أحد أنّ منشقي الكتلة الشرقية يمكن أن يتحركوا بمثل هذه الأعداد، أو أنّ رئيسًا أمريكيًّا يمكن أن يتدخل بنفسه في القضية. واقترح مسبقًا في عام ١٩٧٥ من قبل ميليسنت فينويك Millicent Fenwick (عضوة كونغرس نيو جرسي التي سافرت إلى الاتحاد السوفيتي في رحلة رسمية وقابلت يوري أورلوف وباقي المنشقين) التشريع الذي أنشأته لجنة هلسنكي الأمريكية. لكن في الربيع والصيف من عام ١٩٧٧، وفي ترقب لأول لقاء في تشرين الأول في بلغراد في يوغسلافيا، أثارت عملية هلسنكي اهتمامًا جديدًا أكبر. بدأت مؤسسة فورد وباقي المؤسسات الخيرية بصب المال في المبادرات الأمريكية، سواء الأكاديمية منها أو مبادرات المنظمات. وقد مولت تأسيس منظمة مرصد هلسنكي Helsinki Watch

(وتعرف الآن بمنظمة مرصد حقوق الإنسان، أو هيومن رايتس ووتش) والمركز الرائد مركز جامعة كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان، للاستحواذ على أبرز الأمثلة للمنظمات غير الحكومية المدافعة عن الحقوق وللاستحواذ على الانتباه الأكاديمي٩٧.

لكن كان على ظهور حقوق الإنسان أن يصبح متعلقًا بكامل المسرح العالمي، وقامت بذلك بسرعة وانتقائية. غالبًا سببت ندرة المعلومات جهلًا ببعض الجرائم العالمية والسعي العنيد الفردي نحو أخرى، كما في حالة الإبادة الجماعية في كمبوديا. لكن كانت العوامل الأيديولوجية مهمة أيضًا. فالحماس المبكر لكثير من اليساريين الفرنسيين لحزب الخمير الحمر Khmer Rouge، والذي لم يكن قائمًا على الجهل وحده، يوحي بذلك أيضًا. أما القلق من نهب الثوريين الإصلاحيين لأمريكا اللاتينية في بعض الأحيان فلم يؤدِّ بمنظمة العفو الدولية لإسقاط متطلباتها بأنَّ أولئك المستخدمين للعنف لا يمكن أن يصبحوا موضع اهتمام. العنف ضد المجموعات التي بقيت عنيفة لم يظهر في الرادار الأخلاقي. كانت انتقائية الحرب الباردة عند كارتر واضحة منذ البداية، رغم نواياه الحسنة. وبحلول عام ١٩٧٨ كان إرفنج كرستول Irving Kristol يحضر مسبقًا شكوى أنَّ التدليل المزعوم لكارتر للديكتاتوريات اليسارية مقارنة بمعاملته القاسية لليمينيين يجب عكسها؛ الأمر الذي أمكن حدوثه مع وصول رونالد ريغان Ronald Reagan للسلطة٩٨.

أثر تبديل المثاليات على الانتقاء والتأطير، وأقلها على اليوتوبيا العنيفة في "العالم الثالث"، كما أظهرت ذلك حالة أندونيسيا. ورغم تركيز منظمة العفو الدولية وباقي المجموعات الغربية على حالة استمرار السجن السياسي لمعارضي النظام القمعي في جاكارتا، إلا أنَّهم لم يجدوا شيئًا شنيعًا في عمليات السحق العنيفة جدًّا في أندونيسيا التي أطلق العنان لها في تيمور الشرقية ضد الحركة الأصلية لتقرير المصير. وفي حين أن توافر المعلومات هام هنا، فإن الأيديولوجية هامة كذلك: فالتيموريون الشرقيون: استمرت "المقاومة" بتصوير قضيتها من ناحية حق تقرير المصير ما بعد الاستعمار، متبنيةً استراتيجيات العنف المسلح، ولذلك لم تحصل على التعاطف. واعتمد انتصار نشاط حقوق الإنسان هكذا على هبوط في تعاطف النخبة مع النزعة القومية المعادية للاستعمار التي كانت رومانسية سابقًا. وفقد حق تقرير المصير في نهاية السبعينيات (مثل كل اليوتوبيات السياسية التحولية) جاذبيته عند المراقبين الغربيين، خصوصًا بسبب نتائجه العنيفة المتكررة. وخدمت الفكرة المثالية المستندة على حقوق الإنسان بديلًا

عنه. لا يعرف الكثير عن تغير شروط مقاومة التميز العنصري في جنوب إفريقية، والذي عرض سابقًا عالميًّا من خلال البصيرة المعادية للاستعمار، خصوصًا عندما اختارت العنف، لكن تحولها لقضية يبدو مشابهًا. رغم أنّه كان سهلًا رؤية العنف في كلا جانبي انتفاضة سويتو في منتصف عام ١٩٧٦، حتى عندما اتخذت ولاية جنوب أفريقيا إجراءات صارمة ضدها، إلا أنَّ الحركة الدولية ضد التميز العنصري كانت تتطور إلى كفاح لحقوق الإنسان مثل غيرها في باقي الأماكن٩٩.

مع إعادة تعريف حقوق الإنسان في السبعينيات والانتشار الهائل لسمعتها الشعبية، يصعب القول هل قامت باختلاف عملي أم لا. يمكن أن تكون الخطابات الرمزية غالبًا قويةً سياسيًّا كالقرار الخطر للنشطاء البرازيليين بتوقيت تنديدهم بالتعذيب بالتزامن مع زيارة جيمي كارتر لمعرض آذار ١٩٧٨. ورغم أنَّ إدارة كارتر لم تطبق سياسات حقوق الإنسان على العلاقات الآسيوية، إلا أنَّ زيارة الرئيس للصين شجعت "جماعة حقوق الإنسان" المعلنة ذاتيًّا على شن حملة ملصقات تشير إلى أنَّ مواطني الصين يجب أن يستفيدوا من حقوق الإنسان أيضًا. وفي هذه الأثناء كان لدعوات كارتر نتائج غير متوقعة، ليس فقط في الخارج، إنما في الولايات المتحدة أيضًا. فقد بدأت أنشطة حقوق الشواذ لطرح قضيتهم (والتي علت أيضًا في الوعي العام في ذلك الوقت) كحملة لحقوق الإنسان. هارفي ميلك Harvey Milk ناشط سان فرانسيسكو والذي أصبح الشاذ الأول المنتخب رسميًّا بانفتاحٍ في الدولة، قام هارفي بضم مصطلح حقوق الإنسان في خطاباته، وحتى إنَّ هنالك مجموعات في عموم البلاد غيرت أسماءها لتعكس الصلة الجديدة بحقوق الإنسان١٠٠.

رغم كل التعقيدات لتأثير حقوق الإنسان على الطريقة التي ذكرت فيها الأحداث حول العالم وعلى التعاطف والارتباط في الولايات المتحدة، ففي نهاية المطاف نتجت تلك الثورة في السبعينيات من تحول آمال جميع الناس في كل مكان. وكما تفكر ساخاروف في أواخر عام ١٩٧٨، بعد أن شهد الاندفاع المدهش للغة حقوق الإنسان بقوله: "أيديولوجية حقوق الإنسان.. تخدم كموطئ قدم لأولئك الذين لا يرغبون أن ينسبوا إلى العقائد والتعقيدات النظرية، وأولئك المتعبين من وفرة الأيديولوجيات، والتي لم تجلب للبشرية السعادة الإنسانية البسيطة". وبعد لحظة بروزها، بدأ العمل الشاق بالتبشير بعصر السعادة البسيطة المؤسساتية. ألقى جيروم جاي شيستاك Jerome Shestack عضو الاتحاد الدولي واللجنة الأمريكية

اليهودية (ولاحقًا أصبح مندوبًا أمريكيًا للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) خطابًا في تموز ١٩٧٧ (لحظة ذروة الاعتراف بحقوق الإنسان) معترفًا أنَّ "الأوقات المندفعة" كانت للمنظمات غير الحكومية "فصلَ سخطٍ لهم، والآن في ذروة شعبيتهم، كل ما يمكنهم إبطاؤه من انتشار سوء استخدام حقوق الإنسان هو مقدارٌ تافهٌ فقط ... لقد نظروا في مرآة العصور، ولكن لم يروا هرقل النائم كما كانوا يأملون، إنما رأوا سيزيف"١٠١. الأعمال النشطة غير المتهية لسيزيف والتي كانت في بدايتها جديرة بالإعجاب، وعبثية. وبالتركيز على الاختلافات ذاتها فقد أصبحت حركة حقوق الإنسان العالمية مهمة جدًا. لكنها لم تستطع تخطي السؤال المسبق الأساسي:

لماذا كان هذا المفهوم وهذه الحركة هما ما انتسب إليهما كثير من الناس في ذلك الوقت، وينتسبون لهما منذ ذلك الوقت؟ إن غيرت حقوق الإنسان أي شيء بالتاريخ، فإنَّ ذلك كان أولًا بسبب بقائها التنافسي كأيديولوجية محفزة في الاضطرابات المشوشة للحركات الاجتماعية في السبعينيات، وأصبحت مرتبطة بالرغبة المنتشرة لإسقاط اليوتوبيا، ومع ذلك فقد كان فيها يوتوبيا بكل الأحوال. وربما كان بديلها عن السياسات الفاشلة الذي قدمته من المبادئ الأخلاقية المعقولة له ثمنه.

***

الفصل الخامس
حقوق الإنسان

يبدو جليًّا اليوم أن من ضمن الأهداف الرئيسة للقانون الدولي، ولعله النقطة الأساسية فيه، حماية الحقوق الفردية للإنسان.كتب أحد المراقبين "في بداية القرن الجديد" أن "القانون الدولي، وفق ما أعيد تصوره على الأقل من قبل العديد من المنظرين والممارسين، لم يعد قانون الشعوب، بل أصبح قانون حقوق الإنسان"١ . وأصبح هذا التحول في المعنى أحد أكثر الأشياء إثارةً للدهشة في القانون المعاصر والفكر القانوني، وأكثر ما يدعو للدهشة فيه أنه قد بدأ منذ فترة وجيزة فقط.لم تقدم مرحلة ما قبل القانون الدولي خلال الحرب العالمية الثانية الأرضية اللازمة لهذا التطور، فحتى بعدها بعقود، لم يكن ممكنًا الاعتقاد أو التفكير بأن حقوق الإنسان قد تكون علامات على الحال التي هي عليها اليوم، أو أن تؤخذ من الروح الإنسانية للمؤسسين منذ عقود طويلة أو أن تعود إلى الفظائع المرتكبة في الحرب العالمية الثانية أو أن تُرى من وجهة نظر المحامين الدوليين ذوي النظرة المتجذرة والمروعة لحقوق الإنسان والمنافية للمعنى الحديث.

على الرغم من ذلك، أصبحت حقوق الإنسان في عقود قليلة محط اهتمام أنشطة المحامين الدوليين واحتلت مكانًا مرموقًا في الوعي الأخلاقي المعاصر. كانت موضوعًا هامشيًّا، ولكن سرعان ما أصبحت إطار عمل واسع الانتشار وقابلًا للتطوير، وربما يكون القانون الدولي هو المستفيد الأول من الأزمة الحالية وإعادة صياغة التطلعات المثالية. تم إحياء نموذج الحكم القضائي المتعلق بالجنايات الدُّوَلِيَّة بعد التسعينيات فجرب ونبذ جانبًا بعد الحرب العالمية الثانية وعاد نتيجة للتطهير العرقي والإبادة الجماعية في جمهورية يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، ولكن اعتمد لاحقًا كنظام دولي عام عند إنشاء محكمة الجنايات الدولية، ومن خلال ما يسمى الآن ببرنامج "العدالة الانتقالية" استجابةً للانتهاكات القانونية الماضية ولم يكن متصورًا في أربعينيات القرن الماضي كجزء من المشروع نفسه في صياغة حقوق الإنسان في نسخها التي جمعت في ذلك الوقت. ومنذ عام ٢٠٠١ ووفقًا لاتفاقيات جنيف لـ ١٩٤٩ المتعلقة

بالتحكم في إدارة صراع ما، وعلى الرغم من عدم ذكرها لتعبير حقوق الإنسان، ازداد استخدام هذا التعبير وخاصة في الحملات المتعلقة بالمحتجزين في معتقل خليج غوانتانامو التابع للحكومة الأمريكية بسبب مشاركتهم في الأعمال الإرهابية. انضوى تحت حقوق الإنسان عدد من العناوين الرئيسة للجرائد والعديد من الاتفاقيات حولها والتي بدأت كمسودات خلال السبعينيات من القرن الماضي، حيث أخذت بالانتشار منذ ذلك الحين وقامت بمنع التعذيب والتمييز ضد المرأة والأطفال والسكان الأصليين.

كما دارت مناظرات بخصوص إن كان إدخال قانون حقوق الإنسان في العلاقات الدولية سيساهم حقًّا في تحسينها[٢]، ولكن حقوق الإنسان التي لم تلق الاهتمام المطلوب في السابق، وأصبحت مؤخرًا محطًّا معروفًا لاهتمام المحامين الدوليين. فقد نظموا أنفسهم في منتصف تسعينيات القرن الماضي في هذه المهنة الجديدة، وكان المحامون الدوليون يطمحون للوصول إلى التمكن القوي من هذا الموضوع عبر القواعد القانونية. بإضفاء صفة رسمية على العلاقات الفعلية المشتركة بين الدول، والمأمول أن الصفة الرسمية بحد ذاتها، وخاصة في سن القوانين تحت إشراف فئة من المشرعين القانونيين المتنورين والخيرين والتقدميين، ستضفي طابعًا إنسانيًّا أكبر على العلاقات الدولية. ولا يلزم منه أن تضحي الدول بسيادتها التي تعتبر حقًّا حجر الزاوية في النظام العالمي، ولكن قواعد القوانين الدولية التي تم الوصول إليها من خلال الاتفاقيات والقواعد توصل هذه السيادات لأن تكون بعيدة عن النزاعات التي لا طائل منها وتؤدي إلى التكامل المتناغم. سيساهم المحامون الدوليون في التقدم الحضاري من خلال عملهم الدؤوب بتفسيرهم القوانين بطريقة متنورة وسيؤدي ذلك إلى انحسار العدوانية. كانت مهمتهم شاقة دومًا، وإن كانت طوعية إلى حد كبير. كان البحث خلال الحرب العالمية الثانية للوصول إلى حل وسط معقول فكريًّا وسليم أخلاقيًّا ومقبول سياسيًّا وسط الصراع بين تقلبات العلاقات الحكومية التي تتسم بالنزوات والتكلف من جهة، ووجود عالم مسالم من جهة أخرى، قد جعل المحامين الدوليين عرضة لاتهامات تنافسية من الطرفين. أحدهما لا يملك أي سلطة لتحسين العالم في الحالة التي وجده عليها، أما الآخر فقد التصق قريبًا جدًّا من أصحاب النفوذ في الدولة لمنع الطرف الآخر ولتحقيق أحلامٍ أخلاقية أفضل، فقد كان تقديسه الأعمى لسيادة الدولة باعتبارها وحدة رئيسة للنظام الدولي قد أعطى مصداقية كبيرة لهذه التهمة[٣].

ولهذا السبب فقط، فإن البرنامج الموروث من المحامين الدوليين تنوع قليلًا لشرح سبب اتحاد القانون الدولي مع حقوق الإنسان. على الرغم من ذلك، فإن هذا الارتباط يبدو الآن طبيعيًّا وضروريًّا، كانت هيئات المحامين الدوليين في القرن العشرين عادة من أساتذة الجامعة وأحيانًا موظفي الدول تأمل في تضمين مضامين متنوعة في العلاقات العالمية. الوقت المستغرق لهذا المشروع الأخلاقي لإدخال الحقوق الفردية للإنسان، ناهيك عن الاقتراب شيئًا فشيئًا من تحديد الأغراض المتعددة للقانون الدولي مع تقدمها غير المعروف. لم يتبلور هذا الارتباط قبل منتصف السبعينيات من القرن الماضي، الذي استثير بسبب الانتشار الواسع للنزعة المثالية المتعلقة بحقوق الإنسان. رؤية الحالة الأمريكية ضمن السياق الدولي هنا، خلال كل حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من نتائج الصراع إلى فصل إنهاء الاستعمار عبر الانقطاع الطويل في السبعينيات يبين أن المحامين الدوليين لم يدافعوا كثيرًا عن الحقوق بقدر السير مع السائد من الأمور.

كان يُنظر إلى أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد أحدثت تقدمًا في مجال حقوق الإنسان، وعلى أنها المفهوم الذي لم يصل غيره إلى نجاحاته في مجال القانون الدولي. في الواقع، ترى العودة إلى المصادر أن معظم أعضاء القانون الدولي العام الذين كانوا مقتنعين قبل سنوات من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أكدوا مخاوفهم أن حقوق الإنسان لم تكن أكثر من وعود بير على ورق في فترة ما بعد الحرب. وقد كانوا مدركين أن اتفاقيات دامبرتون أوكس - Du barton Oaks في عام ١٩٤٤ والتي كشفت أن المؤسسات العظيمة لنظام ما بعد الحرب التي وضعت ليشاهدها الجميع، كانت تعني انتهاء حركة حقوق الإنسان وليس بدايتها. القبول المحزن أو الحماسي للتقسيم بسبب الحرب الباردة من قبل المحامين الدوليين قد أكد هذه النتيجة.

وعلموا مع انتهاء الحرب مسبقًا أنهم لا يستطيعون الاندفاع إلى الأمام تحت شعار نُقش بأحرف ميتة. بقدر ما كان المحامون الدوليون مهتمين، بقدر ما كانوا مدركين ومتألمين للتأويل المعادي لحقوق الإنسان على شكل حق الشعوب في تقرير المصير لدرجة رفض حقوق الإنسان باعتبارها خطيرة إلى درجة التفادي حتى تحدث تطورات غير متوقعة تسمح باعتمادها. بسبب وجود حركة معادية للاستعمار في تاريخ حقوق الإنسان، والإصلاح المفاجئ لحقوق الإنسان على نحو معاد للديكتاتورية، دعا المحامون الدوليون في السبعينيات إلى إعادة تقويم مواقفهم الثابتة لفترة طويلة في هذا المجال.

المسار الطويل لهذا المجال يبدو أولًا عندما كانت حقوق الإنسان في بؤرة الاهتمام. على الرغم من معاناة القانون الدولي بالتأكيد من التهميش النسبي في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، فتحت التطورات في مرحلة الحرب الباردة والمرحلة الحالية الطريق إلى العصر الذهبي للنظام ليحقق أحلامًا أوسع من أحلام المؤسسين الفيكتوريين. لا يبدو المسار الأخير أو على الأقل الحالي للقانون الدولي في "تنازل" بل في "تصاعد"، كون الناس قد بدؤوا بتقبله بسبب طريقته الجذابة والأخلاقية لإحداث التغيير الاجتماعي. ومن الواضح أن الطريق العقائدي غير المباشر لحقوق الإنسان كان جزءًا أساسيًّا في تغيير المصير.

إن عملية تكامل حقوق الإنسان بعد عدة عقود من تجنبها، وخاصة في الحالة الأمريكية، أمر هام لأنها توثق بيانيًّا علاقة الحركات الاجتماعية بأولويات التشريع بعد أن تعافت من فترة لإلإعجاب الهامشي لنخبة من القضاة، وخاصة المحكمة العليا المسماة إيرل ورن – Earl Wa ren. قام مراقبون سياسيون يعملون بالدستور الأمريكي بمدح الدور الأساسي للحركات الاجتماعية في إعادة تشكيل برنامج التشريع الوطني٤. والآن، أصبح الاحتفال بالأعمال البطولية للسلطة القضائية فقط أقل إغراء بكثير دون الاعتراف بأنهم اعتمدوا على النشاط الاجتماعي المندفع من الطبقة السفلى للقيام بالعمل. وبالمثل كما أن حقوق الإنسان لم تكن مدعومة من قبل الحركات الاجتماعية في أربعينيات القرن الماضي، فإن المحامين الدوليين قاموا ببساطة بتجنب المفهوم بعد أن احتفوا به خلال فترة الحرب.لم يحصل هذا المفهوم على القبول كأولوية للمحامين الدوليين أيضًا إلا عندما غُرست حقوق الإنسان في الضمير العام. والشكر ينسب لقوة الحركات الاجتماعية اللاحقة حيث بدأ المفهوم أخيرًا يصبح إحدى أولويات المحامين الدوليين.

ومع اقتراب النصر للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، توقع القليل من الاقتراحات الكثيرة أن تأخذ إجراءات سلام ما بعد الحرب دورًا أساسيًّا في القانون الدولي، كما ذكر قليل منها أيضًا مفهوم حقوق الإنسان. والأكثر شيوعًا من ذلك، على سبيل المثال، كان مناقشة "المشكلة الألمانية" بالطرق السياسية. والخطر الرئيس الذي ألم بالمحامين الدوليين في فترة الحرب، في أي حدث من الأحداث، لم يكن بسبب إفشال مفهوم حقوق الإنسان، بل لعدم وثوقية أي اقتراح مثالي يمكن أن يأخذه نظامهم.بعد انهيار عصبة الأمم وسمعتها التشريعية، واجه القانون الدولي خلال الحرب العالمية الثانية تحديًا كبيرًا. لقد كان ذلك الصراع من أجل البقاء سببًا في

شعور أعضاء الهيئة بأن عليهم أن يتدخلوا للدفاع عن أي دور لنصوص قوانينهم ونظامهم بعد كارثة الحرب بين الدول. واجه المحامون الدوليون مهمة أكبر من استحسان حقوق الإنسان وهي مناقشة وجوب اعتماد النظام الجديد على قوانين ذات صفة رسمية بدلًا من الترتيبات المجردة من القوى مثل توازن التحالفات والأساليب الأمنية. موضوع "تحقيق السلام عبر القانون" في عبارة اللاجئ هانز كيلن الشهيرة يجب أخذه بعين الاعتبار على أنه من القواعد الأساسية وبمقارنته مع نتيجة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت مناقشة غير ناجحة في المرة الثانية٥.

وجدت كلٌّ من مشاريع بريطانية وأخرى أمريكية، بدأت حوالي عام ١٩٤١ من أجل وضع الأهمية المستقبلية وصياغة القانون الدولي الذي كان بحاجة إلى تنقيح لكي يؤدي دوره في حال حدوث سلام٦. أيقظ أحد الأمريكان في فترة ما بين الحربين العالميتين الاقتراح المهمل المتعلق بإعلان الحقوق الدولية، ولكن الأمريكان ومنذ عام ١٩٤٢ لم يكونوا أكثر اهتمامًا بالمحافظة على أي ارتباط بموضوعها، ٧ بينما كان المحامون البريطانيون أقل تشددًا حول عيوب التعاليم الموروثة، وأقل مثالية في تحقيق الآمال الإصلاحية، على الرغم من تطلعهم إلى امتلاك شيء من القوة لإعادة بروزها من جديد لتكون أداة بارزة وحاسمة في تحقيق نظام دولي متقدم ومستقر.

لم يكن بمقدور "القانون الدولي التخلص من مصيبة الحرب ولا إلغاء قوة السياسة" بقيادة المحامي الدولي سير سيسيل هارست التي سمح بها في عام ١٩٤٧. على الرغم من ذلك، كلنا يعرف أن للقانون الدولي دورًا أساسيًّا عليه أن يؤديه في المستقبل٨.

على الرغم من أن سيادة الدولة كانت هي الركيزة الأساسية خلال القرن التاسع عشر، تحرك الضمير العام خلال الحرب العالمية الثانية تحت تأثير الانتقادات الواقعية المؤسساتية للفكرة في مرحلة ما بين الحربين بما مفاده أن مجموعة من القوانين كان عليها أن تجد مساواة مضافة أو بديلة، واقترح العديد من الشخصيات البريطانية الأمريكية ولعل أشهرهم هيرش لوتيرباشت العودة إلى الفرد ليس كتابع للقانون الدولي، بل كمخاطب ونصير. فالقانون والحكومة موجودان لمصلحة الإنسان الفرد. وقد صرح كليد إغلتون، الأستاذ الجامعي في جامعة يورك للحقوق أنه: "لو علم أن القانون الدولي سيساعده، لكان قدم الدعم الذي يحتاجه هذا القانون الذي بدونه لا يمكن أن يخدمه على النحو الذي ينبغي". لن يكون بمقدور

القانون الدولي المساعدة في تعليم الناس في هذا الاتجاه عن طريق أطروحات عن تعطيل العمل بالمعاهدات نتيجة الظروف Clausula rebus sic Stantibus أو حق إعادة الأوضاع إلى أصلها القانوني ius postliminii وعدم فعل أي شيء آخر". ولكن إن كان هناك فترة مشجعة للتفكير التقدمي حفز فيها الفرد فهي تلك التي بدأت مباشرة بسبب الرغبة بالسلام، حيث وجد المحامون الدوليون أنفسهم في صراع أساسي من أجل الحصول على أي صوت إضافي٩.

أشارت صياغة السلام وخاصة تأسيس الأمم المتحدة إلى كل المحامين الدوليين على أن حكم سيادة الدولة ليس في أيامه الأخيرة، ولكن على العموم وافق المحامون الدوليون على ذلك باحترام. في اتفاقيات دامبرتون، كانت حقوق الإنسان ملغاة عمليًّا، بينما انخفضت في ميثاق الأمم المتحدة لتكون للزينة فقط، وهي حقيقة جعلت المحامين الدوليين في موقع جيد لفهمها. يبدو من المزعج أكثر على كل حال أنه ليس فقط حقوق الإنسان، بل القانون الدولي بحد ذاته لم يأخذا موقعهما الصحيح مقابل الخلفية الواقعية المعتمة. بعد أن أعطيت الحملة التي تلتها تحديًا أساسيًّا أكبر، غيرت الحصانة الأخيرة دور القانون مهما كان نوعه.

ذكر ميثاق الأمم المتحدة أن الجمعية العمومية في سياق الرد على ما اعتبرته الهيئة بندًا ناقدًا لميثاق عصبة الأمم كان عليها التأكيد على "تشجيع التطور المستمر للقانون الدولي وقوانينه". ذلك كان انتصارًا صغيرًا. "كان موقع القانون الدولي موقعًا ثانويًّا في الميثاق". وقد علق أحد الأمريكان عليه بعد نشره مباشرة.لقد تأرجح بندول الفكر السياسي من "مثالية" ودرو ويلسن إلى الحد الآخر وهو "واقعية" ... سان فرانسيسكو١٠.

عمت الفوضى وسط أزمة الارتباط هذه. فلم يكن واضحًا هل الترويج للسلام الذي يفترض أن القانون الدولي يدعمه بطريقة جديدة يتضمن بالتأكيد العودة إلى الفرد، ناهيك عن حقوق الإنسان. شعر البعض أن ما طُبِّق هو الشك، لا الحماسة، لما اعتبر إحياء الاحتكام إلى "القانون الطبيعي". وذلك المفهوم له دوره بناء على إغراء إلقاء اللوم على الفلسفة الوضعية التي تسببت في كارثة القرن العشرين، والتي وفقها استحدثت كل القواعد الشرعية النافذة في الدولة. واعتقد البعض أن القانون الطبيعي القديم قد يقدم بديلًا قابلًا للتطبيق. أحاطت الازدواجية نفسُها بالتوجه إلى الفرد كموضوع مرتقب للقانون الدولي، حيث بقيت الانتقادات في فرنسا، على وجه الخصوص، قوية في فترة ما بين الحربين من قبل ليون دوغوط وآخرين

ممن كانوا يرون أن الفردية، كأساس للسيادة الوطنية الحديثة وليس بديلًا عنها، قد بقيت قوية. وبالتالي، لن يكون من السهل الاحتفاظ بالفرد كعنصر جديد في القانون الدولي، في الوقت الذي ترتبط فيه الفردية والسيادة بعضهما مع بعض نظريًا وعمليًا.وحتى في إنكلترة لا يزال عالقًا في الذاكرة الهجوم على مشجع الفردانية لايسيزفير في المشهد المحلي ترك البعض يدعون إلى الحاجة لذلك، كما فعل موريس جينسبرغ، المتخصص في علم الاجتماع، في نهاية عام ١٩٤٤ بسبب الهجران الجذري للفردية في العلاقات الدولية١١.

إذا كان هناك أي نافذة في عيون المحامين الدوليين للعودة إلى تشريع حقوق الفرد، فقد كان ذلك أثناء فترة الحرب، وليس بعد ذلك. منذ ذلك الحين فصاعدًا، بدا ذلك جليًا من خلال تهميش المبادئ العظيمة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وليس عبر تطويرها مسبقًا في عام ١٩٤٦ وبعد كيل المديح المدهش للسيادة في ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية، كان من الممكن أن يرفض قياديو المحامين الدوليين مفهوم حقوق الإنسان لأنها أعلى بقليل من "معركة صارخة لمصلحين من ذوي النوايا الحسنة والتضليل غير المؤذي والتسلية من معاصرين أقل تقدمًا من غيرهم". يجب النظر في حقائق تتعلق بهيكلية الأمم المتحدة وضعت من أجل جذب عدد أكبر من العامة. "لن يكون هناك مستقبل سعيد للعالم"، كما علق أحد المحامين الدوليين بحرقة في عام١٩٤٧". عند وجود مواطنين أحرار لا يعبرون عن أنفسهم، ولا يعترضون مرارًا وتكرارًا على مخالفات ٤٥ دولة هامة، ويتصرفون كالسياسيين يلتقطون أصوات الناخبين عندما يمتلكون القوة لتحقيق ذلك"، ولكن المواطنين لا يعترضون. بالتأكيد صادق المحامون الدوليون في تلك الحقبة على التسوية كونها أفضل حل موجود. ولذلك، رفض المحامون الدوليون عمومًا أن تكون حقوق الإنسان هي ورقة التوت التي تمنع النقد أو الإحراج لتغطي أو تخفي الأخطاء الصغيرة والكبيرة لجمعية دول دولية١٢.

احتفظ بعض المحامين الدوليين ببصيص من الأمل في اللوازم التزينية في ميثاق الأمم المتحدة وقد وبخوا لفعلهم ذلك.لا يستطيع شخص أقل مرتبة من مانلي هدسون، أستاذ القانون السابق في جامعة هارفارد والقاضي في محكمة العدل الدائمة أن ينتقد قراءات كهذه في عام ١٩٤٨ لأنها تفتقد الحرص فقط ببساطة بل لأنها خطيرة. "من الصعب تصور احتمال تحقيق تقدم حقيقي في القانون الدولي ما لم يوجد احترام دقيق لسلامة الأدوات الدولية". حذر الزملاء الذين كانوا يحاولون التظاهر بأن لغة الأمم المتحدة تحمل أي مضامين قانونية جادة.

وأصر خصوصًا على عدم وجود أي إشارة إلى ذلك في بند الميثاق ٥٦. والذي جعل بكل بساطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظمًا لحقوق الإنسان المذكورة في مقدمة الوثيقة دون إعطاء هذه الحقوق قوة تشريعية. وافق معظم المحامين مع هيدسون أن مفاوضات الميثاق قامت بتأجيل موضوع حقوق الإنسان بدلًا من تأمينها، لأن النظام الدولي الجديد يستند على معظم الأساسيات التقليدية المتعلقة بسيادة الدولة. كانت الإشارات في سان فرانسيسكو إلى السلام، العدالة والقانون، وليس حقوق الإنسان، بما يكفي لبداية محتملة لدور إعلاني١٣.

لوترباخت، والمعروف بمدافعته عن أفكار حقوق الإنسان في الحلقات القانونية الدولية البريطانية - الأمريكية بعد الحرب، حاول أن يناقش بشجاعة ضد هذا الاستنتاج الواقعي. انبرى منذ البدء أثناء الحرب بالتصريح عن الأساسيات في السنوات الأولى التي تلت الحرب باستنهاض الهمم داخل جمعية الحقوق الدولية، حيث تكللت أخيرًا في كتابته للقانون الدولي وحقوق الإنسان عام ١٩٥٠. ولكنه قام بذلك بإخلاص ملحوظ حيث اعترف بفشل قضيته على مستوى المنظمة الدولية وعلى مستوى مهنته. اعترف بكل صراحة بأن ميثاق الأطلسي قدم فقط بندًا كلاميًا محضًا عن الحريات الأربع. وفي متابعته لاستنهاض الهمم بعد دامبرتون أوكس، (على عكس ما كان يفعله معظم المحامين البريطانيين - الأمريكيين الذين قرؤوا هذه الكتابات وكأنها قد كتبت على الحائط)، كان يعرف أن ميثاق الأمم المتحدة قد جعل من الصعب الاعتقاد بأن المبادئ التقليدية للسيادة تعرضت لتقويض كثير١٤.

أدان لوترباخت كما هو معروف الإعلان العالمي لأنه خطير فهو عديم النفع ما لم يحدث باسم الاستنهاض تحولًا قانونيًا حادًا لمصلحة حقوق الإنسان. لم تكن بدائل لوترباخت عن السيادة من خلال خطوة يرافقها تطورات خارج النظام، حيث إن المحامين الدوليين أنفسهم كانوا يحتقرون مثل هذه الاقتراحات في نهاية أربعينيات القرن الماضي. وفي حديث للإذاعة جرى عام ١٩٤٩، انتقد لوترباخت الإعلان لاتصافه بعدم الإلزام، وأكد أن ميزة تنازلاته عن السيادة بقيت الأساس الوحيد الذي يمكن أن يسمح بأي تطورات مستقبلية، ولكنها كانت هزيلة. كما حذر زملاءه المحامين الدوليين من محاولة "إشعال شرارات النشاط القانوني": في الإعلان العالمي. فقد استنتج بدلًا من ذلك على نحو مشجع أن البند الثاني لميثاق الأمم المتحدة، والذي أنعش من جديد فكرة حصانة السيادة لم يقلل من إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة بوضع حقوق الإنسان في حيز التنفيذ في المستقبل "بحده الأدنى أو يقدمها على أنها

تافهة بكل ما في الكلمة من معنى". يجب أن يكون التقويم الموضوعي لضياع حقوق الإنسان في تلك الفترة الأساس الذي تعقد عليه الآمال من أجل إنعاشها في مستقبل غير محدد أبدًا١٥.

مهما كان اعتناؤه النصي والتماسه دمثًا في ترك المجال لحقوق الإنسان لتعود من جديد، غير أنه من الممكن القول إن القانون الدولي رفضه بالإجماع في ذلك الوقت. الرفض الذي قابل نقاشه الهامشي ينطبق أيضًا على حكمه المتفائل بوضع الجغرافية السياسية.

وعلى غرار ما قام به العضو الفرنسي المعارض رينيه برونيت، عبر لوترباخت عن أمله بأن القمع الجماعي السوفييتي للحقوق الرائدة بحسب دستور ستالين المعلن عام ١٩٣٦ كان مؤقتًا. وهو الادعاء الذي عومل بسخرية عام ١٩٤٧ حتى من قبل المحامين الدوليين الآخرين، وليس فقط من حلقات المنتمين إلى المذهب الواقعي في المجال الناشئ للعلوم السياسية المختص بالعلاقات الدولية. لم يكن العالم على وشك أن يركز على الحقوق الفردية لسبب بسيط، هو أن السوفييت أيضًا قاموا بإدراجهم منذ وقت مبكر جدًّا. وبالتالي، ويبين فهم لوترباخت أنه لا يوجد تعريف قوي لحقوق الإنسان في القانون الدولي، فالمتخصصون فيه كانوا مدركين حقًّا قبل ذلك أكثر من غيرهم أن هذه الحقوق ليست معقولة كفاية كمشروع للحث على الولاء به. فالشك، لا الثقة هو ما عبر عنه المحامون الدوليون في فترة ما بعد الحرب حول الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان وهو ما يهم في الحكم على مسار النظام فيما بعد١٦.

في هذه اللحظة من الأزمة والشك، كان من المغري العودة إلى الأساسات للاستئناس بها، ولكن كما ادعى لوترباخت أن هوغو غروتيس، المفكر الهولندي الأول العامل في القانون الطبيعي رحب بحقوق الإنسان، بينما استنتج آخرون أن المؤسس فقد نفوذه. فكرة "عرف وعادة غروتيس" لم تكن أكثر من عمل ذي مفعول رجعي كاشف ولا يمكن أن تقدم أي سلطة للحماية الدولية لحقوق الإنسان. ففي ورقته الشهيرة عن غروتيس، أقر لوترباخت أن نصوص الذين سبقوه قدمت الفكرة الأساسية لحقوق الإنسان وحريات الأفراد. ولكن السؤال الذي طرحه لوترباخت فيما إذا كان فشل غروتيس لفعل ذلك يعتبر "استثناءً لفكره التقدمي المنظم" المختلف الصورة نوعًا من الخطأ غير المقصود؟ ولكن لمجرد أنه كان وحيدًا في دوره البطولي تجاه حقوق الإنسان في هذا المجال، فقد كان لوترباخت أيضًا وحيدًا في تظاهره بأن غروتيس كان من الممكن أن يكون مؤيدًا لهم لو أنه ببساطة فكر بذلك أكثر. أما الآخرون مثل الأستاذ الجامعي لمادة القانون في جامعة لندن سميث فقد كان يرى أنه ليس فقط العهد البعيد لغروتيس

ورفاقه، بل إن سلطات ما بين الحربين في الماضي القريب كانت أمورًا معلقة وغير قابلة للتطبيق لمواجهة القوى الكبرى التي لم يحصل عليها من قبل أبدًا.

"العالم الذي نعيش فيه الآن" هو أكثر بعدًا عن عالم آبائنا بالمقارنة مع عالم آبائنا بالنسبة للفترة التي عاش فيها غريتس. بسبب أسباب من هذا النوع، لا يوجد دليل قوي على أن القانون الدولي رحب بالإعلان العام عن حقوق الإنسان عندما صدر لأنهم كانوا واعين أن إنجازاته ستكون على حساب الفرض القانوني. باستثناء الفرنسي رينيه كازن والكندي جون هامفيري، لم يوجد محامون بارزون قاموا بوضع صيغته في ١٩٤٦ – ١٩٤٨. بدأ معهد ديترويت الدَّوْلِيّ – المعهد التاريخي المركزي النظامي – بالاجتماع مجددًا في ١٩٤٧وقد تصدر البند الأول لجدول الأعمال مسودة عن الإعلان عن الحقوق إضافة إلى اتفاقية مستقبلية ملزمة.بعد تقديم المناقشة في لوزان، قرر تشارلز دي فيستشر القاضي المحترم جدًّا خلال فترة ما بعد الحرب أن ميثاق الأمم المتحدة قد هجر المبادئ الأخلاقية التي كان من المفترض أن يبنى نظام ما بعد الحرب عليها. أما بالنسبة للمعهد بعد عام ١٩٤٧فلم يعد حقوق الإنسان موضوعًا هامًّا فيه، بينما في عام ١٩٤٩أعطت الجمعية الأمريكية للقانون الدولي بعض الأهمية إلى آفاق مواثيق الحقوق الدولية. إن المحاولة الواضحة لكسب الوقت للانتقال إلى الشرعية جعلت من حقوق الإنسان موضوعًا مضجرًا١٩١.

لذلك، لم يكن هناك مقررات رئيسة أو معاهدات في خمسينيات أو حتى ستينيات القرن الماضي قد أعطت لحقوق الإنسان الدولية الكثير من الاهتمام ولم تتبلور كمجال فرعي بارز ضمن النظام التي هي عليه اليوم. "أريد أن أخبركم عن الشعور العميق الذي انتابني حول حقوق الإنسان."هذا ما أكده المحامي الدولي واللاجئ جوزيف كونز المدرس في جامعة توليدو لجمهوره في عام ١٩٥١. من جهة ثانية، من أجل القيام بالمهمة كعلماء أي بشكل موضوعي ونقدي. الكلمات الجميلة وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلات الصعبة. من أجل ذلك، تم الإعلان عن برنامج عمل فخم في سنوات قليلة قبل أن ينجح نجاحًا ظاهريًّا، ولكنه في الحقيقة مخيب للآمال". اقترح البعض "كما كتب كونز مشيرًا إلى لوترباخت" أن "يجعل الأفراد يوجهون موضوعات للقانون الدولي ولإعطائهم الحق بالعمل ضد حكومتهم في محكمة دولية خاصة لا توجد فرصة لتحقيقه لأسباب نظرية وعملية. نظريًّا ما يجب فهمه هو أن قانوننا الدولي وميثاق الأمم المتحدة يعتمدان على مبدأ سيادة الدول. السبب العملي هو

الحقيقة البسيطة بأن الدول ليس لديها رغبة واستعداد لقبول اقتراحات كهذه". اللافت للنظر أن الأمر لا يستحق حتى العناء٢٠.

علاوة على أن الحرب الباردة حطمت آمال الناس السذج، فقد أكد التبصر القضائي باستمرار على قوة الحقائق المستمرة والملحة ضد المثالية المفرطة. وحتى عندما أدرج المحامون الدوليون جرعة ثقيلة من الواقعية، فقد ألزموا أنفسهم بالطبع بإيجاد بعض الاستخدامات المستمرة للقوانين، حيث بقوا ملتزمين بمشروع طويل الأمد بهدف السيطرة بقوة عبر القانون ولكن ليس قانون حقوق الإنسان، بل بشكل غير مباشر عن طريق سبل أخرى. قدم البروفسور القانوني الكولومبي فليبس جسب مثالًا ممتازًا عن الطريق العام للتقهقر الاستراتيجي، فقد شارك في أربعينيات القرن الماضي بآماله القليلة للحصول على جزء من مبادئ السيادة لحقوق الإنسان الفردية، ولكنه سجل بوضوح في عام ١٩٥٠ في القانون الحديث للأمم أن هذه الآمال ليست قابلة للتطبيق.حق الجنسية كأفضل طريقة لحماية الحقوق الفردية في النظام الدولي، ومع عدم الأرجحية للحصول على أنظمة حقوق إنسانية متطورة، الاستراتيجية المطبقة الآن هي الأفضل.إشارة إلى سخرية ثيودور روزفلت إلى أن بعض الأشكال المثالية تكون البديل الوحيد لجهنم، علق جسب بحزن عام ١٩٥٣ "بأن الخيار ليس سهلًا عندما يجد إيحاءات في الجرائد التثقيفية أن الأشخاص المثاليين هم من يتجاهلون المصالح الوطنية لبلدهم. سواء كان الإيمان بجهنم واقعيًا أو أن التصديق بالواقعية أمرٌ جهنميٌّ، أنا لست مستعدًا للقول": في مثل هذه البيئة، هو قلق حتى بخصوص اسم مجتمع آب للمحامين الدوليين، ربما يجب تغييره إلى المجتمع الأمريكي للواقعية الدولية٢١.

إن تهميش القانون الدولي "للعلاقات الدولية" بنزعة المذهب المكيافيلي الذي يعتقد أن السياسة ليس لها علاقة بالأخلاق لم تكن مقتصرة على أمريكا فقط كونها كانت تعكس النقلة النوعية في الحرب الباردة ذات الأبعاد العالمية. دافع هانز مورغينثاو المحامي المتمرد ومبتكر العلاقات الدولية عن هذه النقلة بشكل قوي جدًا. ولكن وجد آخرون ضمن القانون الدولي قاموا بإضافة تقرير فضائل القوانين مع صورة عن حقائق القوة وخاصة مع العواقب الكارثية لأي تركيز مرتقب على حقوق الإنسان.صرح جورج شوارنبيرغر المحامي الدولي المولود والمتدرب في ألمانيا والذي درس في كلية لندن لمدة أربعين سنة ما يلي خلال الحرب: "إذا كان على القانون الدولي الارتباط بالسياسة، فيجب عليه التخلي عن الذرائع العلمية والطرح

المحايد والخوض بالنزاع مع الديكتاتورية اليمينية واليسارية.قام مورغيثناو بأعمال كثيرة في أمريكا، فقد مهد الطريق لمفهوم الواقعية التي حددت القوة السريعة كمحرك قوي للتاريخ مع القانون الدولي المستتر خلف هذه الحقيقة. لم يكن هناك أدنى شك بأن هذا الإدراك كان عامًا. حتى لوترباخت كان يمكن له أن يقر، على سبيل المثال، في محاضرته في الجامعة العبرية في عام ١٩٥٠ أن التصرف غير القانوني في الحرب العالمية الثانية على جانب المحور وأكثر من ذلك أن الجزء الذي قامت به القوة بالانتصار على الفوضى بسبب عدم وجود قانون كان يهدف إلى تعظيم القوة كغاية بحد ذاتها٢٢.

وبدون استغراب، جادل شوازينبرغر في فترة ما بعد الحرب بضرورة دمج الفراسة بقوة السياسة في الخطاب القانوني الدولي في عالم أهم موضوع فيه هو إنهاء الصراع ضد الديكتاتورية. حذر من أن قانون حقوق الإنسان ربما يقود المحامين الدوليين ليقوموا بحملة طائشة ضد التقويم الواقعي للسياسة الذي سبب القضاء على التحالف في الحرب العالمية الثانية. "آفاق العالم بعد الحرب العالمية على إهمال لحقوق الإنسان لم يسبق له مثيل". كتب هذا بعد فترة ليست ببعيدة عن توضح معالم الحرب الباردة. "إن المحاولة حتى آخر دقيقة في مؤتمر سان فرانسيسكو لجعل الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الرئيسة كانت نجاحًا اسميًا فقط لأنصار هذا المسار."هذا ما سجله شوارزينبرغر، بابتهاج تقريبًا". "من أجل افتراض أن القاسم المشترك لحقوق الإنسان كان من الممكن أن يوجد بين الغرب والشرق سنهمل البنية الحقيقية لديمقراطيات الشعوب"٢٣.

وبعدها بسنة، عدل شوارزينبرغر كتابه "سياسات القوة" والذي نشر أصلًا خلال الحرب ليشمل فصلًا لتدمير النفاق الجديد عن حقوق الإنسان. أصر على أنه لن يكون مفاجأ بأن إنجاز صائغي حقوق الإنسان المعاصرين في المجال الدولي كان صفرًا. "إن مهمة حماية الفرد مقابل سيادة الدولة والقوى العالمية على وجه الخصوص ترك بشكل موثوق مع ممثلي تلك القوى بالذات حيث إن قوتهم في التصرف حسب ما يرونه مناسبًا يجب أن تضعف". تطبيق الحكم لا معنى له وله نتائج عكسية على كل من المستوى الأيديولوجي عمومًا ومستوى بيروقراطية الأمم المتحدة خصوصًا.وبعد عام ١٩٤٧ صدر قرار بأن مفوضية الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان يجب عليها ببساطة أن تنبذ جانبًا العرائض التي تعترض طريقها. هكذا كانت استجابة شواينبيرغر اللاذعة٢٤.

"إن أنشطة مفوضية حقوق الإنسان يمكن بالكاد أن تذكر". بقي مفهوم حقوق الإنسان مهمشًا أكثر في العلاقات القانونية خارج تجمع صغير للمحامين الدوليين، ليس ببساطة بسبب ضرورات الحرب الباردة الأمريكية فقط، بل بسبب تأثير الواقعية القانونية على العديد من أساتذة الحقوق. تظاهر بلعب دور الشخص البغيض أثناء حفلة جرت في الحديقة في اجتماع الجمعية الأمريكية للقانون الدولي في عام ١٩٥٩ فقد قام ستانلي هوفمان بوضع الأشياء في موضعها بفظاظة عندما قال: "في عالم قضى فيه التسيس الكامل على نطاقات تلك العلاقات الداخلية والدولية والتي اعتادت الدولة أن تبتعد عنها ويبدو لي تمامًا أنه ليس هناك أمل للهروب من السياسة. المتابعة في مجال التعريفات العالمية لحقوق الإنسان هي دعوة إلى النفاق وزيادة التوترات السياسية". ولكن حقيقة الأمر أنه كان يعظ بشكل خاص منذ أن اهتدى إلى الفكرة من وقت طويل. إذا كانت هيكلية مشروع للقانون الدولي في سبات في هذه الظروف، فهذا يعني تدهور حقوق الإنسان لا وقايتها.

كانت القوى الفكرية وخاصة السياسية ببساطة قوية جدًّا ليعملوا بصورة مختلفة٢٥.

مع توضح معالم الحرب الباردة، كانت حجة جسب لوثوقية نظامه واهية جدًّا لأن نظامه أدى إلى حدوث تنازلات في رابطة القانون الدولي حيث إن طموحه الحديث عن الضمير العام للحضارة لا تأثير له في عالم ثنائي القطبية يتصرف طرفاه فيه سياسيًّا أكثر منه قانونيًّا. "ما حصل في الثلاثين سنة الأخيرة"، كما لاحظ أتش آي سميث مسبقًا في عام ١٩٤٧ "هو ضياع الوحدة الاجتماعية المشتركة والتي أسس عليها القانون أصلًا حيث دُمرت في مقرها الأصلي، ألا وهو أوروبا. بدأت هذه العملية ولكنها لم تنتهِ للأسف مع الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧". بالنسبة إلى لورد سيريل راد كليف في عام ١٩٥٠ المحامي الذي عرف فيما بعد بدوره في تقسيم جنوب آسيا، حقوق الإنسان كانت "ملابس مصنوعة بشكل جميل للإنسان لكي يرتديها". لأن الوحدة الثقافية المطلوبة للقانون الدولي ليكون جادًّا وذا معنى قد تبخرت. "نبتسم الآن عندما نقرأ كيف ناقش جيمس لورمير منذ قرن مضى أن الدولة الإسلامية لا ينبغي أن تقبل في عائلة الدول بسبب فقدان التسامح المتأصل في الإسلام". هذا ما علق عليه كليف باري في دراسته الاستقصائية عام ١٩٥٣ حول وضع القانون الدولي الأوربي. "ولكن إذا استبدلنا الشيوعية بالشريعة الإسلامية، فربما نعترف بأن المشكلة كبيرة كما كانت دائمًا "في واقع الحال، هذا إن لم تكن أكبر". بشكل مماثل، استنتج المحامي الدولي بيرسي كوربيرت في

برنستون عام ١٩٥٣ أن أي شخص مهتم بقيم حقوق الإنسان عليه أن يتابعها من خلال التشريع القانوني على الأقل. لا يوجد مجال للشك بأن "الزمن جلب ريح الحقيقة السياسية الباردة إلى حديقة مزروعة بعناء ومهارة كبيرين من قبل المفكرين. يبدو أن المناخ بقي غير مناسب بعناد، لكن الصور في البيان المصور للمزروعات جميلة ومن يدري متى يتغير الطقس"٢٦؟

لذلك، في عام ١٩٥٤ كانت حقوق الإنسان تشق طريقها مسبقًا إلى قلة من المحامين الدوليين الذين جعلوا هذه الحقوق من الأساسيات في وقت الحرب، مع امتداد الحرب الباردة بدلًا من أن تحدث اضطرابًا فيها. أحد أهم الأسباب كان المثابرة على حالة السيادة وعلى تعاليم ما بعد الحرب. الصحيح على ما يبدو أن المحامين الدوليين الأوروبيين يفضلون أكثر من زملائهم وجود رخاوة طفيفة في مركزية الدولة في القانون الدولي. يمكن أن يجادل "كاسين" بأنه مع حقوق الإنسان قد حصل تقدم لتحقيق مستقبل عظيم. وقد وافق الأوربيون الآخرون على ذلك، ولو بابتهاج أقل. ولقد تعامل المحامي السويسري ماكس هيوبر المعروف بعمله الاجتماعي مع تطورات حقوق الإنسان في أربعينيات القرن الماضي بتفاؤل، مستشهدًا وموافقًا على عمل لوترباخت باستحسان ودون ذكر لتبعات الحرب الباردة. وقد كتب شيئًا مشابهًا بوريس ميركاني جوتزيفيتش مؤسس التمسك بالمبادئ الدستورية المقارن في فترة ما بين الحربين. أما في ألمانيا الغربية والنمسا، فقد كان هناك انتقال من الفلسفة الوضعية إلى المذهب الطبيعي مع مرور الوقت، ولكن البعض ولا سيما ألفرد فيردروس الذي كان تلميذًا لكيلسون ناقش بأن الحقوق هي النتيجة الضرورية الناشئة عن الكرامة الإنسانية لعقود.٢٧

ولكن إن كان الأوروبيون قد حافظوا على حقوق الإنسان، فقد كان ذلك غالبًا بناءً على "الشخصانية" المسيحية التي سمحت للمفهوم بأن يأخذ معنىً محافظًا عندما بدأت حقبة ما بعد الحرب. قدمت النزعة الشخصانية مصطلحًا قويًا وهو حقوق الإنسان، كما شهدت الشخصية القيادية تشارلز دي فيستشر في الدفاع عن الموضوع عندما اندمج معهد دي تريود الشهير من جديد. كتب أن حقوق الإنسان يمكن أن تعتمد على "الكثير من الأفكار القوية التي ظهرت ضد الإساءات المجهولة التي شهدناها. إنه مفهوم شخصانية المجتمع والقوة."مع مرور الوقت أعيدت صياغة الشخصانية ببساطة أكثر وأكثر بشكل مناهض أكثر للشيوعية والوحدة الأوربية بدلًا من تقديم فلسفة الوئام العالمي. وحتى المادة المطبوعة حول حقوق الإنسان تنامت وكبرت في عام ١٩٥٠ في السنوات الأولى. لم يكن هناك أي تقدم جدي من قبل المحامين

الدوليين الأوروبيين العاملين في مجال حقوق الإنسان كمشروع أكثر توسعًا، كون المؤتمر أشار إلى القيم بدون وضع أي نظام شرعي جاد في حيز التنفيذ. أثبت التوضع الجغرافي لحقوق الإنسان أنه بديل عن التعميم العالمي، وليس خطوة نحوه.

فنتيجته مهمة للحصول على المنح الدراسية، وهذا جعل المحامين الدوليين الأوروبيين يهتمون بحقوق الإنسان من ناحية المناهج الدارسية والمؤسساتية في مناطقهم، ولكن لم يحصل الشيء نفسه في حالة الأمريكان في النظام الإقليمي الأمريكي الداخلي.وحتى بالمقارنة مع حالة الركود لابن عمهم الأوربي، كانت الأهمية الحقيقية لحقوق الإنسان قليلة.٢٨

لهذا السبب، فإن حقوق الإنسان كمفهوم تنظيمي كانت غائبة من النظام الأمريكي بشكل كبير خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وقد تبين من خلال كشف اللثام عن تاريخ ما بعد الحرب أن المثالية الأخيرة للقوانين واندماج الاستراتيجية مع نفاذ البصيرة الواقعية للقوة ربما هما السبب غالبًا في تهميش مفهوم حقوق الإنسان بدلًا من المحافظة على الإيمان بترقب ظروف مواتية أكثر. يقدم عمل لويس سوهن في مدرسة هافارد القانونية في الطرف المثالي الأقصى للطيف في الولايات المتحدة الأمريكية مثالًا مضيئًا جدًا. عمل سوهن خلال فترة ما بعد الحرب مع الجمعية الأمريكية للأمم المتحدة وساهم في بعض الأحيان بخواطر واقتراحات عن وضع حقوق الإنسان تم تداولها. وعلى الرغم من ذلك، عندما نشر بالتعاون مع غرينفيل كلارك اقتراحًا بتنقيح ميثاق الأمم المتحدة واقعيًا في عام ١٩٥٨ أعطى الأولوية لجعل العضوية والتمثيل أمرًا ديمقراطيًا وجائزة سلام في العالم النووي، كما أعطى الأولوية بعدها لتحديث التطوير الاقتصادي، مع خطة صريحة ليس فيها أي محاولة لحماية الفرد ضد حكومته. بالفعل كان "مشروع قانون" الحقوق الذي أضافه كلارك وسوهن إلى المقترحات يحض بوضوح على التمسك بالمبادئ الدستورية الأمريكية لتقديم حقوق سلبية ضد الأمم المتحدة نفسها. (ربما بسبب التقوية النسبية للمركز الفيدرالي الذي أصبح عامًا في النهاية عندما وضع قانون الولايات المتحدة.) وبعبارة أخرى، خلال مدة طويلة في تلك الفترة، كان سوهن بعيدًا جدًا عن الانتقال نحو موقف الحماية المباشرة للفرد كطريق ادعى هو لاحقًا أن القانون الدولي اتبعه منذ زمن٢٩.

كان موضوع مدرسة كولومبيا أو "مانهاتن الكبرى" في الولايات المتحدة مهيمنًا في تلك الفترة، مما فرض الحصول على نتائج مماثلة. وكان هناك نزعة مثالية تم وراثتها من الجيل

السابق تحافظ على ثقتها بوجود "كلية غير مرئية" للمحامين الدوليين وهي العلامة المميزة التي طبقها البروفسور أوسكار سكاتشر على إخوته لأن لها تأثيرًا إحسانيًا على البشرية. ناقش سكاتشر بشجاعة في وقت سابق في حياته المهنية عندما كان لا يزال يعمل في الأمم المتحدة ببساطة لا ليدعم وجهة نظر لوترباخت حول الميثاق، ولكن ليدرج مضامين قوية لمصلحة القانون المحلي الأمريكي. ولكن التوقيت لم يكن مناسبًا لوجهة نظر من هذا النوع ولا سيما أن سكاتشر لم يتابع الموضوع خلال خمسينيات القرن الماضي٣٠.

أصبح زميله لويس هينكن "أخيرًا أكثر النشطاء شهرة" في مدرسة القانون للمعتقدين بمركزية حقوق الإنسان في هذا المجال، على الرغم من أنه ركز على هذا الموضوع بشكل أقل في بداية عمله. وقد تابع هينكن سياسة التعاون الدولي المتحفظة لأستاذه جسب، فقام بوضع برنامج أكاديمي مكون من مسارين لفحص الظروف التي يمكن أن تجنب العالم كارثة نووية من خلال اتفاقيات الأسلحة، والقيود التي يمكن أن يضعها الدستور الأمريكي من خلال تطبيق القوانين التشريعية الدولية. وقد ذكرت إحدى مطبوعاته الأولى على المسار الثاني وقوانين حقوق الإنسان التي اشتملت على قانون ضد الإبادة الجماعية كأمثلة عن الموضوع الذي يمكن للكونغرس أن يكون لديه حرية العمل في معالجته دون مصادقة التشريع الدولي لأغراض محلية وفق نظرته الموسعة لقوة علاقاته الخارجية٣١.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المنشور الحقيقي الأول لهنكن عن موضوع حقوق الإنسان ظهر في عام ١٩٦٥ لذلك عندما كان (عمره حوالي خمسين) وجد سببًا بسيطًا لمعاملة ما تم الإعلان عنه على نحو مشجع كونه يحتوي على قوانين أخلاقية أكثر لحماية الاستراتيجية العامة لتأمين السلام الآمن والتعويض عن الظلم. فقلة كانوا مستعدين لبناء مملكة الحقوق ولكنه أقر بأنه ليس من هؤلاء القلة.

أصر على أن "مبدأ حقوق الإنسان" المأمول يكمن في "وجود عملية سلام دولي تعمل باستمرار على تقليل التوترات الدولية والاستقرار الداخلي وتطوير المؤسسات السياسية ورفع مستوى المعيشة. يمكن تعزيز القسم الأكبر لحقوق الإنسان "مباشرة". بعبارة أخرى، لا يمكن أن تؤخذ حقوق الإنسان على أنها غايات عقائدية بحد ذاتها.

والمجتمع البشري يفضل أن يلتزم بدوره المستمر في تأسيس عالم آمن تتعزز فيه السعادة.

دون مفاجآت، في النسخ الأولى من عمل هنكن الكلاسيكي "كيف تتصرف الأمم" بخصوص ملاحظاته حول القانون، أولى عملية حقوق الإنسان كميزة من المبادئ التي، كما ناقش على نحو معروف، كان اتباع الأمم لها صفرًا معظم الوقت. وكان أيضًا بعيدًا عن البرنامج في طوره النهائي من أجل تعزيز حقوق الإنسان كحقوق٣٢.

بالنسبة إلى المفكر الممتع والمهذب ولفانغ فريدمان الذي قام بالتدريس في العديد من الأماكن الناطقة بالإنكليزية في العالم قبل أن يستقر في كولومبيا في عام ١٩٥٥ فقد أعطى برهانًا أقل عن إخلاصه لحقوق الإنسان كعنصر مستقبلي لحقوق الإنسان. وقد جعله تشكيله القاري مختلفًا جدًّا عن رفيقيه في "المدرسة الكولومبية" هيكن وسكاتشر في هذا المجال. وهذا ما قاده إلى تأطير اجتماعي للقانون عمومًا، وليس للقانون الدولي فقط وشجعه للمناداة لإنهاء مثالية الكلام المسهب في النظام بشكل دائم. ولكن في الوقت الذي كان يبحث فيه في مرحلة ما بعد الحرب عن ميول تقدمية في الأساسيات الاجتماعية للقانون وادعائه بأن القانون الدولي كان ينتقل من التعايش إلى التعاون، رفض أي حركة تؤدي إلى شخصنة القانون الدولي ولم ترع مفهوم حقوق الإنسان. في عام ١٩٦٩ اعتبر بجفاء أن الاقتراحات العقائدية للوتوباخت كانت حماسية "أكثر من اللازم" وأنها مع أي حركة لتوجيه أي حماية شخصية عن طريق القانون الدولي على الأرجح "فقط إلى درجة محدودة."مع العلم أن بعض البلدان قد صادقت في السنة نفسها على مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بعد السنوات الثلاث الأولى من وجودها. وقد توقع أن الاختلافات الهائلة بين الأنظمة الاجتماعية والسياسية الأيديولوجية لدول الأمم المتحدة الأعضاء جعلت أي شيء مثل الميثاق العام للأمم المتحدة أمرًا بعيدًا عن الطموح نوعًا ما. ومع تكرر هذا الجدال في عام ١٩٧٢، وصى فريدمان بأن يكون في المجالات "الأقل تأثرًا" بالمعتقدات الاجتماعية والسياسية الأساسية التي نلجأ إليها للحصول على بعض الأمل وبأن الحالات الملحة تمامًا للبقية المتحضرة ستعزز التطور للمؤسسات القانونية الدولية والمعايير.

كانت حادثة قتله أثناء سطو خارج مدرسة كولومبيا للقانون في السنة نفسها تعني أنه لم يعش ليرى ظهور حقوق الإنسان الذي تبع ذلك مباشرة٣٣.

في بعض الحالات، كان هناك منافسة ما بين مدرسة "هافن الجديدة" مع غيرها من المدارس التابعة لميرس ماكدو غارل ومساعديه المتعددين حيث أنشأت في البداية وأعطت

مجالًا للمذهبية أكثر من أي منافس من المنافسين الأمريكان في مجال حقوق الإنسان. في بداية فترة ما بعد الحرب، أثبتت هذه المدرسة "الموجهة سياسيًا" حقوق الإنسان كعنصر من عناصر النظام العالمي الصغير وعاملته كخط أساسي والذي يمكن للتنظيم الدولي أن يهدف لتحقيقه من الآن. وجعلت الكرامة الإنسانية قيمة أساسية في النظام الشمولي لتحققه فيما بعد. بإعطاء التزامات الحرب الباردة للمدرسة والتي كانت ميزتها الواضحة ليست خطأ بالتأكيد، فقد تم الوصول إلى نتيجة بأن أعضاءها فشلوا في حماية قسم من أهدافهم المسلم بها من النقد إما لأنها متنكرة بالمذهب الطبيعي القديم أو مموهة من أجل حماية السياسة الخارجية الأمريكية. كل المدارس كانت سواء في المقارنة. البقية التشكيلية في"مدرسة مانهاتن" ومدرسة سوهن هارفارد للقانون كانت أقل ارتباطًا بحقوق الإنسان كبند عقائدي رئيس٣٤.

إن عملية إنهاء الاستعمار هي ما جعل حقوق الإنسان حقًّا من الحقوق. وعلى الرغم من إعادة النظر في معانيها، بقيت معانيها ثابتة في الحق الجماعي والتصميم الذاتي.وبشكل متناقض، جعل هذا التحول الحقوقَ أقل أهمية بالنسبة للمحامين الدوليين وقد توافقت هذه الأولوية مع حق تقرير المصيرفي الباع الطويل لمواثيق الأمم المتحدة بعيدًا عن التقدم خطوة للدفاع عن مشروع تم البحث عنه طويلًا مما أدى إلى تهميش حقوق الإنسان أكثر بالنسبة للمحامين الدوليين العاملين فيها.

ربما يصل ادعاء أحدهم لدرجة أن يقول بأن السبب الحقيقي لتوقف المحامين الدوليين عن الدفاع الطويل عن الدولة والمشاريع لم يكن الحرب العالمية الثانية والإبادة الجماعية بل إنهاء ومناهضة الاستعمار. وحتى قبل إنهاء الاستعمار استمرت الدولة في حكمها. ومباشرة قبل أن تنتهي الحرب وإنهاء الاستعمار قبل أن ينتشر على نطاق واسع أيدت دول أمريكا اللاتينية توضيح ما يسمى بحقوق الدول **droits des Etats** ليتوافق مع حقوق الإنسان التي كانت الأمم المتحدة تحاول ترويجها. لقد كان المحامون مدركين تمامًا في العقود الأولى للأمم المتحدة أنها كانت الميدان العام الذي يروج لسيادة الدول أكثر من حقوق الإنسان الفردية. وقد وصلوا إلى نتيجة واضحة وهي أن الإصلاح الجوهري في نظامها بعيدًا عن الدولة كان وشيك الوقوع. إن خبراء لجنة قانون الأمم المتحدة المسؤولة عن"إعلان حقوق وواجبات الدول" لم يستطيعوا فورًا أن يحظوا بموافقة المجلس العام. ولكن المحامين الدوليين تابعوا عقائديًّا وليس سياسيًّا فقط التفكير في موضوعهم كانعكاس لعلاقات سيادة الدول٣٥.

وبعدها ظهرت دول جديدة على منصة التاريخ. سبب القانون الدولي لإنهاء الاستعمار انعكاسات فورية وتحولات أكثر بطئًا. كانت سرعة قرار إنهاء الاستعمار وإعادة تشكيل المجلس العام للأمم المتحدة خاطفة وصادمة بحيث لا يمكن تجاهلها. ولكن بعد قرن من التلكؤ مع الإمبريالية، حققت العملية الصعبة لإنهاء حقبة الاستعمار وادعاءات مناصريه في المجلس وتعدد آراء الأعضاء نجاحات أساسية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وحتى في ذلك الحين، لم يتفق الجميع على أن القانون الدولي القديم يمكن أن يحدث تجديدًا كهذا. وفي عام ١٩٧٣ كان جسب، المتقاعد منذ عهد قريب والعامل في محكمة العدل الدولية، قد لاحظ أن دور زعزعة الاستقرار الذي قامت به الدول الجديدة في المنتدى الدولي قاده إلى "اليأس من العموميات المقبولة نظريًا" إن لم يكن عمليًا من قبل المجتمع الدولي٣٦.

"استنتج أنه إلى أن تستطيع الدول قديمها وحديثها أن ترى بعينها ما يحدث، ربما يتخلى المجتمع الدولي" ببساطة بشكل أفضل عن أي أمل للادعاءات الاختصاصية. التفكر المفروض على زيادة حقوق الإنسان الذي يدور في الأمم المتحدة حول حق تقرير المصير كان فقط نقطة صغيرة من المزاج العام من الشك والقلق الذي أحاط بالقانون الدولي في العواصم الأوربية التقليدية والأحدث فيها نوعًا ما على الشواطئ الأمريكية ولكن أكثر من أي تطور آخر، فإن فهم نقد حق تقرير المصير من قبل المحامين الدوليين يظهر مدى تعرض موضوع نهوض حقوق الإنسان إلى السخرية بشكل كبير حقًا في السبعينيات وخاصة في الفوائد العقائدية للنظام، لأنه لم يكن فقط في سياسات السلام والمصادر المسببة للحرب الباردة التي أبطلت الفائدة الصغيرة التي حصلت في وقت سابق في حقوق الإنسان. إنهاء الاستعمار جعلها تبدو ليس كشعارات نفاق ببساطة ولكن خائنة بكل ما في الكلمة من معنى. وكانت لدى بعض المحامين الدوليين سببًا وجيهًا لرفض التصميم الذاتي. كان من الصعب نسيان سياسة حق تقرير المصير في مرحلة ما بين الحربين في أوروبا مع النتائج الكارثية للأشخاص والمجموعات الذين كانوا ضحية مجموعات عرقية ووطنية معادية كانت تبحث عن الخلاص الجماعي، ولكن كان هناك سبب للمقاومة المنضبطة الصارمة وهو المعارضة الشرسة لأن يثمر أي إنهاء جذري للاستعمار في القانون الدولي أصنافًا جديدة من الناس تدعي السيادة.

كانت معظم الشخصيات القيادية مدركة ومصدومة من موقف المناهضين للاستعمار في مشروع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع البناء على حق تقرير المصير كنقاط أولى في حقوق

الإنسان. يبدو الأمر صعبًا تمامًا وذلك بسبب تشويش القيم والتجوال والتفكر في الدفاع عن حقوق الإنسان.علق البلجيكي دي فيتشر بشكل لاذع على موضوع حق تقرير المصير في نص كلاسيكي للقانون الدولي في فترة ما بين الحربين. ربما قام محامون بريطانيون بنقد التطور بأسلوب لاذع وغاضب وأقله سخرية حادة.عبر المحامي البريطاني صموئيل هور وقد أصبح من أوائل المرجعيات في آلية حقوق الإنسان الأوربية عن سخريته الكبيرة في الجمعية العامة.

عندما أقرت الجمعية العامة١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الواضح أنها لم تعتبر حق تقرير المصير كحق إنساني أساسي، لأن الوثيقة الشاملة المعدة لذلك لم تحتوِه. أول ذكر ل "حق" الشعوب وحق تقرير المصير ورد في قرار الجمعية العامة في خمسينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من ذلك، كان يتحدث عنه بأنه "شرط أساسي لكل حقوق الإنسان الأساسية لتحقيق السعادة التامة. وبناء عليه، إما أن تكون الجمعية العامة قد حذفت دون قصد الركن الأساسي لحقوق الإنسان وإما أن الوفود في الجلسة التالية كان قد أخذها الحماس والرغبة بالتأكيد على مبدأ هام كانوا قد فشلوا في إعطائه الاهتمام الذي يستحقه لتحويل هذا المبدأ إلى حق عالمي بسبب التأثيرات السياسية والقانونية.

وبسبب هذا الملحظ النظري أدان آخرون مع مرور الوقت حق تقرير المصير، فقد كان فوسيت، أستاذ القانون في أوكسفورد، قلقًا في ستينيات القرن الماضي بأن الأمم المتحدة بدأت تفهم وتطبق مبدأ حق تقرير المصير من أجل حماية حقوق الإنسان بطرق فيها تأثيرات سياسية ليست في مصلحة حقوق الإنسان على المدى البعيد."لم يكن هناك حتى تفكير في إعادة حقوق الإنسان إلى جدول الأعمال العقائدي بعد أن قامت الحرب الباردة بوضع العقبات أمامهم، ودون أخذ حق تقرير المصير كأولوية كان المحامون الدوليون الغربيون ميالين للتعامل معه بشكوك كبيرة٣٧.

لم يكن الأمريكان الوحيدين الذين اعتبروا تشكيل حكومة قومية في فترة بعد الاستعمار كبند أول على جدول أعمال حقوق الإنسان يمثل إهانة كبيرة.لو أنهم انتبهوا إلى حقوق الإنسان في المنطقة، لوافق المحامون الدوليون الأمريكيون والقياديون من قلوبهم على نظام عملهم الجديد.أما بالنسبة لهور، فإن تحول حق تقرير المصير من مبدأ إلى حق سبب إشكالًا كبيرًا. وقد كتب كليد إغلتون غاضبًا أن الجدالات في تقدم مستمر ويبدو أن العمل المأخوذ يعطي لكل فرد الحق بأن يصبح بلدًا مستقلًا. ومن المحزن أن السخط على الاستعمار يجب أن يشوه

المبدأ بنبل.وأما كوينس رايت، الخبير في جامعة شيكاغو والذي دافع عن حقوق الإنسان بقوة خلال الحرب، فعبر فيما بعد عن اعتراضه بتعابير منطقية عقائدية.

حق تقرير المصير ليس حقًا فرديًا بل هو حق جماعي، هذا إن كان حقًا بالفعل. ولذلك، ليس له مكان في المواثيق ولكن إن قبل في هذا الوضع، فالسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المجموعة التي لها حق؟هل هي الدولة الإمبريالية التي اعترف بشخصيتها في القانون الدولي، أم أنها المستعمرة، الأقلية أم الناس المطالبون بحقوق الإنسان وتأمله في اعتراف مثل هذا؟ من الواضح في الوقت نفسه أن حق تقرير المصير من خلال هذه الأنشطة المختلفة ربما يسبب صراعًا على الأرجح.ولكن من جهة أخرى، إذا كان حق تقرير المصير أمرًا فرديًا، فإن السلطة السياسية برمتها ستتوقف. وعندها يمكن لكل شخص أن يقرر مصيره بأن يغير ولاءه ويؤكد سيادته.

وسواء بسبب الغضب أو النقاش رفض المحامون الأمريكان أن يتابعوا حقوق الإنسان وفق السبيل الذي تقودهم إليه الدول المنتسبة حديثًا إلى الأمم المتحدة٣٨.

كان هناك مفسر واحد فقط لهذا وهو الشخصية المنسية على الرغم من أهميتها وهي إيغون سكويلب Egon Schwelb الذي اكتشف بجدية طريقة لأخذ موقف مستمر ليس فقط من تأخير الحرب الباردة في عملية الميثاق ولكن أيضًا من إعادة التفكير المناهض للاستعمار والمتعلق بحقوق الإنسان.خدم سكويلب لفترة طويلة في قسم حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قبل أن يتقاعد لمصلحة مدرسة يل للقانون حيث قام بتدريس المنهاج الأول حول حقوق الإنسان في البلد. وبشكل دقيق بسبب الفشل الطويل للمواثيق، اقترح في عام ١٩٦٣ أن يأخذ الإعلان العالمي دوره المفترض بأن يأخذ حجمًا أكبر بكثير من حيث الأهمية من الحجم الذي كان ينويه المؤلفون. ناقش سكويلب في هذا المجال بأنه يمكن للمحامين الدوليين استعادة ما فقده لوترباخت في مناقشته عام ١٩٤٠عندما اقترح وجود ضرورة قانونية لحماية حقوق الإنسان المتأصلة في الميثاق بعد كل ما حصل وحتى في الإعلان نفسه. شرح سكويلب أن الإعلان تبنى عملًا تم التفكير فيه أصلًا من أجل قانون مشروع الحقوق الدولية. أقر سكويلب بأن لوترباخت قام أصلًا بشجب عدم فاعلية الإعلان العالمي في عام ١٩٥٠ ولكنه أعد تقريرًا قبل موته بوقت وجيز في عام ١٩٦٠ وقال فيه بأن لوترباخت كان قد "اكتسب في ضوء الأحداث الموقف السابق الذي كانوا قد أخذوه." على الرغم من أن موقفه أكد على

التغيير في المعنى بخصوص حقوق الإنسان في مجال حقوق تقرير المصير. قام سكويلب حتى بالمطالبة بأن يكون هناك تصريح من أجل منح الاستقلال من الدول الاستعمارية في عام ١٩٦٠ من أجل ضعضعة الافتراض القائل بأن الإعلان العالمي ربما لا يكون له شرعية بدون المواثيق.

وفي نهاية المطاف كتب أنه في حين تميز الإعلان السابق بأنه مجرد "نموذج عن الإنجاز"، أعلن الإعلان الأحدث في جدول عمله ضرورة وجود "ضرورة في الوقت الحاضر" نافذة المفعول تواكب عصر السلف بتحولها من قوة وعظية إلى قوة إلزامية٣٩.

بالطبع، إن وجد محامون دوليون عالميون تعاطفوا مع هذه المناقشة المبدعة فهم قلة حيث اعتمدت على نصوص الأمم المتحدة دون النظر في ممارستها، ولكن حضانتها المنعزلة تقريبًا والتخيل المستمر في انتشار حقوق الإنسان عبر منطقة ما بعد الحرب، قد جعلاها مسألة هامة على المدى البعيد. وبعدها بفترة وجيزة، بعد أن بدأ عدد المحامين الدوليين بالتزايد أكثر فأكثر بالموافقة على ازدياد شرعية الإعلان العالمي، على الرغم من أنهم فعلوا ذلك نموذجيًّا ليس عن طريق سكويلب، ولكن من خلال الاقتراح بأن الإعلان يتقدم من خلال القواعد والاعتقاد. وقد كان سوهن من بين الأمريكيين الذين ناقشوا بعد سكويلب بمباشرة للوصول إلى هذه النتيجة. ومع حلول شهر آذار ١٩٦٨ كان هناك مجلس مؤقت لحقوق الإنسان في مونتريال مؤلف من مجموعة من المحامين والموظفين الدوليين والذين دعوا من قبل سوهن وسيان ماكبريد ليكونوا مع لجنة المحامين الدوليين حيث كان باستطاعتهم التصريح بأن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن تأويله بأنه رسمي وموثوق في ميثاق النظام الأعلى وأنه أصبح على مر السنين جزءًا من القانون الدولي المألوف"٤٠.

كانت هذه التحركات بعضها مثل بعض. ازدادت تجارب الأقلية القليلة في وجه القلق المنتشر حتى ازداد الطلب على حق تقرير المصير كأول حق إنساني ممجد وحتى فيما بين المحامين الدوليين. نظام حقوق الإنسان هو نظام دقيق من حيث وصوله وحفظه ومحايدته للحرب الباردة فقط من خلال الارتفاع غير المتوقع للدول الجديدة ولكن في هذه السنوات الغامضة كان هناك اقتراحات لتفعيل هذه الحقوق لاحقًا. وفي سبعينيات القرن الماضي لم يكن هناك سبب وجيه للحماس حول حقوق الإنسان، كما لاحظ بروفسور القانون في ويسكونسن ريتشارد بليدر الذي افتخر بنفسه بسبب تقويمه الموضوعي. دارت الفكرة في دائرة مفرغة نوعًا

ما. يبدو أن الوضع الإنساني خلال ربع القرن الماضي بقي بدون تغيير كبير. يبدو أن الأمور أصبحت أكثر سوءًا. وأصبح حتى عند أشد المناصرين للمفهوم شكوكًا فيما إذا كانت الجهود الدولية تسعى لتقديم وعدٍ حقيقيٍّ "لتحقيق أهداف حقوق الإنسان. بالطبع أقر ريتشارد بأن الأمور ربما تتغير. ربما يكون نفاق جيل ما بمثابة عقيدة للجيل الذي يليه"٤١.

لقد كان التغير للوضع الأيديولوجي الأساسي والخارجي هو الذي يفسر لماذا أصبحت حقوق الإنسان أساسية في القانون الأمريكي ولأول مرة.كوثيقة عن التطوير في أسمى معانيه، من المفيد تتبع تطور حياة لويس هنكين الذي أصبح الشخصية القيادية الوحيدة في المشهد الأمريكي وهذا الكلام دقيق، لأنه كان بطلًا منضبطًا. من التفاسة أن ترى حتى في وضعه تطورًا حماسيًّا تجاه حقوق الإنسان لا يحده تقريبًا لا مكان ولا تاريخ متأخر مفاجئ ولا ظروف خارجية.وقد اهتم بحقوق الإنسان شخصيات أخرى مثل فرانك نيومان، أستاذ مادة القانون في بيركلي والذي تحول إلى حقوق الإنسان بحماس في منتصف ستينيات وسبعينيات القرن الماضي عندما أصبح في (محكمة العدل العليا في كاليفورنيا). وفي الوقت الذي قام فيه سكويلب بتدريس المادة قبله بقليل، أدى اهتمام نيومان بالانضمام إلى الدفاع عن الحقوق والعمل النشيط إلى تأسيس مدرسة القانون الأولى لحقوق الإنسان في البلد. وقد قاد "جماعة بيركلي" المكونة من عدة طلاب لعدة سنوات وذلك في اجتماعات لمفوضية الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان ليدعم مزاعمه وادعاءاته ويقيم علاقات مع الشبكات الأكاديمية الدولية وخاصة مع كازين ومع زملائه٤٢.

لا يمكن المغالاة في أهمية هينكن واعتباره "جَدًّا" لحقوق الإنسان في القانون الدولي الأمريكي أو ومزًا للأجيال الشابة أو مثالًا يحتذى في هذا المجال. لكن منذ بداية انخراطه الجاد في موضوع حقوق الإنسان، شارك هينكن غيره في شكوكه العامة في المعنى الذي أصبحت عليه حقوق الإنسان في قمة الوجدان المناهض للاستعمار. نقاشاته لم تكن غير عادية على الإطلاق عندما سجل شكواه الشائعة في مقالته الأولى حول حقوق الإنسان في عام ١٩٦٥ وقال فيها بأن حقوق الإنسان أصبحت غير عادية الآن، مهما كان وعدها حقيقيًّا وممكنًا. كتب أن "الصراع لإنهاء الاستعمار "ابتلع الهدف الرئيس للتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

طغى موضوع مناهضة الاستعمار على مواثيق حقوق الإنسان، ثم أضيف موضوع حق تقرير المصير إلى جدول أعمال حقوق الإنسان كسلاح إضافي ضد الاستعمار، على الرغم من

وجود اقتراح بأن هذا الحق كان حقًّا شخصيًّا. لم يتطرق إلى الموضوع من قبل ما عدا في الجو الشكوكي للحرب الباردة والآن جعل موضوع إنهاء الاستعمار الأمور أكثر سوءًا٤٣.

ما دفع هينكن بادئ ذي بدء للانخراط مجددًا في حقوق الإنسان هو ارتباطه على يدو بالدفاع عن العالم اليهودي الأمريكي. قامت اللجنة اليهودية الأمريكية بتشكيل قوة ضاغطة على حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ويعد هذا إحدى ميزات جدول أعمالها السياسي العالمي. وفي مؤتمر ١٩٦٣ وتحت رعاية اللجنة اليهودية الأمريكية AJC، تمت دعوة هينكن ليؤدي دورًا واقعيًّا أكثر منه مثاليًّا فقد قلل من قيمة الفكرة المتفائلة بأن المواثيق الشرعية الإلزامية، على افتراض أنها قابلة للتنفيذ، على الأرجح أنها تساعد على فرض مبادئ حقوق الإنسان. وكما ناقش من قبل، الأمل الوحيد للقيم المتجسدة في حقوق الإنسان هو قدرتها على المراوغة: مراقبة الأسلحة في العلاقات الثنائية وتكليف الأمم المتحدة. ولكن بعد عام ١٩٦٨ بعقد من الزمن تغيرت الأمور بسرعة كبيرة عبر سلسلة من الخطوات غير الخطية مرت خلال سير العمل٤٤.

وبعد تكليفه من قبل اللجنة اليهودية الأمريكية AJC من أجل تقويم الاتجاهات السياسية المحتملة في عام ١٩٧٠ وقع هينكن على موقف المنظمة الثابت بأن "حقوق اليهود هي حقوق الإنسان. "إشارة بلا شك إلى تبادل الاتهامات في مؤتمر طهران الذي كان قد جرى مؤخرًا، حيث ساد فيه موضوع" حق تقرير المصير وانتقاد الاحتلال الإسرائيلي. "وقد علق بالنيابة عن لجنته بأن الأمم المتحدة برهنت على أنها منتدى لا يعتمد عليه في ادعاءات الحقوق، على الرغم من نجاح العرب في عرض اتهاماتهم بأن إسرائيل انتهكت حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، وأن حقوق الإنسان اكتسبت سلطة أخلاقية، إن لم يكن شرعية حقيقية، فقد أثبتوا الآن أنها سلاح ذو حدين لليهود. وفعلًا، فقد كان اليهود في طليعة من بذل الجهود المنظمة لتحسين الاعتراف الدولي، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولكن بحسب بيان النظرة المناهضة للاستعمار، فإن مطالبة العرب بحقوقهم هي شكل من أشكال الاعتداء على إسرائيل في الميدان، فهم محقون في "إبداء علامات الرفض والشك بخصوص جهودهم المبذولة"٤٥.

على الرغم من هذا القلق، قام هينكن في الوقت نفسه بإعداد الأخت الأمريكية للدخول في معهد ستراسبورغ الذي قام كوسين بتأسيسه بأموال نوبل. وكما هو الحال مع جماعة كوسين، ارتأى هذا المعهد الأمريكي أن مهمته تدريسية على مستوى جماعي وقد تضمنت باكورة

أنشطته تأليف الكتيب الأول حول حقوق الإنسان. وقد قام هينكن بتدريس المنهاج الأول حول حقوق الإنسان في مدرسة كولومبيا للقانون في عام ١٩٧١ - ١٩٧٢أما سوهن الذي قام بتدريس منهاج مدرسة هارفارد للقانون بشكل لافت للنظر في السنة نفسها، فنشر كتيبه الرائد في عام ١٩٧٣ بالتعاون مع تلميذه المؤثر توماس بويرغيتال ذي النفوذ.وفي وقت لاحق من تلك السنة أدلى، هينكن بشهادته في جلسات دونالد فريزر حول السياسات الخارجية وحقوق الإنسان، حيث قام وهو حزين بإعداد تقرير حول عدم وجود إجماع حول معنى حقوق الإنسان بعد إحداث التطويرات منذ لحظة ما بعد الحرب فورًا عندما "كانت الأمم المتحدة أصغر بكثير وتحت سيطرة الدول الغربية والأفكار الغربية." والآن، ما عدا الوصول إلى اتفاق عام أكبر حول موضوع المساواة ونهوض العالم الثالث إضافة إلى التأثير المستمر للشيوعية، كان ذلك يعني وجود صراع حول تعريف الفكرة. العلاج المتصور فقط لهذا "المعنى من الأزمة حول الحماية الدولية لحقوق الإنسان" يكمن في إصلاح الأمم المتحدة. من المعروف أن قواعد المنظمات غير الحكومية والتي قلما ذكرها هينكن، وحتى جلسات فرايزر نفسها كانت هامة لأنها تجاوزت الأمم المتحدة كميدان حصري لفكرة حقوق الإنسان على أنها تأكيد إشهاري. وحتى إلى هذا التاريخ المتأخر لم يؤخذ قرار حاسم بعد٤٦.

وخلال مشاركة هينكن في الندوة حول اليهودية وحقوق الإنسان في جامعة ماكفيل عام ١٩٧٤ استمر هينكن في اقتراحه أن القصة الرئيسة لحماية حقوق الإنسان كانت خيبة أمل مثالية.حذر هينكن بصراحة من أن المثاليين سيقومون فقط بإعادة أخطاء الماضي بسبب تلهفهم لإحداث تغيير جذري في مصاير قضيتهم. النتيجة التي لا مفر منها هي أنه في تلك اللحظة في منتصف سبعينيات القرن الماضي كان النفاذ إلى خلافات في الرأي في تزايد وكذلك الأمر بالنسبة لاجتماعات القوى الأخرى ولا يوجد أي نقطة ترجيحية لانتصار حقوق الإنسان كقضية عقائدية، وهذا بالنسبة لهينكن على الأقل. لم يكن هذا فشلًا شخصيًا ما لم يكن مجبرًا على أداء دور القائد الملهم. عدم قدرته على إحداث تجديد قريب هو شهادة بسيطة بأن ما جرى كان غير متوقع حقًّا٤٧.

الفجوة التاريخية لحقوق الإنسان من عام ١٩٧٥وحتى عام ١٩٧٧ لرؤية سيرة وحياة هينكن على نحو خاص. لم تكن متوقعة في أي شيء كان قد كتبه وحتى منشوراته في تلك اللحظة مباشرة أنها ذات قدرة على تغيير الآخرين. منذ ذلك الوقت الهائج ألقى هينكن بكل

ثقله للدفاع عن قضيته، دون التفكير بإحداث تغييرات ذاتية جديدة تمامًا، حيث بدأ في عام ١٩٧٧ بسلسلة من الندوات في جامعة كولومبيا، وأسس في العام الذي يليه أول مركز لحقوق الإنسان في جامعة أمريكية. وفي العام نفسه تقريبًا، انضمت زوجة هينكن إلى معهد أسبن وبدأت بسلسلة من مؤتمرات مؤثرة حول حقوق الإنسان. ومع استمرار محاولاته مع مشاريع اللجنة اليهودية الأميركية AJC والتي جذبته أصلًا إلى المناقشات حول حقوق الإنسان، ناقش هينكن أهمية حقوق الإنسان بشكل أقوى بالنسبة للسياسة اليهودية بعد فترة شعر فيها بأن اليهود قد غرر بهم عبر استخدام لغة معادية لإسرائيل. "وللرد على تسييس إسرائيل في المنتديات الدولية لمحاربتها، ناقش هينكن" بعدم السماح لهم بالقيام بذلك أو ترك المجال لأعداء حقوق الإنسان". وفي اعتراف واضح لمجموعة القوى التي لم يشتبه بها من قبل خارج نطاق الأمم المتحدة ولاسيما المنظمات العاملة في تحديد وتطوير حقوق الإنسان، انضم هينكن إلى جمعية هيئة المحامين العاملين في حقوق الإنسان في عام ١٩٧٨ وأدى دورًا إرشاديًا في سنواتها الأولى(تعرف هذه المنظمة غير الحكومية بأنها المنظمة الأولى لحقوق الإنسان). لم يكن بمفرده، بل كان هناك محامون دوليون سواء كانوا قدامى أو جددًا وثقوا بأن فكرة حقوق الإنسان شهدت ثورة مفاجئة. مهما صغرت الأحداث السابقة، دخل المحامون الدوليون مرحلتهم الحالية لمتابعة أمور حقوق الإنسان بأعداد أكبر وزوايا متعددة أكثر في تلك اللحظة٤٨.

ومع ذلك بطريقة أو بأخرى، فإن حماس هينكن الجديد تجاه حقوق الإنسان أوقف حدوث أحداث تاريخية دقيقة سواء في حياته الشخصية أو ضمن القوى الكبرى مثل المنظمات غير الحكومية، وجعل رئاسة كارتر أمرًا ممكنًا."غطى كتابه الهام جدًا "حقوق الإنسان اليوم" والذي كتبه في عام ١٩٧٨ أهم المعلومات التاريخية باختصار وبساطة حول أصول الحقوق الأوربية - الأمريكية. وهو نموذج تفوق فيه على لوترباخت من قبل حيث تحول إلى تمرين يعنى بالأساس بمقارنة الدساتير الوطنية واعتبارها بأنها ميدان أساسي يمكن من خلاله تحقيق عولمة الحقوق، ويتضمن مسحًا من نوع جديد ولكنه مشروع مكمل للدفاع عن حقوق الإنسان عند الشعوب الأرقى والشعوب الأخرى. والجدير بالاهتمام أن معظم الانحرافات عن هذا التقدم ولا سيما الفجوة بين تاريخ التمسك بالمبادئ الدستورية والمحلية، وبين تاريخ القانون الدولي، أو ضمن القانون الدولي بين فترة التوقعات المحبطة والأمل الجديد، حيث لم يعطوا

أساسًا أي تحليلات على الرغم من أنها نقاط حساسة بخصوص قدرة هينكن على إعلان فترة جديدة من الحقوق٤٩.

والجدير بالملاحظة أيضًا في تاريخ ما بعد الحرب في مجال حقوق الإنسان العالمي أمركة هينكن للمفهوم حيث بدأ ذلك بروايته التاريخية. وهنا النقطة الرئيسة التي اختلف فيها مع عمل لوترباخت عام ١٩٥٠ فقد اعتمد كتاب حقوق الإنسان اليوم عليها بشكل كبير. الشيء الذي يفسر بوضوح عالمية ووطنية هينكن الحارة هو النقلة الاستراتيجية. التزام أمريكا بفكرة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٥٤ بشكل غير مركز في أحسن حالاتها وخاصة عند قبول البلد اتفاقيات رسمية مثل مواثيق حقوق الإنسان. (لم توقع أمريكا على أي منها حتى الآن). ولكن في عام ١٩٧٧ في رسالة إلى نيويورك تايمز، علاوة على أن هينكن أعاد التأكيد على مخاوفه بأن مثل هذه الاتفاقيات ينقصها القوة في أي حدث، فقد أكد أن الميثاق الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية لم يكن ببساطة إطراءً مدهشًا على الحقوق الغربية، ولكن ليكون على وجه التحديد حجر الأساس للادعاءات، فقد جعل من أيديولوجيتنا قانونًا دوليًّا٥٠.

ولكن مع الاستراتيجية، كان هناك إيمان صادق. وكما بين هينكن بوضوح كبير في كتابه "حقوق الإنسان اليوم"، شعر بتوظيف صادق في تفوق النموذج السياسي والاجتماعي الأمريكي كمرادف للالتزام بحقوق الإنسان. ناقش هينكن بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفوقت في التزامها بالقيم حتى إن خصومها أصبحوا مجبرين الآن على دعمها كلاميًّا. كان هينكن مناسبًا للقصة العامة المتعلقة بالتحررية الأمريكية في تلك الفترة والتي قدمت من خلال حقوق الإنسان في فترة الانتعاش مجموعة من المفاهيم النظامية في سبعينيات القرن الماضي بعد الشكل الكارثي السابق للعولمة. ولكن، على خلاف كارتر، لم يفكر هينكن بصراحة فيما كان يجب على التحررية الأمريكية استعادته من حقوق الإنسان الحالية كأيديولوجية أمريكية كانت مقاطعة أو مضللة في أي وقت من الأوقات. لم يسجل أهمية المصادر الدولية القصيرة الأمد للتغيير الأيديولوجي. ولا سيما الأصناف المتغيرة للمثالية التي سمحت بتقدم حقوق الإنسان والتي كان هينكن يعتقد أكثر مما هو متعارف عليه أن المستفيد أهم من القضية.

ففي هذا المعنى بقيت قضية هينكن موضحة بقوة. حتى هذا اليوم، هناك فهم ذاتي قليل جدًّا بين المحامين الأمريكيين حول الظروف التاريخية الدقيقة التي جعلت حقوق الإنسان أمرًا عامًّا. من هذه اللحظة ألقى هينكن وغيره بثقلهم للعمل في جعل الأهداف المجددة للقانون

الدولي في متناول الجميع. عدا الثقلة المثيرة في الاتفاقيات التفسيرية والإخلاص في تدريس القانون الدولي الجديد، احتلت الصفة المميزة الأخرى وهي التجديد المنضبط المكانة الأولى٥١. بالطبع، لا يستطيع أحدنا الاعتماد كثيرًا على قصة التحول إما عن طريق هينكن أو النظام الأكبر أكثر. رفض هينكن كما هو معروف مفهوم السيادة وحتى في نظريته المنقحة للقوانين حافظت القوانين الدولية على أهميتها وربما على التزامها المعياري وليس ببساطة كحقائق عالمية. ومرة ثانية، لقد جعل حماس هينكن الكبير تجاه الحقوق السياسية والمدنية، وليس غيرها رجل عصره. ولكن كان هناك ابتعاد كبير في نظام القانون الدولي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب. ولد عصر الحقوق أثناء حياة هينكن المهنية لمصلحة مستقبل النظام الحالي وبالتأكيد لمصلحة المحامين الدوليين٥٢.

ما هي التفسيرات المحتملة لزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان بين المحامين الدوليين وخاصة الشخصيات الأمريكية لا سيما وأن هذا الموضوع كان أمرًا هامشيًّا بالنسبة لهم ولفترة طويلة؟ ولعل أكثر التفسيرات التي يقدمها المنهج بنفسه شيوعًا - وذلك جزئيًّا لأنها تعطيه دورًا مسببًا - تؤكد على أهمية التطور التقدمي لقابلية التقاضي القانوني كدافع قوي للتغيير. "تمر حقوق الإنسان بمرحلة من التطور المستمر". كما بيّن ثيودور ميرون **Theodor Meron** تلميذ سوهن والأستاذ الجامعي في جامعة نيويورك داعمًا هذا التطور ليس من خلال جعل تفسير قانون المعاهدات الرسمي أمرًا مثاليًّا، ولكن أيضًا من خلال التأكيد على التقدم في العرف غير الرسمي من خلال عملية النمو. ووضح ميرون أن "عناصر تدريب الدولة والإلزام في القانون الدولي **opinio juris** كانت تساهم في وضع قوانين مألوفة لحقوق الإنسان. يبدو أن هذه العملية المستمرة لها وزن أكبر من ممارسة الدولة، كما أنها أكثر متعة من الصورة الجامدة لحقوق الإنسان ... وسيتم إضافة المزيد من الحقوق مع مرور الوقت"٥٣. تاريخ حقوق الإنسان في هذا النظام ضمن القانون الدولي هو بالأساس أحد أساليب الضغط التطوري المستمر على بعض المحامين أنفسهم.

وهذه النظرية بحد ذاتها حول التطور المألوف للقوانين تقوم بعمل صغير جدًّا في تفسير القفزة المذهلة لحقوق الإنسان من أمر سطحي إلى أمر هام بالنسبة للنظام، كونها حدثت بين ليلة وضحاها تقريبًا. إذا كان هناك "تطور"، فإنه قد حدث بطريقة كارثية حيث حصل هذا التغير في لحظات تحول غير متوقعة وهو نموذج لا يتناسب كثيرًا مع نظريات التقدم المألوفة في القانون.

من المقبول أكثر التصديق بأن الإلزام في القانون الدُّوَليّ opinio juris هو الرأي المسيطر بالحد الأدنى حول وضع الإعلان العالمي نفسه والذي يتغير استجابة للعوامل الخارجية بدلًا من الافتراضات النظامية الدافعة من داخل حركة التنوير التي قامت بممارسة قوتها الناعمة من أجل التحسين.

لم يقم المحامون الدوليون بالتنكر أبدًا لالتزامهم تجاه الإنسانية وتحسين وضعها من خلال صيغهم النظامية، غير أن التزامهم المنتظم بات في زوبعة الحرب الباردة، فهو أمر تطلب ثورة لحقوق الإنسان من خارج طبقاتهم لتصبح وفق مضمون صيغهم.

والعامل الهام الخارجي بالتأكيد – رغم أنه سلبي – هو اقتراب نهاية عصر إنهاء الاستعمار. انتشر الشك مرة حول حقوق الإنسان بهيئة حق تقرير المصير المناهض للاستعمار. وسرعان ما انطلقت الحماسة نحو حقوق الإنسان كتدخل محتمل في سيادة سلطة القضاء. شرح المحامي الإيطالي البارز أنطونيو كاسيس Antonio Cassese النقلة الكبيرة كانتقال من زمن حق تقرير المصير الخارجي إلى حق تقرير المصير الداخلي. وبما يطرح انتشار حقوق الإنسان في السبعينيات على أنه مستمر تاريخيًّا في فترة ما بعد الحرب إن فهمت حقوق الإنسان على أنها مطالبة بقوة بالحرية الأصلية من القوى الاستعمارية منذ اللحظة الأولى، والتي يمكن أن تمهد الطريق لمتابعة الحرية ضمن المجموعات في لحظة تالية٥٤، ولكن إضافة إلى إيقاف قلق المحامين الدوليين الغربيين حول حق تقرير المصير في تلك اللحظة الأولى، فإن مقارنة كاسيس للمصير الخارجي السابق مقابل حق تقرير المصير الداخلي يخفي التغيير الجذري أكثر مما يشرحه. وبعد كل هذا فإن إلغاء قداسة السيادة المتضمنة في حق تقرير المصير الخارجي من خلال الاهتمام الدولي بالحقوق الفردية لحق "تقرير المصير" لا يظهر كفكرة واحدة في أطوار مختلفة، بل هو انتقال من فكرة إلى أخرى.

وإن تضاؤل مناهضة الاستعمار سمح للمحامين الدوليين بجعل حقوق الإنسان أمرًا هامًّا لا يفسر فعلهم ذلك. بسبب عدم إعطاء أي تفسير للأصل الفكري للقانون الدولي سواء كان من التراث الأسطوري منذ زمن طويل أو التزامًا بالاتفاقية الجديدة أو ما بعد الحرب العالمية الثانية خلال فترة زمنية أقصر. يجعل أحدنا يتساءل إن كان يجب إيجاد مساعدة في تغيير تركيبة النظام.

إحدى الميزات الواضحة في تطور القانون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب وبالنتيجة حقوق الإنسان هي البروز المفزع لليهود داخلها، وخاصة في أمريكا حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب تعاقبهم للوصول إلى المراكز المفصلية في مجال اللاجئين وأطفال المهاجرين. كان هناك العديد من اليهود ضمن جماعة عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية للمحامين الفرنسيين العالميين. وقد كان لاسا أوبنهايم، هيريش لوترباخت من البارزين في بريطانيا قبل اليهود بكثير من الذين تعاقبوا للوصول إلى المراكز المفصلية في القانون الأمريكي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان التعاقب من مانلي هادسون Manley Hudson إلى لويس سوهن Louis Sohn في مدرسة هارفارد للقانون أهم رمز من الرموز الشاهدة على هذا التغيير. وكل الأعضاء الرئيسين في "مدرسة كولومبيا كانوا من اليهود وهذا الأمر كان لا يهم هينكن على الإطلاق. ولكن دون شك، فإن إحدى الميزات الهامة لعلم الاجتماع الاحترافي للقانون الدولي والمجالات الأكاديمية المتعددة الأخرى هي تعاقب اليهود للوصول إلى المناصب الأكاديمية المركزية. والتفكر فيها لا يشرح فحواها كثيرًا. ومن بين كل مؤسسي حقوق الإنسان في القانون الأمريكي لا نجد إلا بيرغيثال Buergenthal من الذين نجوا من المحرقة، ونظرًا لأن الوعي بالمحرقة قد تأخر زمنيًّا حتى بالنسبة لليهود، من الهامّ أن لا نفترض أن هذا الحدث قاد تفكيرهم. والأمر الأكثر أهمية هو أن المنشقين الواقعيين الرئيسين من ضمن القانون الدولي مثل مورغنثاو شوارزنبرغر كانوا أيضًا يهودًا مع زميلهم المهتم بالشكلية. ولكن السبب الرئيس أنه لا الهوية اليهودية ولا الذكرى السابقة المحرقة يمكن اعتبارها على أنها أكثر من حقائق في انتقال النظام إلى حقوق الإنسان كونهما لا تفسران التوقيت ولا تفاصيل العمل، بل يبدو أنه بإلقاء نظرة على حياة شخص مثل هينكن، أنها كانت نقلة نوعية في الجو العام والتي أوضحت التحول الذي حصل. تم استصلاح حقوق الإنسان حيث كانت مناهضة للاستعمار وجعلت جزءًا هامًّا لأول مرة في السياسة الخارجية التحررية الأمريكية.

أفضل تفسير إيجابي للربط السريع لهوية المشاريع القانونية الدولية في الولايات المتحدة مع حقوق الإنسان الفردية هو السياق الأوسع خارج المنهج – extra – disciplnary للمرحلة التحولية في فترة ما بعد الحرب بالضبط. كما هي الحال بالنسبة للعديد من المؤسسين الأصليين لحقوق الإنسان، فقد ركز العديد من المحامين الأوربيين المنخرطين منذ البداية غالبًا كما في السابق على التمثيل الروحاني والمحافظ على السياسات الجديدة "للكرامة

الإنسانية". لكن المحامين الأمريكيين سلكوا طريقًا مختلفًا تجاه حقوق الإنسان. كان هناك تغييرٌ متأخرٌ أو خارجيٌّ في تحديد المثالية لتصبح إبدال اليوتوبيا مكان أخرى. وهذا ما يشرح بشكل أفضل التغيير في معنى نظامهم. وقد كان هذا الأمر ينطبق على الليبراليين الأمريكان على شاكلة كارتر، فقد ورثوا إجماعًا جديدًا حول حقوق الإنسان بسبب تسلسل القوى الأخرى دون اعتماد يوتوبيات ناضجة أكثر من ذي قبل وخاصة لأن المحامين الدوليين كانوا شهداء على إيجاد مجموعة جديدة كاملة من الاحتمالات حول حقوق الإنسان ما وراء الأمم المتحدة حيث بينت محدوديتها.

نعم إنه أمر مضلل الاقتراح بأن القانون الدولي يقدم ببساطة مجالًا واحدًا ضمن المجالات الأخرى وقد سجل هذا قوة لحقوق الإنسان. تحول المنشقون مثل إلكساندر إسنين فولبن وفاتسلاف هافيل إلى حقوق الإنسان. وقد كان ذلك بوضوح تحديدًا في القوانين التجريدية المعقولة كواسطة التقدم الأخلاقي. وعلى الرغم من أنهم عزوا التجديد الفكري العام للشكليات إلى مناقشات المنشقين الأوربيين، كان من المحتم أن يكون المحامون الدوليون أمناء على الأشكال القانونية التي احتكمت هذه الشخصيات إليها. ادخر المحامون الشكليات دون حقوق خلال فترة هيمنة المثالية ولكنهم كانوا وارثين طبيعيين للشكليات الناشطة من جديد التي تدور حول الحقوق التي كانوا قد همشوها سابقًا، وهنا يكمن التناقض. حصل نهوض في حقوق الإنسان في القانون الدولي، ليس لأسباب داخلية في القانون الدولي كمهنة، بل بسبب التغييرات الأيديولوجية التي هيأت الأرضية لانتصار حقوق الإنسان أخلاقيًّا، والتي أعطت بدورها الوثوقية الجديدة الكاملة للمهمة الميدانية.

من المستحيل عزل طريق حقوق الإنسان عن تقاطعها مع العمل الاجتماعي. تعتمد حقوق الإنسان مثل القوانين المتشابهة الأخرى على حركة نهضة اجتماعية تمجد من قبل المحامين بالتأكيد كفكرة احترافية وكأولوية، ولكن حركة حقوق الإنسان كانت بكل بساطة حركة اجتماعية واحدة ضمن حركات أخرى.تم تلقي الحركة السابقة والأكثر اجتماعية عالميًّا والمناهضة للاستعمار بحذر إلى حد بعيد من قبل الغرب نظريًّا وعمليًّا، بمن فيهم المحامون الدوليون الأمريكيون. يعني الإصدار الذي ثبتت فيه حقوق الإنسان في الغرب بشكل عام مع تركيز كبير على الحقوق المدنية والسياسية أن الانتماءات المبكرة لمعظم المحامين الدوليين أعطت تلك الالتزامات أولوية خاصة استثنائية أيضًا. قدمت سيرة هينكن توضيحًا رائعًا عن

هاتين الحقيقتين. كان لنقطة البداية هذه تأثيرٌ كبيرٌ على التعاليم والممارسة، وشرحت سبب التغطية للحقوق التي صدرت نظريًا وتوبعت من قبل المحامين الدوليين منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث يجب إضافتها مع مرور الوقت بدلًا من متابعتها منذ البداية.وحتى حقوق الإنسان التي قدمت الأرضية لإعادة تشكيل نظامها، واجه المحامون الدوليون، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء القطاعات الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان، المهمة الصعبة لتحديد كيف يمكن أن يعالج المفهوم الذي جاء متأخرًا النطاق المتزايد للاهتمامات السياسية العالمية.

ويؤدي القانون اليوم دورًا استثنائيًا وغير مسبوق بكل ما في الكلمة من معنى في كيفية تخيل الميدان الدولي وكيف تسير التطلعات نحو تغيير الترتيبات. والشكر للمعقولية التي أعطتها للقوانين المجردة، فقد جعلت حركة حقوق الإنسان من القانون الدولي أداة متميزة للتطوير الأخلاقي ومدته بقوة كإطار عمل للمتابعات المثالية. ولكنه كان أمرًا حاسمًا للمستقبل حيث كان بمقدور المحامين الدوليين أخذ دورهم في المخيلة الأخلاقية والذي سبب في جعل سكة النظام ملتوية بالنسبة لحقوق الإنسان ولم يحقق لنفسه أي مكسب. وانتماء المحامين الدوليين إلى حركة اشتراكية محددة يعني ببساطة أنهم لم يرثوا تمويلًا يعطيهم قدرة قوية ليواجهوا قيودًا جدية في تطوير جدول عمل مثالي في السنوات القادمة.

•••

خاتمة
عبء الأخلاقية

عندما يُحكى تاريخ حقوق الإنسان بعيدًا عن أساطير الجذور المتأصلة، فإنه يكشف لنا عن بقاء الدولة القومية حتى وقت قريب كملتقى طموح للإنسانية، فقد كانت الدولة هي الحاضن لدعاوي الحقوق سواء في أثناء بزوغ الدولة المطلقة بنظامها الداخلي المنضبط وتوسعها الاستعماري الخارجي، ثم في إنشاء الدولة الحديثة والتي كانت فيها المواطنة والحقوق، والهوية والنزاعات مرتبطة معًا على الدوام. وبدلًا من تحديدها، عُظِّمت أهمية الدولة القومية في سياسة تحالفات الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تهميش دور الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أكدته الخطابات في زمن الحرب. وقد تشتت التصور المناهض للاستعمار جغرافيًا والذي اعتبر حركة حقوق الإنسان الجديدة أداة لإسقاط الحكم الإمبراطوري باسم التحرير وإنشاء دول جديدة حول العالم. ومع ذلك، فإن الأزمة الملحوظة في عالم ما بعد الاستعمار جعلت تعميم فكرة الدولة القومية أمرًا غير جذاب باعتباره الصيغة الوحيدة لتحقيق الحرية الحديثة، وبالتالي فقدت حركة الحقوق في النهاية اتصالها الطويل بالثورة.

وعندما يقرّ تاريخ حقوق الإنسان أنها أتت إلى العالم في وقت ليس بالبعيد، فإنه لا يركز فحسب على أزمة الدولة القومية، بل على انهيار صيغ التدويل البديلة أو الرؤى العالمية التي كانت صامدة لوقت طويل رغم عدم إبرازها للحقوق الفردية. وكانت أزمة السكوت الشعبي على المؤامرات الجيوسياسية في الحرب الباردة قد تركت الناس يبحثون عن قضايا جديدة يؤمنون بها، وضع العقد الذي تلا عام ١٩٦٨ ضغوطًا قاسية على بدائل أجدّ ولا سيما إذا كانت هذه البدائل دولية النطاق. وعليه فإن سبب ظهور حقوق الإنسان ليس "العولمة". فسواءً كانت صيغ التدويل الثانوية والتي تعايشت بصعوبة بالغة مع النَّزعات القومية المناهضة للاستعمار (وأبرزها النزعة العربية والنزعة الأفريقية)، أو الشيوعية ومحاولات إنقاذها عن طريق "الإنسانية الماركسية"، فلم يكن فقدان الإيمان بالدولة القومية المسؤول الوحيد عن تزايد أهمية حقوق الإنسان في العقود الثلاثة الأخيرة، بل كان لخلو الساحة من البدائل الأخرى التي تعِد بتخطي مفهوم الدولة القومية دور كبير.

وبالتالي فلم تكتسب حركة حقوق الإنسان الدولية هذه الأهمية لأنها قدمت مذهبًا قائمًا على الحقوق فحسب، أو لأنها صاغت للمرة الأولى رؤية عالمية بحق، بل إن أزمة يوتوبيات أخرى هي التي سمحت للحياد نفسه الذي جعل "حقوق الإنسان" ثانوية تمامًا بعد الحرب العالمية الثانية بأن يصبح شرط نجاحها، وذلك عندما لم يكن هناك مفر من الانحياز إلى أحد الأطراف في نزاع الرؤى ذات البرامج. وكان عدد من أنصارها في السبعينيات يدركون جيدًا أن حقوق الإنسان بإمكانها أن تشق طريقها في ذلك العصر لأن المناخ الأيديولوجي كان مواتيًا للدعاوي التي تحدث فرقًا، ليس بإعمال الرؤية السياسية، وإنما بتخطي حدود السياسة. فيمكن أن تصبح الأخلاقية ذات النطاق العالمي المحتمل مطمح البشرية.

إلا أن الحياد نفسه الذي سمح لحقوق الإنسان في السبعينيات أن تبقى وتنمو في الوقت الذي ماتت فيه اليوتوبيات الأخرى قد وضع عليها عبئًا ثقيلًا فيما بعد. فحتى لو كان انطلاقها معتمدًا على طبيعتها المناهضة للسياسة، لم يمض وقت طويل حتى تأثرت بتحولين: أولهما أن اللحظة التي حبذت الرؤى الأخلاقية البحتة قد انقضت، ليس فقط في الحزب الأمريكي والسياسة الانتخابية، وهو ما توضحه بجلاء رئاسة كارتر القصيرة. والثاني والأهم: أن أنصار حقوق الإنسان كانوا مجبرين على التصدي لضرورة وجود جدول أعمال سياسي ورؤية ذات برنامج، وهي نفسها الأمور التي سمح غيابها في المقام الأول بظهور اليوتوبيا الخاصة بهم على هذا النحو المثير والمتقطع. وإذا كانت حقوق الإنسان قد وُلدت في جو مناهض للسياسة، فإنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة كليًا بوجود برامج لها، وخصوصًا مع مرور الوقت.

لهذه الأسباب فإن الأحداث المصاحبة لميلاد عصر حقوق الإنسان في أواخر السبعينيات قد أفسحت الطريق لاتجاهات مختلفة لكفاح الشباب والمراهقين من أجل المفهوم حتى يومنا هذا، إلا أن التعرف الصحيح للأصول التاريخية لتطلعات حقوق الإنسان المعاصرة إنما هو الطريق الوحيد للتعامل مع الإشكاليات العويصة التي ما زالت تواجهها باعتبارها نموذجًا وحركة يوتوبيا. فلو كانت بالفعل نتاج ثورة ديموقراطية، لما واجهت المطالبة برؤية ذات برنامج محدد. ولو كانت قد تشكلت في لحظة حكمة بعد محرقة اليهود (الهولوكوست)، لكان يمكن أن يكون لها اتجاه تاريخي مختلف تمامًا يركز منذ البداية على منع الإبادة الجماعية، ويقتصر في الوقت نفسه على هذه القضية التي لا جدال فيها، بدون الحاجة لتحمل عبء التعامل مع كل الآفات العالمية وشتى جداول الأعمال السياسية، بيد أن حقوق الإنسان لم تكن كذلك. ونظرًا

لأنها ولدت في لحظة كيوتوبيا أخلاقية واستمرت عندما ماتت اليوتوبيات السياسية، كان لزامًا عليها أن تضع تعريفًا للحياة الطيبة، وأن تقدم خطة لتحقيقها في الوقت الذي لم تكن فيه مُهيأة لأداء هذا الدور لأنها ولدت خارج السياسة.

وقد بدت علامات الاضطراب عندما أُغفلت بسرعة ظروف ظهورها المفاجيء، وهو الأمر الذي أقر به الكثيرون لحظة انطلاقها المفاجيء. إذ كان من المناسب لحظتها أن تُقدم حقوق الإنسان على أنها تقليد طويل الأمد، أي أنها ليست فكرة مبتدعة. وفي هذا الصدد فإن أحد أكثر الأدلة إثارة على انطلاق "حقوق الإنسان" في أواخر السبعينيات هو رد فعل الفلاسفة الذين شبهوها - بعد أن كانوا في حيرة من أمرهم حول مدى حداثتها - بمبادئ الحق الطبيعي التي أعيد إحياؤها من جديد في ذلك الوقت.

وعندما طالب جون راولز John Rawls باستعادة الحقوق الفردية في كتابه التاريخي نظرية العدالة عام ١٩٧٧، لم يكن لذلك أي آثار بيّنة على صعود فكرة حقوق الإنسان عند الجمهور العام أو عند الفلاسفة (حقوق الإنسان تعبير لم يستخدمه جون راولز نفسه). وقد لا يكون من المفاجيء معرفة أن انبعاث الحقوق في تفكير الناطقين بالإنكليزية في ذلك العصر ظل في البداية محصورًا على الدولة القومية كما هو حال دعاوي الحقوق دومًا.

وأيًا ما تضمنه "رأي راولز الأصلي"، تبقى فيه أغلبية الأمم وتعسف الحدود بينها. ولم يكن هناك تقريبًا أي تأييد فلسفي جاد للحقوق الطبيعية (فضلًا عن حقوق الإنسان) في القرن العشرين حتى تلك المرحلة إلا بالقدر الذي كانت فيه المسيحية تظل تعبر عن النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية كما أوضحت سيرة جاك مارتان المهنية Jacques Maritain. ومع هذا فحتى بعد مساعي راول السياسية، نمت حركة الحقوق باستقلال عن حقوق الإنسان، ومما يثير الدهشة أنه في قائمة مراجع صغيرة عن الحقوق وضعها منظرون في علم السياسة عام ١٩٧٨، لم يتعامل تقريبًا أي مؤلف مع "حقوق الإنسان" على هذا النحو (وكان الاستثناء الرئيس هو الفيلسوف البريطاني الليبرالي موريس كرانستون Maurice Cranston والذي لم تلق مساهماته صدى كبيرًا إلا بعد منتصف السبعينيات).

وعندما اندلعت ثورة حقوق الإنسان بعد نصف عقد طويل من أطروحة راول الرائدة، أعرب الفلاسفة في البداية عن شكهم فيما إذا كانت ترتبط بما علمهم راول أن يتحدثوا عنه، إذ

علق أحدهم بقوله: "على الرغم من أن مفهوم "الحق الطبيعي" لم تتم إزاحته بالكامل، إلا أن تعبير حقوق الإنسان يتمتع بالتأكيد بشعبية أكبر في هذه الأيام من شعبية "الحق الطبيعي" في أيام توم بين Tom Paine ... ويختلف الناس حول أهمية التحول في المصطلحات من الحقوق "الطبيعية" إلى حقوق "الإنسان"، وإن كان مجرد تحول اصطلاحي لا أكثر، أم أن الحديث عن حقوق "الإنسان" بدلًا من الحديث عن الحقوق "الطبيعية" يمكن أن ينطوي ويشجع على تغيير الفهم الأصلي للحقوق الأساسية"، ولكنهم لم يقفوا كثيرًا عند هذا السؤال، وقرروا أن يشبهوا موجة حقوق الإنسان التي أحياها راول كما لو أن الأولى نجمت عن الأخيرة. وقد ألقت المجانسة المباشرة بين التطورين المنفصلين بالغموض حول الحداثة الجوهرية لحقوق الإنسان، والتي لا يكاد يذكرها كاتبو تاريخ الحقوق من الفلاسفة اليوم[1].

وعند هذه اللحظة كان يُحتج بالمسارات التاريخية الطويلة في تاريخ القانون الطبيعي في أوائل العصر الحديث وعصر التنوير كسابقة لحقوق الإنسان. ومما كان أقرب للفهم أنه في اللغات الأخرى - التي لم تكن تنال فيها أي عبارة جديدة شعبية - كان يُفترض أن حقوق الإنسانdroilts de l'homme في الفرنسية و حقوق الإنسان Monschenrechte في الألمانية تعنيان المفاهيم أنفسها عبر الزمن. وفي اللغة الإنجليزية فإن عبارة "حقوق الإنسان" كانت تبدو غريبة في السبعينيات، وبالتالي وجب أن يكون دمج الحقوق وحقوق الإنسان متعمدًا. ورغم أن رونالد دوركن Ronald Dworkin كان قد صاغ مطالبته "بأخذ الحقوق مأخذ الجد" في أواخر الستينيات، ولم يكن قد ذكر من قبل حقوق الإنسان في سياقها الدولي، ما كان منه تجاه أحداث عام ١٩٧٧ إلا أن أدخل العبارة ضمن مفرداته كما لو كان يتحدث عنها من قبل دومًا. ولما دعي للحديث عن هذا الموضوع في ندوة التعليم العام في جامعة كولومبيا أواخر ذلك العام، ألقى محاضرة بعنوان "حقوق الإنسان"، ولكنه بكل بساطة كرر محليله للحقوق باعتبارها ما يسمى بالأوراق الأخلاقية الرابحة. أما توماس سكانلون - Thomas Scanlon وهو مناصر آخر لإحياء الحقوق الليبرالية فقد تناول الحداثة المستقلة لحقوق الإنسان بعد شيوع المصطلح على نطاق واسع، أما في الأجل الطويل فقد كان من الواضح أنه وآخرين عاقدون العزم على دمج مصطلح إحياء الحقوق مع مصطلح حركة حقوق الإنسان

(١) للاطلاع على تفصيل للمعاني المحتملة لكلمة الحق الطبيعي وعلاقة ذلك بحقوق الإنسان راجع: فكرة حقوق الإنسان، لتشارلز بيتز، ترجمة: شوقي جلال، الفصل الثالث. (رضا).

الدولية. وقد يكون من المغري القول إن إعادة اكتشاف الحقوق من قِبل راول أعقبها ميلاد حقوق الإنسان، إلا أنه لا يوجد دليل على ذلك، فالتاريخ يخبرنا أن إحياء الحقوق لم يتسبب في الاهتمام بحقوق الإنسان الدولية على نحو خاص، ودون تحفيز خارجي، كان يمكن أن يبقى الفلاسفة عالقين في مناقشاتهم للحقوق بأسسها وآثارها القائمة على الدولة، وفي الحقيقة إنهم حتى عندما تعلموا العبارة الجديدة، أرجأ العصر الجديد للحقوق الفلسفية عمومًا الاهتمام الجاري بالعدالة الدولية إلى جيل لاحق. وقد تفاعلت إعادة اكتشاف الحقوق مع اختراع "حقوق الإنسان" لتخفي في المقام الأول حداثة العبارة والمضامين السياسية لها.

ومع ذلك فقد كان بعض المهتمين بحقوق الإنسان ودورها كلغة جديدة بارزة للشرعية الدولية يدركون أن مضامينها السياسية يلزم استنباطها مهما قدّم خلودها ذو النفوذ العتيق. وقد كان ارتقاء كارتر بحقوق الإنسان إلى مرتبة سياسة الدولة يعني أن "سياسة حقوق الإنسان" قُدمت على أنها أكثر المشكلات الباقية جدلًا. فمثلًا كان لحقن الأخلاقية في السياسة الخارجية دور في إجبار أبرز المفكرين الواقعيين بعد الحرب على التصدي لها على الفور، ولم يكن بالإنجاز الهين أن يلفت الأخلاقيون اهتمام المنظرين الذين اختزلوا الشؤون الدولية في فكرة القوة وحدها. وعلى الأجل القصير كان انتخاب رونالد ريجان Ronald Reagan في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ بمثابة مفرق طرق للعلاقة بين حركة حقوق الإنسان وسلطة الدولة. كانت حركة حقوق الإنسان عمومًا إبان حكم كارتر الذي تدين له بالتأكيد بدورها العلني الجديد اعتبرت الحكومة حليفًا لها. وقد عقّد انتصار ريجان هذه العلاقة تعقيدًا شديدًا، ليس فقط لأنه رشح العدو الصريح للحقوق إرنست ليفيفر Ernest Lefever للعمل كمسؤول كبير في وزارة الخارجية. وقد نتج في حقبة ريجان وسياسته الخارجية دمج مقلق لحقوق الإنسان في البرنامج الموضوع بشكل مستقل لـ"تعزيز الديموقراطية"، ومحاجّة المحافظين الجدد بأن حقوق الإنسان ستكون في أفضل صورها إذا وضعت في إطار أوسع. وقد كان على المعارضة الشرسة للنظم الشيوعية التي لن تنصلح أبدًا من وجهة نظرهم أن تتوازن باتخاذ موقف ودي تجاه الدكتاتوريين اليمينيين الذين يفترض أنهم على طريق الليبرالية، وكم أسفرت هذه الحجة عن عواقب وخيمة منذ طرحت. وفي ضوء تلك الأحداث فقد يتضح بشكل أكبر أن النقد الماركسي للحقوق لم يختف أبدًا حتى لو أعاد تشكيل نفسه في ضوء المفهوم الجديد لـ" حقوق الإنسان" في العقود الأخيرة.

لا شك أنه بعدما قضت عملية إنهاء الاستعمار وحركة الحقوق المدنية على الإمبراطورية الرسمية والعنصرية، وفرت لغة حقوق الإنسان لأول مرة سلاحًا فعالًا مناهضًا للشمولية. بيد أن الادعاء بأن تزايد نشاط حقوق الإنسان قد أسقط الاتحاد السوفييتي ينبغي ألا يكون حاجبًا لحقيقة أن حقوق الإنسان قد نشأت نتيجة السخط الذي صاحب الحرب الباردة، وأملًا في إيجاد مخرج من انقساماتها. وعلى أي حال فإن أنصار ريجان لم يكونوا يعملون وحدهم على جعل حقوق الإنسان ضمن السياسات الحزبية والتي يمكن أن ينضم الأفراد إليها، وعلى أساسها تتمكن الحكومات من تدبير سياستها الخارجية، على الأقل على الورق.

وقد أظهر برنامج "تعزيز الديموقراطية" أن حركة حقوق الإنسان ينبغي أن تُدخِل سياسات ذات التزامات ملموسة وتفكيرًا اجتماعيًّا أكمل حتى يكون لها معنى، وأن تتعامل مع طائفة واسعة من المشكلات التي تحتاج إلى أكثر من مجرد مجموعة من المعايير الأخلاقية، فالكفاح الطاهر من أجل الأخلاقيات سيكون عليه أن يلج دنيا الرؤى السياسية المتصادمة بخياراتها الصعبة، وصفقات المساومة، والأيادي القذرة.

وعلى الرغم من أن برنامج تعزيز الديموقراطية الذي يتبناه المحافظون الجدد أعاد تعريف حقوق الإنسان بشكل شبه مباشر، فقد برهن مع ذلك على طريق واحد من طرق مختلفة. ففي أمريكا أخرج مجتمع حقوق الإنسان كثيرًا من المنظمات، ووسع أنشطته عبر السنين، إذ عارض لهجة تعزيز الديموقراطية واستخدامها ذريعة للأنظمة القمعية، وتولى في الوقت نفسه مجموعة ضخمة من الاهتمامات والأنشطة الخاصة به. ومع هذا فإن التحرك بخطا بطيئة واثقة تجاه سياسة لحقوق الإنسان كان أوضح ما يكون في أوروبا الغربية في الثمانينيات حيث انتشرت المنظمات الأهلية لحقوق الإنسان، وجسدت "المحكمة الأوربية" البارزة في ستراتسبورغ مؤخرًا الأشواط الكبيرة التي قطعتها لهجة كرامة وحقوق الإنسان على جميع الأصعدة في القارة. وقد دفع هذا بعض المراقبين للاعتقاد بأن الأمم الأوروبية قد بلغ اعتناقها لحقوق الإنسان إلى حد استبدال المبادئ الأخلاقية بالسلطة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وهذا الاتهام – على بطلانه – يشير إلى المسار الذي اتخذته حقوق الإنسان من حركة مناهضة للسياسة إلى برنامج تبناه الأوروبيون.

هل كان يمكن أن تبقى حركة حقوق الإنسان يوتوبيا معتدلة مناهضة للسياسة كما كانت عليه وقت انطلاقها؟ يبدو ذلك مستبعدًا؛ فمن البدهي أنه كلما بدا أن آخر اليوتوبيات

لها مكانة في الشؤون الدولية، زادت أهمية الدور الذي ينبغي على معايير الحقوق الدولية أن تتولاه بالطريقة التي يحقق بها الأفراد تطلعاتهم، وتسعى بها الدول القومية والمنظمات الدولية نحو اكتساب المشروعية. وإذا سبق أن كان هناك ما يسمى بـ "ثورة حقوق الإنسان العالمية"، فإنما حدثت منذ الثمانينيات عندما تعلّمت مجموعات مختلفة حول العالم، ومعها جميع الحكومات، أن تتحدث هذه اللغة. وكان من أكثر القضايا سخونة واتصالًا بالواقع إن كان "تطبيع" حقوق الإنسان هو العملية التي يغربل فيها عامة الناس في أماكن شتى مطالبهم بحيث تكون مقبولة عند الجمهور الغربي، أم أنهم كانوا قادرين على استخدامها من الأسفل بطرائق إبداعية وتحولية. ولا عجب أن المحامين الدوليين الذين قد تبنوا مؤخرًا أفكار حقوق الإنسان اتخذوا مكانة مختلفة تمامًا، هم وموظفو المنظمات الأهلية المتوسعة والبيروقراطية، إذ أصبحوا وكلاء مهنيين على ما يمكن أن تعنيه حقوق الإنسان أكثر من كونها أداة مقاومة أخلاقية. ووسط هذه الأجواء واجهت القاعدة الشعبية التي جعلت من منظمة العفو الدولية مثالًا رائدًا يحتذى به تراجعًا نسبيًّا، إذ إن ألوانًا جديدة من الخبرة أبعدت حركة حقوق الإنسان عن ظروف انطلاقها الأولى، فلم تكن مجبرة فحسب على الانتقال من نهج الأخلاق إلى نهج السياسة، بل ومن الجاذبية إلى البيروقراطية.

وقد كان من أهم التحولات في اهتمامات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، بل وفي المضامين المباشرة لعبارة حقوق الإنسان نفسها، الظهور المفاجئ لضرورة منع الإبادة الجماعية. فمما تجدر ملاحظته أنه لم يكن هناك وعي كبير بهذا المعيار الإنساني سواء في الأربعينيات أو حتى في السبعينيات. ورغم أن الاهتمام الشعبي بمحرقة اليهود (الهولوكوست) كان في بدايته في ذلك العصر، إلا أنه بدا كما لو كان تطورًا مستقلًا كل الاستقلال ولا صلة وثيقة له بموجة حقوق الإنسان التي عاصرته. ومن المدهش أن النماذج الرئيسة لتصاعد الاهتمام بمنع الإبادة الجماعية في بيافرا وبنغلاديش في أواخر الستينيات لم تشعل شرارة انطلاق حركة حقوق الإنسان الدولية، وقد أسفر الوعي بقضية الإبادة الجماعية والذي ظل يشق طريقه في العالم عن مطالبات بالنجدة وإحياء تقاليد القرن التاسع عشر في التدخل الإنساني، وخصوصًا بعد الغزو الهندي لباكستان عام ١٩٧١. ولكن لم يُفهم أي منهما على أنه جزء من ثورة حقوق الإنسان العالمية، فلم يكن يمكن تصور هذا بعد.

وبحلول التسعينيات حدث تغير هائل، فعلى الرغم من أنه لم يتضح بعد متى وكيف وما إذا كان ترويج ذكرى محرقة اليهود (الهولوكوست) قد ساعد في بناء معايير المسؤولية المشتركة،

إلا أنه من المدهش تمامًا - باستثناء شعور اليهود الأمريكيين بالذنب لتقاعسهم في الماضي عن الاهتمام بحال إخوانهم في الدين تحت الحكم السوفيتي - أن ذكرى الهولوكوست كانت بالنسبة إلى انطلاق حقوق الإنسان قضية هامشية، وذلك في عصر السبعينيات الحاسم. فنزاع اليوتوبيات كان حاضرًا بشكل أقوى. وكانت حركة حقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية قضيتين مستقلتين منذ استحداثهما في الأربعينيات، وقد بقيتا كذلك إلى أن تأسست مؤخرًا الحركات المناصرة لهما وذلك بعد الستينيات، ومع هذا ونظرًا لما كشفته الإبادة الجماعية في كمبوديا، وعودة "التطهير العرقي" في القارة الأوروبية في منتصف التسعينيات [البوسنة]، صار بند منع الإبادة الجماعية بطريقة ما من بين البنود الأولى المدرجة على جدول أعمال حقوق الإنسان.

غير أن التأخر المستغرب في ضم قضية الإبادة الجماعية إلى اهتمامات حقوق الإنسان ليس إلا مظهرًا واحدًا فقط من مظاهر التحول الأكبر، ألا وهو بطء اندماج الاهتمام الإنساني بالمعاناة مع حقوق الإنسان باعتبارها فكرة يوتوبيا وحركة عملية في الوقت نفسه. فالنزعة الإنسانية بتاريخها في الشفقة المسيحية والتعاطف في عصر التنوير، ومرورًا بعصرها الذهبي أثناء التغلغل الإمبريالي في القرن التاسع عشر، قد كان لها تطور تاريخي مستقل عن الحقوق. فقد دخلت إلى المنظمات الدولية في فترة عصبة الأمم التي كانت بين الحربين، والتي أعربت عن قلقها إزاء قضية الاتجار بـ"العبيد البيض" من النساء والأطفال، وقضية اللاجئين التي احتلت مكانة محورية في شؤون الأمم المتحدة. وقد أمدت المنظمات الأهلية المسيحية والمدنية، كالصليب الأحمر وأوكسفام وغيرهما والتي ورثت من القرن التاسع عشر النزعة الإنسانية الخيِّرة، فقد مدت طوال الوقت يد العون على أهوال الحرب، وشنَّت حملات لمكافحة المجاعة والطوى. غير أنه من الخطأ اعتبار هذه المنظمات منظمات حقوق إنسان؛ إذ لم ينظر إليها المشاركون فيها على هذا النحو. بل على العكس من ذلك ففي أواخر السبعينيات ظهرت حقوق الإنسان والتي كانت أكثر من مجرد حركة مضادة للشمولية في استقلال لافت عن الاعتبارات الإنسانية، وخصوصًا فيما يتعلق بالمعاناة العالمية. ففي لحظة انطلاقها استُهدفت حقوق الإنسان من أجل المنشقين عن النظم الشمولية في أوروبا الشرقية، وضحايا الحكم السلطوي في أمريكا اللاتينية، وليس من أجل أولئك الخاضعين لظروف بائسة عمومًا. ولم تضف منظمة العفو الدولية - التي كانت تنتقي بشكل شديد التقييد أشكال النهب المثيرة للقلاقل في أوائل عهدها - سوى التعذيب والاختفاء القسري إلى قائمتها وذلك في سنوات

مجدها. أما اليوم فإن حقوق الإنسان والنزعة الإنسانية مشروعان مندمجان، إذ يشمل الأول الثاني، ويبرر الثاني بدلالة الأول.

وبتعبير آخر فإن القلق بشأن الإبادة الجماعية في الخارج ليس إلا مظهرًا واحدًا من مظاهر تحول حقوق الإنسان إلى رؤية عالمية تسعى إلى تقديم حلول لأي أمر يشكل مصدر قلق عالمي. ولن يتمكن المرء من أن يدرك تدفق شتى دعاوي الحقوق سواء من جانب النخب الغربية أو الفاعلين المحليين إلا في ضوء هذا التحول من (الاعتدال) الحد الأدنى لها إلى (التطرف) الحد الأقصى. وكذلك لن يتمكن من أن يدرك منطق هذا التوسع إلا باعتباره كفاحًا للتغلب على قيوده المواتية. ولما كان انتصار حركة حقوق الإنسان راجعًا إلى افتقارها إلى خطة سياسية، كان عليها أن تضع خططًا لإصلاح عالم منكوب بالأزمات. فإذا كانت قد "شغلت الحيز" الذي تركته برامج اليوتوبيا الأخرى، فلم يكن الأمر برمته مجرد مسألة ملء فراغ. فالانتقال إلى التأثير الواسع تطلّب بالطبع إبداعًا فكريًا وعملًا شاقًا، ولكنه تطلّب أيضًا دخولًا غير معترف به إلى معترك السياسة، ذلك المعترك الذي قد اقتحمته حقوق الإنسان ووعدت بطريقة لتجنبه.

وعلى هذا النحو تعرضت حقوق الإنسان إلى مناطق جغرافية جديدة حول العالم ومخاوف موضوعية أكيدة، وإلى صعوبة ودرامية التحول الجذري من مناهضة السياسة إلى برنامج عمل. وأحد الأمثلة الواضحة على تلك الطفرة الخلاقة تشكيل "العدالة الانتقالية" التي اخترعت في الثمانينيات كأداة مستندة على تجارب أمريكا اللاتينية لتسمح لحقوق الإنسان بأن تكون ذراعًا سياسيًا داخليًا في تنصيب خلائف للنظم السيئة بدلًا من أن تقتصر على النقد الأخلاقي لهذه النظم من الخارج. إلا أن تاريخ ما يعرف بـ "الحقوق الاجتماعية" ربما يكون أكثر توضيحًا من التحول إلى العدالة الانتقالية للكيفية التي صارت بها حقوق الإنسان بالضرورة جدولَ أعمال سياسيًا، وهي التي ولدت في تخطٍّ أخلاقي لحدود السياسة وكان من أوضح التناقضات في مسار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية انحسارها في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه حقوق الإنسان، فلماذا كانت هذه الحقوق بارزة إلى هذا الحد في وقت الاختراع السري للمفهوم في الأربعينيات (ناهيك عن سابق عهد نزاعات المواطنة أثناء الثورة الفرنسية وحتى ذلك الحين) ولكنها كانت غائبةً تمامًا في السبعينيات عندما أخذت حقوق الإنسان شكل اليوتوبيا؟ فكون مفهوم "حقوق الإنسان" قد شُكّل في الأربعينيات وهو زمن شهد بعض الالتزام بالمساواة الاجتماعية والمصلحة العامة، يعني أن الحقوق الاجتماعية لم تكن إلى حد ما محل خلاف.

ومع ذلك ففي ذلك الوقت لم يكن الالتزام بالحقوق الاجتماعية في حد ذاته هو ما جعل حقوق الإنسان هامشية بدلًا من أن تكون مركزية، وإنما التساؤل عن من بإمكانه أن يوفر لحقوق الإنسان حماية أفضل: الرأسمالية بعد إصلاحها أم الشيوعية الثورية، هو ما جعلها كذلك. وعلى العكس فإن ظروف نظم الحكم الشمولية والسلطوية التي مهدت الطريق لانطلاق حقوق الإنسان في السبعينيات كانت تعني أن الحقوق الاجتماعية ببساطة لم تكن مدرجة على جدول الأعمال، فالعالم كان يبتعد عن مد عال من الالتزامات الاجتماعية الديموقراطية. وقد كانت الحقوق الاجتماعية غائبة في انشقاقات الكتلة الشرقية، كما كتم اليساريون في أمريكا اللاتينية انتقاداتهم للرأسمالية من أجل إقامة تحالفات لهم في الخارج، بينما تخلى جمهورهم الغربي في عصر الصدمات الاقتصادية عن مطالبهم ليقتصروا على الضروريات السياسية والمدنية.

ولكن في نهاية المطاف لم تكن لتستمر ظروف الانطلاق، فبالنسبة إلى البعض كآريه نيير Aryeh Neier مؤسس مرصد حقوق الإنسان Human Rights Watch، فإن الحقوق الاجتماعية فضلًا عن الاستحقاقات الأخرى لم تكن قط ذات أهمية حاسمة، وعندما يواجهها فإنه يؤيد التمسك بالاهتمام بما يسمى الحريات السلبية بدلًا من إدخال استحقاقات إيجابية يعتبرها محل شك. وإن خسر هذه الحجة في منظمته أو عمومًا فإنها ببساطة ليست أقوى الحجج لنشطاء حقوق الإنسان الآخرين الذين يؤيدون توسيع اهتماماتهم. والسبب الرئيس أنه بعد سقوط اليوتوبيات البديلة لم يكن واضحًا ما الذي يمكن أن تفعله الأيديولوجيات الأخرى حيال الأضرار العالمية، وخصوصًا بعد أن حولت الأحداث الأنظار من الحكم الشمولي والسلطوي إلى الإجداب العالمي ولا سيما في القارة الأفريقية معقل اهتمامات حقوق الإنسان حاليًّا. وإذا أردنا أن نعبر عن الأمر بطريقة أخرى فإن الدور المتزايد لحقوق الإنسان في الخطاب الاجتماعي الغربي، وسقوط الأطر البديلة في الوقت نفسه، هما بالتحديد ما اقتضيا عمليًّا إعادة صياغة جميع الاهتمامات السياسية بلغة حقوق الإنسان، وأن على حقوق الإنسان أن تتعامل معها. ولما كانت النظم الشمولية والسلطوية آخذة في الضعف؛ كان لا بد من حدوث طفرة في الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك فإن تاريخ الحقوق الاجتماعية يوحي بجلاء أن من المفارقات العجيبة على مر تاريخ حقوق الإنسان تحركها الإجباري تجاه اليوتوبيا المتطرفة نفسها التي سمح سقوطها بأشكالها الأخرى في السبعينيات للمفهوم أن ينتصر بسبب اعتداله. فقد أُجبرت حقوق

الإنسان على أن تضطلع بالعبء نفسه الذي حط من شأن الأيديولوجيات الأخرى. ولم تكن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بمفردها أثناء عمليات التضمين أو التلفيق الصريح، ولو أنها أوضح دليل على ذلك. فبدءًا بحقوق المرأة والتي لم تكن جزءًا جوهريًّا من حقوق الإنسان في الدول المتقدمة أثناء ميلادها في السبعينيات رغم انتشار حركة المرأة على الصعيدين المحلي والدولي، ومرورًا بشتى الحقوق الأخرى كالحقوق الثقافية والحقوق الأصلية والحقوق البيئية، دفع تاريخ حقوق الإنسان منذ السبعينيات مفهومها بعيدًا عن الظروف الخاصة التي نشأ فيها. وإذا كان ينبغي تلبية الوعي بحقوق الإنسان "من الأسفل" عن طريق قواعد العالم الثالث التي كانت تفتقده من قبل، أو "تحويله" نظرًا لوجود محنة عالمية شديدة، فذلك لأنه نشأ في الوقت الذي نشأ فيه، وعلى الشكل الذي نشأ به.

وحتى إن استمرت حقوق الإنسان تستند إلى ادعائها بأن مصدر سلطتها يتخطى حدود السياسة، فإن تحولها إلى الإطار السائد للحكومة وتحسين حياة الإنسان في المواقع النائية من العالم قد غيرها تغيرًا جذريًّا. وربما كان انتقال حركة حقوق الإنسان إلى الاهتمام بـ"الحوكمة" في الدول التي قامت بعد الاستعمار خير دليل على تبنيها للسياسة. ومن الواضح أن نوبات الاهتمام التي تأتي كرد فعل للأزمات العارضة لن تحل المشكلات التي تعتبر السبب الأول لظهور تلك الأضرار. إن مفهوم "الحوكمة" باعتباره انتقالًا من الأضرار الظاهرة إلى الأضرار الهيكلية وموضحًا انتقال حقوق الإنسان من مناهضة السياسة إلى وجود برنامج لها كثيرًا ما يقترن الآن بصيغة منبعثة ومنقحة من نظرية التنمية الاجتماعية في الحرب الباردة والتي كانت في وقت من الأوقات مشتهرة بزهدها في الحقوق، أما الآن فهي معتمدة عليها. وبالتأمل نجد أن هذا التطور ليس مفاجئًا بل متوقع، فكما كان شأن تاريخ الحقوق الأول في القرن التاسع عشر والحقوق المدنية المحلية في عصر لاحق، فإن التأكيد المبكر على الاستحقاقات المجردة دفع أنصارها إلى تمحيص شروط التمتع بالاستحقاقات، والتي كانت دائمًا وأبدًا استحقاقات هيكلية ومؤسسية واقتصادية وثقافية.

وفي هذا السياق فإن المسار المشؤوم لمفهوم "الحق في التنمية" والذي يمكن أن تُخوَّل إليه معاناة الإنسانية هو مسار باعث على التفكر. فخلافًا لما يقال أحيانًا، لم يكن مضمون هذا الحق خروجًا جوهريًّا؛ نظرًا لأن حركة مناهضة الاستعمار قد أعادت منذ زمن بعيد تعريف حقوق الإنسان وفقًا لتقرير المصير القومي والتنمية الجماعية، غير أنه لما صاغ القاضي

للسينغالي كيبا مباي Kéba M'baye – وهو أحد أتباع ليوبولد سنغور – Léopold Senghor، وزميل معهد رينيه كازين لحقوق الإنسان – عبارة "الحق في التنمية" عام ١٩٧٢، وذلك قبل أن ترِد بعقد تقريبًا في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١ (أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانها بشأن الحق في التنمية عام ١٩٨٦)، أي كان فعله ضربًا من الاحتيال الإبداعي. ففي تلك المرحلة، وليس فقط أثناء الحرب الباردة وأوج مذاهب التحديث والتنمية في الغرب وخاصة أمريكا، لم تبرز الحقوق كمفاهيم محورية. فبينما كان المد العالي لمناهضة الاستعمار يتجلى في محاولة صياغة سياسة ثانوية للتنمية في السبعينيات على وجه التحديد، كانت الوكالات الدولية وكذلك القطاعان العام والخاص قد وضعوا على مدى العقود المنصرمة خططًا للتنمية تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها الوسيلة والغاية في الوقت نفسه. ومن الناحية الفكرية فإن الطاقة النظرية والمذهبية المسخرة لإيجاد رؤية لحقوق الإنسان تتوافق مع الإجداب العالمي تبيّن المسافة الطويلة التي كان على حقوق الإنسان أن تقطعها منذ اختراعها كحركة مناهضة للشمولية. ومن الواضح أنه لم يُحسم بعد التساؤل حول إن كان إطار الحقوق من أجل الفقر العالمي هو الإطار المناسب. ولكن الجدال إنما يرجع إلى كون حقوق الإنسان أُجبرت على مواجهة مشكلات كانت قد تعاملت معها من قبل نظم أخرى ويوتوبيات متنازعة، وكان يعتقد أن بإمكان حقوق الإنسان مواجهتها.

هل كانت حقوق الإنسان بفعل ظروف نشأتها مغلولة اليد عن الانتقال الذي حدث لها من مناهضة السياسة إلى برنامج عمل سياسي؟ ذلك الانتقال الذي نادى به الكثيرون. هل كانت حركة الحقوق مقيدة بسبب صياغتها للدعاوي على أنها استحقاقات فردية، أم بسبب إغفالها لأهمية العلاقات الاقتصادية والعلاقات الهيكلية الكبرى في تحقيق تلك الاستحقاقات؟ أم بسبب تحديها بل ورفضها الشامل للأيديولوجية؟ هل كانت عملية توسعها المضطرب راجعة فقط إلى صعوبة الجمع بين التعاون مع البرامج الحكومية والبرامج المشتركة بين الحكومات من جهة، ونقد تلك البرامج من جهة أخرى، أم أن ذلك يرجع إلى موقفها الأصلي الناقد للسلطة؟ هذه تساؤلات بدأت تطرح لتوها، وهي تساؤلات تثيرها القيود الملحوظة لحقوق الإنسان باعتبارها أفضل وعاء للتطلعات من أجل عالم أفضل، وهذا الاستياء هو على أقل تقدير عبء نجاحها، غير أنه من السابق لأوانه تقدير عواقبه الوخيمة على المدى الطويل.

وبدلًا من اللجوء إلى التاريخ لتخليد حقوق الإنسان عبر محاولة تأصيلها في الماضي، فإنه قد يكون من الأفضل أن نقرّ بمدى حداثتها وطروئها، وقبل كل شيء يتحتم ربط ظهور حقوق الإنسان بتاريخ اليوتوبيا، أي تلك الرغبة الجامحة في جعل العالم مكانًا أفضل. وليس هذا إلا شكلًا واحدًا فقط من أشكال اليوتوبيا، وهو الشكل الباقي اليوم، الذي صمد أمام العاصفة الحديثة التي حطمت أشكال اليوتوبيا الأخرى، ويُفترض أن يكون هذا واضحًا الآن. ولكن ليس من الضروري أن يكون كل عصر صارمًا تجاه اليوتوبيا السياسية كشأن العصر الحديث الذي برزت فيه حقوق الإنسان. ولذلك يواجه برنامج حقوق الإنسان قرارًا مصيريًّا: هل يوسع آفاقه لكي يضطلع بعبء السياسة بشكل أكثر صراحة، أم يفسح الطريق لرؤى سياسية جديدة، وأخرى لم تُحدد بعد بشكل كامل؟

وبطريقة ما اتخِذ القرار بالفعل، فبالقدر الذي وسع جدول أعمال حقوق الإنسان نطاق اختصاصه، أو كان لزامًا عليه فعل ذلك، أصبح الأمر بالضرورة شيئًا جديدًا. ومع ذلك فإن هذا التحول لا هو بالعملية السهلة ولا الواضحة، ويجب أن يحدث قصدًا لا سهوًا. وقد نبه هنري ستينر Henry Steiner وهو أستاذ القانون الذي أصبح فيما بعد خبيرًا في هذا المجال، وكان يترأس برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد حتى وقت قريب، إلى أن حركة حقوق الإنسان تحتاج أن تميز بدقة بين مهمّتَيْن تتعرض للخلط بينهما: مهمتها كمانعة للكوارث، ومهمتها كسياسة يوتوبيا. إذ يقول ملاحِظًا: "إن مجموعة مبادئ حقوق الإنسان؛ مجموعة واسعة جدًّا من الحقوق والتحررات والحريات. وتعبر [بعض] المعايير عما يمكن أن يسميه المرء هدف "منع الكوارث" أو بُعد حركة حقوق الإنسان، وهو إيقاف الكوارث الضخمة التي تجتاح الإنسانية. وهذا الهدف يكمّله هدف أو بُعد يوتوبيا آخر متصل به ولكنه متميز عنه، وهو منح الناس الحرية والقدرة على تطوير حياتهم والعالم من حولهم ... وحين تتجاوز أو تنسى تلك القضية الجوهرية القاطعة غير القابلة للتسوية، سيسود حتمًا الغموض والصراع المباشر". ويعتبر تفريق ستينر زائفًا من الناحية التاريخية، ففي الواقع شقت حقوق الإنسان طريقها في العالم بسبب الاعتدال (الحد الأدنى) واليوتوبيا معًا وبلا انفصام. ولكن ظروف هذا الجمع كانت تزول، وقد زالت بالفعل منذ زمن بعيد.

واليوم يُعد هذان الهدفان، وهما منع الكوارث عن طريق المعايير الأخلاقية المعتدلة، وبناء اليوتوبيا عن طريق الرؤية السياسية المتطرفة، هدفين مختلفين كل الاختلاف، ويبقى أحدهما

أكثر توافقًا مع الانطلاقة الأخلاقية لحقوق الإنسان منذ البداية، والآخر ينجم عن التطلعات التي ضمّنتها حقوق الإنسان منذ ذلك الوقت، وهي تطلعات حالمة ومثالية قطعًا، ولكنها بالضرورة تقسيمية مثيرة للخلاف. ويمكن أن تواجه الصيغة الأولى بشكل صريح افتقارها للحلول وتقرّ بأنها يجب أن تفسح المجال لنزاع الرؤى السياسية الحقيقية للمستقبل والتي تلتمس سبل كبح النزاعات كي لا تؤدي إلى كوارث، ولكن دون أن تضطلع بأي دور آخر غير هذا. فلا يسع حقوق الإنسان إذًا أن تكون شعارًا عامًّا أو رؤية عالمية أو نموذجًا مثاليًّا. وإذا كانت تستمد سلطتها من الاحتكام إلى الأخلاق، فمن السهل أن تتحول صيغة اليوتوبيا منها إلى طريقة لإزاحة سياسة تجبر على إحداث تغير في التطلعات من أجل أن تفرض نفسها على أنها أقل إثارة للجدل مما هي عليه في الواقع، كما لو كانت الإنسانية قد تخلصت من ارتباكها وانقسامها بشأن الطريقة التي يمكن أن تحقق بها الحريات الفردية والجماعية في عالم يسوده الجور.

إن حقوق الإنسان التي تمخضت عن الرغبة الجامحة في تخطي حدود السياسة قد أصبحت اللغة الأولى لسياسة جديدة للإنسانية استنزفت طاقة النزاعات الأيديولوجية القديمة اليسارية واليمينية. ويشهد العالم الآن تنازع عدد كبير من خطط التحول والضبط و"الحوكمة" والتي تتخذ تقدُّم حقوق الإنسان معيارًا لها. وإذا كانت حقوق الإنسان منذ انطلاقها في السبعينيات قد اتخذت سبيلًا انتقل من النهج الأخلاقي إلى النهج السياسي، فإن أنصارها لم يقروا دومًا بهذه الحقيقة. وهي التي تولدت في ظل التأكيد على أنها "تمكين الضعفاء" أصبحت بالضرورة مقيدة بقوة الأقوياء. وحتى إذا كانت "حقوق الإنسان" تمثل تشكيلة منطلقة من الخطط السياسية المتنافسة، فما زالت مع ذلك تستغل تخطيها الأخلاقي لحدود السياسة والذي استلزمه انطلاقها الأول. ولذلك فربما لم يفت الأوان لتساءل إن كان مفهوم حقوق الإنسان والحركة المرافقة له ينبغي أن يقتصر على تقديم قيود معتدلة على سياسة تتسم بالمسؤولية، وليس شكلًا جديدًا لسياسة متطرفة خاصة به. وإذا كانت حقوق الإنسان تذكُّر ببعض القيم الأساسية التي ينبغي الدفاع عنها، فلا يمكنها أن تمثل كل شيء لكل الناس. وبعبارة أخرى فإن اليوتوبيا الأخيرة لا يمكنها أن تكون يوتوبيا أخلاقية. وعليه فما زال أمامنا الكثير حتى نقرر إن كانت حقوق الإنسان تستحق أن تكون يوتوبيا المستقبل.

***

حقوق الإنسان في الأربعينيات

1941

- ذكر فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب حالة الاتحاد "الحريات الأربع" (الشهر الأول).
- ميثاق الأطلسي صدر بتوقيع فرانكلين روزفلت ونستون تشرشل في خليج بلاسينتيا، نيوفاوندلاند (الشهر الثامن).
- اجتماع للحلفاء في قصر القديس جيمس في لندن، يتبنى ميثاق الأطلسي (الشهر التاسع).
- يسافر تشرشل إلى واشنطن لحضور مؤتمر أركاديا (الشهر ١٢).

1942

- يصدر البيت الأبيض بوجود تشرشل إعلان الأمم المتحدة، ويذكر فيه حقوق الإنسان للمرة الأولى (الشهر الأول).
- لجنة لدراسة أسس السلام العادل والدائم (بروتستانت أمريكان) تصدر مبادئ إرشادية (الشهر الثالث).
- معهد القانون الأمريكي يبدأ كتابة مسودة قانون الحقوق.
- يكتب جاك مارتان في مجلة فورتشن عن حقوق الفرد البشري (الشهر الرابع).
- تؤسس الرابطة الدولية لحقوق الإنسان في نيويورك.
- يقترح تقرير بريفريدج **Breveridge** حماية ويلفاست ونشر في بريطانيا العظمى (الشهر ١٢).

1943

- ينشر الكتاب الأكثر مبيعًا عالم واحد لوينديل ويلكي.
- تنشر لجنة دراسة أسس السلام العادل والدائم ستة أركان للسلام.
- نشرت جريدة الشهادة المسيحية **Témoignage chrétien** كتيًا بعنوان "البشر والحقوق المسيحية".
- يلتقي قادة الحلفاء في طهران (الشهر ١٠ – ١٢).

1944

- اقترح روزفلت "وثيقة الحقوق الثانية" في خطاب حالة الاتحاد (الشهر الأول).
- بدأ اجتماع دومبارتون أوكس للتنظيم الدولي بعد الحرب، واشنطون (الشهر الثامن).
- نشر معهد القانون الأمريكي مسودة وثيقة الحقوق.

1945

- نشر هيرش لوتيرباشت وثيقة حقوق دولية.
- اجتمع قادة الحلفاء في يالطا (الشهر الثاني).
- أكد قانون Chapultepec سيادة الدول كمبدأ أول في المجال الأمريكي (الشهر الثالث).
- توفي روزفلت (١٢ أبريل).
- انطلاق مؤتمر سان فرانسيسكو، وتشكيل الأمم المتحدة (الشهر - الرابع).
- إعلان يوم النصر في أوروبا (٨ مايو).
- توقيع ميثاق الأمم المتحدة (٢٦ يونيو).
- حضر قادة الحلفاء مؤتمر بوتسدام (شهري ٧ - ٨).
- قصف هيروشيما بقنبلة نووية (٦ أغسطس).
- وقع الحلفاء على ميثاق المحكمة الجنائية العسكرية الدولية معلنين مفهوم "جريمة ضد الإنسانية" (٨ أغسطس).
- ألقيت قنبلة نووية على ناغازاكي (٩ أغسطس).
- يوم النصر على اليابان (١٤ - ١٥ أغسطس).
- عقد مؤتمر الوحدة الإفريقية Pan - African في مانشستر، إنجلترا (أكتوبر).
- بدء تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة (٢٤ أكتوبر).

1946

- بدأت هيئة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان بالاجتماع.
- تقديم العرائض الهندية للأمم المتحدة بخصوص حالة الآسيويين الجنوبيين في جنوب إفريقيا.

1947

- سيطرة الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا (الشهر الثاني).
- إعلان مبدأ ترومان Truman doctrine (الشهر الثالث).
- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة أن لجنة حقوق الإنسان لا يحق لها النظر في العرائض (الصيف).
- معهد الحقوق الدولي، التأمت الجمعية المركزية التاريخية للقانون الدولي بعد توقف لعشر سنوات (أغسطس).
- انفصال جنوب آسيا والاستقلال الرسمي لكل من الهند وباكستان (أغسطس).
- قدم "وليام إدوارد بورغاهارد دو بويس" عرائض إلى الأمم المتحدة للتبعية الأفريقية الأمريكية (أكتوبر).
- إخراج هنغاريا وبلغاريا ورومانيا من الأمم المتحدة (١٩٤٧ - ١٩٤٨).

1948

- اغتيال غاندي (الشهر الأول).
- الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان في بوغوتا (الربيع).
- إعلان إسرائيل (مايو).
- اجتماع كونغرس أوروبا (مايو).
- مجلس الكنائس العالمي يجتمع في أمستردام (أغسطس).
- يكتب جيرهاد ريتر من المحافظين الألمان أول تاريخ لحقوق الإنسان (نوفمبر).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر اتفاقية ضد الإبادة الجماعية Genocide (٩ ديسمبر).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٠ ديسمبر).
- وضع الكاردينال جوزيف ميندسزنتي من هنغاريا رهن الإقامة الجبرية مما أدى لجعلها قضية ذات أولوية في حقوق الإنسان الدولية في تلك الحقبة (ديسمبر).

1949

- وضع الكاردينال جوزيف بيران من تشيكوسلوفاكيا تحت الإقامة الجبرية (الشهر السادس).
- يضع المجتمع الدولي مسودات اتفاقات جنيف التي تحكم حالات الصراع وتشمل حماية جديدة للمدنيين.
- يجتمع مجلس أوروبا ويناقش مبادئ الحقوق (أغسطس - سبتمبر).

1950

- وضع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للتوقيع (نوفمبر).
- تجتمع اللجنة الثالثة في الأمم المتحدة لتنظر إن كانت حقوق الإنسان تنطبق ضمن الإمبراطوريات.
- لوترباخت ينشر كتاب القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- حقوق الإنسان بين ١٩٦٨ و١٩٧٨.

1968

- السنة الدولية لحقوق الإنسان.
- إقامة مؤتمر الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في طهران (أبريل - مايو).
- تظهر مقالة أندريه ساخاروف "أفكار عن التقدم ...." في النيويورك تايمز (٢٠ يوليو).
- يظهر كتاب ليزيك كولاكوسيكي نحو ماركسية إنسانية.
- يغزو حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا (٢٠ أغسطس).
- مؤتمر لوضع المنظمات غير الحكومية بوضع حالة استشارية (سبتمبر).
- بدء جريدة سجل الأحداث الجارية في موسكو (سبتمبر).
- قبول رينيه غاسين لجائزة نوبل للسلام (ديسمبر).

1969

- ظهور مجموعة العمل لحقوق الإنسان (موسكو) (مايو).
- منظمة دول أمريكا تفتتح الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان للمصادقة عليها.
- يؤسس كازين معهد حقوق الإنسان في ستراسبورغ.

1970

- ظهور لجنة حقوق الإنسان (موسكو).
- ظهور تقرير دافيغنون ملخصًا للاستراتيجية الأمنية الأوروبية.
- يؤسس لويس هينكن فرع معهد كازين في الولايات المتحدة.
- يقبل ألكسندر سولجنيتسين جائزة نوبل للسلام في الأدب (ديسمبر).

1971

- يدرس هينكن أول صف عن حقوق الإنسان وهو الأول له والأول لمدرسة الحقوق في كولومبيا، ويدرس لويس سوهن أول صف عن حقوق الإنسان في مدرسة الحقوق في هارفارد.
- يؤسس معهد جاكوب بلاوشتاين لحقوق الإنسان من قبل اللجنة اليهودية الأمريكية.

1972

- ظهور دليل الرقابة على المطبوعات من مبادرة الكتاب والعلماء - الدولية.
- تطلق منظمة العفو الدولية حملة ضد التعذيب وتنشر عن التعذيب وتطلق حملة عرائض.
- يطلق معهدا كاين وبلاوشتاين ملتقى عن حقوق الهجرة في أوبسالا في السويد.

1973

- يصادق الاتحاد السوفيتي على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- يمسك العسكر بالسلطة في الأوروغواي (الصيف).
- تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي (يوليو).
- بدء جلسة سماع عضو الكونغرس دونالد فريزر عن حقوق الإنسان الدولية في واشنطون (أغسطس).
- إسقاط رئيس تشيلي سيلفادور ألييندي بانقلاب وقتله (١١ سبتمبر).
- ظهور ملف هيدريك سميث عن سخاروف في النيويورك تايمز (نوفمبر).
- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان يعطي ساخاروف جائزة حقوق الإنسان (ديسمبر).
- ينشر روز ستريون مقالًا عن التعذيب في الجمهورية الجديدة (ديسمبر).

1974

- يضع جيري لابر زاوية رأي لمنظمة العفو في النيويورك تايمز.
- يشرح كولاكوسكي وحاليًّا هو ماركسي سابق "آراءه الصحيحة عن كل شيء" لتومبسون في السجل الاشتراكي Socialist Register.
- تلقى شون ماكبرايد الذي ساعد في إطلاق حملة منظمة العفو ضد التعذيب جائزة نوبل للسلام (ديسمبر).

1975

- توقيع قانون هلسنكي النهائي (١ أغسطس).
- بدء عملية كوندور من تحالف دولي يميني في أمريكا اللاتينية.
- تشكل حركة حقوق الإنسان البرازيلية.
- ينشئ هنري كيسنجر مكتب حقوق الإنسان في الخارجية الأمريكية.
- يرفض جيرالد فورد طلب سولجنيتسين للقاء في البيت الأبيض.
- يقترح ميليسنت فينويك عضو الكونغرس عن نيوجيرسي تشريعًا ينشئ لجنة هلسنكي للولايات المتحدة.
- اجتماع تضامني في باريس لإطلاق سراح المنشق ليونيد بلوش حضره خمسة آلاف (أكتوبر).
- تصادق تشيكوسلوفاكيا على اتفاقات حقوق الإنسان وتجعلها قيد التنفيذ.
- يعطى ساخاروف جائزة نوبل للسلام، وتأخذها عنه زوجته إيلينا بونر (ديسمبر).

1976

- أسس الكاردينال سيلفا هنريكيز من تشيلي ممثلية التضامن Vicariate of Solidarity (الشهر الأول).
- تسقط القوى المسلحة في الأرجنتين الرئيس إيزابيل ماتينيز دي بيرون (مارس).
- تأسيس مجموعة هلسنكي (مايو).
- يمدح كسينجر حقوق الإنسان في اجتماع منظمة الدول الأمريكية (الشهر السادس).
- تجتمع لجنة منصة الديمقراطيين، قبل كشف حقوق الإنسان (الشهر السادس).
- انتفاضة سويتو في جنوب إفريقيا (الشهر السادس).
- خطابان صغيران لجيمي كارتر عن حقوق الإنسان (سبتمبر - أكتوبر).
- تأسيس لجنة الدفاع عن العمال KOR في بولندا.
- تفتتح منظمة العفو الدولية مكتبًا في واشنطن.

1977

- تأسيس الفرع ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا (الشهر الأول).
- يعلن كارتر الالتزام المطلق بحقوق الإنسان في خطاب تتويجه (الشهر الأول).
- رسالة كارتر إلى ساخاروف تكشف للصحافة (الشهر الثاني).

- كارتر يلتقي فلاديمير بوكوفسكي في البيت الأبيض (مارس).
- عيدي أمين يهدد الأمريكان في أوغندا كرد فعل على توبيخ كارتر العلني له (مارس).
- يعلن جوليا كريستيفا "الانشقاق" و"نوع جديد من المثقفين".
- يلقي كارتر خطابا رئيسًا عن حقوق الإنسان في السياسة الخارجية (مايو).
- يحذر نعوم تشومسكي من أن حقوق الإنسان "يتلاعب بها أهل الدعاية السياسية" (الشهر السادس).
- يبدأ اجتماع متابعة في بلغراد لعملية هلسنكي (أكتوبر).
- بدء ندوة استمرت لعام عن حقوق الإنسان في جامعة كولومبيا (الخريف).
- تتلقى منظمة العفو الدولية جائزة نوبل للسلام.

1978

- تأسيس مرصد هلسنكي (لاحقًا مرصد حقوق الإنسان).
- يعلن كاردينال هيتركويز من تشيلي "سنة حقوق الإنسان".
- كتب فاتسلاف هافيل "تمكين الضعفاء".
- ينشر هينكين حقوق الإنسان اليوم ويساعد في تأسيس لجنة محامي حقوق الإنسان (اسمها لاحقًا حقوق الإنسان أولًا).
- مؤتمر اليونسكو عن تعليم حقوق الإنسان عقد في فيينا (سبتمبر).
- انتخاب كارول فوتيلا بابا للفاتيكان [يوحنا بولس الثاني] (أكتوبر).
- تأسيس مركز جامعة كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان.

***

الملاحظات

المقدمة

Prologue

1. See U.N. Doc. A/Conf.32/SR.1 - 13 (1968) for the conference proceedings. Compare Roland Burke, "From Individual Rights to National Development: The First UN International Conference on Human Rights, Tehran, 1968,"Journal of World History 19, 3 (2008): 275 - 96.
2. Moses Moskowitz, "The Meaning of International Concern with Human Rights," in René Cassin: Amicorum Discipulorumque Liber, 4 vols. (Paris, 1969), 1: 194.
3. Philip Roth, American Pastoral (New York, 1997), 87.

الفصل الأول، الإنسانية قبل حقوق الإنسان

Humanity before Human Rights 1

1. Jorge Luis Borges, "Kafka and His Precursors," in Selected Non - Fictions, ed. Eliot Weinberger (New York, 1999), 364 - 65, emphases added.
2. Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism, 3rd ed. (New York, 1968), chap. 9.
3. Cf. Lynn Hunt, Inventing Human Rights: A History (New York, 2007).
4. Jeanne Hersch, ed., Birthright of Man (Paris, 1969), a sprawling UNESCO publication to mark the twentieth anniversary of the Universal

Declaration suggesting the universality across time and space of human rights.

5. See, for example, Pierre Lévêque, Bêtes, dieux, et hommes: l'imaginaire des premières religions (Paris, 1985), and Richard Bulliet, Hunters, Herders, and Hamburgers: The Past and Future of Human - Animal Relationships (New York, 2005), chaps. 2 - 3.

6. See Elaine Pagels, "Human Rights: Legitimizing a Recent Concept,"Annals of the American Academy of Political and Social Sciences 442 (March 1979): 57 - 62, also available as "The Roots and Origins of Hu -
man Rights," in Alice H. Henkin, ed., Human Dignity: The Internationalization of Human Rights (New York, 1978).

7. "There has been," Sheldon Pollock concludes in his comparative study of the rival universalisms of the premodern Latin and Sanskrit language zones, "not just one cosmopolitanism in history but several."
Sheldon Pollock, The Languages of the Gods in the World of Men: Sanskrit, Culture, and Power in Premodern India (Berkeley, 2006), 280. See also Carol A. Breckinridge et al., eds., Cosmopolitanism (Raleigh, 2002), notably Pollock's chapter.

8. The classic version of this argument is provided by Ernst Troeltsch, "Das stoisch - christliche Naturrecht und das moderne profane Naturrecht,"Verhandlungen des ersten deutschen Soziologentages vom
19. - 22. Oktober 1910 in Frankfurt a. - M. (Tübingen, 1911), in English as "Stoic - Christian Natural Law and Modern Profane Natural Law," in Christopher Adair - Toteff, ed., Sociological Beginnings: The First Conference of the German Society for Sociology (Liverpool, 2006).

9. Cf. Richard Reitzenstein, Werden und Wesen der Humanität im Altertum: Rede zur Feier des Geburtstages Sr. Majestät des Kaisers am 26. Januar 1907 (Strasbourg, 1907).
10. Hannah Arendt, On Revolution, rev. ed. (New York, 1965), 107. Cf. James Q. Whitman, "Western Legal Imperialism: Thinking about the Deep Historical Roots,"Theoretical Inquiries in Law 10, 2 (July 2009): 313. Whitman's own critique of putative Roman theoretical and legal sources applies exactly and equally well to his own thesis of Christian origins, as legal imperialism is only one facet of contemporary human rights.
11. Cf. J. H. Elliot, "The Discovery of America and the Discovery of Man,"Proceedings of the British Academy 48 (1972): 101 - 25, and John M. Headley, The Europeanization of the World: On the Origins of Human Rights and Democracy (Princeton, 2008).
12. There is a deep history here; see, for instance, Robert von Keller, Freiheitsgarantien für Person und Eigentum im Mittelalter: eine Studie zur Vorgeschichte moderner Verfassungsgrundrechte (Heidelberg, 1933), and Kenneth Pennington, The Prince and the Law, 1200 - 1600: Sovereignty and Rights in the Western Legal Tradition (Berkeley, 1993).
13. See Gilles Couvreur, Les pauvres ont - ils des droits? Recherches sur le vol en cas d'extrême nécessité depuis la Concordia de Gratien (1140) jusqu'à Guillaume d'Auxerre (1231) (Rome, 1961).
14. See Richard Tuck, "Scepticism and Toleration in the Seventeenth Century," in Susan Mendus, ed., Toleration: Conceptual and Historical Perspectives (Cambridge, 1987), and Jeffrey R. Collins, "Redeeming the

Enlightenment: New Histories of Religious Toleration,"Journal of Modern History 81, 3 (September 2009): 607 - 36. See also Patrick Collinson, "Religion and Human Rights: The Case of and for Protestantism," in Olwen Hufton, ed., Historical Change and Human Rights (New York, 1995), and John Witte, Jr., The Reformation of Rights: Law, Religion, and Human Rights in Early Modern Calvinism (Cambridge, 2007).

15. Cf. Gerald Stourzh, "Liberal Democracy as a Culture of Rights: England, the United States, and Continental Europe," in From Vienna to Chicago and Back: Essays on Intellectual History and Political Thought in Europe and America (Chicago, 2007), esp. 308, which glosses over the distinction between English and natural rights.
16. Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France, ed. J. G. A. Pocock (Indianapolis, 1987), 51, emphasis added.
17. See, e.g., David Brion Davis, The Problem of Slavery in Western Culture (Ithaca, 1966). One historian, Lynn Hunt, has recently argued that the fellow - feeling of secular humanitarianism was the primary force in the origins of both the universalism and the "rights of man" of early modern revolution. But on inspection, this proposal is surprisingly weak. For one thing, humanitarianism—whose sources were primarily religious, not secular in the beginning—hardly pointed unilaterally in the direction of individual rights. As Lynn Festa has shown in her Sentimental Figures of Empire in Eighteenth - Century Britain and France (Baltimore, 2006), it likewise informed imperialism abroad in the eighteenth century, and probably far more than it did the expansion of concern even at home. But the notion that sympathy with others' pain prompted the large - scale extension of the list of rights is a yet more dubious

proposition. At least until very recently, the history of humanitarianism is best understood as a separate topic from the history of rights. For some sources, see my "Empathy in History, Empathizing with Humanity,"History & Theory 45, 3 (October 2006): 397 - 415.

18. J. W. von Goethe, Hermann and Dorothea, trans. Thomas Conrad Porter (New York, 1854), 97.
19. Philip Mitsis, "Natural Law and Natural Right in Post - Aristotelian Philosophy: The Stoics and Their Critics," and Paul Vander Waerdt, "Philosophical Influence on Roman Jurisprudence? The Case of Stoicism and Natural Law," both in Aufstieg und Niedergang der römischen We l t II.36.7 (1994): 4812 - 900. But the meaning of ius in Roman law and its difference from the notion of a "subjective" claim in later legal systems is even disputed, notably by Michel Villey. See Villey, "L'idée du droit subjectif et les systèmes juridiques romains,"Revue historique de droit français et étranger 4, 23 (1946): 201 - 27.
20. Jane Burbank and Frederick Cooper, "Empire, droits, et citoyenneté, de 212 à 1946,"Annales E.S.C. 63, 3 (May 2008): 495 - 531.
21. See esp. Tuck, The Rights of War and Peace: Political Thought and the International Order from Grotius to Kant (Oxford, 1999).
22. Thomas Hobbes, Leviathan, rev. ed., ed. Tuck (Cambridge, 1996), 91.
23. "It cannot be a coincidence," Tuck writes, "that the modern idea of natural rights arose in the period in which the European nations were engaged in their dramatic competition for domination of the world." Tuck , Rights, 14. See also Anthony Pagden, "Human Rights, Natural Rights and Europe's Imperial Legacy,"Political Theory 31, 2 (2003): 171 - 99, and Duncan Ivison, "The Nature of Rights and the History of

Empire," in David Armitage, ed., British Political Thought in History, Literature, and Theory (Cambridge, 2006).

24. Cf. Knud Haakonssen, "Protestant Natural Law Theory, A General Interpretation," in Natalie Brender and Larry Krasnoff, eds., New Essays on the History of Autonomy: A Collection Honoring J. B. Schneewind (Cambridge, 2004), 95.

25. See Morton White, The Philosophy of the American Revolution (New York, 1978), chaps. 4 - 5.

26. Georg Jellinek, Die Erklärung der Menschen - und Bürgerrechte: ein Beitrag zur modernen Verfassungsgeschichte (Leipzig, 1895); Emile Boutmy, "La Déclaration des droits de l'homme et du citoyen et M. Jellinek,"Annales des sciences politiques 17 (1902): 415 - 43; Jellinek, "LaDéclaration des droits de l'homme et du citoyen et M. Boutmy," rpt. in Ausgewählte Schriften und Reden, 2 vols., ed. Walter Jellinek (Berlin, 1911). For comment, see Otto Vossler, "Studien zur Erklärung der Menschen - und Bürgerrechte,"Historische Zeitschrift 142, 3 (1930): 516 - 45; Wolfgang Schmale, "Georg Jellinek et la Déclaration des Droits de l'Homme de 1789," in Mélanges offerts à Claude Petitfrère: Regards sur les sociétés modernes (XVIe - XVIIe siècle), ed. Denise Turrel (Tours, 1997) and Duncan Kelly, "Revisiting the Rights of Man: Georg Jellinek on Rights and the State,"Law and History Review 22, 3 (Fall 2004): 493 - 530.

27. Along with Jellinek, see Gilbert Chinard, La déclaration des droits de l'homme et du citoyen et ses antécédents américains (Washington, 1945).

28. The Federalist Papers, ed. Clinton Rossiter (New York, 2003), 512 (No. 84).

29. Self - evidence is an intellectual category in Enlightenment thought; if so, the proclamation of rights as self - evident does not at all mean historians can assume they actually were. Cf. David A. Bell, "Un dret égal," London Review of Books, November 15, 2007.

30. Cf. Dan Edelstein, The Terror of Natural Right: Republicanism, the Cult of Nature, and the French Revolution (Chicago, 2009).

31. On America, see, for example, Larry D. Kramer, The People Themselves: Popular Constitutionalism and Judicial Review (New York, 2005). On France, see, for example, Philippe Raynaud, "Des droits de l'homme à l'Etat de Droit,"Droits 2 (1985) and Alec Stone Sweet, The Birth of Judicial Politics in France: The Constitutional Council in Comparative Perspective (New York, 1992).

32. David Armitage, The Declaration of Independence: A Global History (Cambridge, Mass., 2006), esp. 17 - 18.

33. Cf. Istvan Hont, "The Permanent Crisis of a Divided Mankind: 'Contemporary Crisis of the Nation - State' in Historical Perspective,"Political Studies 42 (1994): 166 - 231, esp. 191 - 98, and J. K. Wright, "National Sovereignty and the General Will: The Political Program of the Declaration of Rights," in van Kley, ed., The French Idea of Freedom.

34. Alexander Bevilacqua, "Cloots, Rousseau and Peaceful World Order in the Age of the French Revolution" (M.Phil. thesis, University of Cambridge, 2008) and Albert Mathiez, La Révolution et les Etrangers: Cosmopolitisme et défense nationale (Paris, 1918); on German theorizing, see Pauline Kleingeld, "Six Varieties of Cosmopolitanism in Late Eighteenth - Century Germany,"Journal of the History of Ideas 60 (1999): 505 - 524, and Kleingeld, "Defending the Plurality of

States: Cloots, Kant, and Rawls,"Social Theory and Practice 32 (2006): 559 - 578.

35. See Marc Bélissa, Fraternité universelle et intérêt national (1713 - 1795): les cosmopolitiques du droit des gens (Paris, 1996), and Repenser l'ordre européen, 1795 - 1802: de la société des rois aux droits des nations (Paris, 2006).

36. Cf. Martha Nussbaum, "Kant and Stoic Cosmopolitanism,"Journal of Political Philosophy 5, 1 (March 1997): 1 - 25, rpt. as "Kant and Cosmopolitanism," in James Bohman and Mathias Lutz - Bachmann, eds., Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Idea (Cambridge, Mass., 1997).

37. Cited in Lloyd Kramer, Lafayette in Two Worlds: Public Cultures and Personal Identities in an Age of Revolutions (Chapel Hill, 1996), 255 - 56.

38. Citations from Lewis B. Namier, "Nationality and Liberty," rpt. in Eugene C. Black, European Political History, 1815 - 1870: Aspects of Liberalism (New York, 1967), 139 - 41, except for the last, from Yael Tamir, Liberal Nationalism (Princeton, 1995), 124. Cf. Michael Walzer, "Nation and Universe," in Thinking Politically: Essays in Political Theory (New Haven, 2007) and C. A. Bayly and Eugene Biagini, eds., Giuseppe Mazzini and the Globalisation of Democratic Nationalism, 1830 - 1920 (Oxford, 2008).

39. Tony Judt, "Rights in France: Reflections on the Etiolation of a Political Language,"Tocqueville Review 14, 1 (1993): 67 - 108. See also Norberto Bobbio, "Diritti dell'uomo e del cittadino nel secolo XIX in Europa," and other essays in Gerhard Dilcher, et al., eds., Grundrechte im 19. Jahrhundert (Frankfurt, 1982).

40. See Steven B. Smith, Hegel's Critique of Liberalism: Rights in Context (Chicago, 1991).

41. See Herbert A. Strauss, Staat, Bürger, Mensch: die Debatten der deutschen Nationalversammlung 1848/1849 über Grundrechte (Aarau, 1947); cf. Brian E. Vick, Debating Germany: The 1848 Frankfurt Parliamentarians and National Identity (Cambridge, Mass., 2002); forsome texts, Heinrich Scholler, ed., Die Grundrechtsdiskussion in der Paulskirsche: eine Dokumentation (Darmstadt, 1973).

42. Arendt, Origins, 293.

43. A fine Anglo - American overview is Jeremy Waldron, "The Decline of Natural Right," in Allen Wood and Songsuk Susan Hahn, eds., Cambridge History of Nineteenth Century Philosophy (New York, forthcoming).

44. Elie Halévy, The Growth of Philosophic Radicalism, trans. Mary Morris (Boston; 1955), 155.

45. This claim is due to Marcel Gauchet, "Les droits de l'homme ne sont pas une politique,"Le Débat 3 (July - August 1980), rpt. in La condition politique (Paris, 2007).

46. See, e.g., Adam Hochschild, Bury the Chains: Prophets and Rebels in the Fight to Free an Empire's Slaves (New York, 2005), Jenny S. Martinez, "Antislavery Courts and the Dawn of International Human Rights Law,"Yale Law Journal 117, 4 (January 2008): 550 - 641, or Gary J. Bass, Freedom's Battle: The Origins of Humanitarian Intervention (New York, 2008).

47. Abigail Green, "The British Empire and the Jews: An Imperialism of Human Rights?"Past and Present 199 (May 2008): 175 - 205; Lisa Mo-

ses Leff, The Sacred Bonds of Solidarity: The Rise of Jewish Internationalism in Nineteenth - Century France (Stanford, 2006).

48. Cf. Carole Fink, Defending the Rights of Others: The Great Powers, the Jews, and International Minority Protection, 1878 - 1938 (Cambridge, 2004), and Mark Mazower, "Minorities and the League of Nations in Interwar Europe,"Daedalus 26, 2 (1997): 47 - 64.

49. Cited in David Donald, Charles Sumner and the Rights of Man (New York, 1970), 423.

50. Remarkably, in her discussion of the "invention of human rights," Lynn Hunt omits even to mention either the right of private property or the 1793 articulation of social rights. See Jean - Pierre Gross, Fair Shares for All: Jacobin Egalitarianism in Practice (Cambridge, 1997), 41 - 46, 64 - 72, and chap. 6. On the right to work, see Pierre Rosanvallon, The New Social Question: Rethinking the Welfare State, trans. Barbara Harshav (Princeton, 2008), chap. 5.

51. Gareth Stedman Jones, An End to Poverty? A Historical Debate (New York, 2003), 13.

52. "The Right to Work Denied," in The Utopian Vision of Charles Fourier, ed. and. trans. Jonathan Beecher and Richard Bienvenu (Boston 1971), 137. On Thelwall, see Gregory Claeys, The French Revolution Debate in Britain: The Origins of Modern Politics (New York, 2007).

53. Cited in Beecher, Victor Considerant and the Rise and Fall of French Romantic Socialism (Berkeley, 2001), 143. See also Rosanvallon, The New Social Question, for other French invocations. 54. T. H. Marshall, "Citizenship and Social Class," in Citizenship and Social Class, and Other Essays (Cambridge, 1950).

55. See, e.g., Edward S. Corwin, "The 'Higher Law' Background of American Constitutionalism,"Harvard Law Review 42, 2 (December 1928): 149 - 85, and 42, 3 (January 1929): 365 - 409.
56. See Robert Green McCloskey, American Conservatism in the Age of Enterprise, 1865 - 1910 (Cambridge, Mass., 1951), chap. 5, "Judicial Conservatism and the Rights of Man." See also Richard A. Primus, The American Language of Rights (Cambridge, 1999), which leaves this seeminglyimportant era out.
57. See, most accessibly, Léon Duguit, "Law and the State,"Harvard Law Review 31, 1 (November 1917): 1 - 185 and "Objective Law,"Columbia Law Review 20, 8 (December 1920): 817 - 31. Compare, for the tip of the iceberg on illiberal twentieth century regimes and social rights, Pedro Ramos Pino, "Housing and Citizenship: Building Social Rights in Twentieth Century Portugal,"Contemporary European History 18, 2(May 2009): 199 - 215.
58. See Joan Wallach Scott, Only Paradoxes to Offer: French Feminists and the Rights of Man (Cambridge, Mass., 1996), chap. 4.
59. See, e.g., William D. Irvine, Between Justice and Politics: The Ligue des Droits de l'Homme, 1898 - 1945 (Stanford, 2007); Paul L. Murphy, World War I and the Origins of Civil Liberties in the United States (New York, 1978); and K. D. Ewing and C. A. Gearty, The Struggle for Civil Liberties: Political Freedom and the Rule of Law in Britain, 1914 - 1945 (Oxford, 2001).
60. Hidemi Suganami, "A Note on the Origin of the Word 'International,'" British Journal of International Studies 4 (1978): 226 - 32. Cf. Arendt, "The Seeds of a Fascist International," in Essays in Understanding, 1930 - 1954, ed. Jerome Kohn (New York, 1994).

61. See Annuaire des organisations internationales (Geneva, 1949), as well as Martin H. Geyer and Johannes Paulmann, eds., The Mechanics of Internationalism: Culture, Society and Politics from the 1840s to World War I (Oxford, 2001).

62. The recent collapse of the border between human rights and humanitarianism has led the usual case for continuity to revolve around events in the law of war—which, however, "humanized" warfare for the soldiers involved only, without appeal to "the rights of man" as a basis.

63. Cf. Monique Canto - Sperber and Nadia Urbinati, eds., Le socialisme libéral: Une anthologie (Paris, 2003).

64. See Madeleine Rébérioux, "Jaurès et les droits de l'homme,"Bulletin de la Société d'Etudes Jauréslennes 102 - 103 (July 1986).

65. As Leszek Kołakowski points out, the German translation of the (originally French) lyrics used the phrase "die 'Internationale' erkämpft die Menschenrecht" for rhyming reasons, and against ideological proclivity. Leszek Kołakowski, "Marxism and Human Rights,"Daedalus 112, 4 (Fall 1983): 81.

66. The total omission of this basic fact remains perhaps the most startling feature of backstories of contemporary internationalism composed in recent years. See esp. Akira Iriye, Global Community: The Role of International Organizations in the Making of the Modern World (Berkeley, 2002).

67. Martti Koskenniemi, The Gentle Civilizer of Nations: The Rise and Fall of International Law (Cambridge, 2001), 67 - 76.

68. See, e.g., Lloyd Kramer, who says anachronistically that "[m]ost lib-

eral nationalists in the early nineteenth century .....stressed the link between universal rights and national independence without fully recognizing how national claims could overwhelm other claims for universal human rights." Kramer, Lafayette, 255 - 56. That this insight was unavailable is not a failure on their part but a clue to the conditions under which "universal human rights" could later become salient. With similar anachronism, Louis Henkin concluded The Rights of Man Today (Boulder, 1978), discussed further in Chapter 5 of this book, by saying: "Paine proclaimed the rights of man in national society [but] would have welcomed international human rights" (137).

69. See Marc Bloch, The Historian's Craft, trans. Peter Putnam (New York,1953), chap. 1. 70. Arendt, Origins, 299; cf. Giorgio Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, trans. Daniel Heller - Roazen (Stanford, 1997), 132 - 33.

الفصل الثاني، الموت منذ الولادة
Death from Birth 2

1. One agenda item for this chapter is to heal the separation between the history of human rights and the history of international organization generally, the latter as in John W. Wheeler - Bennett and AnthonyNicholls, The Semblance of Peace: The Political Settlement after the Second World War (New York, 1972) and G. John Ikenberry, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars (Princeton, 2001), chap. 6.

2. Moses Moskowitz, "Whither the United Nations Human Rights Program?" Israel Year Book on Human Rights 6 (1976): 82.

3. See, brilliantly, Jill Lepore, The Name of War: King Philip's War and the Making of American Identity (New York, 1998) and for mostly British statements, Phyllis Bottome's Penguin special collection of speeches, Our New Order or Hitler's? (London, 1943).

4. Theodore A. Wilson, The First Summit: Roosevelt and Churchill at Placentia Bay 1941 (Boston, 1969).

5. See Foreign Relations of the United States: The Conferences at Washington, 1941 - 1942, and Casablanca, 1943 (Washington, D.C., 1968), 370 - 71. Based on the British archives, Brian Simpson complains: "Quite how human rights found their way into the text is not as clear as one wouldlike," and scholars examining American sources have not done better. A. W. B. Simpson, Human Rights and the End of Empire: Britain and the Genesis of the European Convention (Oxford, 2001), 184.

6. "Human Rights League,"New York Times, March 15, 1933, organized by the president of City College with participation by John Dewey and others; "New Group Appears to 'X - Ray' New Deal,"New YorkTimes, September 10, 1934, which mentions a "Roosevelt Human Rights League" whose "subversive" activities need to be opposed. "Hoover Denounces New Deal as Foe of Human Liberty,"New York Times, September 4, 1934; "Text of the Socialist Party Platform,"New York Times, May 27, 1936. Interestingly, a few years later, after the New Deal revolution, the U.S. Supreme Court could be credited for championing "Human Rights .....over Property Rights." Frederic Nelson,

"Human Rights with Cream,"The New Republic, February 1, 1939.

7. Pius XI, Mit brennender Sorge (March 14, 1937), as translated in Georges Passelecq and Bernard Suchecky, The Hidden Encyclical of Pius XI, trans. Steven Rendall (New York, 1997), 105; Ingravescentibus Malis (September 29, 1937), as summarized in "Pagans and Reds Are Held byPope to Menace the World,"New York Times, September 30, 1937; "Pope Bids Church to Guard Man's Rights,"New York Times, October 13, 1938.

8. Robert E. Lucey, "A Worldwide Attack on Man,"Voice for Human Rights 1, 2 (September 1940): 7; in the same issue, see "Change of Name Shows Broader Application of Principles,"Voice for Human Rights 1, 2 (September 1940): 10, which explains the move to human rights language.

9. McCormick had frequently reported about papal rhetoric; and in early 1942 she joined a secret State Department committee to work on postwar affairs. Anne O'Hare McCormick, "The Reawakening that Hitler Failed to Mention,"New York Times, October 4, 1941. Compare her New York Times pieces, "For State or—Church," March 1, 1936; "The New Pope," March 3, 1939 ("Pius XI felt obliged to raise his voice on every possible occasion in the defense of liberty of conscience and the inalienable rights of the individual soul"); and later "Papal Message a Momentous Pronouncement," December 25, 1944, all reprinted in McCormick, Vatican Journal 1921 - 1954, ed. Marion Turner Sheehan, intro. by Clare Booth Luce (New York, 1957), at 98.

10. Compare State Department work in 1942 on the idea of a bill of rights within the framework of economic and social reconstruction: Ruth B.

Russell, ed., A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940 - 1945 (Washington, 1958), chap. 12.

11. I draw on existing surveys in light of this point. See Elizabeth Borgwardt, A New Deal for the World: America's Vision for Human Rights (Cambridge, Mass., 2006); Paul Gordon Lauren, The Evolution of Human Rights: Visions Seen, 2nd ed. (Philadelphia, 2003), chap. 5; and esp. Simpson, Human Rights, chap. 4.
12. For the origins, see William Draper Lewis, "An International Bill of Rights,"Proceedings of the American Philosophical Society 85, 5 (September 1942): 445 - 47.
13. Hersch Lauterpacht, "The Law of Nature, the Law of Nations, and the Rights of Man,"Transactions of the Grotius Society 29 (1943): 1 - 33; Lauterpacht, An International Bill of Rights (New York, 1945); for more on Lauterpacht, see below, chap. 5; Robert P. Hillman, "Quincy Wright and the Commission to Study the Organization of Peace,"Global Governance 4, 4 (October 1998): 485 - 499; Glenn Tatsuya Mitoma, "Civil Society and International Human Rights: The Commission to Study the Organization of Peace and the Origins of the UN Human Rights Regime," Human Rights Quarterly 30, 3 (August 2008): 607 - 630.
14. See Robert A. Divine, Second Chance: The Rise of Internationalism in America during World War II (New York, 1967), 22 - 23.
15. Commission to Study the Bases of a Just and Durable Peace, A Righteous Faith (New York, 1942), 101, 103; and Six Pillars of Peace: A Study Guide (New York, 1943), 72 - 81. Cf. Heather A. Warren, Theologians of a New World Order: Reinhold Niebuhr and the Christian Realists, 1920 - 1948 (New York, 1997), esp. chap. 6.

16. The earliest publications are "The Natural Law and Human Rights" (Windsor, Ontario, 1942), an award acceptance speech dated January 18, 1942 and published as a pamphlet; and "Natural Law and Human Rights,"Dublin Review 210 (April 1942): 116 - 24. He then wrote Les droits de l'homme et la loi naturelle (New York, 1942), translated into many languages. Maritain, "Christian Humanism,"Fortune, April 1942.
Similar views ricocheted throughout Catholic thought thereafter; see, e.g., Joseph T. Delos, "The Rights of the Human Person Vis - à - Vis the State and the Race," in Delos et al., Race - Nation - Person: Social Aspectsof the Race Problem (New York, 1944), or Tibor Payzs, "Human Rights in a World Society,"Thought 22, 85 (June 1947): 245 - 68.
17. The American Jewish Committee made clear the shift of Jewish strategy from prewar mechanisms like intervention, bilateral treaty, or a minorities regime to "international machinery." But while it treated human rights after the war as the successor to minority rights, this wassurely not the general public meaning of the phrase. American Jewish Committee, To the Counsellors of Peace (New York, [March] 1945), esp. 13 - 24; and "A Post - War Program for Jews,"The New Republic, April 30, 1945. Cf. Jacob Robinson, Human Rights and Fundamental Freedoms in the Charter of the United Nations (New York, 1946); and "From Protection of Minorities to Promotion of Human Rights,"Jewish Year Bookof International Law 1 (1949): 115 - 51; as well as Mark Mazower, "The Strange Triumph of Human Rights, 1930 - 1950,"Historical Journal 47, 2 (2004): 379 - 98.
18. Wm. Roger Louis, Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire (Oxford, 1977); Warren F. Kimball,

The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman (Princeton, 1991), chap. 7; see also Chapter 3.

19. Goebbels cited in Karl Dietrich Bracher, The Nazi Dictatorship: The Origins, Structure, and Effects of National Socialism, trans. Jean Steinberg (New York, 1970), 10. On British silence, see Simpson, Human Rights, 204 - 5, ascribing this to traditional British allergies to formal declarations. For the Pope and Continental Catholicism, see esp. the encyclical Summi Pontificatus (October 20, 1939), which reads that "man and the family are by nature anterior to the State, and that the Creator has given to both of them powers and rights and has assigned them a mission and a charge that correspond to undeniable natural requirements"; François and Renée Bédarida, eds., La Résistance spirituelle 1941 - 1944: Les cahiers clandestins du "Témoignage chrétien" (Paris, 2001), 159 - 86; and Paul A. Hanebrink, In Defense of Christian Hungary: Religion, Nationalism, and Antisemitism, 1890 - 1944 (Ithaca, 2006),170 - 80.

20. See Dallek, Franklin Roosevelt, 419 - 20, 482; Kimball, The Juggler, chap. 6, Kimball, "The Sheriffs: FDR's Postwar World," in David B. Woolner et al., eds., FDR's World: War, Peace, and Legacies (New York,2008); Robert C. Hilderbrand, Dumbarton Oaks: The Origins of the United Nations and the Search for Postwar Security (Raleigh, 1990); and esp. Christopher D. O'Sullivan, Sumner Welles, Postwar Planning, and the Quest for a New World Order, 1937 - 1943 (New York, 2008). See also, for general discussion of the relation between globalism and regionalism for Americans (which involved sometimes expanding and sometimes protecting the Monroe Doctrine's hemi-

spheric security zone), Neil Smith, American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization (Berkeley, 2003), chap. 14.

21. Hilderbrand, Dumbarton Oaks, 16.

22. Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers 1944 (General) (New York, 1966), 791; Jebb cited in Hilderbrand, Dumbarton Oaks, 92.

23. Charles Webster, "The Making of the Charter of the United Nations" (based on a 1946 lecture), in The Art and Practice of Diplomacy (New York, 1962), 79. For the idea of the events that followed as a "people's peace," see Lauren, Evolution, chaps. 5 - 6. Cf. Farrokh Jhabvala, "The Drafting of the Human Rights Provisions of the UN Charter,"Netherlands International Law Review 44 (1997): 3 - 31.

24. Dorothy B. Robins, Experiment in Democracy: The Story of U.S. Citizen Organizations in Forging the Charter of the United Nations (New York, 1971), 157; Vera Micheles Dean, The Four Cornerstones of Peace (New York, 1946), 9. The book consists of pamphlets originally prepared for the Foreign Policy Association and published in 1944 - 45.

25. Ralph Barton Perry, "Working Basis Seen,"New York Times, January 7, 1945. Cf. Robins, Experiment, 74 - 75, citing a Christian newsletter to the effect that "the real choice ... is not between an imperfect peace agency and an adequate agency, but between an imperfect organization which can keep the peace for a generation and gradually evolve into something better, and an open struggle for power which cannot keep the peace at all." Reinhold Niebuhr, "Is This 'Peace in Our Time'?"The Nation,April 7, 1945. Brian Simpson is clearly wrong to

say that "[i]n the USA itself the failure to emphasize the importance of human rights became the main criticism." Simpson, Human Rights, 251.

26. Robins, Experiment, 151; "This Is It,"Time, June 18, 1945.

27. José Cabranes, "Human Rights and Non - Intervention in the Inter-American System,"Michigan Law Review 65, 6 (April 1967): 1147 - 82, which stresses the reasons for commitment to sovereign impregnability, esp. 1161 - 62 on the Bogotá declaration. Cf. Lauren, Evolution, and Mary Ann Glendon, A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights (New York, 2001).

28. Herbert V. Evatt, "Risks of a Big Power Peace,"Foreign Affairs 24, 2 (January 1946): 195 - 209; and The United Nations (Oliver Wendell Holmes lectures, 1947) (Cambridge, Mass., 1948).

29. Webster, "The Making," 86; Vandenberg cited in Clark M. Eichelberger, Organizing for Peace: A Personal History of the United Nations (New York, 1977); Virginia Gildersleeve, Many a Good Crusade (New York, 1954), 330 - 31. On Smuts, see Mark Mazower, No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations (Princeton, 2009), chap. 1; see also Saul Dubow, "Smuts, the United Nations, and the Rhetoric of Race and Rights,"Journal of Contemporary History 41, 1 (2008): 45 - 74. For the addition of the Commission on Human Rights to the charter, due to Christian and Jewish representatives, as well as the American Association for the United Nations, see Eichelberger, Organizing for Peace, 269 - 72; Robins, Experiment, 129 - 32; Benjamin V. Cohen, "Human Rights under the United Nations Charter," Law and Contemporary Problems 14, 3

(Summer 1949): 430 - 37 at 430 - 31; cf. William Korey, NGOs and the Universal Declaration of Human Rights (New York, 1998), chap. 1. See also Frederick Nolde's memories in Free and Equal: Human Rights in Ecumenical Perspective(Geneva, 1968).

30. "Les droits fondamentaux de l'homme, base d'une restauration du droit international,"Annuaire de l'Institut de Droit International 41 (1947): 153 - 54.

31. Cf. Albert Verdoodt, Naissance et signification de la Déclaration universelle des droits de l'homme (Louvain, 1964); and, most exhaustively, Johannes Morsink, The Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting, and Intent (Philadelphia, 1999).

32. See Jason Berger, A New Deal for the World: Eleanor Roosevelt and American Foreign Policy (New York, 1981).

33. The Ligue des Droits de l'Homme, at its Dijon Conference in 1936, announced the need for a new set of social rights, to add to the political and civil ones it had defended since the Dreyfus Affair; see Ligue des Droits de l'Homme, Le Congrès national de 1936: Compte - rendu sténographique (Paris, 1936), 219 - 305 and 415 - 23, "Projet de complement à la Déclaration des Droits de l'Homme." For postwar social rights, see also Georges Gurvitch, The Bill of Social Rights (New York, 1946).

34. See the narrative in Cass Sunstein, The Second Bill of Rights: FDR's Unfinished Revolution and Why We Need It More than Ever (New York, 2004). The changing nature of the New Deal after 1937 in the direction of individual rights is the main thesis of Alan Brinkley, The End of Reform: New Deal Liberalism in Recession and War (New York,

1995), though Brinkley makes no attempt to connect this rights - basedderadicalization to wartime internationalism.

35. For a general picture, see my "Personalism, Community, and the Origins of Human Rights," in Stefan - Ludwig Hoffmann, ed., A History of Human Rights in the Twentieth Century (Cambridge, 2010). On Roosevelt, see Glendon, A World Made New; on Humphrey, see Clinton Timothy Curle, Humanité: John Humphrey's Alternative Account of Human Rights (Toronto, 2007).

36. See esp. A. J. Hobbins, "René Cassin and the Daughter of Time: The First Draft of the Universal Declaration of Human Rights,"Fontanus 2 (1989): 7 - 26, one document in a subsidiary and frequently nationalistic literature intent on awarding credit to a single founder.

37. René Cassin, "L'Etat - Léviathan contre l'homme et la communauté humaine,"Nouveaux cahiers, April 1940, rpt. in Cassin, La pensée et l'action (Paris, 1972), citing Pius XII's encyclical Summi Pontificatus. It may be, in his case alone, that the rhetoric of the human person retained some link to older, generally overthrown neo - Kantian ideas of the turn of the century. On Cassin, see Marc Agi, René Cassin, fantassin des droits de l'homme (Paris, 1979); Eric Pateyron, La contribution française à la rédaction de la Déclaration universelle des droits de l'homme: René Cassin et la Commission consultative des droits de l'homme (Paris, 1998); and J. M. Winter, Dreams of Peace and Freedom: Utopian Moments in the Twentieth Century (New Haven, 2006), chap. 2. For a flavor of Cassin's views in this era, see Cassin, "The United Nations and Human Rights,"Free World 12, 2 (September 1946): 16 - 19; "The UN Fights for Human Rights,"United World

1, 4 (May 1947): 46 - 48; or "La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme,"Evidences 1 (1949). For memories, see various texts in Cassin, La pensée et l'action. For bibliography and reminiscences, see the special issue of Revue des droits de l'homme (December 1985).

38. Edward Said, Out of Place (New York, 1999), esp. 265. A serious study of Malik is a desideratum, but see Raja Choueri's revealing Charles Malek: Discours, droits de l'homme, et ONU (Beirut, 1998), which-stresses his religiosity and loyalty to the American missionary tradition that led to the founding of the American University of Beirut where he studied and later taught. Malik's most full - blown endorsement ofChristian personalism in public at the time occurs in E/CN.4/ SR.14 (1947), esp. 3 - 4.

39. John Humphrey, Human Rights and the United Nations: A Great Adventure (Dobbs Ferry, 1983), 65 - 66. The Bogotà declaration, often said to be the first international declaration of rights in world history, had been preceded by the Geneva Declaration of the Rights of the Child (1924).

40. For a much more laudatory view of the role of "small states" at this point, see Glendon, "The Forgotten Crucible: The Latin American Influence on the Universal Human Rights Idea,"Harvard Human Rights Journal 16 (2003): 27 - 40; and esp. Susan Waltz, "Reclaiming and Rebuilding the History of the Universal Declaration of Human Rights," Third World Quarterly 23, 3 (2002): 437 - 48; and Waltz, "Universalizing Human Rights: The Role of Small States in the Construction of the Universal Declaration of Human Rights,"Human Rights Quarterly 23 (2001): 44 - 72. On Latin America, cf. Paolo G. Wright - Carrozza,

"From Conquest to Constitutions: Retrieving a Latin American Tradition of the Idea of Human Rights,"Human Rights Quarterly 25, 2 (May 2003): 281 - 313.

41. See UNESCO, Human Rights: Comments and Interpretations, intro. Maritain (New York, 1948), 9; [Melville Herskovits et al.], "Statement on Human Rights,"American Anthropologist, n.s., 49 (1947): 539 - 43, and 50 (1948): 351 - 55 at 543, which includes Julian Steward's criticism of the residual universalism of the anthropological plea for difference; cf. Karen Engle, "From Skepticism to Embrace: Human Rights and the American Anthropological Association from 1947 - 1999,"Human Rights Quarterly 3 (2001): 536 - 59.
42. UN ESC Res. 75 (V), August 5, 1947; Humphrey, Human Rights and the United Nations, 28; Mehta cited in Manu Bhagavan, "A New Hope: India, the United Nations and the Making of the Universal Declaration of Human Rights,"Modern Asian Studies 44, 2 (March 2010): 311 - 47.
43. Charles Malik, "How the Commission on Human Rights Forged Its Draft of the First Covenant,"United Nations Weekly Bulletin, June 1, 1950.
44. See Andrew Martin, "Human Rights and World Affairs,"Year Book of World Affairs 5 (1951): 44 - 80 at 48.
45. George L. Kline, "Changing Attitudes toward the Individual," in Cyril Black, ed., The Transformation of Russian Society (Cambridge, 1960); John N. Hazard, "The Soviet Union and a World Bill of Rights,"Columbia Law Review 47, 7 (November 1947): 1095 - 1117; Rupert Emerson and Inis L. Claude, Jr., "The Soviet Union and the United Nations: An Essay in Interpretation,"International Organization 6, 1 (February

1952): 20 - 21. For the best narrative of the Soviets and the Universal Declaration, see Kamleshwar Das, "Some Observations Relating to the International Bill of Human Rights,"Indian Yearbook of International Affairs 19 (1986): 12 - 15, citing UN Doc. E/CN.4/SR.89, 12.

46. Jennifer Amos, "Embracing and Contesting: The Soviet Union and the Universal Declaration of Human Rights, 1948 - 1958," in Hoffmann, ed., A History of Human Rights, and Waltz, "Universal Rights: The Contribution of Muslim States,"Human Rights Quarterly 26 (2004): 813 - 19.

47. "The declaration was, in certain respects, not based on reality, because it described man as an isolated individual and overlooked the fact that he was also a member of a community." U.N. Doc. A/PV.183 (1948), 916. As late as 1965, Harvard Law School's Harold Berman, among otherthings expert in Soviet jurisprudence, could write that the USSR's approach to human rights, for all its flaws, remained "a genuine response to the crisis of the 20th century, which has witnessed the breakdownof individualism—in law as well as in other areas of spiritual life." Berman, "Human Rights in the Soviet Union,"Howard Law Journal 11 (Spring 1965): 341.

48. See, e.g., Ivo Lapenna, Conceptions soviétiques de droit international public (Paris, 1954), 222 - 23, 293 - 99. Further, it would appear that post1948 attempts to formulate a "socialist international law" did not prioritize human rights in any way. Ibid., 149 - 53. On the Soviets at the UN more generally, see Alexander Dallin, The Soviet Union at the United Nations: An Inquiry into Objectives and Motives (New York, 1962).

49. For the resolutions, all from early 1949, see UN G. A. Res. 265 (III) (South Asians), 272 (III) (Hungary and Bulgaria), and 285 (III) (Soviet wives, brought by Chile, whose ambassador's son found himself affected). See also, later, UN G. A. Res. 294 (IV) (1949) and 385 (V) (Hungary and Bulgaria again).
50. See, e.g., their role in Louis Sohn and Thomas Buergenthal, International Protection of Human Rights (Indianapolis, 1973). On early activity around South Africa, see R. B. Ballinger, "UN Action on Human Rights in South Africa," in Evan Luard, ed., The International Protection of Human Rights (London, 1967).
51. See Martin, "Human Rights in the Paris Peace Treaties,"British Yearbook of International Law 24 (1947) and Stephen D. Kertesz, "Human Rights in the Peace Treaties,"Law and Contemporary Problems 14, 4 (Autumn 1949): 627 - 46; and, for canny analysis of the international (including UN) uproar around Mindszenty, see Gaetano Salvemini, "The Vatican and Mindszenty,"The Nation, August 6, 1949.
52. This era remains to be studied in much detail, but for now see Barbara Metzger, "Towards an International Human Rights Regime during the Inter - war Years: The League of Nations' Combat of Traffic in Women and Children," in Kevin Grant et al., eds., Beyond Sovereignty: Britain, Empire, and Transnationalism (New York, 2007); Keith David Watenpaugh, "'A Pious Wish Devoid of All Practicability': The League of Nations' Eastern Mediterranean Rescue Movement and the Paradox of Interwar Humanitarianism,"American Historical Review (forthcoming); and Claudena M. Skran, Refugees in Inter - War Europe: The Emergence of a Regime (Oxford, 1995). It is anachronistic, however, to conflatehumanitarianism and human rights, which reflects contemporary assumptions.

53. Cf. Daniel Maul, Menschenrechte, Sozialpolitik und Dekolonisation: Die Internationale Arbeitsorganisation (IAO) 1940 - 1970 (Essen, 2007); in English, see Maul, "The International Labour Organization and the Struggle against Forced Labour,"Labor History 48, 4 (2007): 477 - 500 and "The International Labour Organization and Human Rights," in Hoffmann, ed., A History of Human Rights.

54. Aron cited in Marco Duranti, "Conservatism, Christian Democracy, and the European Human Rights Project, 1945 - 1950" (Ph.D. diss. Yale University, 2009), 88; E. H. Carr, "The Rights of Man," in UNESCO, ed., Human Rights, 20. Compare Carr's argument against the isolation offormal guarantees to the importance of social protection by various mechanisms. "Nor are political rights and political principles the dominant preoccupation of the contemporary world. The statement often, and justly, made that the future of democracy depends on its ability to solve the problem of full employment illustrates the subordination of political to social and economic ends in the modern world. Internationalism,like nationalism, must become social." Carr, Nationalism and After (London, 1945), 63.

55. Cf. Mark Philip Bradley, "The Ambiguities of Sovereignty: The United States and the Global Human Rights Cases of the 1940s and 1950s," in Douglas Howland and Luise White, eds., The Art of the State: Sovereignty Past and Present (Bloomington, 2008).

56. G. K. A. Bell, Christianity and World Order (Harmondsworth, 1940), 104; Bell, "The Church in Relation to International Affairs" (address at Chatham House), International Affairs 25, no. 4 (October 1949): 407, 409; Emil Brunner, "Das Menschenbild und die Menschenrechte," Universitas 2, 3 (March 1947): 269 - 74 and 2, 4 (April 1947): 385 - 91 at 269; cf. R.

M. MacIver, ed., Great Expressions of Human Rights (New York, 1950), with chiefly religious authors and contents, including famed American Catholic theologian John Courtney Murray's personalist and communitarian interpretation. Cf. Richard McKeon's "The Philosophic Bases and Material Circumstances of the Rights of Man," in UNESCO, ed., Human Rights, and the autobiographical and other reflections in McKeon, Freedom and Reason and Other Essays, ed. Zahava McKeon (Chicago, 1990), and the epilogue to this book on the philosophical revival of rights in the 1970s.

57. Gerhard Ritter, "Ursprung und Wesen der Menschenrechte," Historische Zeitschrift 169, 2 (August 1949): 234. These paragraphs follow my "The First Historian of Human Rights," American Historical Review, forthcoming.

58. Ritter, "Die englisch - amerikanischen Kirchen und die Friedensfrage," Zeitwende 18 (1949): 459 - 70, citation at 469. For Dulles and Nolde at Amsterdam, see Dulles, "The Christian Citizen in a Changing World," and Nolde, "Freedom of Religion and Related Human Rights," in World Council of Churches, Man's Disorder and God's Design, vol. 4: The Church and the International Disorder (London, 1948), 73 - 189, esp. 107 - 8 on the international bill of rights. For a different view of the centrality of human rights to the WCC, see John Nurser, For All Peoples and All Nations: The Ecumenical Church and Human Rights (Washington, 2005). Malik himself testified, prefacing Nolde's later memoirs, that "I felt that if we should lose th[e] Article on freedom of conscience and religion, namely, if man's absolute freedom were to be derogated from in any way, even by the subtlest indirection, my interest in the remainder of the Declaration would considerably flag."

Malik, "The Universal Declaration of Human Rights," in Nolde, Free and Equal, 10. In a similar vein, see the essays by Malik and Nolde in Marion V. Royce and Wesley F. Rennie, eds., We, the People, and Human Rights: A Guide to Study and Action (New York, 1949).

59. Cited in Simpson, Human Rights, 227.
60. William D. Irvine, Between Justice and Politics: The Ligue des Droits de l'Homme, 1898 - 1945 (Stanford, 2007).
61. See, however, Willy Strzelewicz, Der Kampf um Menschenrechte: Von der amerikanischen Unabhängigkeitserklärung bis zur Gegenwart ([Stockholm, 1943,] Hamburg 1947) for a social democratic narrative. Lora Wildenthal's work shows that after the war, civil liberties activism could incorporate some allusions to the new international language, without profoundly changing the terms of its activities. Wildenthal, "Human Rights Activism in Occupied and Early West Germany: The Case of the German League for Human Rights,"Journal of Modern History 80, 3 (September 2008): 515 - 56. The cases of the postwar Ligue and ACLU suggest similar conclusions.
62. Wolfram Kaiser, Christian Democracy and the Origins of the European Union (Cambridge, 2007). Cf. Michael Newman, Socialism and European Unity: The Dilemma of the Left in Britain and France (London, 1983).
63. Duranti, "Conservatism," which I follow here.
64. Aimé Césaire, Discourse on Colonialism, trans. Joan Pinkham (New York, 1972), 17. The story of French opposition to the European Convention is told in Duranti, "Conservatism," conclusion. On Belgian and Dutch affairs, there is much more to be done, but see, e.g., Peter Malcontent, "Myth or Reality? The Dutch Crusade against the Human Rights Violations in the Third World, 1973 - 1981," in Antoine Fleury,

etal., eds., Les droits de l'homme en Europe depuis 1945 (Bern, 2003).

65. On Cyprus, see Simpson, Human Rights, chaps. 17 - 19. On Lawless, see Ian Brownlie, "The Individual before Tribunals Exercising International Jurisdiction,"International and Comparative Law Quarterly 11, 3(1962): 701 - 20; and Jack Greenberg and Anthony R. Shalit, "New Horizons for Human Rights: The European Convention, Court, and Commission of Human Rights,"Columbia Law Review 63 (1963): 1384 - 1412. For caseload, see, e.g., Steven Greer, The European Convention on Human Rights: Achievements, Problems, and Prospects (Cambridge, 2006), chap. 1, esp. the charts on 34 - 35.

66. This assertion is based on a full analysis of the stenographic record. On-Nuremberg and the Genocide Convention, see Donald Bloxham, Genocide on Trial: War Crimes Trials and the Formation of Holocaust History and Memory (Oxford, 2001); and Mira Siegelberg, "The Origins of the Genocide Convention,"Columbia Undergraduate Journal of History 1, 1 (2005): 34 - 57.

الفصل الثالث: لمَ لمْ تكن مناهضة الاستعمار حركةً لحقوق الإنسان
Why Anticolonialism Wasn't a Human Rights Movement 3

1. Cited in Dixee R. Bartholomew - Feis, The OSS and Ho Chi Minh: Unexpected Allies in the War against Japan (Lawrence, 2006), 243.

2. Ho Chi Minh, "Declaration of Independence of the Democratic Republic of VietNam," in On Revolution: Selected Writings 1920 - 66, ed. Bernard B. Fall (New York, 1967), 143.

3. Ibid., emphasis added. According to Jack Rakove, already "in writing the preamble to the Declaration, Jefferson was seeking neither to

strike a blow for the equality of individuals, nor to erase the countless social differences that the law sometimes created and often sustained. The primary form of equality that the preamble asserts is an equality among peoples, defined as self - governing communities." Rakove, "Jefferson, Rights, and the Priority of Freedom of Conscience," in Robert Fatton, Jr. and R. K. Ramazani, eds., The Future of Liberal Democracy: Thomas Jefferson and the Contemporary World (New York, 2004), 51.

4. Laurent Dubois makes such a claim about the Haitian Revolution, andLynn Hunt, writing on the same era, has followed him. Laurent Dubois, A Colony of Citizens: Revolution and Slave Emancipation in the French Caribbean, 1787 - 1804 (Chapel Hill, 2004). Lynn Hunt, Inventing Human

Rights: A History (New York, 2007), chap. 4.

5. Cf. Florence Bernault, "What Absence Is Made Of: Human Rights in Africa," in Jeffrey N. Wasserstrom et al., eds., Human Rights and Revolutions (Lanham, 2000), esp. 128.

6. Cited in Raoul Girardet, L'Idée coloniale en France (Paris, 1972), 183.

7. In this sense, the title of Bonny Ibhawoh, Imperialism and Human Rights: Colonial Discourses of Rights and Liberties in African History(Albany, 2007), is seriously misleading. For claims that an interesting indigenous rights movement in Ghana in the late nineteenth century anticipated later developments, cf. S. K. B. Asante, "The Neglected Aspects of the Gold Coast Aborigines Rights Protection Society,"Phylon 36, 1 (1975): 32 - 45.

8. Erez Manela, The Wilsonian Moment: Self - Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism (Oxford, 2007).

9. On the interpretation of the Atlantic Charter by the Allies themselves as the war continued, see Wm. Roger Louis, Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire, 1941 - 1945 (New York, 1978). See also Neil Smith, American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization (Berkeley, 2003), chap. 13. FDR is cited in Robert Dallek, Franklin Roosevelt and American Foreign Policy 1932 - 1945 (Oxford, 1979), 324.
10. Efforts to add self - determination to the Universal Declaration were, as noted in the previous chapter, chiefly a concern of the Soviet and Eastern bloc delegates, and were rejected. For Ho, see William J. Duiker, HoChi Minh: A Life (New York, 2000), 341.
11. Elizabeth Borgwardt, A New Deal for the World: America's Vision for Human Rights (Cambridge, Mass., 2005); Borgwardt, "'When You State a Moral Principle, You Are Stuck With It': The 1941 Atlantic Charter as a Human Rights Instrument,"Virginia Journal of International Law 46, 3 (Spring 2006): 501 - 62.
12. Paul Kennedy, The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations (New York, 2006), 179. Among the Nigerians examined by Ibhawoh, "the introduction of the [Universal Declaration] did not stimulate the kind of impassioned debates about the right to self - determinationthat followed the Atlantic Charter" (160). This is not surprising, since the declaration did not mention self - determination.
13. Mohandas Gandhi, "A Letter Addressed to the Secretary - General of UNESCO," in Jacques Maritain, ed., Human Rights: Comments and Interpretations (New York, 1948); Jawaharlal Nehru, "To the United

Nations" (November 1948), in Independence and After (Delhi, 1949). Cf. G. S. Pathak, "India's Contribution to the Human Rights Declarationand Covenants," in L. M. Singhvi, ed., Horizons of Freedom (Delhi,1969).

14. On the League, formed in Brussels in 1927 with communist funding and organization, see Vijay Prashad, The Darker Nations: A People's History of the Third World (New York, 2007), 31 - 50.
15. For a panoramic view, see Christopher Bayly and Tim Harper, Forgotten Wars: Freedom and Revolution in Southeast Asia (Cambridge, Mass., 2007), esp. 127, 141 for the impact of the Atlantic and UN charters.
16. For the best study to date, see Kweku Ampiah, The Political and Moral Imperatives of the Bandung Conference: The Reactions of the US, UK, and Japan (Kent, 2007).
17. "Declaration to the Colonial Peoples of the World," in Kwame Nkrumah, Revolutionary Path (New York, 1973).
18. For the text, see Rachel Murray, Human Rights in Africa: From the OAU to the African Union (Cambridge, 2004), Appendix 1, at 271.
19. C. L. R. James, The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution, new ed. (New York, 1963), 24, 116, 139.
20. Aimé Césaire, Discourse on Colonialism, trans. Joan Pinkham (New York, 1972), 15. Cf. Léopold Sédar Senghor, "L'UNESCO," in Négritude et humanisme (Paris, 1964); or "La Négritude est un humanisme duXXe siècle," in Négritude et civilisation de l'universel (Paris, 1977). For background, Gary Wilder, The French Imperial Nation - State: Negritude and Colonial Humanism between the World Wars (Chicago, 2005).

21. Senghor's Senegal hosted, for instance, a January 1976 conference in Dakar on Namibia, with its moving spirit, Kéba M'baye, invoking his "civilization of the universal" as grounds for indicting South Africa's illegal trusteeship on grounds of anticolonialism and human rights. Seethe proceedings and Declaration of Dakar in Revue des droits de l'homme 9, 2 - 3 (1976).
22. Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, pref. Jean - Paul Sartre, trans. Constance Farrington (New York, 1963), 317.
23. W. E. B. Du Bois, "750,000,000 Clamoring for Human Rights,"New York Post, May 9, 1945, rpt. in Writings by W. E. B. Du Bois in Periodicals Edited by Others, ed. Herbert Aptheker, 4 vols. (Millwood, 1982), 4: 2 - 3. See also Du Bois, "The Colonies at San Francisco,"Tre k (Johannesburg), April 5, 1946, rpt. in ibid., 4: 6 - 8.
24. See Louis, Imperialism at Bay, Parts III - IV and Gordon W. Morrell, "A Higher Stage of Imperialism? The Big Three, the UN Trusteeship Council, and the Early Cold War," in R. M. Douglas et al., eds., Imperialism on Trial: International Oversight of Colonial Rule in Historical Perspective (Lanham, 2006).
25. Still, unlike Chapter XI, the "Declaration Regarding Non - SelfGoverning Territories," the trusteeship track did at least open that prospect with its language in Art. 76 of "their progressive developmenttowards self - government or independence as may be appropriate to the particular circumstances of each territory and its peoples." For the figure, Harold Karan Jacobson, "The United Nations and Colonialism: A Tentative Appraisal,"International Organization 16, 1 (Winter 1962): 45. The literature on trusteeship is surprisingly thin, but see

William Bain, Between Anarchy and Society: Trusteeship and the Obligations of Power (Oxford, 2003), chap. 5, esp. 108 - 14 on the Atlantic Charter. On proceduraldevelopments around nonself - governing territories, see Yassin El - Ayouty, The United Nations and Decolonization: The Role of AfroAsia (The Hague, 1971).

26. Cited in Martin Duberman, Paul Robeson: A Biography (New York, 1989), 297.

27. These are the subtitles of Evan Luard, A History of the United Nations, 2 vols. (New York, 1982, 1989), covering 1945 - 1955 and 1955 - 1965, respectively. Cf. Jacobson, "The United Nations," and David W. Wainhouse, Remnants of Empire: The United Nations and the End of Colonialism (New York, 1964).

28. These events are well explored in a pair of articles by Lorna Lloyd, "'A Family Quarrel': The Development of the Dispute over Indians in South Africa,"Historical Journal 34, 3 (1991): 703 - 25; and "'A Most Auspicious Beginning': The 1946 United Nations General Assembly and the Question of the Treatment of Indians in South Africa,"Review of International Studies 16, 2 (April 1990): 131 - 53. See also Mark Mazower, No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of theUnited Nations (Princeton, 2009), chap. 4.

29. Compare the first debate in a joint session of the First and Sixth Committees to the plenary debate: U.N. Doc. A/C.1&6/SR.1 - 6 (1946) and A/PV.50 - 52 (1946). Carlos Romulo, for instance, spoke in both debates in favor of the Indian concerns: A/C.1&6/SR.3 (1946), 29 - 30, and A/PV.51 (1946), 1028 - 30.

30. In an otherwise excellent study, compare the misleading concluding

chapter in Marilyn Lake and Henry Reynolds, Drawing the Global Colour Line: White Men's Countries and the International Challenge of Racial Equality (Cambridge, 2008).

31. U.N. Gen. Ass. Res. 44 (I), December 8, 1946. The issue of South - West Africa was also of major significance. See, e.g., R. B. Ballinger, "UN Action on Human Rights in South Africa," in Evan Luard, ed., The International Protection of Human Rights (London, 1967).
32. Cited in Ampiah, The Political and Moral Imperatives, 147. For some specific analyses of the percolation of self - determination in UN politics on which I have drawn, see Benjamin Rivlin, "Self - Determination and Colonial Areas,"International Conciliation 501 (January 1955): 193 - 271; Muhammad Aziz Shukri, The Concept of Self - Determination at the United Nations (Damascus, 1965); and Rupert Emerson, "SelfDetermination," American Journal of International Law 65, 3 (July 1971): 459 - 75. For larger effects on the organization, see D. N. Sharma, The Afro - Asian Group in the United Nations (Allahabad, 1969); David A. Kay, "The Politics of Decolonization: The New Nations and the United Nations Political Process,"International Organization 21, 4 (Autumn 1967): 786 - 811; and Kay, The New Nations in the United Nations, 1960 - 1967 (New York, 1970).
33. U.N. Doc. A/C.3/SR.292 (1950), 133.
34. U.N. Gen. Ass. Res. 421(V), December 4, 1950.
35. U.N. Doc. A/C.3/SR.361 (1951), 84.
36. U.N. Doc. A/C.3/SR.362 (1951), 90.
37. U.N. Doc. A/C.3/SR.366 (1951), 115.
38. U.N. Doc. A/PV.375 (1952), 517 - 18.

39. U.N. Gen. Ass. Res. 545(VI), February 5, 1952. The resolution also called for the covenant to "stipulate that all States, including those having responsibility for the administration of Non - Self - Governing Territories, should promote the realization of that right," which in effect, if unofficially, revised the charter's Chapter XI. Down into the 1970s, leading international lawyers could attack this retroactive change as an illegitimate revision of the charter outside its own amendment procedures. See Leo Gross, "The Right of Self - Determination in International Law," in Martin Kilson, ed., New States in the Modern World (Cambridge, Mass., 1975). For the continuing debate on self - determination and rights at the UN, see Roger Normand and Sarah Zaidi, Human Rights at the UN: The Political History of Universal Justice (New York, 2008), 212 - 24.

40. Louis Henkin, "The United Nations and Human Rights,"International Organization 19, 3 (Summer 1965): 513.

41. Vernon Van Dyke, Human Rights, the United States, and the World Community (Oxford, 1970), 77.

42. Kay, New Nations, 87; cf. Kay, "The Politics of Decolonization," 802. See also many of the analyses in Hedley Bull and Adam Watson, eds., The Expansion of International Society (Oxford, 1984), esp. Bull's "The Revolt against the West" and R. J. Vincent's "Racial Equality."

43. U.N. Gen. Ass. Res. 1514 (XV), December 14, 1960; Amilcar Cabral, "Anonymous Soldiers for the United Nations" (December 1962), in Revolution in Guinea: Selected Texts, trans. Richard Handyside (New York, 1969), 50 - 51. After Sharpeville, see U.N. Gen. Ass. Res. 1598 (XV), April 15, 1961, passed with only Portugal voting no; and later

1663 (XVI), November 28, 1961; 1881 (XVIII), October 11, 1963; and 1978 (XVIII), December 17, 1963. And, for comment, Ballinger, "UN Action," Moses E. Akpan, African Goals and Diplomatic Strategies in the United Nations (North Quincy, 1976); and Audie Klotz, Norms in International Relations: The Struggle against Apartheid (Ithaca, 1995), esp. 44 - 55. In the same years, there were also resolutions on the long - simmeringSouth - West Africa dispute, and the shocking decision by the International Court of Justice that other African countries had no standing in the forum to bring an action.

44. U.N. Gen. Ass. Res. 1775 (XVII), December 7, 1962; 1904 (XVIII), November 20, 1963; 2106A (XX), December 21, 1965; and 2131 (XX), December 21, 1965.

45. They were seriously undercut at the last moment by revision of implementation provisions, though a coalition of African and Asian countries also introduced the Optional Protocol to the covenant on civil and political rights intended to allow for individual complaint. See, e.g., Egon Schwelb, "Notes on the Early Legislative History of the Measures of Implementation of the Human Rights Covenants," in Mélanges offerts à Polys Modinos: Problèmes des droits de l'homme et de l'unification européenne (Paris, 1968); and Samuel Hoare, "The United Nations and Human Rights: A Brief History of the Commission on Human Rights,"Israel Year Book of Human Rights 1 (1971): 29 - 30.

46. On gross violations and, a few years later, a formal procedure for petitioning for their investgiation, see ESC Res. 1235 (XLII) (1967) and Res. 1503 (XLVII) (1970); cf. Schwelb, "Complaints by Individuals to the Commission on Human Rights: Twenty - Five Years of an Uphill

Struggle (1947 - 1971),"International Problems 13, 1 - 3 (January 1974): 119 - 39; and for one survey of the results of the so - called 1503 procedure, Ton J. M. Zuijdwijk, Petitioning the United Nations: A Study in Human Rights (New York, 1982). For the larger picture, and esp. the Commission on Human Rights's Sub - commission on Prevention of Discrimination, see Jean - Bernard Marie, La Commission des droits de l'homme

de l'ONU (Paris, 1975), Moses Moskowitz, The Roots and Reaches of United Nations Actions and Decisions (Alphen aan den Rijn, 1980); and Howard Tolley, The United Nations Commission of Human Rights (Boulder, 1987).

47. This is the title of the article rpt. In Bill V. Mullen and Cathryn Watson, eds., W. E. B. Du Bois on Asia: Crossing the World Color Line (Jackson, 2005).
48. See the careful survey of responses to the Atlantic Charter in Penny M. von Eschen, Race against Empire: African - Americans and Anticolonialism,1937 - 1957 (Ithaca, 1997), 25 - 28.
49. Du Bois, Color and Democracy: Colonies and Peace (New York, 1945), as well as "The Negro and Imperialism" (1944) and "The Pan - African Movement" (his Manchester address reviewing prior conferences), both in Du Bois, W. E. B. Du Bois Speaks: Essays and Addresses 1920 - 1963, ed. Philip S. Foner (New York, 1970). See on all this the early chapters of Gerald Horne, Black and Red: W. E. B. Du Bois and the AfroAmerican Response to the Cold War, 1944 - 1963 (Albany, 1986).
50. Du Bois, "750,000,000 Clamoring," 3; Du Bois, Color and Democracy, 10 - 11, 43, 54, 73, 140 - 41.

51. I infer this from the material presented in Carol Anderson, Eyes Off the Prize: The United Nations and the African American Struggle for Human Rights (Cambridge, 2003), chap. 1. Besides von Eschen, Race, 74 - 85, see also Daniel W. Aldridge III, "Black Powerlessness in a Liberal Era: The NAACP, Anti - Colonialism, and the United Nations Organization 1942 - 1945," in Douglas et al., eds., Imperialism on Trial and Marika Sherwood, "'There Is No New Deal for the Black Man in San Francisco': African Attempts to Influence the Founding Conference of the United Nations, April - July 1945,"International Journal of African Historical Studies 29, 1 (1996): 71 - 94.

52. Cited in Anderson, Eyes, 93

53. Citations from ibid., 140; and David Levering Lewis, W. E. B. Du Bois: The Fight for Equality and the American Century, 1919 - 1963 (New York, 2000), 529; cf. 521 - 22, 528 - 34.

54. Du Bois, "Human Rights for All Minorities," rpt. in W. E. B. Du Bois Speaks, was a talk before Pearl Buck's East and West Association from November 1945. Du Bois's introduction to the appeal is rpt. in the same collection. For minor reporting, see George Streator, "Negroes to Bring Cause before U.N.,"New York Times, October 12, 1947; and "U.N. Gets Charges of Wide Bias in U.S.,"New York Times, October 24, 1947.

55. See von Eschen, Race, chap. 5; and Nikhil Singh, Black Is a Country: Race and the Unfinished Struggle for Democracy (Cambridge, Mass., 2004), chap. 4; as well as Mary Dudziak, Cold War Civil Rights: Race and the Image of American Democracy (Princeton, 2000), on the Cold War origins of the NAACP's legal strategy and the Brown v. Board of Education decision.

56. See Ralph Bunche, "The International Trusteeship System," in Trygve-Lie, ed., Peace on Earth (New York, 1949); and, for persuasive analysis, Lawrence S. Finkelstein, "Bunche and the Colonial World: From Trusteeship to Decolonization," in Benjamin Rivlin, ed., Ralph Bunche: The Man and His Times (New York, 1990).

57. On Shuttlesworth, see Marjorie L. White and Andrew M. Manis, eds., Birmingham Revolutionaries: Fred Shuttlesworth and the Alabama Christian Movement for Human Rights (Macon, 2000). On Kenyatta and Nkrumah, see Horne, Black and Red, 79.

58. Malcolm X, "The Ballot or the Bullet," in Malcolm X Speaks: Selected Speeches and Statements, ed. George Breitman (New York, 1965), 34 - 35; cf. "The Black Revolution," from the same month, in ibid., 52.

59. Malcolm X, "Letters from Abroad," in ibid., 61. Interestingly, Malcolm X complained of some of the very earliest stirrings of what would come to be a central human rights cause in the decade after his death. "I read in the paper yesterday where one of the Supreme Court justices, [Arthur] Goldberg, was crying about the violation of human rights of three million Jews in the Soviet Union. Imagine this. I haven't got anything against Jews, but that's their problem. How in the world are you going to cry about problems on the other side of the world when you haven't got the problems straightened out here? How can the plight of three million Jews in Russia be qualified to be taken to the United Nationsby a man who is a justice in this Supreme Court, and is supposed to be a liberal, supposed to be a friend of black people, and hasn't opened up his mouth one time about taking the plight of black people

down here to the United Nations?" Malcolm X, "The Black Revolution,"55.

60. See notably his July 1964 "Appeal to the African Heads of State," in ibid., esp. 75; cf. Malcolm X, The Last Speeches, ed. Bruce Perry (New York, 1989), 89, 181, and (with Alex Haley), The Autobiography of Malcolm X (New York, 1964), 207.

61. See Robert L. Harris, "Malcolm X: Human Rights and the United Nations," in James L. Conyers, Jr. and Andrew P. Smallwood, ed., Malcolm X: A Historical Reader (New York, 2008); and Thomas F. Jackson, From Civil Rights to Human Rights: Martin Luther King, Jr., and the Struggle for Economic Justice (Philadelphia, 2007).

62. Cf. Roland J. Burke, "'The Compelling Dialogue of Freedom': Human Rights and the Bandung Conference,"Human Rights Quarterly 28 (2006): 947 - 65.

63. "Final Communiqué of the Asian - African Conference," in George M. Kahin, The Asian African Conference: Bandung, Indonesia, April 1955 (Ithaca, 1956), 80.

64. Malik, "The Spiritual Significance of the United Nations,"Christian Scholar 38, 1 (March 1955), 30; rpt. in Walter Leibrecht, ed., Religion and Culture: Essays in Honor of Paul Tillich (New York, 1959), 353. Cf. Charles Malik, "Appeal to Asia,"Thought 26, 100 (Spring 1951): 9 - 24 and Cary Fraser, "An American Dilemma: Race and Realpolitik in the American Response to the Bandung Conference, 1955," in Brenda Gayle Plummer, ed., Window on Freedom: Race, Civil Rights, and Foreign Affairs,1945 - 1988 (Chapel Hill, 2003), esp. 129 - 31.

65. See Carlos P. Romulo, The Meaning of Bandung (Chapel Hill, 1956), together with his Crusade in Asia (New York, 1955) on communist in-

cursions, and Contemporary Nationalism and the World Order (New York, 1964), for liberal, pro - Western nationalism.

66. "In Christianity, the individual human person possesses an absolute value," Malik explained in 1951. "The ultimate ground of all our freedom is the Christian doctrine of the absolute inviolability of the human person." Charles Malik, "The Prospect for Freedom" (address at honorary rectorial convocation, University of Dubuque, February 19, 1951), unpaginated. See also Carlos Romulo, "Natural Law and International Law,"University of Notre Dame Natural Law Institute Proceedings 3 (1949): 121, 126.

67. Kenneth Kaunda, Speech by the Honorable Kenneth Kaunda, Fordham University (Duquesne, 1963), 3.

68. Ullrich Lohrmann, Voices from Tanganyika: Great Britain, the United Nations, and the Decolonization of a Trust Territory (Berlin, 2008), esp. 28 - 38 and chaps. 4 - 6.

69. Andreas Eckert identifies Nyerere as the first - generation African statesman who "most frequently referred" to human rights, without noting the trusteeship background. Andreas Eckert, "African Nationalists and Human Rights, 1940s to 1970s," in Stefan - Ludwig Hoffmann, ed, A History of Human Rights in the Twentieth Century (Cambridge, 2010).

70. Julius Nyerere, "Individual Human Rights" (September 1959), in Freedom and Unity: Uhuru na Umoja (London, 1967), 70. However, the remainder of the speech makes clear that he intended this pre - independence speech to respond to groups whom he cast as wrongly angling for regional autonomy as opposed to the individual rights his

Tanganyika African National Union party promised.

71. Nyerere, "Independence Address to the United Nations" (December 1961), in ibid., 145 - 46. See also his Dag Hammerskjöld Memorial Lecture of January 1964, "The Courage of Reconciliation," in ibid., esp. 282 - 83.
72. See Nyerere, "The Arusha Declaration: Socialism and Self - Reliance," in Freedom and Socialism: Uhuru na Ujamaa (New York, 1968), 132 - 33.
73. See Boris Mirkine - Guetzévitch, Les constitutions de l'Europe nouvelle (Paris, 1928), 35 - 40; and Mirkine - Guetzévitch, Les constitutions européennes (Paris, 1951), chap. 8. Cf. Mirkine - Guetzévitch, Les nouvelles tendances des Déclarations des Droits de l'homme (Paris, 1930, 1936).
74. See the summary in M. G. Gupta, "Fundamental Rights and Directive Principles of State Policy," in Gupta, ed., Aspects of the Indian Constitution, 2nd ed. (Allahabad, 1964), esp. 114 - 21. For an early analysis of the large wave of litigation the bill enabled, see Alan Gledhill, Fundamental Rights in India (London, 1955). B. R. Ambedkar, States and Minorities: What Are Their Rights and How to Secure Them in the Constitution of Free India (Bombay, 1947).
75. Charles O. H. Parkinson, Bills of Rights and Decolonization: The Emergence of Domestic Human Rights Instruments in Britain's Overseas Territories (Oxford, 2007); Ivor Jennings, The Approach to Self - Government (Cambridge, 1956), chap. 6 at 103. Britain did formally extend the protection of the European Convention on Human Rights to its colonial territories. This made no difference in late colonial gov-

ernance (the theory being that the convention was redundant, and in any event derogable in emergency), and the text of the European Convention did not normally influence bills of rights adopted in the constitution making of former British possessions.

76. See Parkinson, Bills of Rights, 228 - 33; Ivo Ducachek, Rights and Liberties in the World Today: Constitutional Promise and Reality (Santa Barbara, 1973), chap. 1; and Dudziak, Exporting American Dreams: Thurgood Marshall's African Journey (Oxford, 2008), appendix.
77. Kim Lane Scheppele, "The Migration of Anti - Constitutional Ideas: The Post - 9/11 Globalization of Public Law and the International State of Emergency," in Sujit Choudry, ed., The Migration of Constitutional Ideas (Cambridge, 2006), 350. Cf. Inis Claude, ed., Comparative Human Rights (Johns Hopkins, 1976).
78. See Stephen Howe, Anticolonialism in British Politics: The Left and the End of Empire, 1918 - 1964 (Oxford, 1993), esp. chaps. 5 - 7. Vidal - Naquet, due to his contacts with Peter Benenson, published his classic account, Torture, Cancer of Democracy: Algeria, 1954 - 1962 (London, 1963) as a Penguin special in English first.
79. Sartre, "Preface," in Fanon, 20 - 21.
80. See, e.g., Eqbal Ahmad, "Revolutionary Warfare and Counterinsurgency," in Norman Miller and Roderick Aya, eds., National Liberation: Revolution in the Third World (New York, 1971); Régis Debray, A Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Revolutionary Struggle in Latin America, trans. Bobby Oritz (New York, 1967) and Che's Guerilla War, trans. Rosemary Sheed (Baltimore, 1975); then Gérard Challand, Revolution in the Third World: Myths and Prospects (1976; New York, 1977);

and Pascal Bruckner, The Tears of the White Man: Compassion as Contempt, trans. William R. Beer (1983; New York, 1986). See also Rony Brauman, ed., Le Tiers - mondisme en question (Paris, 1986).

81. Emerson, From Empire to Nation: The Rise to Self - Assertion of Asian and African Peoples (Cambridge, Mass., 1960); and Gilbert Rist, The History of Development: From Western Origins to Global Faith, new ed., trans. Patrick Camiller (London, 2002), chap. 9.

82. David H. Bayley, Public Liberties in the New States (Chicago, 1964), 142; S. Prakash Sinha, "Is Self - Determination Passé?"Columbia Journal of Transnational Law 12 (1973): 260 - 73.

83. Emerson, "The Fate of Human Rights in the Third World,"World Politics 27, 2 (January 1975): 223; Arthur Schlesinger, Jr., "Human Rights: How Far, How Fast?"Wall Street Journal, March 4, 1977; Louis Henkin, The Rights of Man Today (Boulder, 1978), 136; Daniel Patrick Moynihan, "The Politics of Human Rights,"Commentary 64, 2 (August 1977): 22;cf. Elizabeth Peterson Spiro, "From Self - Determination to Human Rights: A Paradigm Shift in American Foreign Policy,"Worldview, January - February1977; and Sidney Liskofsky, "Human Rights Minus Liberty?" Worldview, July 1978.

الفصل الرابع: نقاء هذا الكفاح

The Purity of This Struggle 4

1. Bronislaw Baczko, "The Shifting Frontiers of Utopia,"Journal of Modern History 53, 3 (September 1981): 468, 475.

2. Interview with Moses Moskowitz, recorded November 7, 1979, AJC William E. Wiener Oral History Collection, New York Public Library, Dorot Jewish Division, 22.

3. Ibid., 25, 33, 35. I also draw on a typescript "Curriculum Vitae," and other documents, Moses Moskowitz Papers, White Plains, New York. Moskowitz, Human Rights and World Order: The Struggle for Human Rights in the United Nations (New York, 1958), The Politics and Dynamics of Human Rights (New York, 1968), International Concern with Human Rights (Leiden, 1972), The Roots and Reaches of United Nations Decisions (Aalphen an den Rijn, 1980). For the high commissioner, see esp. the original 1963 proposal of Jacob Blaustein, "Human Rights: A Challenge to the United Nations and to Our Generation," in Andrew W. Cordier and Wilder Foote, eds., The Quest for Peace: The Dag Hammerskjöld Memorial Lectures (New York, 1965).
4. Lyman Cromwell White, International Non - Governmental Organizations: Their Purposes, Methods, and Accomplishments (New Brunswick, 1951), vii, 261 - 66.
5. See Sandi E. Cooper, "Peace as a Human Right: The Invasion of Women into the World of High International Politics,"Journal of Women's History 14, 2 (May 2002): 9 - 25 and, for an emblematic organizational study, Catherine Foster, Women for All Seasons: The Story of the Women's International League for Peace and Freedom (Athens, 1989).
6. As Moskowitz put it in an internal memo, "The whole program of the committee is based on a strategic conception that the best defense of the rights of the Jews is an attack on the sources of bias and prejudice and the promotion of democratic ideals and institutions. If there is any validity to this program, the UN, in the long run as well as in the short run, is the best hope.""Evaluation of the United Nations Program of the

American Jewish Committee" (February 1951), AJC RG 347.17.10, YIVO Archives, Center for Jewish History, New York, Gen - 10, Box 173.

7. Cited in Jan Eckel, "'To Make the World a Slightly Less Wicked Place': The International League of the Rights of Man, Amnesty International USA and the Transformation of Human Rights Activism from the 1940s through the 1970s," unpublished, whose fine analysis converges with mine.

8. Baldwin's interest in international civil liberties, though he did not convince the ACLU to follow him then, dated back to the 1920s and his enthusiasm for Indian independence and the cause of political prisoners. See Robert C. Cottrell, Roger Nash Baldwin and the American Civil Liberties Union (New York, 2000), chap. 13. For Baldwin's UN focus, see Baldwin, "Some Techniques for Human Rights,"International Associations 8 (1958): 466 - 69. See Roger S. Clark, "The International League of the Rights of Man," unpublished; and Clark, "The International League for Human Rights and South West Africa 1947 - 1957: The Human Rights NGO as Catalyst in the International Legal Process," Human Rights Quarterly 3, 4 (1981): 101 - 36. For an appraisal in the mid1970s, shortly after its name change, see Harry Scoble and Laurie Wiseberg, "The International League for Human Rights: The Strategy of a Human Rights NGO,"Georgia Journal of International and Comparative Law 7, Supp. (1977): 289 - 314, esp. 292 - 95, rpt. as "Human Rights as an International League,"Society 15, 1 (November/ December 1977): 71 - 75.

9. Tehran was very little covered. See Drew Middleton, "Israel Is Accused at Rights Parley,"New York Times, April 24, 1968. Seán MacBride, "The Promise of Human Rights Year,"Journal of the International

Commission of Jurists 9, 1 (June 1968): ii. The ICJ had been founded in 1952, and worked with CIA funding to promote the rule of law. It slowly incorporated the human rights framework. See Howard B. Tolley, Jr., The International Commission of Jurists: Global Advocates for Human Rights (Philadelphia, 1994).

10. See Ethel C. Phillips, You in Human Rights: A Community Action Guide for International Human Rights Year (New York, 1968) and Stanley I. Stuber, Human Rights and Fundamental Freedoms in Your Community (New York, 1968), the latter cosponsored by the American Association for the United Nations. For the commission, see its final pamphlet report, To Continue Action for Human Rights (Washington, 1969). Compare, at a more policy - oriented level, John Carey, ed., The InternationalProtection of Human Rights (Twelfth Hammerskjöld Forum) (New York, 1968).

11. Morris B. Abram, "The UN and Human Rights,"Foreign Affairs 47, 2 (January 1969): 363 - 74 at 363; Moskowitz, International Concern, chap. 2, "Disappointment at Tehran," 13, 23.

12. René Cassin, "Twenty Years of NGO Effort on Behalf of Human Rights," Charles Malik, "An Ethical Perspective," and O. Frederick Nolde, "The Work of the NGO's: Problems and Opportunities," inConference of NGOs in Consultative Status, Toward an NGO Strategy for the Advancement of Human Rights (New York, 1968), 22, 99 - 100, 111. Similarly, Swiss philosopher Jeanne Hersch, who had put together the UNESCO publication Birthright of Man (Paris, 1969), rued the fact that "certain people, particularly ours, are seized with the virtuous fever of destruction, or brandishing destruction to make jus-

tice spring from a void. Such indignation is very fashionable." Hersch, "Man's Estate and His Rights," in ibid., 102. Cf. W. J. Ganshof van der Meersch, "Droits de l'homme 1968,"Droits de l'homme 1, 4 (1968): 483 - 90 and Gerd Kaminski, "La jeunesse, facteur de la promotion et de la réalisation du respect universel des droits de l'homme,"Droits de l'homme 4, 1 (1971): 153 - 90.

13. Sir Egerton Richardson, "The Perspective of the Tehran Conference," in Toward an NGO Strategy, 25; Germaine Cyfer - Diderich, "Report of the General Rapporteur," in ibid., 1.
14. H. G. Nicholas, The United Nations as a Political Institution, 5th ed. (Oxford, 1975), 148 - 49.
15. For an interesting barometer of the state of old - style American internationalism in the mid - 1960s, see Richard N. Gardner, ed., Blueprint for Peace: Being the Proposals of Prominent Americans to the White House Conference on International Cooperation (New York, 1966), esp. 84 - 102 on human rights.
16. Cited in Tom Buchanan, "'The Truth Will Set You Free': The Making of Amnesty International,"Journal of Contemporary History 37, 4 (2002): 591.
17. On Pax Christi, see François Mabille, Les catholiques et la paix au temps de la guerre froide (Paris, 2004). On the WCC, see Edward Duff, The Social Thought of the World Council of Churches (London, 1956).
18. Archer, who was supposed to write a companion volume on human rights to Benenson's on prisoners, failed to do so at the time. Cf. later Archer, "Action by Unofficial Organizations of Human Rights," in Evan Luard, ed., The International Protection of Human Rights (London,

1967); and Archer, Human Rights, Fabian Research Series 274 (London, 1969). But it was on his suggestion that Benenson had the campaign culminate on December 10, the anniversary of the Universal Declaration'spassage.

19. Peter Benenson, Persecution 1961 (Harmondsworth, 1961), 152. One of the earliest Amnesty "godfathers," Andrew Martin, had been particularly concerned with East European clerics in the 1940s. For the best overall source on MacBride's human rights activities over the years, see MacBride (with Eric Laurent), L'exigence de la liberté (Paris, 1980), 163 - 70.
20. Arthur Danto, personal communication.
21. Jeremi Suri, Power and Protest: Global Revolution and the Rise of Détente(Cambridge, Mass., 2003).
22. Valery Chalidze, To Defend these Rights: Human Rights in the Soviet Union, trans. Guy Daniels (New York, 1974), 51.
23. On Volpin, see, brilliantly, Benjamin Nathans, "The Dictatorship of Reason: Aleksandr Volpin and the Idea of Rights under 'Developed Socialism,'" Slavic Review 66, 4 (Winter 2007): 630 - 63.
24. See the partial translation in Peter Reddaway, ed., Uncensored Russia: Protest and Dissent in the Soviet Union (New York, 1972), 53 - 54; cf. Mark Hopkins, Russia's Underground Press: The Chronicle of Current Events (New York, 1983), 1, 26 - 27.
25. The appeal's text is in George Saunders, ed., Samizdat: Voices of the Soviet Opposition (New York, 1974), 365 - 69. Chalidze also began researching United Nations law as part of his larger commitment at this moment to learn the law. Joshua Rubenstein, Soviet Dissidents: Their

Struggle for Human Rights (Boston, 1980), 128 - 29. Cf. Chalidze, The Soviet Human Rights Movement: A Memoir (New York, 1984).

26. See David Kowalewksi, "The Multinationalization of Soviet Dissent,"Nationalities Papers 11, 2 (Fall 1983): 207.

27. Yakobson cited in Natalia Gorbanevskaya, Red Square at Noon (New York, 1972), 284; Orlov and Litvinov cited in Philip Boobbyer, Conscience, Dissent, and Reform in Soviet Russia (New York, 2005), 88, 75; and ibid., 89, for his comment. Later, Litvinov reflected, "The human rights movement has focused its full attention on the defense of the individual against the arbitrary behavior of the government, not on questions of state and social structure. Devoting itself to this seemingly simple and practical mission, the revitalized intelligentsia is overcoming the old intelligentsia's vice of blind faith in utopian schemes."Litvinov, "The Human - Rights Movement in the Soviet Union," in David Sidorsky, ed., Essays on Human Rights: Contemporary Issues and Jewish Perspectives (Philadelphia, 1979), 124.

28. I cite the rapidly published book version Progress, Coexistence, and Intellectual Freedom (New York, 1968), 42. While Sakharov surely defended intellectual freedom, and even referred to the worth of the human personality (48), it is anachronistic to interpret his framework as one founded on human rights at this date. Cf. Joshua Rubenstein, "Andrei Sakharov, the KGB, and the Legacy of Soviet Dissent," in Rubenstein and Alexander Gribanov, eds., The KGB File of Andrei Sakharov (New Haven, 2005), 20.

29. See Sakharov, Memoirs, 319, where he recalled, "I knew little of the movement's history, I was uncomfortable with [Chalidze's] legalistic

approach," and 336 - 37, ascribing his attention to the long - term suppression of religion he had ignored to the May 1971 trial of Anatoly Krasnov - Levitin; cf. Sakharov, Sakharov Speaks, 160 - 63 (New York, 1974), in which the text of his memo to Brezhnev is also reproduced. Aleksandr Solzhenitsyn, The Nobel Lecture on Literature, trans. F. D. Reeve (New York, 1972), 30.

30. In the era when anticolonialism had otherwise defined the idea in the 1960s, some Americans referred to domestic civil rights as "human rights"—without, like Malcolm X, understanding this linkage to imply the internationalization of civil rights. For example, the New York statecivil rights bureau, founded for the purposes of combating discrimination in housing and employment, was renamed the Division of Human Rights in 1968, and Columbia University law students simultaneously founded the Columbia Survey of Human Rights Law (it was renamed the Columbia Human Rights Law Review three years later). In these developments, the total absence of reference outside the domestic forum—andthe perception that there was no need to make such reference—testify to how little impact international human rights had on the American scene to that point. I have excluded mention of the NewYork state agency from the chart in the appendix to this book.

31. Hedrick Smith, "The Intolerable Andrei Sakharov,"New York Times Magazine, November 4, 1973, in which the only mention of human rights is the (mistaken) assertion that Sakharov's first act of publicdissent in 1966 had been on International Human Rights Day rather than in observance of the Stalin constitution anniversary. Sakharov,

"Peace, Progress and Human Rights," in Alarm and Hope, ed. EfremY-ankelevich and Alfred Friendly, Jr. (New York, 1978).

32. Sakharov, "How I Came to Dissent," trans. Guy Daniels, New York Review of Books, March 21, 1974.

33. See Radio Liberty, Register of Samizdat (Munich, 1971). See also Felix Corley, "Obituary: Peter Dornan,"The Independent, November 17, 1999. For the Comité, an offshoot of the older Union Internationale de la Résistance et de la Déportation, see its bulletin, Droits de l'homme en U.R.S.S, which ran 1972 - 1976, and the record of its fascinating symposium, Human Rights in the U.S.S.R.: Proceedings and Papers of the International Symposium on the 50th Anniversary of the U.S.S.R. (Brussels,1972), held December 1972 with participation from Cassin, Reddaway, and others. For representative AI publications, see Christopher R. Hill, ed., Rights and Wrongs: Some Essays on Human Rights (London, 1969), which includes Peter Reddaway's piece on Soviet dissent, or Prisoners of Conscience in the USSR: Their Treatment and Conditions (London, 1975).

34. Kathleen Teltsch, "Human Rights Association Says Soviet Group Becomes Affiliate,"New York Times, June 30, 1971. See, e.g., V. N. Chalidze, "Important Aspects of Human Rights in the Soviet Union," (a translation from Social Problems) (AJC pamphlet, 1972).

35. Michael Scammell, "Notebook,"Index of Censorship 1, 1 (Spring 1972): 7; Sakharov, Memoirs, 288. Writers and Scholars International originated after Stephen Spender published his "With Concern for Those Not Free,"Times Literary Supplement, October 1971, rpt. Index of Censorship 1, 1 (Spring 1972): 11 - 16; and in W. L. Webb and Rose

Bell, eds., An Embarrassment of Tyrannies: Twenty - Five Years of the Index of Censorship (New York, 1998).

36. Cited in Kathryn Sikkink, "The Emergence, Evolution, and Effectiveness of the Latin American Human Rights Network," in Elizabeth Jelin and Eric Hershberg, eds., Constructing Democracy: Human Rights, Citizenship,and Society in Latin America (Boulder, 1996), 63. See, e.g., David F. Schmitz, Thank God They're on Our Side: The United States and Right - Wing Dictatorships, 1921 - 1965 (Chapel Hill, 1999).

37. In an extensive literature, see J. Patrice McSherry, Predatory States: Operation Condor and Covert War in Latin America (Lanham 2005) and Jorge G. Castañeda, Utopia Unarmed: The Latin American Left after the Cold War (New York, 1993).

38. John Duffett, ed., Against the Crime of Silence: Proceedings of the Russell International War Crimes Tribunal (New York, 1968); William Jerman, ed., Repression in Latin America: Report on the First Session of the Second Russell Tribunal (Nottingham, 1975); cf. Arthur Jay and Judith Apter Klinghoffer, International Citizens' Tribunals: Mobilizing Public Opinion to Advance Human Rights (New York, 2002).

39. Cited in Vania Markarian, Left in Transformation: Uruguayan Exiles and the Latin American Human Rights Networks, 1967 - 1984 (New York 2005), 99.

40. Ibid., 141, 177 - 78.

41. José Cabranes, "Human Rights and Non - Intervention in the Inter-American System,"Michigan Law Review 65, 6 (April 1967): 1175; for Cuba, Anna P. Schreiber, The Inter - American Commission on Human Rights (Leyden, 1970), chap. 6; and Tom Farer, "The Rise of the Inter-

American Human Rights Regime: No Longer a Unicorn, Not Yet an Ox," in David J. Harris and Stephen Livingstone, eds., The InterAmericanSystem of Human Rights (Oxford, 1998), esp. 45 on Brazil. Dominican Republic president Rafael Trujillo's meddling in Venezuelan affairs also stimulated the erosion of the non - intervention norm.Cf. Inter - American Human Rights Commission, Ten Years of Activities: 1971 - 1981 (Washington, 1982).

42. See Markarian, Left in Transformation, 78 - 79, citation at 79.

43. See, e.g., Michel Bourdeaux, Religious Ferment in Russia: Protestant Opposition to Soviet Religious Policy (New York, 1968); Agostino Bono, "Catholic Bishops and Human Rights in Latin America,"Worldview, March 1978; and Lawrence Weschler, A Miracle, a Universe: Settling Accounts with Torturers (New York, 1990), esp. 13, 26, 66. By the time the human rights movement coalesced, ironically, the Brazilian regime had scaled down its use of torture.

44. Pamela Lowden, Moral Opposition to Authoritarian Rule in Chile, 1973 - 1990 (Houndmills, 1996). See also Brian H. Smith, "Churches and Human Rights in Latin America: Recent Trends,"Journal of Interamerican Studies and World Affairs 21, 1 (1979): 89 - 128. Argentine clerics, by contrast, were notably passive towards or supportive of their regime in 1976 and after. See Margaret E. Crahan, "Catholicism and Human Rights in Latin America" (Institute for Latin American and Iberian Studies, Columbia University, 1989), and Emilio Mignone, Witness to the Truth: The Complicity of Church and Dictatorship in Argentina, 1976 - 1983, trans. Philip Berryman (Maryknoll, 1988).

45. Lowden, Moral Opposition, 146.

46. Eckel, "To Make the World," the best analysis, his citations omitted.

Cf. Buchanan, "Amnesty International in Crisis, 1966 - 7,"Twentieth-Century British History 15, 3 (2004): 267 - 89 and, for some of my factual information, Rubenstein, "Amnesty International,"The New Republic, December 18, 1976.

47. See Amnesty International, Amnesty International Report on Torture, 1st ed. (London, 1973), 2nd ed. (London, 1975); it also published reports on torture in Brazil (1972) and Chile (1974) specifically, and ill - treatment more generally in several other countries. The ICJ and an ad hoc Chicago Commission of Inquiry into the Status of Human Rights in Chile (formed after young American Frank Teruggi, Jr. of Chicago was killed by the regime) also published reports. See New York Review of Books, May 30, 1974, which reprinted excerpts of the AI and Chicago Commission reports. See also Antonio Cassese, ed., The International Fight against Torture (Baden - Baden, 1991). For comment, see AnnMarie Clark, Diplomacy of Conscience: Amnesty International and Changing Human Rights Norms (Princeton, 2001), chap. 3, and Barbara Keys, "Anti - Torture Politics: Amnesty International, the Greek Junta, and the Origins of the Human Rights 'Boom' in the United States," in Akira Iriye, et al, eds., Human Rights in the Twentieth Century: An International History (New York, forthcoming).

48. See, e.g., David B. Ottaway, "The Growing Lobby for Human Rights," Washington Post, December 12, 1976. On Chile, the Washington Office on Latin America was of some importance. See Lewis Diuguid, "Lobbying for Human Rights,"Worldview, September 1978. For a contemporary study, Marc Bossuyt, "The United Nations and Civil and Political Rights in Chile,"International and Comparative Law Quarterly 27, 2 (April 1978): 462 - 71; for the most nuanced recent analysis, Jan

Eckel, "'Under a Magnifying Glass': The International Human Rights Campaign against Chile in the 1970s," in Stefan - Ludwig Hoffmann, A History of Human Rights in the Twentieth Century (Cambridge, forthcoming). For the earliest academic comment on 1970s human rights activism, see the bibliographical essay.

49. Jeri Laber, The Courage of Strangers: Coming of Age with the Human Rights Movement (New York, 2002), 7 - 8, 73. Rose Styron, "Torture,"The New Republic, December 8, 1973; and later, "Torture in Chile,"The New Republic, March 20, 1976. Though Laber had written journalistic pieces about Siniavsky and Solzhenitsyn in the later 1960s, by the mid - 1970s she became known for harshly skeptical treatments of Solzhenitsyn for his illiberalism, just before American observers started to come to grips with it, and his polemics with Sakharov broke into the open. See Laber, "The Trial Ends,"The New Republic, March 19, 1966; "Indictment of Soviet Terror,"The New Republic, October 19, 1968; "The Selling of Solzhenitsyn,"Columbia Journalism Review 13, 1 (May/June 1974): 4 - 7; "The Real Solzhenitsyn,"Commentary, May 1974. Regarding her AI affiliation, see Laber, "The 'Wire Skeleton' of Vladimir Prison,"New York Times, November 9, 1974; and later, Laber, "Torture and Death in Paraguay," New York Times, March 10, 1976.

50. Laber, Courage, 74.

51. Korey, "Good Intentions,"The New Republic, August 2, 1975.

52. The journalist is cited in Floribert Baudet, "'It Was Cold War and We-Wanted to Win': Human Rights, 'Détente,' and the CSCE," in Andreas Wenger et al., eds., Origins of the European Security System: The Helsinki Process Revisited, 1968 - 1975 (New York, 2008), 183. For Kiss-

inger, Jussi M. Hanhimäki, "'They Can Write It in Swahili': Kissinger, the Soviets, and the Helsinki Accords, 1973 - 1975,"Journal of Transatlantic Studies 1, 1 (2003): 37 - 58; cf. Michael Cotey Morgan, "The United States and theMaking of the Helsinki Final Act," in Fredrik Logevall and Andrew Preston, eds., Nixon in the World: American Foreign Relations, 1969 - 1977 (New York, 2008); and Jeremi Suri, "Détente and Human Rights: American and West European Perspectives on International Change," Cold War History 8, 4 (November 2008): 537 - 45. The Davignon Report is in James Mayall and Cornelia Navari, eds., The End of the Post - War Era: Documents on Great Power Relations 1968 - 1975 (Cambridge, 1980); for perspectives on the interests of European states at Helsinki, see Oliver Bange and Gottfried Niedhart, Helsinki 1975 and the Transformation of Europe (New York, 2008).

53. See, e.g., Korey's views, which were caustic about the UN even as he threw himself into the Helsinki process he later chronicled. Korey, "The U.N.'s Double Standard on Human Rights,"Washington Post, May 22, 1977, "Final Acts and Final Solutions,"Society 15, 1 (November 1977): 81 - 86. Cf. Suzanne Bastide, "The Special Significance of the Helsinki Final Act," in Thomas Buergenthal, ed., Human Rights, International Law, and the Helsinki Accord (Montclair, 1977).
54. It was followed by similar groups in Ukraine, Lithuania, Georgia, and Armenia. Ludmilla Alexeyeva, Soviet Dissent: Contemporary Movements for National, Religious, and Human Rights, trans. Carol Pearce and John Glad (Middletown, 1987), 335 - 49.
55. Richard Bilder, "Human Rights and U.S. Foreign Policy: Short - Term Prospects,"Virginia Journal of International Law 14 (1973 - 74): 601.

56. See U.S. House of Representatives, International Protection of Human Rights: The Work of International Organizations and the Role of U.S. Foreign Policy (Washington, D.C., 1974), and Human Rights in Chile (Washington, D.C., 1974 - 75). For the report, Human Rights in the World Community: A Call for U.S. Leadership (Washington, D.C., 1974) and David Binder, "U.S. Urged to Act on Human Rights,"New York Times, March 28, 1974. For Fraser's verdict on the UN, see Donald M. Fraser, "Human Rights at the U.N.,"The Nation, September 21, 1974. The analyst memo was first cited in Patrick Breslin, "Human Rights: Rhetoric or Action?"Washington Post, February 17, 1977. See also Barbara Keys,"Kissinger, Congress, and the Origins of Human Rights Diplomacy," Diplomatic History, which supersedes early literature like Howard Washawsky, "The Department of State and Human Rights Policy: A Case Study of the Human Rights Bureau,"World Affairs 142 (1980): 118 - 215.

57. Dorothy Fosdick, ed., Henry M. Jackson and World Affairs: Selected Speeches, 1953 - 1983 (Seattle, 1990), 186, and the rest of Part V for his related speeches. Sakharov endorsed the Jackson - Vanik amendment in a letter to the U.S. Congress in late 1973, rpt. in Sakharov Speaks, 211 - 15.

58. The best background history of the cause of Soviet Jewry is Albert D. Chernin, "Making Soviet Jews an Issue: A History," in Chernin and Murray Friedman, eds., A Second Exodus: The American Movement to Free Soviet Jews (Hanover, 1999). See also Yossi Klein Halevi, "Jacob Birnbaum and the Struggle for Soviet Jewry,"Azure (Spring 2004): 27 - 57. For Uppsala, Karal Vasak and Sidney Liskofsky, The Right to Leave and to Return: Papers and Recommendations of the Interna-

tional Colloquium Held in Uppsala, Sweden, 19 - 20 June 1972 (New York, 1976); see also, e.g., Yoram Dinstein, "The International Human Rights of Soviet Jewry,"Israel Yearbook on Human Rights 2 (1972): 194 - 210. "The treatment of Soviet Jewry gradually became a human rights problem," the movement's historian Henry Feingold puts it, "but that was not precisely a change for the activists. It simply meant that their public relations would now be couched in broader terms." Henry L. Feingold, "Silent No More": Saving the Jews of Russia, the American Jewish Effort, 1967 - 1989 (Syracuse, 2007), 200.

59. Daniel Patrick Moynihan, "The Politics of Human Rights,"Commentary 64, 2 (August 1977): 22; David E. Rosenbaum, "Democrats Back Call in Platform for Soviet Amity,"New York Times, June 14, 1976. True,

it also mattered that Moynihan, a Jackson ally who served Gerald Ford as United Nations ambassador, discovered just before that human rights had become a third - worldist and antiracist language, not one-protecting "liberty." However, there is no evidence that this outraged discovery of anticolonialist uses of the language at the United Nations—uses which for him, were Soviet - driven and totalitarian—portendeda grand new alternative American foreign policy lexicon. Moynihan, "The United States in Opposition,"Commentary 59, 3 (March 1975): 31 - 45; and Daniel Sargent, "From Internationalism to Globalism: The United States and the Transformation of International Politics in the 1970s" (Ph.D. diss., Harvard University, 2008), 454 - 77, for the best treatment. Cf. Barry Rubin, "Human Rights and the Equal Time Provision,"Worldview 23, 3 (March 1977): 27 - 28.

60. Elizabeth Drew, American Journal: The Events of 1976 (New York, 1977), 291; cf. 296.

61. The minor exceptions were speeches before the B'nai Brith in September and at Notre Dame University in October. See the texts in The Presidential Campaign 1976, 3 vols. (Washington, 1978), 1: 709 - 14 and 993 - 98. Carter's own later accounts naturally downplay the contingencies of his discovery of human rights. See Carter, "The American Road to Human Rights Policy," in Samantha Power and Graham Allison, eds., Realizing Human Rights: Moving from Inspiration to Impact (New York, 2000).
62. "Henry has come a hell of a long way on human rights in the last 18 months," one American official put it, in a reflection on Kissinger's remarkably bold claims of the importance of human rights as "the very essence of a meaningful life" in his June 1976 speech at the Organization of American States meeting in Santiago, Chile. See "A Harsh Warning on Human Rights,"Time, June 21, 1976. For Kissinger's increasing invocations, see Hugh M. Arnold, "Henry Kissinger and Human Rights,"Universal Human Rights 2, 4 (1980): 57 - 71.
63. Gaddis Smith, Morality, Reason, and Power: American Diplomacy in the Carter Years (New York, 1986), 242.
64. See Arthur Schlesinger, "Human Rights and the American Tradition," Foreign Affairs 57, 3 (1979), 514; James Reston, "The Sakharov Letter," New York Times, February 20, 1977. Zbigniew Brzezinski claimed in his memoirs to have authored the crucial line, but I have seen no verification of this fact. Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977 - 1981 (New York, 1983), 125.
65. For Solzhenitsyn, interpreted as a reflection of the crisis of détente, see, e.g., Richard Steele, "What Price Détente?"Newsweek, July 28, 1977. Forthe Sakharov exchange, see Bernard Gwertzman, "Sakharov

Sends Letter to Carter Urging Help on Rights in Soviet [Union],"New York Times, January 29, 1977; and Christopher S. Wren, "Sakharov Receives Carter Letter Affirming Commitment on Rights,"New York Times, February 18, 1977. Cf. Anthony Lewis, "A Craving for Rights,"New York Times, January 31, 1977. William Safire, "Rejected Counsel,"New York Times, February 3, 1977.

66. One skeptic, commenting on "boom time for human rights," called Owen's tones "somewhat prim .....reminiscent of an up - and - coming curate." Alan Watkins, "Awkward People Insist on Rights,"The Observer, June 5, 1977. See also Patrick Keatley, "Owen Champions Human Rights,"The Guardian, March 4, 1977; Richard Norton - Taylor, "Foreign Office Seeks Human Rights Policy,"The Guardian, May 4, 1977; "Stand on Rights by Owen,"The Guardian, October 11, 1977; David Owen, HumanRights (London, 1978).

67. Drew, "A Reporter at Large: Human Rights,"The New Yorker, July 18, 1977; Carter, "Human Rights and Foreign Policy," in Public Papers of the Presidents: Jimmy Carter, 1977, 2 vols. (Washington, 1977 - 78); Cyrus Vance, "Human Rights and Foreign Policy,"Georgia Journal of International and Comparative Law 7 (1977): 223 - 229; Cohen cited in Teltsch, "Human Rights Groups Are Riding a Wave of Popularity,"New York Times, February 28, 1977. For comment, C. L. Sulzberger, "Where Do We Go Now?"New York Times, February 20, 1977 and Robert G. Kaiser, "Administration Still Groping to Define 'Human Rights,'"Washington Post, April 16, 1977. The Boston Globe ran a large special section ("The Carter Crusade for Human Rights," March 13, 1977), and Time followed suit ("The Push for Human Rights," June 20, 1977), while by summer numerous intellectual fora

were debating the issue.

68. Chalidze, recognizing this risk in the Sakharov correspondence, immediately counseled evenhanded policy. See Chalidze, "Dealing with Human Rights on a Global Scale,"Washington Post, Feburary 23, 1977. Graham Hovey, "Carter Denies U.S. Singles Out Soviet in Rights Protests," New York Times, February 24, 1977. See also "Human Rights: Other Violators,"Time, March 7, 1977; and Henry Fairlie, "'Desaparecidos,'" The New Republic, April 9, 1977. Cf. Breslin, "Human Rights," notingthe paucity of public attention to the non - communist world by the same moment. Later this would shift palpably, even within the larger deemphasis of human rights by 1978. Compare the very illuminating study by Robert A. Strong, Working in the World: Jimmy Carter and the Making of American Foreign Policy (Baton Rouge, 2000), chap. 3, "A Tale of Two Letters: Human Rights, Sakharov, and Somoza."

69. Walter Laqueur, "The Issue of Human Rights,"Commentary, May 1977; Noam Chomsky, "Human Rights" and American Foreign Policy (Nottingham, 1978), ix (dating), 67 (quotation). See also Chomsky and Edward Herman, "The United States versus Human Rights,"Monthly Review, August 1977. Cf. Wm. F. Buckley, Jr., "Mr. Carter's Discovery of Human Rights,"National Review, April 1, 1977.

70. Richard Steele, "The Limits of Morality,"Newsweek, March 7, 1977; "The Soviets Hit Back on Human Rights,"Time, March 14, 1977; Richard Steele, "Testing Carter,"Time, April 11, 1977; David Binder, "Carter Said to See No Immediate Gains in Ties with Soviets,"New York Times, June 26, 1977.

71. Christopher Whipple, "Human Rights: Carter Backs Off,"Newsweek,

October 10, 1977; Tracy Early, "A Campaign Quickly Canceled," and Patricia Derian, "A Commitment Sustained," both in Worldview, July - August 1978. See later Derian, "Human Rights and American Foreign Policy,"Universal Human Rights 1, 1 (January 1979): 1 - 9.

72. Notre Dame president and Commission on Civil Rights member Theodore Hesburgh—who had represented the Vatican at the Tehran conference in 1968—suggested in 1971 Congressional testimony that, given the necessary socioeconomic basis of civil rights, "we are coming to a kind of watershed in this country in the matter of civil rights that might [better] be faced in terms of human rights." Cited in Hesburgh, "The Commission on Civil Rights—and Human Rights,"Review of Politics 34, 3 (July 1972): 303. This style of argument, however, didn't define the meaning of human rights five years later. Cf. Hesburgh, The Humane Imperative (New Haven, 1974), chap. 3, "Human and Civil Rights." On social rights, cf. Cass Sunstein, The Second Bill of Rights: FDR's Unfinished Revolution and Why We Need It More Than Ever (New York, 2006), chap. 9.

73. Sean Wilentz, The Age of Reagan, 1974 - 2008 (New York, 2008), chap. 3.

74. Ronald Steel, "Motherhood, Apple Pie, and Human Rights,"The New Republic, June, 4, 1977.

75. Carter, "Human Rights," 1: 956; Drew, "A Reporter."

76. Václav Havel, "The Power of the Powerless," in Open Letters: Selected Writings, 1965 - 1990 (New York, 1992), 127.

77. Havel's April 1968 intervention is "On the Theme of an Opposition," in Open Letters, esp. 31. Strangely, he remarked later in the summer of 1968 that it was right to replace Dubček with more conformist Gus-

táv Husák, for reasons that remain unclear. See John Keane, Václav Havel: A Political Tragedy in Six Acts (New York, 2000), 221.

78. Havel, Disturbing the Peace: A Conversation with Karel Hvízdala, trans. Paul Wilson (New York, 1990) 119 - 22; Havel, "Second Wind" (1976), in Open Letters, 8. On the repression that went by the name of "normalization," see Vladimir V. Kusin, From Dubīek to Charter 77: A Study of "Normalization" in Czechoslovakia, 1968 - 1978 (New York, 1978). Cf. Havel, "Letter to Dr. Husák," in Open Letters and, for sources, Alexandra Laignel - Lavastine, Jan Patoīka: l'esprit de la dissidence (Paris, 1998);or Aviezer Tucker, The Philosophy and Politics of Czech Dissidence (Pittsburgh, 2000).

79. Havel, "The Power of the Powerless," in Open Letters, 202 - 3, 159, 165, 183.

80. Ibid., 207 - 208. These themes are even more pronounced in Havel's "Politics and Conscience," from a few years later, also in Open Letters. I have substituted "totalitarianism" for Havel's usage of "posttotalitarianism."

81. Ibid., 136, 188 - 89, 191. For good measure, Havel added: "The struggle for what is called 'legality' must constantly keep this legality in perspective against the background of life as it really is" (192).

82. Havel, "Power," 148, 152, 154, 164, 157, 152, 197; cf. 149. For Michnik, see "The New Evolutionism,"Survey 22 (Summer/Autumn 1976), rpt. in Michnik, Letters from Prison and Other Essays (Berkeley, 1985). For Benda, see "The Parallel 'Polis,'" in H. Gordon Skilling and Paul Wilson, eds., Civic Freedom in Central Europe: Voices from Czechoslovakia (Basingstoke, 1991). For Hájek, see "Human Rights, Peaceful Coexistence, and Socialism," in Skilling, ed., Charter 77 and Human Rights in Czechoslovakia (London, 1981), 226; cf. Hájek, "The Human

Rights Movement and Social Progress," in Keane, ed., The Power of the Powerless: Citizens against the State in Central - Eastern Europe (Armonk, 1985). On the Polish case, compare the similar analysis of David Ost, Solidarity and the Politics of Antipolitics: Opposition and Reform in Poland since 1968 (Philadelphia, 1990).

83. Havel, "Power," 180 - 81, 161, 148. Jan Patočka, "What Charter 77 Is and What It Is Not," in Skilling, ed., Charter 77, 218.

84. Havel, "Power," 157, 162, 151, 205; George Konrád, Antipolitics: An Essay (New York, 1984), and Tony Judt, "The Dilemmas of Dissidence: The Politics of Opposition in East - Central Europe,"East European Politics and Society 2, 2 (1988): 240.

85. On the peculiarities of Czech (as opposed to Slovak) Catholicism, see Benda, "Catholicism and Politics," in Keane, ed., Power; on Poland, see Jacques Rupnik, "Dissent in Poland, 1968 - 1978: The End of Revisionism and the Rebirth of Civil Society," in Rudolf L. Tökés, ed., Opposition in Eastern Europe (Baltimore, 1979), 90, 78 - 79; Michnik, The Church and the Left, ed. and trans. David Ost (Chicago, 1993). Fascinatingly, the Helsinki Accords were cited not just for human rights but because the constitutional revisions ran afoul of the treaty's affirmation of sovereignty in an era of anticolonialism. See Dissent in Poland: Reports and Documents in Translation (London, 1977), 15 - 17.

86. The link was forged already during the campaign, when Carter accepted the invitation of Notre Dame's Center for Civil Rights, founded in 1972 but with a new director, German law specialist DonaldKommers, in 1976, who resolved to move the center in the direction of international human rights thanks to a large Ford Foundation grant. As he explained to Theodore Hesburgh, Notre Dame's president (and

high - profile Democrat nationally), "After more than thirty years of public debate in the United Nations and abroad, the subject of international concern with human rights, and its aims and purposes remains largely unfamiliar terrain on the frontier of thought. The search for its
mainsprings as an ideological force has barely begun." When Carter swung through that October, he gave an informal talk to the Center and the law faculty, saying, "There are many things that we can do. And I believe that this Center here that shifts its goals from strictly domesticcivil rights, which is still very important, to a broader concept of all human rights, and I hope this will be done expeditiously, and I'll help if I am elected President, can be a beacon to our own country and to the world for a constant reassessment of what can be done in a world that we acknowledge to be imperfect." Kommers then moved to organize a landmark conference on human rights in April 1977, which Carter then referenced the next month in his commencement speech. See Notre Dame Archives, UDIS 39/1 - 3. For Carter's public talk in October, see The Presidential Campaign 1976, 996. For the conference, see Donald P.
Kommers and Gilburt D. Loescher, eds., Human Rights and American Foreign Policy (Notre Dame, 1979).

87. For other religious affiliations and survivals, one must mention theologian Jürgen Moltmann's liberationist affiliation with human rights; see Jan Milic Lochman and Jürgen Moltmann, eds., Gottes Recht und Menschenrechte (Neukirchen, 1976), in English as Allen O. Miller, ed., A Christian Declaration of Human Rights (Grand Rapids, 1977). Also notable in American and Britain were David Hollenbach, Claims

in Conflict: Retrieving and Renewing the Catholic Human Rights Tradition (New York, 1979) and Edward Norman, Christianity and the World Order (Oxford, 1979), chap. 3, "A New Commandment: Human Rights." Cf. Lowell Livezey, Non - Governmental Organizations and the Ideas of Human Rights (Princeton, 1988) for concrete Christian activism on the American scene.

88. See, e.g., Callum G. Brown, "The Secularisation Decade: What the 1960s Have Done to the Study of Religious History," in Hugh McLeod and Werner Usdorf, eds., The Decline of Christendom in Western Europe, 1750 - 2000 (Cambridge, 2003) and McLeod, The Religious Crisis of the 1960s (New York, 2007).

89. For Czechoslovakia, Vladimir V. Kusin, "Challenge to Normalcy: Political Opposition in Czechoslovakia, 1968 - 1977," in Tőkés, ed., Opposition, 44 - 51; for Eurocommunism more broadly, Tőkés, ed., Eurocommunism and Détente (New York, 1978); Wolfgang Leonhard, Eurocommunism: Challenge for East and West, trans. Mark Vecchio (New York, 1978); Leszek Kołakowski, Towards a Marxist Humanism: Essays on the Left Today, trans. Jane Zielonko Peel (New York, 1968), 70 - 71; and "Marxism and Human Rights,"Daedalus 112, 4 (Fall 1983): 81 - 92. Consider Raymond Taras, ed., The Road to Disillusion: From Critical Marxism to Postcommunism in Eastern Europe (Armonk, 1992).

90. Cf. Robert Horvath, "'The Solzhenitsyn Effect': East European Dissidents and the Demise of the Revolutionary Privilege,"Human Rights Quarterly 29 (2007): 879 - 907.

91. This account is based on Michael Scott Christofferson's French Intellectuals against the Left: The Antitotalitarian Moment of the 1970s

(New York, 2004), chap. 4. Besides media coverage, see Tania Mathon and Jean - Jacques Marie, eds., L'affaire Pliouchtch (Paris, 1976); The Case of Leonid Plyushch, trans. Marite Spiets et al. (Boulder, 1976); and his later memoirs, which appeared in 1977 in France and 1979 in the United States. Though he testified before the U.S. Congress in 1976, where leftistexcitement about dissent had been far more minor, Plyushch struck a high - profile in France for obvious reasons. Compare, e.g., Roy Medvedev et al., Détente and Socialist Democracy (London, 1975), andhis critique of the liberalization of dissent included in the Newsweek dossier, Fred Coleman, "Loyal Opposition,"Newsweek, June 20, 1977.

92. See André Glucksmann, "Le Marxisme rend sourd,"Le Nouvel Observateur, March 4, 1974; La cuisinière et le mangeur d'hommes (Paris, 1975); and Les maîtres - penseurs (Paris, 1977). Bernard - Henri Lévy, "Le vrai crime de Soljenitsyne,"Le Nouvel Observateur, June 30, 1975; Lévy, Barbarism with a Human Face, trans George Holoch (1977; New York, 1979), 197.

93. See Arnaud de Borchgrave, "Giscard Speaks Out,"Newsweek, July 25, 1977. Andrei Amalrik was rebuffed in European capitals simultaneously with Bukovsky's welcome in America. See Craig R. Whitney, "Carter Rights Stand Worries Europe,"New York Times, March 5, 1977 and Hella Pick, "Europe Wants Cooler Carter,"The Guardian, March 9, 1977.

94. Julia Kristeva, "Un nouveau type d'intellectual: le dissident,"Tel Quel 74 (Winter 1977): 3 - 8; Dominique Lecourt, Dissidence ou revolution (Paris, 1978); Marcel Gauchet, "Les droits de l'homme ne sont pas une politique,"Le Débat 3 (July - August 1980): 3.

95. Milan Simecka, "A World with Utopias or Without Them," in Peter Alexander and Roger Gill, eds., Utopias (London, 1984), 175, cited in

Henri Vogt, Between Utopia and Disillusionment: A Narrative of Political Transformation in Eastern Europe (New York, 2005), 77.

96. "Doing without Utopias: An Interview with Václav Havel,"Times LiterarySupplement, January 23, 1987. Cf. Kołakowski, "The Death of Utopia Reconsidered" (1982), in Modernity on Endless Trial (Chicago, 1997).

97. See Laber, Courage, for a narrative of the origins; for Aryeh Neier's belated move into the human rights movement, see his memoir, Taking Liberties: Four Decades in the Struggle for Rights (New York, 2003), in which there is little reflection on the historical conditions for his switchfrom domestic to international rights. On the Ford Foundation, see Korey, Taking on the World's Repressive Regimes: The Ford Foundation's International Human Rights Policies and Practices (New York, 2007).

98. See analyses by those involved in governmental human rights in the 1970s in Peter G. Brown and Douglas MacLean, Human Rights and U.S. Foreign Policy (Lexington, 1979); as well as policy planning staffer Sandy Vogelgesang, "What Price Principle? U.S. Policy on Human Rights," Foreign Affairs 56, 4 (July 1978): 819 - 41 and Vogelgesang, American Dream, Global Nightmare: The Dilemmas of U.S. Human Rights Policy (New York, 1980). See also Natalie Kaufman Hevener, ed., The Dynamicsof Human Rights in U.S. Foreign Policy (New Brunswick, 1981); and since, in an endless literature, Joshua Muravchik, The Uncertain Crusade: Jimmy Carter and the Dilemmas of Human Rights Policy (NewYork, 1986). Irving Kristol, "The 'Human Rights' Muddle,"Wall Street Journal, March 20, 1978.

99. The Indonesian case thus must be read in a moment when human rights were new, while optics favoring self - determination which had been so influential even in the West were failing. See Bradley

Simpson's pioneering "Denying the 'First Right': The United States, Indonesia, and the Ranking of Human Rights by the Carter Administration, 1976 - 1980,"International History Review 31, 4 (December 2009): 788 - 826. For a similar indictment of Carter's subordination of human rights to Cold War imperatives, see Kenton Clymer, "Jimmy Carter, Human Rights, and Cambodia,"Diplomatic History 27, 2 (April 2003): 245 - 78. Håkan Thörn, Anti - Apartheid and the Emergence of a Global Civil Society (New York, 2006), chap. 7.

100. See Fox Butterfield, "Peking's Poster Warriors Are Not Just Paper Tigers,"New York Times, November 26, 1978. But attention to China, and indigenous human rights resistance, were by and large a later developments. See Rosemary Foot, Rights Beyond Borders: The Global Community and the Struggle over Human Rights in China (New York, 2000). For Milk's invocations, see, e.g., The Times of Harvey Milk, dir. Rob Epstein (1984); for a name change, see "Battle over Gay Rights,"Newsweek,June 6, 1977.

101. Sakharov, "The Human Rights Movement in the USSR and Eastern Europe: Its Goals, Significance, and Difficulties,"Trialogue, January 1979, rpt. in Alexander Babyonyshev, ed., On Sakharov (New York, 1982), 259. Jerome J. Shestack, "Sisyphus Endures: The International Human Rights NGO,"New York Law School Law Review 24, 1 (1978): 89.

الفصل الخامس: حقوق الإنسان

International Law and Human Rights 5

1. Paul W. Kahn, Sacred Violence: Torture, Terror and Sovereignty (Ann Arbor, 2008), 49.
2. Consider, e.g., Jack Goldsmith and Eric Posner, The Limits of Interna-

tional Law (Oxford, 2005); Oona Hathaway, "Do Human Rights Treaties Make a Difference?"Yale Law Journal 111, 8 (June 2002): 1870 - 2042; and Richard Burchill, "International Human Rights Law: Struggling between Apology and Utopia," in Alice Bullard, ed., Human Rights in Crisis (New York, 2008).

3. Martti Koskenniemi, From Apology to Utopia: The Structure of International Legal Argument (1989; Cambridge, 2005); and The Gentle Civilizer of Nations: The Rise and Fall of International Law (Cambridge, 2002). I adopt the framework of these classics, while departing very substantially from Koskenniemi's reading of American international law in the postwar era.
4. Reva Siegel, "The Jurisgenerative Role of Social Movements in U.S. Constitutional History," Seminario en Latino América de Teoria Constitucional y Politica, 2004.
5. See, for example, William B. Ziff, The Gentlemen Talk of Peace (New York, 1944). Hans Kelsen, Law and Peace in International Relations (Oliver Wendell Holmes Lecture, 1940 - 41) (Cambridge, Mass., 1942); and Kelsen, Peace through Law (Chapel Hill, 1944).
6. See "Future of International Law,"Transactions of the Grotius Society 27 (1941): 289 - 312; Carnegie Endowment, The International Law of the Future (Washington, 1944), also in American Journal of International Law Supplement 38, 2 (1944): 41 - 139 and International Conciliation 399 (April 1944): 251 - 381. For an interesting commentary, see P. E. Corbett, "World Order: An Agenda for Lawyers,"American Journal of International Law 37, 2 (April 1943): 207 - 21; and Manley O. Hudson, "'The International Law of the Future,'"American Journal of International Law 38, 2 (April 1944): 278 - 81. It is highly revealing that this American proposal does not foreground any concept of human rights; the same is true of the later "Design for a Charter of the General International Organization," to which Hudson, Philip Jessup,

and Louis Sohn contributed. "Design,"American Journal of International Law Supplement 38, 4 (October 1944): 203 - 16.

7. See André Mandelstam, "La Déclaration des droits internationaux de l'homme, adoptée par l'Institut de droit international,"Revue de droit international 5 (1930): 59 - 78; Mandelstam, Les Droits internationaux de l'homme (Paris, 1931); George A. Finch, "The International Rights of Man,"American Journal of International Law 35, 4 (October 1941): 662 - 65. On Mandelstam, see, e.g., Dzovinar Kévonian, "Exilés politiques et avènement du 'droit humain': La pensée juridique d'André Mandelstam (1869 - 1949),"Revue d'histoire de la Shoah 177 - 178 (January August 2001): 245 - 273.

8. J. C. Brierly, The Outlook for International Law (Oxford, 1944); Cecil J. B. Hurst, "Foreword,"International Law Quarterly 1, 1 (Spring 1947): 1.

9. Philip C. Jessup, "International Law in the Post - War World,"Proceedings of the American Society of International Law 36 (1942): 46 - 50; Quincy Wright, "Human Rights and World Order,"International Conciliation 389 (April 1943): 238 - 62; Clyde Eagleton, Proceedings of the American Society of International Law 40 (1946): 29.

10. UN Charter, Art. 13; William Jowitt, "The Value of International Law," International Law Quarterly 1, 3 (Autumn 1947): 299; Eagleton, "International Law and the Charter of the United Nations,"American Journal of International Law 39, 4 (October 1945): 752.

11. On natural law, see Ulrich Scheuner, "Naturrechtliche Strömungen im heutigen Völkerrecht,"Zeitschrift für ausländisches Öffentliches Recht und Völkerrecht 13 (1950 - 51): 556 - 614. Even in Germany and Austria,where renewed naturalism was most marked, its ascendancy was brief.See Johannes Messner, "The Postwar Natural Law Revival and Its Outcome," Natural Law Forum 4 (1959): 101 - 5. See, e.g., René Dollot, "L'organisation politique mondiale et le déclin de la

souveraineté,"Revuegénérale de droit international public 51 (1947): 28 - 47. Forremarkable evidence of the accumulated difficulty of advocating individualistic conceptions in politics or law, see Marcel Waline, L'individualisme etle droit (lectures given 1943 - 44) (Paris, 1945). Morris Ginsberg, "The Persistence of Individualism in the Theory of International Relations" (lecture of December 1944), International Affairs 21, 2 (April 1945): 155 - 67 at 163.

12. George W. Keeting and Georg Schwarzenberger, Making International Law Work, 2nd ed. (London, 1946), 109 - 110; W. Harvey Moore, "The International Guarantee of the Rights of Man,"International Law-Quarterly 1, 4 (Winter 1947): 516; compare Corbett, "Next Steps after the Charter: An Approach to the Enforcement of Human Rights," Commentary 1 (November 1945): 21 - 29.

13. Hudson, "Integrity of International Instruments,"American Journal of International Law 42, 1 (January 1948): 105. He was reacting specifically to the attempt by the American Association for the United Nations to intervene in the famous case of Shelley v. Kraemer, 334 U.S. 1 (1948), by suggesting that Charter language about human rights impacted constitutional law (the case challenged racially exclusionary real estate covenants). Compare Paul Sayre, "Shelley v. Kraemer and United NationsLaw,"Iowa Law Review 34, 1 (November 1948): 1 - 12. After the Declaration, see Hudson, "Charter Provisions on Human Rights in American Law,"American Journal of International Law 44, 3 (July 1950): 543 - 48. Mintauts Chakste, "Justice and Law in the Charter of the United Nations," American Journal of International Law 42, 3 (July 1948): 590 - 600.

14. Hersch Lauterpacht, An International Declaration on the Rights of Man (New York, 1945). The materials were drafted in 1943. Lauterpacht, comments on Vladimir C. Idelson, "The Law of Nations and the Individual," Transactions of the Grotius Society 30 (1944): 68. Com-

pare A. W. B. Simpson, "Hersch Lauterpacht and the Genesis of the Age of Human Rights,"Law Quarterly Review 120 (January 2004): 49 - 80 at 69 - 74. See also Koskenniemi, Gentle Civilizers, chap. 5 and "Hersch Lauterpacht (1897 - 1960)," in Jack Beatson and Reinhard Zimmerman, Jurists Uprooted: German - speaking Emigré Lawyers in Twentieth - Century Britain (Oxford, 2004).

15. Lauterpacht, International Law and Human Rights (New York, 1950), 412, 166. Lauterpacht, "Towards an International Bill of Rights,"The Listener 42, 1084 (3 November 1949), rpt. in International Law: Being the Collected Papers of Hersch Lauterpacht, 5 vols. (Cambridge, 1970 - 2004), 3: 410 - 15 at 415: "A Bill of Rights is of the greatest importance—but it is not essential—for the fulfillment of that object [of legalization]. Enlightened public opinion may assist and encourage Governments in making the most of the instrument already at hand, namely, the Charter." See also Karl Josef Partsch, "Internationale Menschenrechte," Archiv des öffentlichen Rechts 74 (1948): 158 - 90. For guarded optimism, see André Salomon, Le préambule de la Charte, base idéologique de l'O.N.U. (Geneva, 1946); and Lawrence Preuss, "Article 2, Paragraph 7 of the United Nations and Matters of Domestic Jurisdiction,"Recueil des cours de l'Académie du droit international [hereafter Recueil des cours] 74 (1949): 557 - 653. For the best survey of opinion about the legality of the declaration in the years immediately after its adoption, seeNehemiah Robinson, The Universal Declaration of Human Rights: Its Origin, Significance, Application, and Interpretation, rev. ed. (New York, 1958), Part II.

16. L. B. Schapiro, review of Brunet, International Law Quarterly 1, 3 (Autumn 1947): 398. Lauterpacht's comparatively enthusiastic remarks on the Stalin Constitution are to be found in his 1945 study. See, e.g., L. C. Green, review of Lauterpacht, International Law Quarterly 4, 1 (January 1951): 126 - 29.

17. Lauterpacht, "The Grotian Tradition in International Law,"British Year Book of International Law 23 (1946), rpt. in International Law, 2: 354 - 55, where he also called Grotius' lapse "foreign to the spirit of his teaching and personal condition." The tercentenary of Grotius' death had been in 1945. H. A. Smith, The Crisis in the Law of Nations (London, 1947), 1. For continuing wrestling with Grotius as alleged founder, see Rosalyn Higgins, "Grotius and the Development of International Law in the United Nations Period," in Hedley Bull, et al., eds., Hugo Grotius and International Relations (Oxford, 1990).
18. See Editorial Notes, "Human Rights,"International Law Quarterly 2, 2 (Summer 1948): 228 - 30. See also Hans Kelsen, The Law of the United Nations: A Critical Analysis of its Fundamental Problems (London, 1950), 39 - 42, deeming the UDHR "almost worthless" (41) due to its lack of enforceability. See also Josef L. Kunz, "The United Nations Declaration of Human Rights,"American Journal of International Law 43, 2 (April 1949): 316 - 23 at 322.
19. "Les droits fondamentaux de l'homme, base d'une restauration du droit international,"Annuaire de l'Institut de Droit International 41 (1947): 1 - 13 (travaux préparatoires by Charles de Visscher), 142 - 90 (discussion), 258 - 60 (declaration), at 153. The text of the declaration is in English as "Fundamental Rights of Man, as the Basis of a Restoration of International Law,"International Law Quarterly 2, 2 (Summer1948): 231 - 32. See "The International Protection of Human Rights," Proceedings of the American Society of International Law 43 (1949): 46 - 89. Compare Stevan Tscirkovitch, "La déclaration universelle des Droitsde l'homme et sa portée internationale,"Revue générale de droit international public 53 (1949): 341 - 58. Simultaneously, American lawyers did consider the promise or, more likely, threat a human rights covenant would pose, especially in relation to U.S. constitutional law. See esp. Zechariah Chafee, Jr., "Some Problems of the

Draft International Covenant on Human Rights,"Proceedings of the American Philosophical Society 95, 5 (1951): 471 - 89. In these years, Chafee taught a Harvard Law School course on "fundamental human rights" which dwelled for 900 of its 1,000 pages on the American constitutional tradition. See Chafee, Documents on Fundamental Human Rights, 3 vols. (Cambridge, Mass.: Mimeo distributed by Harvard University Press, 1951 - 52).

20. Kunz, "Present - Day Efforts at International Protection of Human Rights,"Proceedings of the American Society of International Law 45 (1951): 110, 117.
21. Jessup, A Modern Law of Nations (New York: Macmillan, 1950), chap. 4, "Nationality and the Rights of Man." Jessup, "International Law in 1953 a.d. ,"Transactions of the American Society for International Law 47 (1953): 8 - 9.
22. Lauterpacht, "International Law after the Second World War," in International Law, 2: 163. Georg Schwarzenberger, International Lawand Totalitarian Lawlessness (London, 1943); compare StephanieSteinle, Völkerrecht und Machtpolitik: Georg Schwarzenberger (1908 - 1991) (Baden - Baden, 2002); "'Plus ça change, plus c'est la meme chose': Georg Schwarzenberger's Power Politics,"Journal of the History of International Law 5, 2 (2003): 387 - 402; and her chapter in Beatson and Zimmerman, Jurists.
23. Schwarzenberger, "The Impact of the East - West Rift on International Law,"Transactions of the Grotius Society 36 (1950): 244.
24. Schwarzenberger, Power Politics: A Study of International Society, 2nd ed. (London, 1951), 644, 640, and chap. 30 generally. Of Lauterpacht's 1945 optimism about the Soviet potential to live up to the "Stalin" Constitution, Schwarzenberger acidly commented, "Words were taken for deeds or, at least, as a cheque drawn on a brighter future" (646). For Lauterpacht's angry response to the non possumus

decision, see International Law and Human Rights, chap. 11.

25. Max Radin, "Natural Law and Natural Rights,"Yale Law Journal 59, 2 (January 1950): 214 - 37; Stanley Hoffmann, "Implementation of International Instruments on Human Rights,"Proceedings of the American Society for International Law 53 (1959): 235 - 45 at 236, 241.
26. Smith, The Crisis in the Law of Nations, 18; Cyril Radcliffe, "The Rights of Man,"Transactions of the Grotius Society 36 (1950): 8; Clive Parry, "Climate of International Law in Europe,"Transactions of the Grotius Society 47 (1953): 40; Corbett, The Individual and World Society (Princeton, 1953), 50. Compare Kurt Wilk, "International Law and Global Ideological Conflict: Reflections on the Universality of International Law,"American Journal of International Law 45, 4 (October 1951): 648 - 70; and Ernst Sauer, "Universal Principles in International Law,"Transactions of the Grotius Society 42 (1956): 181 - 91; as well as the melancholy assessment of Ernest Hamburger, German - trained international lawyer who fled to France in 1933 and America in 1940, where he became a UN functionary: Hamburger, "Droits de l'homme et relations internationales,"Recueil des cours 97 (1959): 442 - 43.
27. See, e.g., René Cassin, "L'homme, sujet de droit international et la protection des droits de l'homme dans la société universelle," in La technique et les principes du droit public: Etudes en l'honneur de Georges Scelle, 2 vols. (Paris, 1950); Max Huber, "Das Völkerrecht und derMensch,"Schweizerisches Jahrbuch für internationales Recht 8 (1951): 9 - 30; Boris Mirkine - Guetzévitch, "L'O.N.U. et la doctrine moderne des droits de l'homme,"Revue générale de droit international public 55 (1951): 161 - 198; and Alfred Verdross, "Die Würde des Menschen als Gundlage der Menschenrechte," in René Cassin: Amicorum Discipulorumque Liber, 4 vols. (Paris, 1969).
28. "Les droits fondamentaux de l'homme," at 153 - 54. One of Thomas

Buergenthal's early articles, however, persuasively argued that "the voluminous literature dealing with the European Convention .....does little to point out the practical weakness of the system established by it." Buergenthal, "The Domestic Status of the European Convention on Human Rights: A Second Look,"Journal of the International Commission of Jurists 7, 1 (Summer 1966): 55 - 96 at 55.

29. See, for example, Louis B. Sohn et al., "Human Rights," in Commission to Study the Organization of Peace, Strengthening the United Nations (New York, 1957); Grenville Clark and Sohn, World Peace through World Law (Cambridge, Mass., 1958), xxvi, 350 - 351. "It may be argued that the time has come for a world organization to guarantee to every person in the world and against any authority whatever a few fundamental rights, such as exemption from slavery, freedom from torture and the right to be heard before criminal condemnation," Clark and Sohn wrote. "We have not, however, thought it wise to attempt so vast a departure; and the proposed guarantees relate solely to the possible infringements bythe United Nations itself " (xxvi - xxvii). Compare Sohn, "The New International Law: Protection of the Rights of Individuals Rather than States,"American University Law Review 32 (1982): 1 - 16; and Sohn, "The Human Rights Movement: From Roosevelt's Four Freedoms to the Interdependence of Peace, Development and Human Rights," Edward A. Smith Visiting Lecture, Harvard Law School Human Rights Program, 1995. Compare Jo M. Pasqualucci, "Louis Sohn: Grandfather of International Human Rights Law in the United States,"Human Rights Quarterly 20, 4 (1998): 924 - 44; as well as the series of tributes to Sohn in the Harvard International Law Journal 48, 1 (Winter 2007).

30. Oscar Schachter, "The Charter and the Constitution: The Human Rights Provisions in American Law,"Vanderbilt Law Review 4, 3 (April 1951): 643 - 59; Schachter, "The Invisible College of International Lawyers,"Northwestern University Law Review 72 (1977): 217

- 226. Compare David Kennedy, "Tom Franck and the Manhattan School,"New York University Journal of International Law and Politics 35, 2 (Winter 2003): 397 - 435.

31. Louis Henkin, Arms Control and Inspection in American Law, pref. Jessup (New York, 1958), "Toward a 'Rule of Law' Community," in Harlan Cleveland, ed., The Promise of World Tensions (New York, 1961).Henkin, "The Treaty Makers and the Law Makers: The Niagara Reservation," Columbia Law Review 56, 8 (December 1956): 1151 - 82 and esp."The Treaty Makers and the Law Makers: The Law of the Land andForeign Relations,"University of Pennsylvania Law Review 107 (May 1959): 903 - 936, esp. 922 - 23. For an argument against utopian hopes in the United Nations, see Henkin, "The United Nations and its Supporters: A Self - Examination,"Political Science Quarterly 78, 4 (December 1963): 504 - 36. Compare Catherine Powell, "Louis Henkin and Human Rights: A New Deal at Home and Abroad," in Cynthia Soohoo et al., eds., Bringing Human Rights Home, vol. 1, A History of Human Rights in the United States (Westport, 2008).

32. Henkin, "The United Nations and Human Rights,"International Organization 19, 3 (Summer 1965): 504 - 17 at 508, 514. In Stanley Hoffmann's words, "order will serve human dignity rather than a deliberate offensive for human dignity will serve order." Hoffmann, "Implementation," 244. Henkin, "International Law and the Behavior of Nations,"Recueil des cours 114 (1965): 167 - 281; and How Nations Behave: Law and Foreign Policy (New York, 1968). Only the second edition of the book(1979) added a chapter on human rights. Henkin, "International Human Rights as 'Rights,'"Cardozo Law Review 1, 2 (Fall 1979): 425 - 48, rpt. in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds., Human Rights (Nomos XXIII) (New York, 1981); and Henkin, The Age of Rights (New York, 1990), chap. 2.

33. Wolfgang Friedmann, "The Disintegration of European Civilisation

and the Future of International Law,"Modern Law Review 2 (1938 - 39): 194; What's Wrong with International Law? (London, 1941); Law in a Changing Society (London, 1959), chap. 14; The Changing Structure of International Law (New York, 1964); "General Course in Public International Law,"Recueil des cours 127 (1969): 124 - 25, 127; "Human Welfareand International Law," in Friedmann et al., eds., Transnational Law in a Changing Society: Essays in Honor of Philip C. Jessup (New York, 1972), 124. Compare John Bell, "Wolfgang Friedmann (1907 - 1972)," in Beatson and Zimmerman, eds., Jurists Uprooted.

34. Koskenniemi, Gentle Civilizers, 476. Myres S. McDougal and Gertrude Leighton, "The Rights of Man in the World Community: Constitutional Illusions versus Rational Action,"Law and Contemporary Problems 14, 3 (Summer 1949): 490 - 536, rpt. in McDougal et al., Studies in World Public Order (New Haven, 1960). See also, e.g., McDougal, "Perspectives for an International Law of Human Dignity,"Proceedings of the American Society for International Law 53 (1959): 107 - 36. Compare McDougal, review of Lauterpacht, International Law and Human Rights, Yale Law Journal 60, 6 (June 1951): 1051 - 56. The president of the German Bundestag went so far in 1978 as to declare that "few men havecontributed more to this new branch of international law than Myres S. McDougal." Karl Carstens, "The Contribution of Myres S. McDougal to the Development of Human Rights in International Law,"New York Law School Law Review 24, 1 (1978): 1.

35. Henri Rolin, "Les principes de droit international public,"Recueil des cours 77 (1950): 353 - 60 ("Les droits fondamentaux des Etats"); Yearbook of the International Law Commission (1949): 287 - 90; compare, e.g., Ricardo J. Alfaro, "The Rights and Duties of States,"Recueil des cours 97(1959): 91 - 202.

36. Jessup, "Non - Universal International Law,"Columbia Journal of International Law 12 (1973): 415 - 29 at 429. I mean the phrase sociologi-

cally and ideologically, but compare Matthew Craven, The Decolonization of International Law: State Succession and the Law of Treaties (Oxford,2007) and the materials listed in the bibliographical essay.

37. Charles de Visscher, Theory and Reality in Public International Law, trans. Corbett (1953; Princeton, 1957), 128; Hoare in UN Doc. A/C.3/SR. 643, para. 13 (October 25, 1955); J. E. S. Fawcett, "The Role of the United Nations in the Protection of Human Rights—Is It Misconceived?," in Asbjörn Eide and August Schou, International Protection of HumanRights: Proceedings of the Seventh Nobel Symposium, Oslo, September 25 - 27, 1967 (New York, 1968), 96.

38. Eagleton, "Excesses of Self - Determination,"Foreign Affairs 31, 4 (July1953): 596, 604; Wright, "Freedom and Human Rights under International Law," in Milton R. Konvitz and Clinton Rossiter, eds., Aspects of Liberty: Essays Presented to Robert E. Cushman (Ithaca, 1958), 185 - 86.

39. Schwelb, Human Rights and the International Community: The Roots and Growth of the Universal Declaration of Human Rights (Chicago, 1964), 10, 26 - 29, 35 - 37, 54 - 55, 66 - 71 at 68; and "The United Nations and Human Rights,"Howard Law Journal 11, 2 (Spring 1965): 361 - 62, 366 - 68. Schwelb's arguments stretched back to "Die Kodifikationsarbeiten der Vereinten Nationen auf dem Gebiet der Menschenrechte,"Archiv des Völkerrechts 8 (1959 - 1960): 16 - 49 at 24 - 25; and "The Influence ofthe Universal Declaration of Human Rights on International and National Law,"Proceedings of the American Society for International Law 53 (1959): 217 - 29 at 217 - 18. In reporting Lauterpacht's shift, he even reported that the two of them had planned to prepare a new edition of International Law and Human Rights, a project he did not continue after Lauterpacht's death (Human Rights, 75). See also his verbatim remarks at a May 1963 conference in American Jewish Committee Archives, FAD - IO, Unnum-

bered Box, summarized as comments on John Humphrey, "Human Rights,"Annual Review of United Nations Affairs (1962 - 1963): 114 - 17. On Schwelb, see the Festschrift in Revue de droits del'homme 4, 2 - 3 (June - July 1971).

40. The earliest strong statement of the Universal Declaration as customary law is in Humphrey Waldock, "Human Rights in Contemporary International Law and the Significance of the European Convention,"in The European Convention of Human Rights (International and Comparative Law Quarterly Supplementary Publication 11) (London, 1965), 15. Yet surveying such propositions in 1965, Thomas Buergenthal noted: "The legal significance of the Universal Declaration, in the light of the actual practice, may thus be considerably more limited than recent scholarly claims would make us believe." Buergenthal, "The United Nations and the Development of Rules Relating to Human Rights,"Proceedings of the American Society for International Law 59 (1965): 134. The evolution in confidence in this argument clearly occurred around the turn of the 1970s, as the differences between two articles by John Humphrey make clear. Humphrey, "The UN Charter and the Universal Declaration of Human Rights," in Evan Luard, ed., The InternationalProtection of Human Rights (London, 1967); and Humphrey, "The Universal Declaration of Human Rights: Its History, Impact, and Juridical Character," in B. G. Ramcharan, ed., Human Rights: Thirty Years after the Universal Declaration (The Hague, 1979). Sohn, "The Universal Declaration of Human Rights: A Common Standard of Achievement? (The Status of the Universal Declaration in International Law),"Journal of the International Commission of Jurists 8, 2 (December 1967): 17 - 26; also in L. M. Singhvi, ed., Horizons of Freedom (New Delhi, 1969); Montreal Statement of the Assembly for Human Rights (1968), 2; also "Montreal Statement of the Assembly for Human Rights,"Journal of the International Com-

mission of Jurists 9, 1 (June 1968): 94 - 112 at 95.

41. Richard B. Bilder, "Rethinking International Human Rights: Some Basic Questions,"Wisconsin Law Review 1969, 1 (1969): 172, 217.
42. Newman deserves much further study. See his articles "Natural Justice, Due Process, and the New International Covenants on Human Rights," Public Law (1967): 274 - 313; "Interpreting the Human Rights Clauses of the UN Charter,"Revue des droits de l'homme 5, 2/3 (1972): 283 - 91; and "The International Bill of Rights: Does It Exist?," in Antonio Cassese, ed., Current Problems of International Law (Milan, 1975). Most important, see Theo van Boven, "Creative and Dynamic Strategies for Using United Nations Institutions and Procedures: The Frank Newman File," in Ellen L. Lutz et al., eds., New Directions in Human Rights (Philadelphia, 1989). Newman, like Richard Falk and Tom Farer, also testified at Donald Fraser's landmark 1973 congressional hearings.
43. Henkin, "The United Nations and Human Rights," 513. Compare Henkin, "International Law and the Behavior of Nations," 216 - 20.
44. The full remarks are in the American Jewish Committee Archives, FAD - IO, Unnumbered Box, and summarized in the discussion after Humphrey, "Human Rights," 122 - 24.
45. [Louis Henkin], "The World of the 1970s: A Jewish Perspective," Task Force Report, American Jewish Committee, 1972, 32, 34, 36 and Henkin, ed., World Politics and the Jewish Condition (New York, 1972).
46. "International Institute of Human Rights (René Cassin Foundation),"Revue de droits de l'homme 2, 1 (1969): 4 - 19; Henkin, "The United States Institute of Human Rights,"American Journal of International Law 64, 4 (October 1970): 924 - 25 (I have been unable to determine when and how this connection and appointment occurred; unlike Schwelb and Sohn, Henkin did not participate in Cassin's 1969 Festschrift); U.S. House of Representatives, International

Protection of Human Rights: The Work of International Organizations and the Role of U.S. Foreign Policy (Washington, 1974), 355, 357. The casebook is Sohn and Buergenthal, International Protection of Human Rights (Indianapolis, 1973); compare Sohn and Buergenthal, Basic Documents on International Protection of Human Rights (Indianapolis, 1973). A couple of years earlier, Ian Brownlie had collected the first edition of his Basic Documents on Human Rights (Oxford, 1971); a bit later, see Richard B. Lillich and Frank B. Newman, International Human Rights: Problems of Law and Policy (Boston, 1979) and the New Haven school's answer, McDougal,

Lasswell, and Lung - Chu Chen, Human Rights and World Public Order: The Basic Policies of an International Law of Human Dignity (New Haven, 1980).

47. The draft papers of the McGill conference, which I have from the Moses Moskowitz Papers, White Plains, New York, are in my possession; another version appears as Henkin, "The United States and the Crisis in Human Rights,"Virginia Journal of International Law 14, 4 (1973 - 74): 653 - 71.

48. Henkin, "The Internationalization of Human Rights,"Proceedings of the General Education Seminar, 6, 1 (1977): 1 - 16; Alice H. Henkin, ed., Human Dignity: The Internationalization of Human Rights (New York, 1978); Louis Henkin, "Human Rights: Reappraisal and Readjustment," in David Sidorsky, ed., Essays on Human Rights: Contemporary Issues and Jewish Perspectives (New York, 1979), 86, an essay which in general provides the best barometric reading of change in Henkin's outlook. See also his response to the Helsinki process, "Human Rights and 'Domestic Jurisdiction,'" in Buergenthal, ed., Human Rights, International Law, and the Helsinki Accords (Montclair, 1977). Humphrey, "The Implementation of International Human Rights Law," and esp. Schachter, "International Law Implications of U.S. Human Rights

Policies," in New York Law School Law Review 24 (1978 - 79): 31 - 61, 63 - 87.

49. Henkin, The Rights of Man Today (Boulder, 1978).

50. "The Case for U.S. Ratification,"New York Times, April 1, 1977. Incidentally, Henkin's letter includes the first use of the phrase "international human rights movement" in the history of the newspaper.

51. See Schwelb, "The Teaching of the International Aspects of Human Rights,"Proceedings of the American Society of International Law 65 (1971): 242 - 46. UNESCO had entered the field in 1973, with its support of the Cassin institute's Karal Vasak, ed., Human Rights Studies in Universities (1973), also available in Revue des droits de l'homme 6, 2 (1973). Then, in 1978, it held a major conference on human rights education—the first focusing on the project of pedagogy—in Vienna and, two yearslater, the major American event took place at New York University's law school, supported by the Rockefeller Foundation. See UNESCO, The Teaching of Human Rights: Proceedings of the International Congress of the Teaching of Human Rights (Vienna, 1980) and Theodor Meron, "A Report on the N.Y.U. Conference on Teaching International Protection of Human Rights,"New York University Journal of International Law and Policy 13, 4 (Spring 1981): 881 - 960; and also the landmark collection that Meron edited shortly after based on the conference, Human Rights and International Law: Legal and Policy Issues (New York, 1984), which includes teaching guides and syllabi on different topics by leaders inthe field.

52. See Henkin, ed., The International Bill of Rights: The Covenant on Civil and Political Rights (New York, 1981); and Henkin, "International Law: Politics, Values and Functions,"Recueil des cours 216 (1989), Part I, balancing a critique of the "mythology" of sovereignty with the building blocks of states.

53. Theodor Meron, Human Rights and Humanitarian Norms as Customary Law (Oxford, 1989), 99.

54. Antonio Cassese, "The Helsinki Declaration and Self - Determination," in Buergenthal, ed., Human Rights, International Law, and the Helsinki Accords.

خاتمة: عبء الأخلاقية

Epilogue

1. See Rex Martin and James W. Nickel, "A Bibliography on the Nature and Foundations of Rights, 1947 - 1977,"Political Theory 6, 3 (August 1978): 395 - 413. By far the most interesting and significant philosophical engagements in the postwar era through the 1970s are to be found in Institut International de Philosophie, Le Fondement des droits de l'homme (Florence, 1966), with contributions from a number of European luminaries as well as American Richard McKeon.
2. Cranston's best known position was the critique of social and economic rights. See Maurice Cranston, Human Rights To - day (London, 1955, 1962), entitled in the American edition (and the new third Britishedition), What Are Human Rights? (New York, 1962; London, 1973). See also his "Pope John XXIII on Peace and Human Rights,"Political Quarterly 34, 4 (October 1963): 380 - 90; and his roles in D. D. Raphael, ed., Political Theory and the Rights of Man (Bloomington, 1967); and headlining the Daedalus special issue 112, 4 (Fall 1983).
3. From the editor's introduction to J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds., Human Rights: Nomos XXIII (New York, 1981), vii. See also Stephen R. Graubard's preface to the Daedalus special issue: "Is the term 'human rights' simply a late twentieth century equivalent for the eighteenth century concept of the 'rights of man'? If so, why was the earlier formulation ever abandoned?" (v).
4. See, e.g., Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., The Human Rights

Reader (New York, 1979).

5. Ronald Dworkin, "Human Rights," in Human Rights: A Symposium, Proceedings of the General Education Seminar 6, 1 (Fall 1977): 40 - 51.

6. Compare the paper originally presented at a conference on decision theory at Schloss Reisensburg in Germany in June 1976 and first published as T. M. Scanlon, "Rights, Goals, and Fairness,"Erkenntnis 11, 1 (May 1977): 81 - 95 with Scanlon, "Human Rights as a Neutral Concern," in Peter Brown and Douglas Maclean, eds., Human Rights and U.S. Foreign Policy (Lexington, 1979), a hiatus which clearly reflects the intervening explosion. Both are rpt. in Scanlon, The Difficulty of Tolerance: Essays in Political Philosophy (Cambridge, 2003).

7. See, e.g., Hans J. Morgenthau, "Human Rights and Foreign Policy," Distinguished Council of Religion and International Affairs Lecture on Morality and Foreign Policy (New York, 1979) and Raymond Aron,

"The Politics of Human Rights," in Myres S. McDougal and W. Michael-Reisman, eds., Power and Policy in Quest of Law: Essays in Honor of Eugene Victor Rostow (Dordrecht, 1985).

8. For an apt prediction as Reagan was about to come to power, see Ronald Steel, "Are Human Rights Passé?"The New Republic, December 27, 1980.

9. Nicolas Guilhot, The Democracy Makers: Human Rights and the Policy of Global Order (New York, 2005); Guilhot, "Limiting Sovereignty or Producing Governmentality: Two Human Rights Regimes in U.S. Political Discourse,"Constellations 15, 4 (2008): 502 - 16.

10. Some examples to ponder are Jacques Rancière, "Who is the Subject of the Rights of Man?"South Atlantic Quarterly 103, 2/3 (Spring/Summer 2004): 297 - 310; Slavoj Žižek, "Against Human Rights,"New Left Review 34 (July - August 2005): 115 - 31; and Alain Supiot, Homo Juridicus: On the Anthropological Function of Law, trans. Saskia Brown

(New York, 2007), chap. 6.

11. See, for example, Mitchel Lasser, Judicial Revolutions: The Rights Revolution in the Courts of Europe (New York, 2009).
12. Compare Bradley R. Simpson, "Denying the 'First Right': The United States, Indonesia, and the Ranking of Human Rights by the Carter Administration, 1976 - 1980,"International History Review 31, 4 (December 2009): 788 - 826 on how Indonesian activists were educated to speak human rights, to Sally Engle Merry's work on translation of claims, including Mark Goodale and Merry, eds., The Practice of Human Rights: Tracking Law between the Global and the Local (New York, 2007).
13. For contending presentations of the lived experience and moral significance of human rights work in the field, see James Dawes, That the World May Know: Bearing Witness to Atrocity (Cambridge, Mass.,2007); and David Kennedy, The Rights of Spring (Princeton, 2009).
14. See, e.g., Thomas M. Franck and Nigel S. Rodley, "The Law, the United Nations, and Bangla Desh,"Israel Yearbook for Human Rights 2 (1972): 142 - 75 and "After Bangladesh: The Law of Humanitarian Intervention by Military Force,"American Journal of International Law 67 (1973): 275 - 305; Richard B. Lillich, ed., Humanitarian Intervention and the United Nations (Charlottesville, 1973).
15. For sociological theses that show the need for much more historical research, see Daniel Levy and Natan Sznaider, The Holocaust and Memory in Global Age, trans. Assenka Oksiloff (Philadelphia, 2005); compare Jeffrey Alexander, Remembering the Holocaust: A Debate (New York, 2009).
16. See Samantha Power, "A Problem from Hell": America and the Age of Genocide (New York, 2002), for a vivid presentation that fails to

reflect on the very recent conditions for the possibility of its own moral position and energy.

17. In legal doctrine, as well, the once secure border between old, so - called humanitarian law and new human rights law seriously eroded; see, e.g., Theodor Meron, "The Humanization of Humanitarian Law,"American Journal of International Law 94, 2 (April 2000): 239 - 289 and The Humanization of International Law (Dordrecht, 2006).
18. The phrase is from Kennedy, "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?"Harvard Human Rights Journal 15 (2002): 101 - 26, esp. 108 - 9, rpt. as The Dark Sides of Virtue: Reassessing International Humanitarianism (Princeton, 2004), chap. 1.
19. Paige Arthur, "How 'Transitions' Reshaped Human Rights,"Human Rights Quarterly 31, 2 (May 2009): 321 - 67.
20. See Aryeh Neier, Taking Liberties: Four Decades in the Struggle for Rights (New York, 2005), xxix - xxxii.
21. See, e.g., Catharine MacKinnon, Are Women Human? And Other International Dialogues (Cambridge, Mass., 2006).
22. See, e.g., Balakrishnan Rajagopal, International Law from Below: Development, Social Movements, and Third - World Resistance (New York, 2003) and Sandra Fredman, Human Rights Transformed: Positive Rights and Positive Duties (New York, 2008).
23. In a huge literature, see, e.g., Nira Wickramasinghe, "From Human Rights to Good Governance," in Mortimer Sellers, ed., The New World Order: Sovereignty, Human Rights, and the Self - Determination of Peoples (Oxford, 1996); Paul F. Diehl, The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World (Boulder, 1997); the journal Global Governance began to appear in 1995.
24. Kéba M'Baye, "Le droit au développement comme un droit de l'homme,"Revue des droits de l'homme 5 (1972): 505 - 34; U.N. Gen. Ass.

Res. 41/128 (December 4, 1986); and René - Jean Dupuy, ed., Le droit au développement au plan international (Alphen aan den Rijn, 1980); compare Roger Normand and Sarah Zaidi, Human Rights at the UN: The Political History of Universal Justice (Bloomington, 2008), chap. 9.

25. In light of the post - 9/11 war on terror and integrated with a new notion of "human security," see Mary Robinson, "Connecting Human Rights, Human Development, and Human Security," in Richard Ashby Wilson, ed., Human Rights in the "War on Terror" (Cambridge, 2005).
26. The leading legal doctrinalist is clearly Philip Alston, who has pursued the topic since the late 1970s; more recently, philosophers, with Thomas Pogge in the lead, have crafted arguments for "poverty as a human rights violation." See Alston, "The Right to Development at the International Level," in Dupuy, ed., Le droit, rpt. in Frederick E. Snyder and Surakiart Sathirathai, eds., Third World Attitudes towards International Law (Dordrecht, 1987); "Making Space for New Human Rights: The Case of the Right to Development,"Harvard Human Rights Yearbook 1(1988): 1 - 38; and later Alston and Mary Robinson, eds., Human Rights and Development: Toward Mutual Reinforcement (Oxford, 2005); compareJack Donnelly, "The 'Right to Development': How Not to Link Human Rights and Development," in Claude E. Welch, Jr. and Roland I. Meltzer, eds., Human Rights and Development in Africa (Albany, 1984).Thomas Pogge, ed., Freedom from Poverty as a Human Right: Who Owes What to the Very Poor? (Oxford, 2007).
27. Willem van Genugten and Camilo Perez - Bustillo, The Poverty of Rights: Human Rights and the Eradication of Poverty (London, 2001).
28. These comments are to be found in Harvard Human Rights Program, Religion and State: An Interdisciplinary Roundtable Discussion Held in Vouliagmeni, Greece, October 1999 (Cambridge, Mass., 2004), 52.

***



« كتبتُ هذا الكتاب بسبب الاهتمام الشديد - وحتى الإعجاب - بحركة حقوق الإنسان المعاصرة، التي كانت نزعة اليوتوبيا الجماهيرية الأكثر إلهاما لدى الغرب في العقود المعاصرة ، وهي بالتأكيد منطلق المثاليين في هذه الأيام .

لكن من أجل أولئك الذين يشعرون بقوة مطالبهم خاصة ، يجب اعتبار حقوق الإنسان قضية إنسانية وليست مسألة حتمية قديمة ومُسلمة أخلاقية يفرضها الحس العام .

إن الفائدة من فهم كيفية ولادة حقوق الإنسان في غمرة أزمة نزعة اليوتوبيا لا تقتصر على توضيح أصولها التاريخية فحسب ؛ بل تفيد أيضا في إظهار حالتها الحالية بصورة أكثر شمولية من الطرائق الأخرى.

إن ظهورها في الفترة التي تلاشت فيها اليوتوبيات الأخرى السابقة الأكثر شهرة : كان له ثمن غالٍ جدا ».

د. صمويل موين

هو أستاذ التاريخ والقانون بجامعة ييل حاليا ، وقبلها عمل أستاذا للتاريخ بجامعة كولومبيا لمدة 13 عاما ، وأستاذا للتاريخ والقانون بجامعة هارفارد لـ 3 أعوام ، له اهتمامات بالتاريخ الفكري الأوروبي الحديث خاصة فرنسا وألمانيا ، وقد عمل محررا في مجلة الإنسانية Humanity .









